



فِي عَقَائِدِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ

بقلم

السيد امير محمد الكاظمي القزويني

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

طبع على نفقة المحسن السيد حسين السيد هاشم
بهبهاني زاد الله توفيقه وكثر في المؤمنين مثله

يهدى ولا يباع

الشريعة في عقائدهم وأحكامهم

بقلم

السيد امير محمد الكاظمي القزويني

انما المؤمنون اخوة
فاصلحوا بين اخويكم
الحجرات ١٠ قران كريم

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

لا تقاطعوا ولا تباغضوا ولا
تحاسدوا وكونوا عباد الله
اخوانا ولا يحل لمسلم ان يهجر
اخاه فوق ثلاث .
رسول الله (ص)

طبع على نفقة المحسن السيد حسين السيد هاشم
بهبهاني زاد الله توفيقه وكثر في المؤمنين مثله

يهدي ولا يباع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم
اذ كنتم اعداء قالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا •

ال عمران : ١٠٣ (صدق الله العظيم

المسلم اخو المسلم ، هو عينه ، ومراته ، لا يخونه ولا يخدعه ولا
يظلمه ولا يكذبه ، ولا يغتابه ، لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا
تؤمنوا حتى تحابوا ، الا ادلكم على شيء اذا فعلتموه تحاببتم ،
افشوا السلام بينكم •

(حديث شريف)

تنبيه وتقدمة :

ليكن القارئ الكريم على علم بان ما يجده في فصول هذا الكتاب وابوابه من الاختلاف في بعض الفروع الفقهية لا يتعدى كونه ناشئا من اختلاف افهام المجتهدين المستنبطين لها من الادلة المقررة في الشريعة ومن الواضح ان ذلك لا يمنع من وجوب العمل بما اجتهدوا في استنباطه لانه حكم الله تعالى في حقهم وحق مقلديهم بعد ان كان من المتعذر عليهم ان يخاطبوا الامام المعصوم (ع) ويصلوا اليه ويتلقوا الاحكام منه بالمشافهة في عصر غيبته (ع) لذا كان للمصيب منهم اجران وللمخطيء اجر واحد كما جاء التنصيص عليه في الحديث وعلى هذا الاساس امر (ع) شيعته بالرجوع الى المجتهدين العدول بقوله (ع) (واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله) وقوله (ع) (واما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا لهواه مطيعا لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه) وليس امرهم (ع) هذا لشيعتهم في عصر غيبته (ع) كان من عند انفسهم كما ربما يتوهمه بعض الجاهلين بهذا الموضوع وانما كان من امر رسول الله (ص) لهم بذلك لذا ترى شاعرهم يقول :

فشايع اناسا قولهم وحديثهم

روى جدنا عن جبرئيل عن الباري

ثم ان الجدير بالذين يريدون التحدث عن الشيعة في مؤلفاتهم ومقالاتهم ان يتخذوا الدقة في تعبيرهم واحتجاجهم فاننا نراهم يحتجون عليهم باحاديث لا تعرفها الشيعة وينسبون اليهم ما هم ابر واتقى من ان يكون ذلك منهم ونزيدهم توضيحا ان ليس كل حديث يجدونه مدونا في كتبهم وان كان مما لا تثق الطائفة بصحته يصح

الاحتجاج به عليهم (لان فيها الصحيح والضعيف والجيد والقوي
والحسن والموثق والشاذ والمتروك والمخالف للضروري من مذهبهم
الاسلامي) بل يوجد في بعض الكتب المعتمدة لدى اهلها من الاحاديث
ما يخالف ضرورة مذهبهم فقد ترفض وقد تأول وربما حملوها على
انها وضعت خطأ .

ففي بعض الكتب المنسوبة الى الشيعة ما يفيد ان الائمة من اهل
البيت (ع) ثلاثة عشر اماما ويدافعها ما فيها وفي غيرها من كتب
المسلمين اجمعين من الاحاديث المتواترة القطعية ما هو نص في انهم
اثنا عشر اماما لا يزيديون واحدا ولا ينقصون ولما نظرنا في سنده
وجدنا فيه ابا الجارود سرحوب البحر - اي شيطان البحر - وهو
من الدجالين الذين يضعون الاحاديث في المسانيد وقد ورد عنهم (ع)
انهم قالوا (ان الناس قد ولعوا في الكذب علينا) وقولهم (ع) (لكل
رجل منا من يكذب عليه) وبهذا المضمون اخبار كثيرة حتى لقد دس
في اخبارهم اثنا عشر الف حديث كاذب (لذا فان الشيعة لا يعتمدون
على كل حديث يروى في كتبهم ولا يتعبدون به بعد ان كان غاية
مؤلفيها حكاية ما روي فيها بلا نقد ولا تنقيب ولا جرح ولا تعديل -
ككتاب - مدينة المعاجر - وكتاب البحار - وشبههما بل لا يعتمدون
على مجرد نقله في كتاب معتبر لديهم وانما الميزان الذي يرجعون
اليه في قبول الخبر هو عملهم بالخبر وان كان ضعيف السند اذا
شهد بصحته صحيح السند من المعمل به حتى اشتهر بينهم ان كل
حديث وان كان صحيحا وقد اعرض عنه علماءهم مع انه كان على
مرأى منهم ومسمع فهو اجدر ضعفا من غير الصحيح عندهم ومن ثمة
فانهم يطرحون الخبر ويسقطونه من حسابهم ولو كان صحيحا اذا
خالف كتاب الله او السنة المعلومة او ضرورة العقل او اجماعا ثابتا
فالامول اذن من اهل السنة المعاصرين لا سيما الطبقة المثقفة
المتعلمة منهم ممن مارسوا الحياة الجديدة ان يراعوا هذا الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على الائه وله الشكر على نعمائه وافضل صلواته وتحياته على سيد رسله وخاتم انبيائه محمد وعلى اله الطاهرين خلفائه واوليائه وعلى اصحابه الذين نصره في حياته وتمسكوا بثقله، بعد وفاته (ص) وبعد فان من الامور الطبيعية لترقي المسلمين واتساع جامعتهم هو اتفاق كلمتهم بترادف قلوبهم واتحاد عزائمهم باجتماعهم على النهوض بجمع شمل الامة ورفع كيانها ورتق فتقها واصلاح ذات بينها وارشاد من ضل منها وجهاد من اعتدى عليها وتعليم من جهل منها اما اذا كانت اوزاعا متباينة وارواحا متباغضة وشيعا متقاطعة لآعبة بكرامتها ، لاهية باشباع شهواتها غافلة عن غارب رقيها ساهية عن سمو مجدها معرضة عن شامخ عزها لا تأوي الى جناح دعوة ولا تمكث في ظل منعة فسرعانما تذلل وتنقرض وتتلاشى وتضمحل وتذهب ذهاب امس الدابر وتصبح خبرا من اخبار الزمن الغابر وهذا كتاب الله يقول في سورة النحل اية ٩٢ ناهيا اشد النهي وابلغه (ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا) ويقول محذرا زاجرا في سورة الانفال اية ٤٦ (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) فالى متى تقابل الامة - اليقظة بالسنة والنباهة بالبلاهة والكياسة بضعة المدارك وحتى متى لا توقضها المثالات والعبر وقد اصبحت على مرأى منها عدد الرمل والحجر او ليس المسلمون في اناء الليل واطراف النهار يتلون كتاب الله ويسمعون قوله موبخا ناهيا لهم من ان يكونوا كالذين اقتص خبرهم في القرآن في سورة ال عمران اية ١٠٥ (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات واولئك لهم عذاب عظيم) وقال تعالى في سورة الانعام اية ١٦١ (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا

شيعة لست منهم في شيء) أو ليس في هذا دلالة واضحة على أن رسول الله (ص) ليس منا ولا هو من غيرنا إذا نحن فرقنا ديننا وصرنا شيعة كغيرنا ممن تقدمنا من الامم الماضية فما بال المسلمين المعاصرين لا يجيبون داعي الله ولا يصفون اليه ولا يسمعون قوله اليس في الاصفاء اليه عزتهم وفي الاستماع له سعادتهم أو لسنا في عصر العلم والثقافة ودور الذكاء والفطنة أو ليس قد ولى عصر التدليس والتلبيس وذر الرماد في العيون واشرق العالم بنور العرفان فلماذا يا ترى لا تقوم الامة بوظائف الانسانية وترفع منارها وتهتف باسمها وتحرك اقلامها والسنتها فتزهق روح العصبية البغيضة من انفسها وتزيل الحمية الجاهلية من افكارها وتمحو اثرها من ادبها وتدعو الناس كل الناس الى الوحدة وتعني باتحاد الشيعة واهل السنة وتحمل على دعاة الهمجية وتبيد الجيوش الوحشية المحتشدة في وسط معترك رهيب بالافاعي والصلال ومفعم بالمخاطر والاهوال فتستأصل شأفتها وتقطع دابر فسادها قبل ان يستفصل شرها وتحذرهم مما يكرر صفوتهم ويفرق جماعتهم ويصدع كيانهم ويعصف بكرامتهم ويجر اليهم الويلات من هنا وهناك ومن المؤسف جدا مشهد هؤلاء الاخوة - الشيعة واهل السنة فانه مشهد خصومة شديدة يبعث بهم الهم والغم ويثير الحفيظة ويدعو الى تكدير الصفو وتفكك الجسم الملتئم ونخر عظامه فهناك قلم تجور به المطامع فيوقع في اخيه الشيعي ويأتي على اخر نفس من انفاس حياته • واخر تدور به الحزبية فيتقدم اليه بمدية يحز بها وريده • وثالث تسخره الشهوة الرخيصة فتبجح له ان يرتكب منه ما شاء ان يرتكب وبين هذين وذاك ما يقطع حبل الله المتين ويفرق بين صفوف المؤمنين في حين ان الطائفتين جميعا مسلمون معتصمون بمبدأ واحد وعقيدة واحدة ويدينون بدين الاسلام ولا يختلفون في اصل من اصوله ولا يتنازعون الا فيما يتنازع فيه المجتهدون في بعض الفروع لاجل اختلافهم في فهم

ما يستنبطونه من الأدلة الأربعة (١) وذلك لا يقتضي هذه المحاربة الشديدة والمجادلة العنيفة حتى أصبح التجادل في المباحث العلمية والمسائل الدينية من آداب المناظرة بينهم والتشائم من قواعد المناقشة لديهم .

يا أمة محمد (ص) العظيم في شخصه ودينه ويا أيتها الجماهير المسلمة كلكم تعلمون انكم مدعون الى التوحيد وتوحيد الكلمة لان ظروفكم هذه ظروف عصيبة وازمتكم أزمة حرجة وانتم احوج ما تكونون اليوم الى وحدة الصف باجتماع الافئدة واستجماع القوة ووحدة العدة ودفن الضغائن وسحق الدفائن وكونوا جميعا صفا واحدا كالبنيان المرصوص يشد بعضكم بعضا في مجابهة العدو المشترك فليس من صالح الفريقين اثاره هذه الخصومة المتطاير شررها الى عنان السماء فعلى م كل هذه الحرب وما الذي دعاكم اليها اجل اننا لو انعمنا النظر في التأريخ الاسلامي ووقفنا على ما نشأ فيه من عقائد وارهاء تضرب بعضها بعضا لعلمنا ان السبب كل السبب لهذا الاختلاف الذي ان دام فانه سيبيث بهمولا محالة بتمادي الايام الى اعماق مهاوى الهوان - هو مسألة الخلافة وما ادراك ما مسألة الخلافة وهو اعظم خلاف وقع بين الامة واشد محاربة اندفعت نحوها الاقلام وقام النزاع فيها على ساق فعلا منها العجيج وارتفعت فيها الضوضاء والضجيج حتى كادت ان تتناثر اشلاؤها اوزاعا وتذهب روحها الطاهرة شعاعا ولو ان كلا من الفريقين نظر في أدلة الآخر نظر المستفهم الذي يتوخى الحقيقة والصواب لا نظر العدو البغيض الذي يريد الشر والوقية لاسفر الحق عن محضه وانحلت عقدة الخصومة وخمد لهبها وتبين الصبح لذي عينين .

ولقد فرضت على نفسي بقدر ما في وسعي ان اعالج هذه المسألة

(١) وهي الكتاب والسنة والاجماع والعقل فان الشيعة لا تحيد في شيء من عقائدهم واحكامهم

عن هذه الأدلة .

بالنظر في ادلة الفريقين فافهمهما فهما صحيحا نزيها واتجرد عن كل عاطفة تعبت بي ليتسنى لي التمهيص والوصول الى الحق من طريقه المجمع على صحته بين الفرقتين فالسنة لمسا فلعل ذلك يوقف المسلمين على حد يقطع دابر الشغب بينهم ويبعث الطمأنينة في نفوسهم واني لارجو من هذه المحاولة ان ازيل ما اختلج في اذهان البعض من المسلمين وبذلك اكون قد ساهمت في تعبيد الطريق الى الوحدة بين المذاهب والله اسأل ان ينال هذا العرض العقائدي المبسط رضا اخواننا اهل السنة كما واني اناشد كل مثقف قد تحرر من قيود العصبية وتملص من اغلالها واعتق رقبته من رق التقليد الاصم ونظر الى الحياة من ناحيتها الجديدة ان يساعدي على علاج هذا الداء الفتاك الملح على تمزيق شمل الامة وتصديق كيائها كي نقشع هذه الغشاوة عن الابصار وننظر بعين صحيحة الى الحياة من جميع نواحيها ونرجع الى الاصل الاسلامي الاصيل ثم نسير معتصمين بحبل الله المتين تحت راية الحق وهي راية الاسلام اخوة بررة يقوي بعضنا بعضا ويشد بعضنا ازر بعض فنذعن للحقيقة الراهنة ونستجيب لها لترضى بها نفوسنا وتستريح اليها ضمائرنا •

وما انا ذا ايها القارئ الكريم ابسط لك القول في الشيعة وفي عقائدهم واحكامهم مأخوذة عن النبي (ص) من طريق اهل بيته الطاهرين واصحابه المكرمين مدعمة بتصحيح الصحاح لها من كتب اخواننا اهل السنة عموما وخصوصا توقفك على مجمل عقائدهم واحكامهم وترفع ما يختلج في بعض الازهان من امور غير صحيحة نسبت اليهم مستمدا من الله تعالى المعونة وراجيا منه التوفيق والهداية كتب الكثيرون عن الشيعة في مؤلفاتهم ونسبوا اليهم ما نسبوا وهم على غير بينة من امرهم ولا يعرفون شيئا من اخبارهم وانما كتبوا ما كتبوا معتمدين في ذلك على ما وجهه اليهم اعداؤهم من الوصمات فارجفوا بالمؤمنين وشتتوا شمل المسلمين وفرقوا كلمتهم فنحروا دين الله في سبيل اطماعهم وضحوا عباده المخلصين

فبدلوا حكم الله واستخفوا بدينه فالصقوا بشيعة ال محمد(ص) كل عاتبة وبهتوهم بكل شائبة التي تشهد ببراءتهم منها جنة الارض وملائكة السماء • لذا كان من الواجب الذي لا يجوز تركه ان نكشف الغطاء ونميط اللثام عن هذه الحقيقة التي هضمت حقها واصبحت هدفا لسهام اعدائها • انتصارا للحق وتنبيها للمغفلين الجاهلين ، بحقيقتها لكي يتضح لحملة الاقلام من بعض المعاصرين المنتسبين الى اهل السنة بانهم لو تثبتوا في احكامهم على الشيعة وتنازلوا عن غلوائهم وخفضوا قليلا من غضب لسانهم لوجدوا الشيعة اقرب الناس اليهم مودة واشدهم لهم رعاية واعظمهم محافظة عليهم ولكن ماذا تراهم يصنعون وهم يرون بام اعينهم بعض المفرضين المبطلين بداء التعصب البغيض الذين لا هم لهم الا التفريق وفتق الرتق وايقادنا بالحرب بين المسلمين وابناء البيت الواحد يوجهون اليهم بين اونة واخرى تلك القنابل النارية ويسقطونها على رؤسهم من غير ما حنان ولا رحمة • ولا يجدون هناك من يقبض على ايديهم العابثة بالسلم ويكم افواههم الفاغرة بالسوء •

فالشيعة قديما وحديثا ما برحوا يحافظون على اهل السنة ويحفلون بهم ويحتفلون برجالاتهم ويدعونهم اخوانهم المخلصين ويدافعون عنهم عندما تنتابهم دواعي الخطر وعوادي السوء كيف لا وفي الشيعة افذاذ الرجال وكبراء المصلحين الذين شيدوا دعائم الدين واحكموا بنيانه واقاموا اركانه ورفعوا قواعده واحياوا اثاره ، ولولا هم لذهبت اثار النبوة (ص) ذهاب امس الدابر •

(ثبوت اثار النبوة (ص) بنقل الشيعة)

وحسبك في صحة ما قلناه شهادة الحافظ الكبير والناقد الخبير من ائمة الجرح والتعديل عند اهل السنة - الذهبي في ميزان الاعتدال ص ٤ من جزئه الاول في باب الالف عند ترجمة اَبان بن تغلب من اصحاب الامام جعفر بن محمد الصادق (ع) فانه بعد نقله توثيقه عن جماعة من ائمة اهل السنة كالامام احمد بن حنبل وابن معين وابن ابي حاتم قال ما لفظه (البدعة على ضربين فبدعة صغرى كغلو التشيع او كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الاثار النبوية وهذه مفسدة بينة) .

(والحقيقة لا تهضم فان هضمت استثارت لنفسها فاستنارت) على ان الكثير من علماء اهل السنة رجعوا في الفقه واصول الحديث الى علماء الشيعة واخذوا عنهم .

فمنهم الامام ابو حنيفة النعمان بن ثابت فانه اخذ الفقه والحديث عن الامام جعفر بن محمد الصادق (ع) ومنهم الامام احمد بن حنبل كان شيخه في العلم والحديث محمد بن فضيل بن غزوان الضبي وكان من الشيعة نص على تشيعه السمعاني في كتاب الانساب وابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب ص ٤٠٦ من جزئه التاسع وص ٣٢٨ من لسان الميزان من جزئه الخامس والذهبي في ميزان الاعتدال ص ١٢٢ من جزئه الثالث في باب الميم ومنهم امام الحديث محمد بن اسماعيل البخاري كان شيخه في الحديث كل من اسماعيل ابن اَبان الازدي الكوفي وخالد بن مخلد القطواني ابو الهيثم الكوفي وعبيد الله بن موسى العبسي الكوفي وكانوا من الشيعة نص عليهم السمعاني في الانساب والذهبي في ميزان الاعتدال ص ٩٩ و ٣٠٠

من جزئه الاول وص ١٧٠ من جزئه الثاني في ابواب الالف والخاء والعين وابن قتيبة في ص ٢٠٦ من كتاب المعارف من جزئه السادس وص ٢٨٣ من طبقات ابن سعد من جزئه السادس ومنهم الحافظ الترمذي وابو داود وابو عروبة وابن خزيمة وخلائق كان شيخهم في الحديث اسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي وكان من الشيعة نص على تشييعه الذهبي في ميزان الاعتدال ص ١١٧ من جزئه الاول في باب الالف ومنهم العلاء بن صالح وصدقة بن المثنى وحكيم بن جبير كان شيخهم في الحديث جميع بن عميرة التميمي تيم الله وكان من الشيعة نص عليه الذهبي في الميزان ص ١٩٥ من جزئه الاول في باب الجيم .

ومنهم الامام الثوري ومالك بن مغول وعبد الله بن نمير وطائفة من تلك الطبقة كان شيخهم الحارث بن حصيره الازدي ابو النعمان الكوفي وكان من الشيعة نص على تشييعه الذهبي في الميزان في اخر ص ٢٠٠ قبل سطرين من جزئه الاول في باب الحاء .

ومنهم مسلم وابو داود والبغوي وكثير من طبقتهم كان شيخهم في الحديث عبد الله بن عمر بن محمد بن ابان بن صالح بن عمير القرشي الكوفي الملقب مشكدانة وكان من الشيعة نص عليه الذهبي في باب العين من الميزان ص ٩٥ من جزئه الثاني الى كثير من امثال هؤلاء من جهاذة الشعية الذين رجع اليهم ائمة اهل السنة في اخذ الحديث وغيره مما يضيق صدر هذا المختصر عن تعدادهم واذا عرفت هذا فهلم معي لاوقفك على عقائد الشيعة واحكامها وسأوبين لك هذا بأخصر بيان واوضح برهان في طي فصول

(الفصل الاول في اصل الشيعة ومعناها)

الشيعة في اصل معناها اللغوي اتباع الرجل وانصاره وقد غلب هذا الاسم على من يتولى عليا واهل بيته (ع) حتى صار اسما خاصا لهم فاذا قيل فلان من الشيعة عرف انه من شيعة علي (ع) وفي القرآن في سورة الصافات اية ٨٣ (وان من شيعته لابراهيم) وقال تعالى فيما اقتضه من خبر موسى بن عمران (ع) في سورة القصص اية ١٥ (هذا من شيعته وهذا من عدوه) ويقول الشيعة -خ ابو محمد الحسن بن موسى النوبختي في كتاب الفرق والمقاتلات (اصول الفرق اربعة ومنها الشيعة . فالشيعة هم فرقة علي بن ابي طالب (ع) المسمون بشيعة علي (ع) في زمن النبي (ص) منهم المقداد ابن الاسود الكندي وسلمان الفارسي وابو ذر جندب بن جنادة وعمار ابن ياسر ومن وافق مودته مودة علي (ع) وهم اول من سمي باسم التشيع في هذه الامة لان اسم التشيع قديما كان لشيعة ابراهيم) ويقول رئيس الاشاعرة محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في صفحة ١٠٧ من مله ونحله (والشيعة هم الذين شايعوا عليا (ع) وقالوا بامامته وخلافته نصا ووصاية اما جليا واما خفيا واعتقدوا ان الامامة لاتخرج من اولاده وان خرجت فبظلم يكون من غيره او بتقية من عنده)

فالشيعة كما جاء التنصيص عليه في معاجم اللغة وقواميسها هم الذين تابعوا عليا (ع) وقالوا بامامته وخلافته نصا ووصاية من النبي (ص) واعتقدوا ان الامامة من بعده في ولديه الحسن والحسين (ع) والتسعة من اولاد الحسين (ع) فانقطعوا اليهم (ع) في جميع شؤون حياتهم الاعتقادية والعملية بدليل قوله تعالى لنبيه (ص) (في سورة الشورى آية ٢٣) (قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة فسي القربى) ويقول ابن حجر الهيتمي في صواعقه ص ١٦٧ من الطبعة الاخيرة التي كانت سنة ١٣٧٥ من الهجرة في الاية الرابعة عشرة

من الايات التي اوردها في الفصل الاول من الباب الحادي عشر في فضائل اهل البيت النبوي (ص) (اخرج احمد والطبراني وابن ابي حاتم والحاكم عن ابن عباس ان هـ هذه الاية لما نزلت قالوا يا رسول الله من قرابتكم هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم قال علي وفاطمة وابناهما) وتفسير ابن ابي حاتم من التفاسير المعتمدة وقد نص على اعتباره جماعة من ائمة اهل السنة فمنهم شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج السنة ص ٤ من جزئه الثالث ويقول البغوي محيي السنة عند اهل السنة في تفسيره لهذه الاية (عن سعيد بن جبير وعمر بن شعيب انها تريد من المودة في القربى مودة اقربائه وعترته وهم علي وفاطمة والحسنان وفيهم نزلت آية التطهير) ويقول ابن الصباغ المكي المالكي في الفصول المهمة ص ١٢٢ وابن حجر الهيتمي في صواعقه ص ١٥٩ في الاية الحادية عشرة من الايات الواردة في فضل اهل البيت (ع) لما نزل قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية) عن الحافظ جمال الدين الذرندبي عن ابن عباس قال قال رسول الله (ص) لعلي هم انت وشيعتك تأتي انت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين ويأتي عدوك غضابا مقمحين) وفي هذا الحديث دلالة واضحة على شيوع اسم التشيع في عهد النبي (ص) في شيعة علي (ع) وان اول من سماهم بهذا الاسم وبذر هذه البذرة هو نفس صاحب الدعوة رسول الله (ص) واستمر بعده الى اليوم ويقول ابن حجر في صواعقه ص ١٥٩ في خاتمة الفصل الاول من الباب الحادي عشر في فضائل اهل البيت (ع) (اخرج احمد في المناقب عن النبي (ص) انه قال لعلي اما ترضى انك معي في الجنة والحسن والحسين وذريتنا خلف ظهورنا وازواجنا خلف ذريتنا وشيعتنا عن ايماننا وشمائنا) الى كثير من امثال هذه الاحاديث التي سجلها حفاظ اهل السنة المنوثة بذكرهم وانهم الامنون يوم القيامة والفائزون الراضون والمريضون في يوم الحسرة والندامة وانهم واجبوا المحبة والطاعة وفي القرآن يقول الله تعالى

مخاطبا نبيه (ص) (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعون الله فاتبعون يحبيكم الله) وهو صريح الدلالة على انتفاء دعوى المحبة بانتفاء الطاعة وتلك قضية المفهوم من الشرطية في الالية ولما كانت مودتهم واجبة بحكم الكتاب والسنة كانت طاعتهم واجبة لذا فان الشيعة لا يرجعون الى غيرهم ولا يتمسكون الا بأذيال طهارتهم لان النبي (ص) امر بالتمسك بهم واوجب الرجوع اليهم (ع) لا الى غيرهم اطلاقا ولقد صدع (ص) بذلك في مواطن عديدة ومنها في مرضه الذي توفي (ص) فيه فقال (ص) (ايها الناس انا بشر يوشك ان يأتي رسول ربي فأجيب وانسي مخلف فيكم الثقلين كتاب الله فيسه الهدى والنور واهل بيتي ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي ابدا وقد انبأني اللطيف الخبير انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهم فانهم اعلم منكم) وقد اخرجه الحافظ الترمذي في سننه ص ٢٢٠ عن نيف وثلثين صحابيا ورواه مسلم في صحيحه ص ٢٧٩ وما بعدها من جزئه الثاني في باب فضائل اهل البيت (ع) وقال ابن حجر في صواعقه ص ١٤٨ في الفصل الاول من الباب الحادي عشر في الالية الرابعة ما لفظه (اعلم ان لحديث التمسك بذلك طرقا كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابيا) واخرجه كل من احمد في مسنده ص ٧ و ١٤ و ٢٦ و ٥٩ و ٨٤ من جزئه الثالث والحاكم النيشابوري في مستدركه على الصحيحين ص ١١٠ و ١٤٨ من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم فالصحيح الحاكمة بوجوب التمسك بأهل بيته (ص) متواترة وطرقها عن نيف وثلثين صحابيا متضافرة وقد قام (ص) به تارة يوم غديرخم ومرة يوم عرفة في آخر حجة حجها وطورا بعد انصرافه من الطائف ومرة على منبره في المدينة واخرى في مرضه الذي توفي فيه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه على ما سجل ذلك كله ابن حجر في ص ١٤٨ من صواعقه وهو يدل على مطلوب الشيعة من وجوه .

(حديث الثقلين يدل على مطلوب الشيعة من وجوه)

الاول ان النبي (ص) جعل عترته احد الثقلين وحكم انهما لن يفترقا وهو دليل على عصمتهم لان القرآن معصوم لا يجوز عليه الخطأ فكذا اعداله والمعصوم احق بالامامة واولى بالرعاية بل لا تصلح الا له وغيرهم لم يكن معصوما بالاجماع .

الثاني ان الحديث يفيد ان عندهم علم القرآن وانهم افضل من الآخرين والافضل لا يجوز ان يكون مأموما للفاضل فضلا عن الفضول لقبه في اوائل العقول لذا لا يسوغ تقديم الحامل لشهادة الثانوية على حامل شهادة الدكتوراه والمبتدئ بالعلوم العربية على الفقيه الجامع لشرائط الفتوى والقرآن يقرر هذا ويعززه بقوله تعالى في سورة يونس اية ٣٥ (افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدي فما لكم كيف تحكمون)

الثالث انه (ص) جعل العترة اعدالا للقرآن وهو واجب الاتباع ومثله اعداله يجب اتباعهم في كل امر ونهي والشيعة قطعاً لا ترضى بكتاب الله بدلاً فكيف يا ترى تبتغي عن اعداله حولا

الرابع انه نص في ان العترة مع القرآن لا يفارقونه ما دامت الدنيا فهو يدل على استمرارهم باستمراره في جميع العصور وانه لا بد من وجود رجل في كل قرن من العترة هو بحكم القرآن في وجوب التمسك به .

الخامس انه يدل بمنطوقه ومفهومه على ضلال من لم يتمسك بهما معا وهداية من تمسك بهما (معا وهذا معنى قول الشيعة انه لا هدى ولا سعادة ولا نجا الا من طريقهم واما الذين وضعوا كلمة سنتي مكان (عترتي اهل بيتي) واسقطوا اهل بيت النبي (ص) من حسابهم فانهم لم يحسنوا في وضعها ولم ينتبهوا الى بطلانها

فأسأوا الى النبي (ص) واهل بيته في تطبيقها اساءة يستمر شؤمها سرمداً وذلك لان رسول الله (ص) انما جعل اهل بيته (ع) اعدال القرآن لانه (ص) اودعهم علومه ليقوموا ببيان وحفظه وتوضيحه غوامض علومه ويدلوا الناس على احكامه دلالة واضحة واما السنة فهي كالقرآن تحتاج الى من يقوم بحفظها كاملة غير منقوصة ولا يكون ذلك الا لمن كان معصوماً من الخطأ والنسيان فهي لا تغني الناس ما لم يكن لها قيم فأهل البيت (ع) هم القوامون لها والمبينون للناس ناسخها من منسوخها ومحكمها من متشابهها ومجملها من مبينها لا سواهم لعصمتهم (ع) وعدم عصمة غيرهم من افراد الامة باجماعها ومما يوجب الانقطاع اليهم (ع) في الدين قول النبي (ص) الامين (مثل اهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك وفي رواية اخرى غرق) وقد اخرج ابن حجر في صواعقه ص ١٨٤ في الفصل الثاني من الباب الحادي عشر في سرد احاديث واردة في اهل البيت والجلال السيوطي في جامع الصغير ص ١٣٦ من جزئه الثاني في باب الميم وحسنه وحكاه الحاكم في مستدركه ص ١٥١ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين ويقول الحاكم في مستدركه ص ١٤٩ من جزئه الثالث (قال رسول الله (ص) النجوم امان لاهل الارض من الغرق واهل بيتي امان لامتي من الاختلاف فاذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب ابليس) وهذا غاية ما يمكن ان يعبر به النبي (ص) في لزوم اتباعهم وحرمة عصيانهم وهو ابلغ الدلالات من العبارات على ذلك .

ويقول امام اهل السنة الطبراني في الكبير قال رسول الله (ص) (من سره ان يحيى حياتي ويموت موتي ويسكن جنة عدن غرسها ربي فليوال علياً من بعدي وليوال وليه وليقتد بأهل بيتي من بعدي فانهم عترتي خلقوا من طينتي ورزقوا فهمي وعلمي فويل للمكذبين بفضلهم من امتي القاطعين صلتني لا انا لهم الله شفاعتي) وقد

اخرجه المتقي الهندي في ص ٩٤ بهامش الجزء الخامس من مسند احمد من منتخب كنزه ويحدثنا الحاكم في مستدرکه ص ١٢٨ من جزئه الثالث صحيحا على شرط البخاري ومسلم والمتقي الهندي في منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد عن زيد ابن ارقم قال (قال رسول الله (ص) من احب ان يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني بها ربي وهي جنة الخلد فليستول عليا وذريته من بعدي فانهم لم يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم باب ضلالة) ٠ واخرجه العسقلاني في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الاول من كتابه الاصابة مختصرا واخرج الهيثمي في ص ١٧٤ من صواعقه في آخر المقصد الرابع عن ابي الشيخ من جملة حديث طويل قال فيه رسول الله (ص) (يا ايها الناس ان الفضل والشرف والمنزلة لرسول الله (ص) وذريته فلا تذهبن بكم الابطال) ويقول ابن حجر في صواعقه في اواخر ص ١٤٨ بعد الاية الرابعة وهي وقفوهم انهم مسؤولون قال النبي (ص) (في كل خلف من امتي عدول من اهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الاوان ائمتكم وفدكم الى الله عز وجل فانظروا من توفدون) ومن هذا واضعاف امثاله رجعت الشيعة اليهم دون غيرهم اذ لا دلالة على مطلوبهم اوضح من قوله (ص) (فلا تذهبن بكم الابطال) وقوله (ص) (وليقتدوا بأهل بيتي) وتعليله ذلك بأنهم رزقوا فهمه وعلمه وانهم اعلم الناس بعده (ص) وكيف يا ترى يسوغ لهم الرجوع الى غيرهم وهم يسمعون رسول الله (ص) يقول فيهم (النجوم امان لاهل السماء واهل بيتي امان لاهل الارض فاذا ذهب اهل بيتي ذهب اهل الارض كما سجله ابن حجر في صواعقه ص ١٥٠ عند الاية السادسة من الايات الواردة في فضل اهل البيت (ع) في الفصل الاول من الباب الحادي عشر فاذا كان لا امن الا بهم ولا نجا الا بركوب سفينتهم فكيف يجوز على شيعتهم ان يتركوهم وينقطعوا الى غيرهم ٠

(الفصل الثاني في اصول مذهب الشيعة)

والشيعة يعتقدون ان ما يقوم الاسلام عليه اصول ثلاثة - ١ -
توحيد الله - ٢ - نبوة خاتم الانبياء (ص) - ٣ - المعاد في يوم
الجزاء وان الاسلام هو الاقرار بالشهادتين وهي كلمة (لا اله الا
الله محمد رسول الله (ص) وان من قالها كان مسلماً فله ما
للمسلمين وعليه ما عليهم وان قوام مذهبهم باضافة اصلين الى
الاصول الثلاثة وهما - ١ - عدل الله - ٢ - امامة الائمة من اهل
بيت النبي (ص) وهو الاسلام بالمعنى الاخص وذلك هو الاسلام
بالمعنى الاعم وان الايمان معنى اسمى من الاسلام واخص لقوله
تعالى حكايمة عن بعض الاعراب (في سورة الحجرات اية ١٤)
(قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل
الايمان في قلوبكم)

(علي (ع) هو الايمان كله في قول النبي (ص))

وقد اوضح النبي (ص) معنى الايمان بقوله في علي (ع) ونعته
له بانه (ع) الايمان كله وذلك حينما برز لعمر بن عبدود العامري
يوم الخندق فقتله فقال (ص) (برز الايمان كله الى الشرك كله)
فعلي (ع) هو الايمان كله على حد تعبير النبي (ص) ووصفه له كما
ان عمرو بن عبدود هو الشرك كله ويقول القرآن (في سورة المائدة
اية ٥) (ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الاخرة من
الخاسرين) وهو يفيد بقرينة قول النبي (ص) ان من يكفر بولاية
علي وامامته (ع) فقد اسقط الايمان من حسابه واحبط بذلك عمله
ويقول الفضل بن روزهان في كتابه الذي سماه (ابطال نهج الباطل
واهمال كشف العاقل) الذي زعم انه يرد به على كتاب (نهج الحق
وكشف الصدق للعلامة على الاطلاق الحسن بن يوسف بن المطهر

الحلي) (رض) في بحث الامامة في الحديث الحادي عشر من الاحاديث التي ذكرها العلامة وهو ما رواه الجمهور من قول النبي (ص) عندما برز علي (ع) الى عمرو بن عبدود بعد ان عجز المسلمون عنه في غزاة الخندق (برز الايمان كله الى الشرك كله) ما لفظه (اقول انه صح هذا ايضا في الخبر وهذا ايضا من مناقبه وفضائله التي لا ينكره الا سقيم الرأي ضعيف الايمان) وحكاه ايضا كرد محمد في كتابه خطط الشام مما لا سبيل الى انكاره ويعتقدون ايضا ان التقوى معنى ارفع من الايمان لقوله تعالى في سورة آل عمران اية ١٠٢ (يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته) فالتقوى هو العمل بكل ما اوجب الله تعالى وترك كل ما حرمه واما ما نسب اليهم بعض المبغضين والحاقدين من انهم يصفون ائمتهم بصفات الله تعالى من الرزق والعبادة وانهم يحيون ويميتون وغير ذلك مما لا يجوز نسبته لغير الله تعالى اطلاقا فلا شيء من ذلك من عقائدهم البتة وانما هو من عقيدة الغلاة الذين يحكمون بكفرهم ويتبرؤون منهم كما يحكمون بكفر النواصب والخوارج الذين يتظاهرون ببغض اهل بيت النبي (ص) واما الزاعمون بان الذي اسس مذهب الشيعة هو عبد الله بن سبا فزعمهم باطل لا اصل له من ناحيتين - ١ - ان من زعموه عبد الله بن سبا لا وجود له في دار الحياة كما حقق ذلك فضيلة الاستاذ السيد مرتضى العسكري في كتابه (عبد الله بن سبا) واثبت وهمية هذه الشخصية وعدم وجوده الا في مخيلة من يريد الطعن في الشيعة والنيل من كرامتهم - ٢ - ان الشيعة قديما وحديثا يتبرأون منه لو كان له وجود كما يتبرأون ممن ينسبه اليهم افكا وزورا فليس من المعقول ان يتبرأوا منه لو كان مؤسساً لمذهبهم الا ترى انه لا يمكن لاحد من اهل السنة ان يتبرأ من مؤسس مذهب كالامام ابي حنيفة والشافعي ومالك واحمد بن حنبل فكيف يصح نسبة مذهب الشيعة اليه وهم يتبرأون منه ويلعنونه وقد مر عليك عند تفسير قوله تعالى (ان الذين آمنوا

وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية) ان الذي اسس مذهب الشيعة واطلق عليهم هذا الاسم هو رسول الله (ص) لا سواه فتذكر

(الفصل الثالث في التوحيد ومعناه)

تعتقد الشيعة بوجود الله تعالى وانه واحد احد فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوء احد ودليلهم على ذلك وجود هذه العوالم والموجودات التي نراها بباصرة العين في جودة تركيبها وعظيم تأليفها وبواهر حكمها وانتظام نوااميسها وتبدل احوالها واطوارها من اعلا الانسان الى ادنى الجماد فانها تنادي بصراحة وبدافع الفطرة والغريزة الانسانية بأن لها خالقا خلقها وموجدا اوجدها وانها لا يمكن بطبيعة الحال ان تستقيم وتنظم بغير مدبر دبر امرها اذ من المستحيل الذي لا يمكن ان يكون ابدا انها وجدت صدفة لان الصدفة مستحيلة هي الاخرى كما لا يمكن ان توجد بغير سبب فهي محتاجة الى اخرى فاما ان تعود في وجودها الى نفسها فهو الدور الباطل او تعود الى لاحقتها فتترامى في الوجود الى ما لا نهاية له فهو التسلسل وهما مستحيلان عقلا كاستحالة القول بأن تلك الكائنات اوجدت نفسها وترجحت في الوجود من غير مرجح لها فاذا بطل هذا وذاك ثبت ان الذي اوجدها هو الله تعالى وحده لا شريك له فسي ايجادها وتكوينها وقد اكد القرآن هذا الحكم العقلي واقره بقوله تعالى في سورة ال عمران اية ١٩٠ (ان في خلق السماوات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الالباب) ويعتقدون بأن الخالق لهذه الموجودات التي تسير وتجري في انتظام محكم متصف بالكمال المطلق والكمال المطلق لا يليق الا بواحد فالله واحد لا شريك له لان في الشريك له نقصا عليه وقد جاء كتاب الله مؤكدا لحكم العقل بقوله تعالى في سورة الانبياء آية ٢٢ (لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا) فلو جاز ان يكون معه شريك لجاز ان يخلق

احدهما ليلا ويخلقه الاخر نهارا او يخلق احدهما صيفا فيخلقه الاخر شتاء فيختل بذلك نظام العالم ويلزم فساده وشيء اخر لو كان معه شريك لجاز ان يريد احدهما ايجاد زيد مثلا ويريد الاخر عدمه فان وقع مرادهما لزم المحال لان الشيء الواحد لا يمكن ان يكون موجودا وغير موجود وان لم يقع شيء من مرادهما لزم الخلو من جهة وهو خلو الشيء الواحد من الوجود والعدم وهو محال ولزم ان يكونا عاجزين من جهة اخرى والعاجز لا يكون الاها اطلاقا وان وقع مراد احدهما دون الاخر كان الاخر عاجزا فلا يمكن ان يكون الاها لاستحالة العجز على الله تعالى .

(في اقسام صفات الله تعالى)

واقسام صفاته تعالى عندهم اثنان الاول - الصفات الثبوتية التي يجب اثباتها له ولا يمكن سلبها عنه وهي ثمان - ١ - عالم - ٢ - قادر - ٣ - حي - ٤ - مرید - ٥ - مترك - ٦ - قديم ازل يباق - ٧ - متكلم - ٨ - صادق - الثاني - الصفات السلبية التي لا يمكن اثباتها له ويجب سلبها عنه وهي سبع - ١ - ليس بمركب - ٢ - ليس بجسم - ٣ - ليس بمركب - ٤ - ليس له مكان وهو في كل مكان بمعنى انه تعالى عالم بكل كائن محيط بكل شيء - ٥ - ليس له شريك في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله ولا في طاعته وعبادته - ٦ - ليس بمحتاج - ٧ - نفي معاني الصفات عنه بمعنى ان صفاته ليست زائدة على ذاته كما في المخلوقين لرجوع الصفات الثبوتية الى صفات سلبية فمعنى قادر ليس بعاجز ومعنى عالم ليس بجاهل وهكذا الى آخر الصفات فالله تعالى ليس بجسم ولا مركب لاحتياج المركب في تركيبه الى الاجزاء وكل محتاج ممكن والمركب مفتقر الى فاعل يركب اجزاءه فيكون مفعولا فلا يكون هو الله لانه تعالى المفاعل الخالق فلا يمكن ان يكون مفعولا ومخلوقا فلا يمكن ان يكون جسما ولا يمكن ان يكون

في حيز او في مكان والا لاحتاج الى الحيز والمكان وهو الخالق لهما فلا يمكن ان يكون محلا لها لانه واجب الوجود بذاته يستحيل ذلك عليه ولا يمكن ان تراه العيون لا في الدنيا ولا في الآخرة .

لان الرائي لا يرى الا بحاسة البصر والرائي به لا يرى الا ما كان جسما او حالا في الجسم كاللون او ما كان في حكم المقابل للجسم كالوجه في المرأة ولما كان الله تعالى منزها عن اولئك كلها فلا يمكن رؤيته والقرآن يؤكد ويقرره بقوله تعالى في سورة الانعام اية ١٠٣ (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) والادراك بالابصار المنفي في الآية هو النظر بباصرة العين وقد نفاه تعالى عن نفسه نفيا مؤبدا

وقد عزز نفي رؤيته بالعين بقوله تعالى في اخر الآية (وهو اللطيف الخبير) ليبين للناس بأن ابصارهم الكثيفة لا يمكن ان ترى اللطيف الخبير واما قوله تعالى في سورة القيامة آية ٢٢ و ٢٣ (وجوه يومئذ ناضرة . الى ربها ناظرة) فيريد انها منتظرة الى رحمة ربها بقرينة اضافة النضارة الى الوجوه لان الوجوه لا ترى وانما ترى العيون وهي غير الوجوه وفي القرآن الشيء الكثير من هذا القبيل فمن ذلك قوله تعالى في سورة الحديد آية ١٣ (انظرونا نقبس من نوركم) اي انتظرونا وقوله تعالى في سورة ياسين آية ٤٩ (ما ينظرون الا صيحة واحدة) اي ما ينتظرون وقوله تعالى في سورة النمل اية ٢٨ (فانظر ماذا يرجعون) اي فانتظر وقوله تعالى في سورة النمل اية ٣٥ (فانظر به يرجع المرسلون) اي منتظرة وقوله تعالى في سورة الحجر اية ٣٦ و ٣٧ (فانظرني الى يوم يبعثون . قال فانك من المنظرين) اي من المنتظرين ويقول الشاعر العربي .

وان يك صدر هذا الليل ولى فان غدا لناظره قريب

اي لمنتظره مع ان النظر ليس بمعنى الرؤية مطلقا بدليل ثبوته عند

انتفاء الرؤية فتقول نظرت الى الهلال فلم اره وتثبت الرؤية عند انتفاء النظر فتقول في الله تعالى رأى ولا تقول نظر كما وقد جاء النظر في لغة العرب بمعنى التفكير والاعتبار كما تقول انظر في امر كذا ويعتقدون بأنه ليس لله شبيه ولا ند ولا نضير وليس مسبوقا بوجود غيره فيكون مخلوقا له ولا لوجوده نهاية فيلزم عدمه فيثبت حدوثه بل هو تعالى ازلي ابدى ليس لوجوده اول وليس له اخر غني في نفسه خالق الارضين والسموات عالم لا يعلم قادر لا بقدرة حي لا بحياة محيي ومميت ومحيي وهو على كل شيء قدير واجب الوجود لذاته فيستحيل عليه العدم مطلقا سابقا لاحقا فيكون قديما ازليا وباقيا سرمديا سميع لا بسمع بصير لا بعين متكلم لا بلسان وانما هو حياة كله وقدرة كله وعلم كله بل هو كل العلم والحياة والقدرة ليس جالسا على العرش جلوس الناس على الارض منزّه عن كل عيب ونقص خلق الاشياء لا عن شيء كان قبلها وابتكرها بلا روية اجالها ودبرها بمشيئته وكونها بارادته فهو واحد عندهم في ذاته (ليس كمثله شيء) وواحد في افعاله (الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميّتكم ثم يحييكم) وواحد في طاعته وعبادته فهو المعبود الحق لا سواه (اياك نعبد واياك نستعين) فمن عبد غير الله او عبد شيئا معه اوشياء دونه اوليقربه اليه كان كافرا بالضرورة من مذهبهم فلا تجوز العبادة الا لله تعالى وحده ولا تجوز الطاعة الا لله ولا الاستعانة الا به وبالذات الا به اما طاعة الانبياء (ع) والائمة فيما يبلغونه عن الله تعالى فهي طاعة لله كما يقول القرآن في سورة النساء اية ٥٩ (يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) وليس ذلك بعبادة لهم كعبادة الله تعالى اطلاقا لان الصلاة والصيام وغيرها من العبادات لغير الله كفر وارتداد وخروج عن الاسلام ويعتقدون انه تعالى واحد في صفاته فهو قادر بما هو عالم وعالم بما هو سميع وسميع بما هو بصير الى آخر صفاته الذاتية التي هي عين ذاته وتماثل حقيقته بلا تعدد

ولا اثنيانية ولا مخالفة ولا مغايرة جهة لآخرى لانه لو كانت غيره لزم الدور او التسلسل توضيح الملازمة انه اذا كان عالما بعلم غيره وحيا بحياة غيره وقادرا بقدره غيره الى اخر الصفات فان كان ذلك الغير عالما بنفسه فقد ثبت المطلوب وان كان محتاجا الى غيره نقلنا الكلام اليه فان كان الاول فقد جاء الدور لتوقف الشيء على نفسه وان كان الثاني فقد جاء التسلسل الى ما لا نهاية له والدور والتسلسل باطلان عقلا لان معناهما بطلان وجود الموجود وبطلان وجوده خلاف المحسوس والملموس والمشاهد وجوده بالعيون ويلزم ايضا ان يكون قابلا فاعلا ومحلا للحوادث والتوالي كلها باطلة وان كانت تلك الصفات لا هو ولا غيره كما يعتقد الاخرون لزم الخلو المحال في اوائل العقول لان نسبة الشيء الى اخر اما ان يكون هو او يكون غيره لاستحالة الخلويان لا تكون عين الذات ولا هي غير الذات فانه لا يمكن تعقله اطلاقا

(في الفرق بين صفات الذات والافعال والمجاز)

ويعتقدون بأن الفرق بين صفات ذاته وصفات افعاله وصفات المجاز التي تطلق على ذاته مجازا هو ان الاول لا يدخله التخصيص ولا يمكن سلبه عنه في حال والثاني يدخله التخصيص ويمكن سلبه عنه في حال ولكن لا يمكن سلبه عنه في كل حال فمن الاول العلم والقدرة والحياة فانه لا يمكن ان يقال ان الله عالم وليس بعالم وقادر وليس بقادر وحي وليس بحي ومن الثاني الخالق والرازق والمحيي والمميت وغيرها من صفات افعاله فانه يمكن ان يقال ان الله يमित زيدا ولا يमित بكرا ويخلق خالدا ولا يخلق عمرا واما الثالث وهي الصفات التي تطلق على ذاته مجازا ولا يراد بها حقيقة معانيها كالغضب والرضا والحب والبغض والكراهية والارادة والرأي البصير والسميع ونحوها من صفات المجاز لانا لا نريد بكل صفة

منها الا معنى هو غير حقيقتها نزولا على حكم ورودها في القرآن ولم يوصف بها الا مجازا واتساعا لان معنى الغضب نفور الطبع والرضا ميل النفس الى الشيء وسكونها اليه ومثلهما الحسب والبغض والكراهة فان حقيقة معانيها لا تكون الا في المخلوقين من ذوي الجوارح والقلوب ولما كان الله تعالى منزها عن الجوارح والالات كان وصفه بها من طريق السمع دون العقل مجازا فنريد ببغضه عقابه وبرضاه وجهه ثوابه وبارادته وكراهته اذا تعلقنا بأفعالنا امره ونهيه وبادراكه ورؤيته وبالسميع والبصير علمه بالمدركان والمسموعات والمبصرات واذا تعلقنا ارادته بايجاد شيء فهي يعني احداثه وفعله له واعتقادنا انه تعالى قادر مختار ليس مجبورا على افعاله لانه يصح منه فعل العالم ويصح منه تركه والمراد بالعالم كل موجود سوى الله تعالى فان القادر لا يكون قادرا الا اذا تساوى عنده الفعل والترك ولان في سلب الاختيار عنه نقصا عليه وهو منزّه عن كل نقص وقادر على كل مقدور

(الفصل الرابع في العدل)

الشبهة لا يفترون عن جميع العقلاء في الاعتقاد بعدل الله وانه منزّه عن الظلم وفعل القبيح كالكذب والتكليف بغير المقدور ومنزّه عن الاخلال بالواجب كالانتصاف للمظلوم من الظالم وانه لا يفعل الا عن حكمة ومصلحة تعود لعباده لانه مستغن عن فعل القبيح وعالم بقبحه وقد نهى عن القبائح وذم الظلم واهله ونزه نفسه عنه في كثير من آيات الذكر الحكيم كقوله تعالى في سورة النحل اية ٩٠ (وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى) وقوله تعالى في سورة الكهف اية ٥٠ (بثس للظالمين بدلا) وقوله تعالى في سورة يونس اية ٤٤ (ان الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس انفسهم يظلمون وانه تعالى ما اضل احدا من عباده بل هداهم جميعا ويقولون لو جاز عليه

فعل القبيح لجاز ان يظهر المعجزة على يد مدعي النبوة وهو كاذب
وحيثنذ فلا يمكن اثبات نبوة الانبياء (ع) اطلاقا ولجاز ان يعذب
المطيع ويثيب العاصي فيرتفع معه رجاء الثواب وخوف العقاب
ويعتقدون بأن افعاله تعالى كلها معللة بالاغراض والغايات لتقدسه
عن اللعب وفعل العبث كما جاء التنصيص عليه في القرآن بقوله
تعالى في سورة الدخان اية ٣٨ (وما خلقنا السماوات والارض وما
بينهما لاعبين) وقوله تعالى في سورة المؤمنين اية ١١٥ (افحسبتم
انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون) وانه تعالى لم يخلق الكفر
والمعاصي والشرور ولا يريد بها ولا يأمر بها كما نص عليه القرآن
في سورة الكهف اية ٥٠ بقوله تعالى (ان الله يأمر بالعدل والاحسان
وقوله تعالى في سورة الزمر اية ٧ (ان تكفروا فان الله غني عنكم
ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم) وانه تعالى انما
فعل الانسان باختياره ولم يجبره عليه مع قدرته تعالى على منعه
لئلا يستلزم التفويض الباطل وبين له سبيل الخير فأمره به وسبيل
الشر فنهاه عنه فان عصاه فبسوء اختياره وان اطاعه فبهديته له
كما نص عليه القرآن في سورة الانسان اية ٣ بقوله تعالى (انا
هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا) وقوله تعالى في سورة البلد
اية ١٠ (وهديناه النجدين) اي ارشده الى طريق الخير والشر
وقوله تعالى في سورة الشمس اية ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ (ونفس وما
سواها فالهمها فجورها وتقواها قد افلح من زكاها وقد خاب من
دساها) اي دلها وبين لها ما فيه فلاحها وما فيه خسرانها فأمره
بالاول ونهاه عن الثاني فزكاها بفعله وخيبتها بدسه فكل ذلك
باختياره كما جاء التصريح به في كتاب الله في سورة الكهف اية
٢٩ (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا
اعتدنا للظالمين نارا) ويعتقدون ان خلق الله حسن وصنعه متقن كما
نص عليه القرآن في سورة السجدة اية ٧ (بقوله تعالى الذي احسن
كل شيء خلقه) وقوله تعالى في سورة النمل اية ٨٨ (صنع الله

الذي اتقن كل شيء) ولما كان الكفر والشرك وضروب الموبقات ليست حسنة ولا متقنة علمنا انها ليست من خلقه ولا من صنعه ولو كان شيء من ذلك من خلقه وصنعه لكان من القبيح الذي لا يجوز نسبته الى الله تعالى في حال ان يأمر بقطع يد السارق وجلد شارب الخمر ورجم الزاني وجلده وتغريبه ونحوها من العقوبات التي حددها لاهل المعاصي في التشريع الاسلامي ومن ذلك كله علموا ان المعاصي والشرور من فعل الانسان وعمله وليست من خلق الله وصنعه بل لو كان شيء من ذلك من صنع الله وخلق لبطل الثواب والعقاب والمدح والذم على فعل الحسنات وارتكاب السيئات وبطل بعث الانبياء (ع) والامر والنهي وبطل خلق الجنة والنار وكان ذلك عبثا صرفا ولغوا باطلا ولاجل هذا ونحوه يعتقدون بأننا نحن الفاعلون لافعالنا فان كانت خيرا عاد خيرها علينا وان كانت شرا عاد شرها اليها كما يقول القرآن في سورة الزلزلة اية ٧ و ٨ (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره • ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)

(في ان كلام الله حادث ومخلوق وليس بقديم)

اعتقاد الشيعة ان كلام الله حادث ومخلوق وليس بقديم لانه مؤلف من الحروف والاصوات المسموعة وهي حادثه ومخلوقة وليست قديمة ودليلهم على ذلك كتاب الله بقوله تعالى في سورة الانبياء اية ٢ (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) والذكر هو القرآن وقال تعالى في سورة الانبياء اية ٥٠ (هذا ذكر مبارك انزلناه) وقال تعالى في سورة الحجر اية ٩ (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) والمنزل المحفوظ لا يكون الا محدثا لان القديم لا يوصف بالنزول ولا يحتاج الى الحفظ وقال تعالى في سورة الزمر اية ١ (تنزيل الكتاب من الله) وقال تعالى في سورة الانعام اية ٣٧ (قادر على ان ينزل اية) وقال تعالى في سورة الاسراء اية ١٠٦

(ونزلناه تنزيلا) والمنزل لا يكون قديما والتنزيل انزال شئىء بعد شئىء وهو من صفات الحادث دون القديم وقال تعالى في سورة القيامة اية ١٧ (ان علينا جمعه وقرآنه) وقال تعالى في سورة الطور اية ٢ (وكتاب مسطور) والجمع والمسطور انضمام الشئىء الى غيره وهو لا يتصف به الا الحادث وقال تعالى في سورة الزخرف اية ٣ (انا جعلناه قرآنا) وقال تعالى في سورة الشورى اية ٥٢ (ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء) والمفعول والمفعول من صفات الحوادث وقال تعالى في سورة يوسف اية ٢ (قرآنا عربيا) وقال تعالى في سورة الشعراء اية ١٩٥ (بلسان عربي مبين) والعربي من زمن اسماعيل النبي (ع) والعربية محدثة ومن قال بأن الله عربي فقد كفر وكل ما سوى الله فهو محدث وقال تعالى في سورة البروج اية ٢٢ (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) فلو كان قديما لكان قبل اللوح وسبق اللوح عليه دليل على حدوثه وقال تعالى في سورة الانعام اية ١١٥ (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) والموصوف بالتمام والعدل من كلمته لا يكون الا محدثا وقال تعالى في سورة يوسف اية ١١١ (ما كان حديثا يفترى) وهذا صريح في حدوثه لان القديم لا يكون حديثا وقال تعالى في سورة هود اية ١٧ (ومن قبله كتاب موسى) وهذا يدل بوضوح على ان له اولا مسبوقا به والقديم لا اول له وهذه الايات وامثالها صريحة الدلالة في ان كلام الله محدث ومخلوق ولا قديم الا الله وحده لا شريك له فيه اطلاقا

(في الرزق)

اعتقادنا في الارزاق انها من الله تعالى ولا رازق سواه وحقيقته ما به قوام حياة الحي وهو من صفة فعل الله تعالى فلا يوصف بحلال ولا بصرام وانما يوصف بهما فعل المكلف كما لا

يوصف به غيره تعالى الا مجازا ولا شيء من الحرام برزق الله
والا لوجب الانفاق من الحرام وهو معلوم البطلان كما نص عليه
القرآن بقوله تعالى في سورة البقرة اية ٢٥٤ (يا ايها الذين امنوا
انفقوا مما رزقناكم) وذلك لان على المنفق من الحرام الاثم والضمان
فلا يمكن ان يكون واجبا يستحق عليه الثواب كما هو مفاد الآية
ولا يكون اطلاق الرزق على الملك حقيقة لان الله تعالى مالك وليس
بمرزوق والحيوان مرزوق وليس بمالك واما ما يكتسبه العباد فان
كان من النواقل الشرعية كالبيع والاجارة ونحوهما صح نسبته الى
الله تعالى تكوينا على اساس ايجاده له وتشريعا على اساس امره
واباحته وان كان من غيرها فلا يصح نسبته اليه لانه تعالى نهى عن
الحرام وتوعد بالعقاب عليه ولان ما يؤخذ من طريق غير النواقل
الشرعية كالربا والقمار والزنى ونحوها من المحرمات باق على ملك
صاحبه فلا يملكه الاخذ شرعا فلا يكون ملكا له اطلاقا ويحرم عليه
التصرف فيه

(في الاجل)

الاجل هو الوقت فأجل الحياة هو الوقت الذي تكون فيه الحياة
واجل الموت والقتل هو الوقت الذي يكون فيه الموت والقتل والموت
غير القتل كما جاء التنصيص على انهما غيران في القرآن في سورة
آل عمران اية ١٤٤ بقوله تعالى (أفان مات او قتل) وقوله تعالى
في سورة آل عمران اية ١٥٧ (ولئن متم او قتلتم) فلا يصح في
الاستعمال ان يكون التأكيد والتكرير في اللفظين المتغايرين يرجعان
الى معنى واحد ويشهد به ايضا ضرورة العلم بأن الله تعالى ليس
بقاتل لمن مات حتف انفه ولان القتل من مقدور الانسان والحيوان
وليس الموت كذلك لذا لا يصح ان تقول ان زيدا مات عمر لان الموت
من فعل الله وخلقه واحد صفاته الفعلية التي لا يتصف بها غيره ولا
يقدر عليه سواه كما نص عليه كتاب الله بقوله تعالى في سورة

تبارك اية ٢ (الذي خلق الموت والحياة) كما لا يصح ان يقال ان زيدا امات نفسه ويصح ان يقال قتل نفسه وما ذاك الا لان القتل من مقدوره ويصح نسبته اليه والموت هو انتهاء الاستعدادات التي خلقها الله تعالى في الحيوان وبطلانها وذلك لا يقدر عليه الا الله وحده ولانه لو كانا واحدا مفهوما ومصداقا لزم ان يكونا مقدورين لنا فان الاقتدار على احد المثليين يقضي بالاقتدار على مثله الاخر فضلا عما اذا كان عينه وعليه يلزم ان يكون من قتله الناس اماته الله ويصح عكسه وذلك لا يصح بدليل قوله تعالى في سورة المائدة اية ٣٢ (من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا) وقوله تعالى في سورة النساء اية ٩٣ (ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها) بل لو كان الموت من مقدور الادميين وفعلهم لم يمت منهم احد اذ ما فيهم احد الا كاره للموت مبعوض له ولا يريده فلا يفعله وبطلانه واضح بدليل قوله تعالى في سورة الجمعة آية ٨ (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) وقوله تعالى في سورة الزمر اية ٣٠ (انك ميت وانهم ميتون) وقوله تعالى في سورة النساء اية ٧٨ (يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة) ولان القتل وليد الاسباب الخارجية ومحله محل حياة الابدان والموت معنى مضاد لحياة الكائن الحي وهو انتهاء استعداداته وقابلياته فلا يصح أن يحل في الابدان لامتناع اجتماع الضدين عقلا واما ما جاء في القرآن من اسناد القتل الى الله تعالى كقوله تعالى (قاتلهم الله أنى يؤفكون) فانما يراد به اللعن والطرده والتعذيب والابعاد عن رحمته لا القتل بمعناه الحقيقي لما تقدم في بطلانه وامتناعه نعم يصح نسبته الى الله تعالى تشريعا كما في القصاص ونحوه

(في القضاء والقدر)

واما القضاء والقدر فان الشيعة يعتقدون بوجود الرضا بقضاء

الله وقدره لانه لا يقضي الا بالحق ولا يقدر الا ما كان صوابا ولا يفعل الا ما كان عدلا وحكمة ولكن لا شيء من القبائح والبرذائل والظلم والعدوان من قضائه وقدره لان ذلك قد حرمه وتوعده بالعقاب عليه وحكم بقبحه فلا يكون مما قضى به وقدره والقرآن يقرر هذا بقوله تعالى في سورة غافر آية ٢٠ (والله يقضي بالحق) ثم ان للقضاء في اللغة معان خمسة - ١ - الاعلام والاخبار كقوله تعالى في سورة الحجر آية ٦٦ (وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) اي اعلمنا واخبرنا - ٢ - الخلق كقوله تعالى في سورة فصلت آية ١٢ (فقضاهن سبع سماوات) اي خلقهن - ٣ - الامر كقوله تعالى في سورة الاسراء آية ٢٣ (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه) اي امر - ٤ - الفصل بالحكم بين الناس كقوله تعالى في سورة الزمر آية ٦٩ (وقضي بينهم بالحق وهم لا يظلمون) اي حكم بينهم بالحق - ٥ - الفراغ من الامر كقوله تعالى في سورة يوسف آية ٤١ (قضي الامر الذي فيه تستفتيان) اي فرغ منه واما القدر فله معان ثلاثة - ١ - الاخبار والكتابة كقوله تعالى في سورة الحجر آية ٦٠ (الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين) اي اخبرنا وكتبنا ذلك في اللوح المحفوظ - ٢ - وضع الاشياء في مواضعها بلا زيادة ولا نقص كقوله تعالى في سورة فصلت آية ١٠ (وقدر فيها اقواتها) اي وضعها في مواضعها كاملة غير منقوصة - ٣ - التوضيح لمقادير الاشياء وتفصيلها والاعلام باختلاف احوالها ومصالحها ومفاسدها وحلالها وحرامها ويعتقدون بان القضاء والقدر اذا تعلقا بالذوات فانه يراد بهما خلق الاشياء واذا تعلقا بافعال المكلفين فانه يراد بهما الامر والنهي دون الخلق لانه يوجب الجبر الباطل عندهم واما ما ورد في الحديث من وجوب الايمان بالقضاء والقدر خيره وشره حلوه ومره فان صح فهو يعني ان الخير من القضاء والقدر ما مالت اليه الطباع والتذت به الحواس والشر والمرضه وانما يسمى شرا لان في تحمله على النفس شدة ومشقة

كالبرد القارص والحشرات المؤذية والصبر المر والنار المحرقة ونحوها مما لا تخلو من المصلحة دون الكفر والفسق والظلم وانواع المعاصي لانه لا يجوز له الرضا بها البته .

(الفصل الخامس في النبوة)

اعتقاد الشيعة بالنبوة كاعتقاد غيرهم بان الله تعالى ارسل الانبياء (ع) مبشرين ومنذرين (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وختمهم بنبينا محمد (ص) بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف الى آخر نسبه الشريف وان عددهم مع خاتمهم على ما اخبر به النبي (ص) الامين اربعة وعشرون الف ومائة الف نبي ويعتقدون بأن القرآن الكريم معجزته الخالدة (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) وانه هو الموجود اليوم بأيدي المسلمين اجمعين لم ينقص منه شيء ولم يزد فيه شيء ولا ينكرون شيئاً من معجزاته الباهرة التي سجلها حفاظ المسلمين جميعاً في صحاح كتبهم واخرجوها في مسانيدهم على نحو التواتر المفيد للقطع واليقين ويعتقدون بعصمة الانبياء (ع) من الخطأ والنسيان والزلل والعصيان في حال صغرهم وكبرهم قبل بعثتهم وبعدها ودلائل عصمتهم في ذلك كله مسجلة في كتبهم الكلامية وعقيدتهم ان رسول الله (ص) افضل الانبياء وخاتمهم لا نبي بعده منزّه عن جميع العيوب والنقائص وأن زوجاته منزّهات عن كل ما يمس العفاف وانه متصف بالصفات الكاملة وانه اكمل اهل زمانه وافضلهم على الاطلاق

النبي (ص) كان قادراً على القراءة والكتابة وكان يتعبد بشريعته

لا بشريعة غيره (ص)

والصحيح عندنا ان نبينا (ص) ما كان يباشر القراءة والكتاب في مبدأ الدعوة ولا قبلها لئلا يرتاب المبطلون في القرآن ولكن كان (ص) قادراً عليهما لانهما صفتا كمال وهو اكمل الموجودات على

الاطلاق ولا تلازم بين عدم مباشرته (ص) لهما وبين سلب قدرته
عنهما لان عدم مباشرة المقدور شيىء والقدرة عليه شيىء اخر لا
يلزم من نفي الاول نفي الثاني دون العكس الا ترى اننا قادرون على
امور كثيرة ولكننا لا نفعلها اما لوجود مفسدة في فعلها او مصلحة
في تركها وانما سمي اميا لنسبته الى ام القرى مكة المكرمة والقرآن
يقرر ما ذكرنا ويعينه بقوله تعالى في سورة العنكبوت آية ٤٨ (وما
كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذن لارتاب المبطلون)
وذلك يعني انه (ص) ما كان يباشر تلاوة كتاب من قبل القرآن ولا
يباشر خطه بيمينه اي كتابته والا لارتاب المبطلون في كون القرآن
نازلا من عند الله ومما يزيد قولنا وضوحا قوله تعالى في سورة
الجمعة آية ٢ (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم
آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وليس الكتاب في الآية الا
الخط واما الحكمة فهي القرآن فالآية واضحة الدلالة على انه (ص)
كان قادرا على القراءة والكتابة لانه كان يعلم الاميين من اهل مكة
الكتاب ويتلو عليهم الايات كما هو صريح الآية وقوله (ص) فيما
تواتر عنه بين الامة في مرضه الذي توفي (ص) فيه (اتوني بدواة
وكتف اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ابدا) فقلوه (ص) اكتب لكم
يدل بوضوح على انه كان قادرا على ان يكتب وكان يومئذ يباشر
الكتابة لانتفاء المحذور بانتشار الاسلام وقوة دعوته وثبوت حقيقته
كما انه (ص) لم يكن متعبدا بشريعة غيره من الانبياء (ع) كنوح
وابراهيم وموسى وعيسى (ع) لانه كان نبيا في علم الله وادم بين
الماء والطين كما نص عليه الحديث ثم بعد الاربعين من عمره الشريف
صار رسولا للدعوة كما جاء التنصيص عليه في الاحاديث المتواترة
لانه (ص) لو لم يكن نبيا لوجب عليه اتباع اوصياء الانبياء (ع)
ولزم ان يكون مفضولا وهو افضلهم وكذا الحال بالنسبة الى
النبي (ع) الذي يعمل بشريعته وهو افضل منه ومن غيره من
الانبياء (ع) كما يعتقد المسلمون اجمعون .

(الفصل السادس في الامامة)

الامامة عند الشيعة هي الزعامة في امور الدين والدنيا وهي نياية عن الرسول (ص) في حفظ شريعته من الزيادة والنقيصة واقامة الحدود ودرا الفساد ونحوها من فوائدها اللازمة على الوجه الشرعي والقانون الالاهي وهي واجبة بعد النبي(ص) لئلا يضيع امر دينه(ص) اذ ليس من الممكن المعقول ان يترك الله تعالى عباده المنتشرين في البقاع مع علمه بما هم عليه من حب المال والجاه واختلاف الطباع والاهواء والميول والاتجاهات تأخذ في شعاب الجهل والضلال وتسلك اودية الحيرة بلا زعيم يقيم اودهم ويحسم مادة الفتن بينهم وينتصف لمظلومهم من ظالمه ويهديهم الى سبيل الرشاد بينما نرى انه تعالى لم يخلق جوارح الانسان الا وجعل لها اميرا يديرها ويصرفها الى افعالها ورئيسا يحكم في مشتبهاتها اعني بذلك القلب فكيف يا ترى يجوز ان يترك الناس في حيرة الضلالة يحكم فيهم سلطان الهوى ويسوسهم قائد الجهل والعمى وكتاب الله تعالى يقول في سورة الليل آية ١٢ (ان علينا للهدى) ونصب الامام من الهدى فيجب وقال تعالى في سورة الانعام آية ٥٤ (كتب ربكم على نفسه الرحمة) والامام من الرحمة فيلزم وقال في سورة النساء آية ٥٩ (يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) فامر بطاعة اولي الامر على سبيل الجزم والاطلاق بصيغة الجمع ولم يقيد بزمان فهو يفيد عصمة اولي الامر ووجود من تلزم طاعته كطاعة الله وطاعة رسوله (ص) ولا يكون ذلك الا الامام المعصوم (ع) ويقول الاستاذ المصري المعاصر محمد الخضر حسين في كتابه (نقض كتاب الاسلام واصول الحكم) ص ٢٥ قال رسول الله (ص) (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية) واخرجه الامام الحميدي عند اهل السنة في جمعه بين الصحيحين البخاري ومسلم وهو يفيد وجود الامام في كل زمان ووجوب التعرف عليه

والرجوع اليه وانه من اصول الاسلام لا من فروعه المتعلقة بأفعال المكلفين لانه رتب على التخلف عنه اكبر محذور وهو الميتة الجاهلية (اي ميتة كفر) وهي لا تكون الا لترك اصل من اصوله ولا يصح ان يراد من امام الزمان في الحديث القرآن لامرين - ١ - ان لفظ الامام لا يفيد معنى القرآن عند اطلاقه لا عرفا ولا لغة - ٢ - انه لو اراد منه القرآن لزوم لغوية قول النبي (ص) باختصاص كل زمان بامام تجب معرفته فان تقييده بالزمان اي زمان المكلف يمنع من امكان ارادته لو صح اطلاقه عليه وذلك لوجود القرآن في سائر الازمان ولا يختص بزمان دون زمان ويقرر هذا قول الله تعالى في سورة الاسراء اية ٧١ (يوم ندعوا كل اناس بامامهم) وهو يفيد ان لكل اناس في كل عصر اماما يدعون به والقرآن موجود في كل العصور لجميع الناس لا لكل اناس كما هو صريح الآية)

معنى آية الطاعة وان المجتهدين غير حافظين للشريعة من الضياع

ويقول الامام الرازي في تفسيره الكبير في تفسير آية (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) ان الله امر بطاعة اولي الامر على سبيل الجزم والاطلاق ومن امر الله بطاعته على سبيل الجزم يجب ان يكون معصوما (ولا يمكن ان يقال ان الآية توجب الرجوع الى اولي الامر وان لم يكونوا معصومين فيختص الرجوع اليهم في غير المعصية لانا نقول اولاً ان من قرن الله طاعته بطاعته وطاعة رسوله (ص) لا يكون الا معصوما وتلك قضية وحيدة السياق وتساهي المتعاطفين في الحكم ولا يصح التفكيك بينهما - ثانياً - ان افعال اولي الامر وتروكهم دلائل كاشفة عن الحلية والحرمة فالعلم بكون الشيء حلالا وحراما موقوف على العلم بفعلهم له وتركهم اياه فلو توقف العلم بهما على فعلهم او تركهم لزوم الدور الصريح الباطل وبطلانه واضح - ثالثاً - ان الآية مطلقة

فتخصيصها بذلك تخصيص بلا مخصص وهي تأباه كل الإباء وأما القول بأن الحافظين للشرعية من الضياع هم المجتهدون فلا ضرورة الى عصمة الامام فغير صحيح وذلك لان الاجتهاد لا يصلح ان يكون حافظا لصاحبه من الخطأ فكيف يصلح ان يكون حافظا للشرعية من الضياع ولا يمكن ان تريد الآية عصمة مجموع افراد الامة لامور - ١ - ان مفاد الآية ان اولي الامر بعض الامة لا مجموع افرادها - ٢ - لو كانت تريد المجموع لزم ان يكون كل واحد من افراد الامة من اولي الامر وبطلانه واضح - ٣ - ان الآية تدل بصراحة على عصمة اولي الامر ومجموع افراد الامة غير معصوم لجواز الخطأ على كل فرد منهم فكذلك المجموع ان لم يكن ثمة فيهم معصوم (وأما القول بأن الخطأ على بعض الامة لا يفيد جواز الخطأ على المجموع وكما ان كل واحد من اللقم لا يشبع وبالا اجتماع يحصل الشبـع والواحد لا يقدر على قتال العدو وإذا اجتمع عدد قدروا كان ذلك دليلا على ان الكثرة تؤثر قوة وعلما وكما ان السهم والعصا الواحدة يكسرها الانسان وبضم السهام او العصي يتعذر فكذلك اجتماع اهل التواتر على الرواية يمنع عنه الكذب (١) فنقول في جوابه ان جواز الخطأ على الواحد والاثنين والاكثر من افراد الامة ليس امرا اختياريا ومقدورا لهم لكي يمكن منعه عنهم بخلاف الامثلة المذكورة فانها امور اختيارية مقدورة لهم يمكنهم نفيها كما يمكنهم اثباتها وبعبارة اوضح ان الانسان قادر على ان يكثر من اللقم ليشبع وقادر على عكسه وقادر على كسر العصا والسهم الواحد وقادر على ان يجمع من كل منهما ما لا يقدر على كسره وقادر على قتال العدو اذا استعان بغيره واجابه ذلك الغير وقادر على ترك قتاله اذا علم من نفسه عدم القدرة على قتاله او لم يجبه من استعان

(١) قاله شيخ الاسلام ابن تيمية على ما حكاه عنه الدكتور احمد محمود صبحي في كتابه نظرية

به على قتاله ولكنه غير قادر مطلقا ابدا ان يمنع عن نفسه الخطأ او السهو او النسيان فضلا عن غيره وغيره مثله وهلم جرا ولو اجتمعوا جميعا وذلك لدخول الاول في مقدوره واختياره وخروج الثاني عنهما فلا يصح قياس ما بالاختيار على ما ليس بالاختيار حتى عند القائلين بجواز القياس لاختلافهما اصلا وفرعا وكذلك الحال في اجتماع اهل التواتر على الرواية المانع عنه الكذب لان كلا من الصدق والكذب مقدور له فهو قادر على ان يصدق وقادر على ان يكذب ولكن لا يقدر على الا يخطأ ولان اجتماعهم على الرواية لو ثبت فهو يعني حجية الرواية المتصلة بالمعصوم لا حجية اجتماعهم الخالي عن قوله وكما من فرق بين حجية اجتماعهم وبين حجية قول المعصوم الذي نقلوه على نحو التواتر المفيد للعلم وشيء اخر لو كان اجتماعهم في نفسه حجة يجب اتباعها لما اطلق الله تعالى وجوب اطاعته واطاعة رسوله (ص) واولي الامر بعده في الآية بل كان المناسب ان يقول بوجوب اطاعتهم في صورة عدم اجتماع الامة لو كان اجتماعهم واجب الاتباع ولما لم يقل هذا واطلق علمنا عدم حجية اجتماعهم في شيء لعدم عصمتهم من الخطأ

(الإمامة كالنبوة)

فالامامة كالنبوة من المناصب الالهية التي تحتاج الى النصب من الله تعالى سوى ان الامام لا يوحى اليه كما يوحى الى النبي (ص) فكما ان الله تعالى يختار من يشاء من عباده للنبوة ويؤيده بالمعجزة تصديقا لدعوته فكذلك يختار من يشاء للامامة ويأمر نبيه (ص) بأن ينص عليه وكتاب الله يدل عليه بقوله تعالى في سورة القصص اية ٥ (ونجعلهم ائمة) وقوله تعالى في سورة الانبياء اية ٧٣ (وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا) وقوله تعالى في سورة البقرة اية ١٢٤ (اني جاعلك للناس اماما) وقوله تعالى في سورة

البقرة اية ٣٠ (اني جاعل في الارض خليفة) فقد اسند الله تعالى جعل الائمة والخليفة ونصبهم في هذه الايات الى ذاته المقدسة ولم يعط صلاحية شيء من ذلك الى غيره مطلقا فكما انه ليس للناس ولا لاحادهم ان يختاروا نبيا لانفسهم فكذاك ليس لهم ولا من حقهم اطلاقا ان يختاروا لانفسهم اماما كما جاء التنصيب عليه في القرآن عموما وخصوصا بقوله تعالى في سورة القصص اية ٦٨ (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) فان اثبات الاختيار له تعالى ونفيه لهم يفيد العموم باتفاق العلماء فيكون مفاد الآية انه ليس للناس الخيرة في كل شيء مما يرجع حكمه وامره الى الله بدليل قوله تعالى في سورة الاعراف اية ٥٤ (الا له الخلق والامر) والخلافة من اهم الامور فيرجع امرها اليه لا الى سواه وقوله تعالى في سورة الاحزاب اية ٣٦ (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) وهذه آية اخرى على ان امر الامام ان كان مما قضى الله ورسوله بتركه فلا يجوز للناس الخيرة باثباته وان كان مما قضى به كان كغيره من الوظائف الدينية والاحكام الشرعية التي قضى بها ولم يتركها فعلى الناس كافة الخضوع لها وليس لهم الخيرة في نفيها او اثباتها كما ليس لهم الخيرة في غيرها من احكام الله لاسلبا ولا ايجابا اطلاقا وقوله تعالى في سورة الحجرات اية ١ (يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) وهذه اية ثالثة تخاطب اصحاب النبي (ص) خاصة وغيرهم عامة بالاجماع بأن اختيار الناس للامام تقديم بين يدي الله ورسوله (ص) وقد نهى عن ارتكابه وحرّم الاقدام عليه والركون اليه وقوله تعالى في سورة آل عمران اية ١٥٤ (يقولون هل لنا من الامر من شيء قل ان الامر كله لله) وهذه اية رابعة تقول لاصحاب رسول الله (ص) خاصة ولغيرهم عامة انه ليس لهم ولا لغيرهم امر ولا حكم في شيء ابدا مطلقا وانما الامر كله لله والامامة من اعظم الامور واهمها

وعليها تبنتي مصالح العباد والبلاد الدينية والدنيوية ولأجل هذه الايات واضعافها منعت الشيعة اسناد امر الامة ونصب الامام الى الناس كائننا من كان وقالوا نزولا على حكم الله وحكم رسوله (ص) ان امرها مسند الى الله تعالى وحده ويكون نصبه من عنده

(آية وامرهم شورى بينهم)

واما قوله تعالى في سورة الشورى اية ٣٨ (وامرهم شورى بينهم) النازلة في مدح المؤمنين فلا يريد ان يعطيهم شيئا من صلاحية التشريع والتنفيذ لان الامر المسند الى المؤمنين بالشورى في الاية والذي استحقوا من اجله المدح ان كان من دين رسول الله (ص) ومن هداه فان دينه قد كمل على عهده بقوله تعالى في سورة المائدة اية ٣ (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا) وهو يفيد ان الدين غير محتاج الى التكميل بالشورى وان لم يكن ما وقع عليه الشورى من دين رسول الله (ص) ولا من هداه كان مشاققة لله ولرسوله وللمؤمنين لا يستحقون عليه المدح والثناء في حال لقوله تعالى في سورة النساء اية ١١٥ (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) وسبيل المؤمنين هو سبيل النبي (ص) وسبيل النبي (ص) هو دينه الذي كمل على عهده (ص) فهو لا يحتاج الى تكميله بنصب الامة للخليفة بالشورى منهم بعد ان كان منصوبا من الله تعالى على لسان نبيه (ص) كما دلت عليه احاديث المسلمين المتواترة أمن بها قوم وانكرها اخرون وشييء اخر ان اعتبار العصمة في الامام يمنع من اختيار الامة له لانها عن الامور الخفية التي لا يطلع عليها الا الله واذا لم يكن معصوما لم يكن مأمونا على الشريعة مائة بالمائة ولا يبقى للناس وثوق به ولان غير المعصوم قد يقع منه الفساد عمدا

كان او خطأ فليس هناك من يدرك فسادهم ان لم يكن ثمة امام معصوم وقد يخطأ في الاحكام فيؤدي ذلك الخطأ الى ضياع الدين وقد يعصي فلا يؤمن على نفسه فكيف يؤمن على الآخرين ويعتبر في شخص الامام ان يكون افضل اهل زمانه ومنزها عن النقائص عالما بجميع احكام الشريعة وحاملا لعلم رسول الله (ص) وغير عاجز عن حل اية مشكلة من المشكلات الاجتماعية سواء اكانت سياسية ام غيرها ولا يحتاج الى الآخرين في شيء من علوم الشريعة مطلقا

(الفصل السابع في امامة الائمة الاثني عشر)

اعتقاد الشيعة ان الخلفاء بعد النبي (ص) اثنا عشر خليفة لا يزيدون واحدا ولا ينقصون كما جاء التنصيص عليه في احاديث النبي (ص) فمن ذلك ما اخرجه شيخ الحديث عند اهل السنة البخاري في صحيحه ص ١٦٤ في باب الاستخلاف من كتاب الاحكام من جزئه الرابع (عن جابر بن سمرة قال سمعت النبي (ص) يقول يكون اثنا عشر اميرا فقال كلمة لم اسمعها فقال ابي انه قال كلهم من قريش) واخرج مسلم في صحيحه ص ١١٩ من جزئه الثاني في باب الناس تبع لقريش من كتاب الامارة عن النبي (ص) انه قال (لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة او يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش) واخرج الشيخ القندوزي الحنفي في ينابيع المودة في الباب السابع والسبعين ص ٤٤٥ من جزئه الثاني (عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة انه سمع النبي (ص) يقول بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من بني هاشم) ثم قال (ذكر يحيى بن الحسن في كتاب العمدة من عشرين طريقا في ان الخلفاء بعد النبي (ص) اثنا عشر خليفة كلهم من قريش في البخاري من ثلاث طرق وفي مسلم من تسع طرق وفي ابي داود ثلاث طرق وفي الترمذي من طريق وفي الحميدي من ثلاث طرق) وليس بهذا العدد المخصوص ائمة من

قريش الا الائمة الاثنا عشر من اهل بيت النبي (ص) كما تقول الشيعة لانه ليس من الممكن حمل هذه الاحاديث على المستخلفين بعد رسول الله (ص) لقلتهم عن هذا العدد ولا حملها على ملوك بني امية وامراء بني العباس لكثرتهم والتخصيص ببعضهم دون بعض تخصيص بلا مخصص وترجيح بلا مرجح وبطلانه واضح ولان تعديهم في سلوكهم لحدود الله التي حددها لعباده يمنع من حملها عليهم ولا يمكن حملها على ملوك الفاطميين وغيرهم في مصر لانهم يزيدون على اثني عشر ولا على ملوك العثمانيين لانهم من التترك وليسوا من قريش ولانهم اكثر من ذلك العدد فالمتعين حملها على الائمة الاثنى عشر من عترة النبي (ص) لانهم كانوا افضل اهل زمانهم واجلهم واورعهم واتقاهم واعلاهم نسبا وافضلهم حسبا واکرمهم عند الله وكانت علومهم عن اباؤهم متصلة بجدهم رسول الله (ص) لا سيما اذا لاحظنا احاديث الثقلين والسفينة والنجوم وباب حطة المتواترة بين المسلمين وليس بهذا العدد من الائمة مستمر الى قيام الساعة غير الائمة من اهل البيت النبوي (ص) فتتعين الائمة فيهم لا في غيرهم مطلقا وحيث انتهى بنا البحث عن هذا الموضوع الى هنا فيجدر بنا ان نذكر لقراء كتابنا الفاظ الاحاديث التي جاء على ذكرها الشيخ سليمان القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة المطبوع في اسلام بول تركيا سنة ١٣٠١ من الهجرة فمن ذلك ما رواه في الباب الرابع ص ٢٤ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - قال قال رسول الله (ص) انا مدينة العلم وانت (يا علي) بابها ولن تؤتني المدينة الا من بابها وكذب من زعم انه يحبني ويبغضك لانك مني وانا منك لحمك لحمي ودمك دمي وروحك روحي وسريرتك سريري وعلايتك علانيتي سعد من اطاعك وشقي من عصاك وربح من تولاك وخسر من عاداك وفاز من لزمك وهلك من فارقه مثلك ومثل الائمة من ولدك بعدي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق ومثلكم مثل النجوم كل ما غاب نجم طلع نجم الى يوم القيامة)

(وحدیث انا مدینة العلم وعلی بابها) من الاحادیث الصحیحة وقد
نص علی صحته کل من الحافظین الكبیرین عند اهل السنة الحاکم فی
مستدرکھ ص ١٢٦ من جزئه الثالث فی باب فضائل علی (ع)
والذهبی فی تذکرته ص ٢٨ من جزئه الرابع

واخرج الشیخ البخاری فی صحیحه ص ٣٩ من جزئه الثالث فی
باب عمرة القضاء من کتاب المغازی عن البراء عن النبی (ص) انه
قال لعلی (ع) (انت منی وانا منک) واخرجه ایضا فی ص ٧٥ فی
باب کیف یکتب هذا ما صالح فلان بن فلان من کتاب الصلح من جزئه
الثانی من صحیحه واخرجه فی اواخر ص ١٩٦ من صحیحه فی باب
مناقب علی بن ابی طالب (ع) من جزئه الثانی وهذا الحدیث صریح
الدلالة علی امامتهم واستمرارها فیهم (ع) حتی تقوم الساعة وانهم
مرجع الناس ومحل الاتباع وواجبوا الطاعة وان باتباعهم تحصل
النجاة وبالتخلف عنهم یحصل الهلاك ومنها ما رواه فی ص ٢٤ عن
الطبرانی فی الاوسط والصغیر عن ابی سعید الخدری عن النبی
(ص) انه (قال مثل اهل بیثی فیکم مثل باب حطة فی بنی اسرائیل من
دخله غفر له) فهو یفید انهم السبل الی الله والهداة الی الحق وائمة
الخلق لان من اتبعهم ودخل فی حوزة التمسک بهم غفر له وذلك لا
یکون الا للامام (ع)

ومنها ما رواه فی ص ٢٣ من الباب الثالث عن ابی اسحاق فی
تفسیره عن جریر بن عبد الله البجلي قال (قال رسول الله (ص) الا
ومن مات علی حب ال محمد مات شهیدا الا ومن مات علی حب ال
محمد مات مغفورا له الا ومن مات علی حب ال محمد مات تائباً الا
ومن مات علی حب ال محمد بشره ملک الموت بالجنة ثم منکر ونکیر
الا ومن مات علی حب ال محمد یزف الی الجنة کما تزف العروس
الی بیت زوجها الا ومن مات علی حب ال محمد جعل الله زوار قبره
ملائكة الرحمن الا ومن مات علی حب ال محمد مات علی السنة

والجماعة الا ومن مات على بغض ال محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله الا ومن مات على بغض ال محمد مات كافرا الا ومن مات على بغض ال محمد لم يشم رائحة الجنة)
وارسله المفسر الكبير عند اهل السنة الامام الزمخشري في تفسيره الكشف عند تفسير اية المودة في القربى ارسال المسلمات وابو اسحاق هو الامام الثعلبي احمد بن محمد بن ابراهيم النيشابوري المفسر المشهور من عظماء ائمة اهل السنة قال ابن خلكان في وفيات الاعيان ص ٢٢ من جزئه (كان اوجد اهل زمانه في علم التفسير) وقال النواوي الشارح لصحيح مسلم ص ٧٧ من جزئه الاول في باب صدق الايمان واخلاصه (ان ابا اسحاق احمد بن محمد بن ابراهيم كان اماما من الائمة) انتهى نقله بالمعنى

وفي هذا الحديث اعطى رسول الله (ص) اله (ع) هذه المنازل العالية كلها لامتيازهم بالمزايا الفاضلة والطاعات اللازمة ولانهم حجج الله البالغة ونعمته السابغة وانهم ائمة الناس الذين تجب موالاتهم حتى جعل الموت على حبهم موتا على السنة والجماعة وموت مستكمل الايمان وموجبا للكرامات والموت على بغضهم موتا على الكفر والياس من رحمة الله وانهم قائمون مقامه (ص) في امره ونهيه فلا يجوز مع هذا كله لشيعتهم المتمسكين بهم ان يعدلوا عنهم السي غيرهم اطلاقا ومنها ما رواه عن امام اهل السنة احمد بن حنبل ص ٩٥ في الباب الثامن والثلاثين في مناقبه عن الحسن بن صالح في تفسير قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) (ان اولي الامر هم الائمة من اهل البيت (ع) فهم الذين تجب اطاعتهم كطاعة الله وطاعة رسوله (ص) لانهم معصومون وغيرهم لم يكن معصوما بالاجماع

(في الصحاح الناصة على اسماء الائمة من اهل البيت (ع))

واما الصحاح الواردة في التنصيص على اسمائهم فكثيرة

ومتواترة في المعنى ونحن نكتفي هنا بنقل ما أورده الشيخ القندوزي الحنفي في يتابعه في الباب السادس والسبعين فمن ذلك ما نقله عن فرائد السمطين بسنده عن مجاهد في حديث طويل عن النبي (ص) انه قال (وصيي علي بن ابي طالب وبعده سبطاي الحسن والحسين تتلوه تسعة ائمة من صلب الحسين قال فقال (ص) اذا مضى الحسين فابنه علي فاذا مضى علي فابنه محمد فاذا مضى محمد فابنه جعفر فاذا مضى جعفر فابنه موسى فاذا مضى موسى فابنه علي فاذا مضى علي فابنه محمد فاذا مضى محمد فابنه علي فاذا مضى علي فابنه الحسن فاذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي فهؤلاء اثنا عشر)

ومنها ما نقله في ص ٣٧٤ من الباب السابع والسبعين في المودة العاشرة من كتاب مودة القربى عن عباصة بن ربعي عن جابر قال (قال رسول الله (ص) انا سيد النبيين وان اوصيائي بعدي اثنا عشر اولهم علي واخرهم المهدي)

ومنها ما نقله في ٣٧٤ من الباب السابع والسبعين عن سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي قال (دخلت على النبي (ص) فاذا الحسين على فخذه وهو يقبل خديه ويلثم فاه ويقول انت سيد ابن سيد اخو سيد وانت امام ابن امام واقت حجة ابن حجة اخو حجة ابو حجج تسعة تاسعهم قائمهم المهدي)

ومنها ما اخرجه في ص ٣٧٧ من الباب الثامن والسبعين عن فرائد السمطين بسنده عن سعيد بن جببر عن ابن عباس قال (قال رسول الله (ص) ان خلفائي واوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر اولهم علي واخرهم المهدي فينزل روح الله عيسى ابن مريم فيصلي خلف المهدي وتشرق الارض بنور ربها ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب)

وحسبنا من الاحاديث النبوية (ص) هذا القدر فانه يكفي لاثبات صحة ما ذهب اليه الشيعة بأن الائمة بعد رسول الله (ص) اثنا

عشر اماما من اهل بيته (ع) واليك اسماءهم واحدا بعد واحد كما نص عليهم النبي (ص) اولهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) وقد ولد في اليوم الثالث عشر من شهر رجب في ٣٠ من عام الفيل واستشهد في ٢١ رمضان في الكوفة على يد عبد الرحمان بن ملجم المرادي في عام ٤٠ للهجرة النبوية ومدفنه في النجف الاشرف بالعراق مشيد كما يرام يقصد من جميع الانحاء

الثاني الامام الحسن السبط الزكي بن علي (ع) ولد في ١٥ من شهر رمضان في عام ٣ للهجرة ومات مسموما في ٧ صفر من عام ٥٠ منها ومدفنه في المدينة المنورة بالحجاز وهو غير مشيد

الثالث الامام الحسين السبط سيد الشهداء بن علي (ع) ولد في الثالث من شهر شعبان من السنة الرابعة للهجرة وقتل مظلوما في العاشر من المحرم سنة احدى وستين للهجرة ومدفنه في كربلاء بالعراق فخم جدا يقصد من جميع الانحاء لزيارته

الرابع الامام علي بن الحسين زين العابدين (ع) ولد عام ٣٨ في خامس شعبان وتوفي في ٢٥ محرم عام ٦٥ للهجرة ودفن في المدينة المنورة بالحجاز

الخامس الامام محمد بن علي الباقر (ع) ولد سنة ٥٧ في اول رجب وتوفي في ٧ ذي الحجة سنة ١١٤ للهجرة ودفن في المدينة المنورة بالحجاز

السادس الامام جعفر بن محمد الصادق (ع) ولد سنة ٨٢ في ثالث عشر ربيع الاول وتوفي في ١٥ من شهر رجب سنة ١٤٨ للهجرة ودفن في المدينة المنورة بالحجاز

السابع الامام موسى بن جعفر الكاظم (ع) ولد سنة ١٢٨ في خامس رجب واستشهد مسموما في ٢٥ رجب سنة ١٨٣ للهجرة ودفن في الكاظمية في عمارة فخمة جدا

الثامن الامام علي بن موسى الرضا (ع) ولد سنة ١٥٣ في ١١ ربيع الاول واستشهد مسموما في ١٧ صفر سنة ٢٠٣ ودفن في

طوس (خراسان)

التاسع الامام محمد بن علي التقي الجواد (ع) ولد في ١٠ رجب عام ١٩٥ وتوفي في ١١ ذي القعدة عام ٢٢٠ للهجرة ودفن في الكاظمية بالعراق الى جنب جده الامام موسى بن جعفر (ع) في ضريح مشيد

العاشر الامام علي بن محمد الهادي النقي (ع) ولد في ٥ رجب عام ٢١٤ وتوفي في ٢٦ جمادي الثانية عام ٢٥٤ ودفن في سامراء بالعراق ومقامه معظم جدا

الحادي عشر الامام الحسن بن علي العسكري (ع) ولد في ١٠ ربيع الثاني عام ٢٣٢ وتوفي في ٨ ربيع الاول عام ٢٦٠ للهجرة ودفن الى جنب ابيه علي الهادي (ع) في سامراء بالعراق .

الثاني عشر الامام ابو القاسم محمد بن الحسن الغائب المهدي المنتظر (ع) ولد في ١٥ شعبان سنة ٢٥٦ للهجرة وغاب غيبتين الصغرى في عام ٢٦١ للهجرة وكان يظهر فيها للسفراء وتخرج في خلالها التواقيع اليهم وهم اربعة - ١ - عثمان بن سعيد العمري (رض) - ٢ - محمد بن عثمان (رض) - ٣ - الحسين بن روح (رض) - ٤ - محمد بن علي السمرى (رض) واما الغيبة الكبرى فكانت عام ٣٢٩ للهجرة وفيها انقطعت السفارة وخروج التواقيع واعلن (ع) فيها لشيعته بالرجوع بعد هذه الغيبة الى القران والى ما يرويه الثقات العدول الامناء من احاديثهم (ع) وينتفع الناس بوجوده الشريف في غيبته كما تنتفع الارض واهلها بالشمس اذا حجبها الغمام وكيف لا ينتفعون بوجوده وقد قال رسول الله (ص) فيما تقدم من حديثه (واهل بيتي امان لاهل الارض فاذا ذهب اهل بيتي ذهب اهل الارض) فوجوده روحى فداه امان لاهلها ورافع لعذابها ومانع من ذهابها ويقول قطب العارفين وشيخ المؤرخين عند اهل السنة صاحب الفتوحات المكية ابن عربي في الباب (٣٦٦) ص ١٢٨ من اليواقيت والجواهر للعارف الشعراني الشيخ عبد الوهاب من

جزئته الثاني في المبحث (٦٥) من النسخة المطبوعة سنة ١٣١٧ للهجرة بما قاله الشيعة من ان الائمة من اهل البيت (ع) اثنا عشر اماما وان المهدي (ع) حي موجود وقد اجتمع معه الكثير من علماء اهل السنة وسوف يخرج في اخر الزمان يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا قال في ذلك الكتاب ما لفظه (واعلموا انه لا بد من خروج المهدي (ع) لكن لا يخرج حتى تمتلأ الارض جورا وظلما فيملؤها قسطا وعدلا ولو لم يكن من الدنيا الا يوم واحد لطول الله تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة وهو من عترة رسول الله (ص) من ولد فاطمة (ع) جده الحسين بن علي بن ابي طالب (ع) ووالده الحسن العسكري ابن الامام علي النقي بالنون ابن الامام محمد التقي بالتاء ابن الامام علي الرضا ابن الامام موسى الكاظم ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر ابن الامام زيد العابدين علي ابن الامام الحسين ابن الامام علي بن ابي طالب (ع) يواطى اسمه اسم رسول الله (ص) يبايعه المسلمون بين الركن والمقام انتهى موضع الحاجة من كلامه

البشائر النبوية في الامام المنتظر (ع)

والبشائر النبوية (ص) الحاكمة بتولده وثبوت غيبته وخروجه في اخر الزمان متواترة من طريق اهل السنة فضلا عن الشيعة . فهذا ابن حجر في اخر اية ١٢ من الفصل الاول من الباب ١١ من صواعقه يقول (تواترت الاخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى (ص) بخروج المهدي في اخر الزمان وانه من اهل بيته (ص) وانه يملك سبع سنين وانه يملأ الارض قسطا وعدلا ويصلي عيسى خلفه)

ويقول الحافظ المعروف نور الدين علي بن محمد المكي المالكي المعروف بابن الصباغ في كتابه الفصول المهمة ص ٣١٠ وما بعدها (ان الروايات عن الائمة الثقات والنصوص الدالة على امامته كثيرة شهيرة بالغة حد التواتر حتى اضربنا عن ذكرها اعتمادا على

اشتهارها وقد دونها اصحاب الحديث في كتبهم واعتنوا بجمعها ولم يتركوا شيئاً منها وممن اعتنى بذلك وجمعه على الشرح والتفصيل الشيخ الامام جمال الدين ابو عبد الله محمد بن ابراهيم الشهير بالنعمان في كتابه الذي صنفه ملء الغيبة في طول الغيبة وجمع الحافظ ابو نعيم اربعين حديثاً في امر المهدي (ع) (رض) خاصة وصنف الشيخ ابو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي في ذلك كتاباً سماه البيان في اخبار صاحب الزمان وروى الشيخ ابو عبد الله الكنجي في كتابه هذا باسناده قال قال رسول الله (ص) لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من اهل بيتي يواطى اسمه اسمي اخرجه ابو داود عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه عن النبي (ص) انه قال لو لم يبق من الدهر الا يوم لبعث الله فيه رجلاً من اهل بيتي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً هكذا اخرجه ابو داود في مسنده ورواه ابو داود والترمذي في سننهما كل واحد منهما يرفعه الى ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله (ص) يقول المهدي مني اجلى الجبهة اقنى الانف يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً وزاد ابو داود يملك سبع سنين وقال حديث ثابت الصحة ورواه الطبراني في مجمعه وكذلك غيره من ائمة الحديث الى ان قال قال صاحب البيان الكنجي وما يدل على كون المهدي حياً باقياً منذ غيبته الى الان وانه لا امتناع في بقاءه كبقاء عيسى بن مريم والخضر والياس من اولياء الله وبقاء الاعور الدجال وابليس اللعين من اعداء الله هو الكتاب والسنة اما الكتاب فقد قال سعيد بن جبير في تفسير قوله تعالى (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) قال هو المهدي من ولد فاطمة (ع) الى اخر مقالته ثم انه اخرج عدة احاديث تدل بصراحة على ثبوت تولده وغيبته وخروجه في اخر الزمان فيملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً كما تقول الشيعة ومن هذا يتضح ان ليس الاعتقاد بامامة الائمة من البيت النبوي (ص) من خواص الشيعة وليس القول بان

المهدي المنتظر الثاني عشر من ائمتهم حي موجود من معتقداتهم
فحسب وانما هو ايضا من مقال غير واحد من اكابر علماء اهل
السنة وحفاظهم المعروفين بنقد الحديث وتنقيحه

(ليس الاعتقاد بوجود المهدي (ع) من خواص الشيعة)

فهذا البلخي القندوزي احد اعلام اهل السنة يحدثنا في ص ٤٤٥
من ينابيعه من جزئه الثاني عن جماعة كثيرة من علماء اهل السنة
بما يوافق الشيعة في اعتقادهم ولا يسع هذا المختصر ان نورد اقوالهم
فمن اراد الوقوف عليها فليراجع الكتاب المذكور وغيره من كتب
حفاظهم فانه يجد الكثير من هذا القبيل ولا يستبعد بقاء الانسان حيا
مئات من السنين لان الله تعالى على كل شيء قدير وله خرق العادات
وما جاء به الانبياء (ع) من المعجزات كلها خارقة للعادات فلنفرض
ان بقاء المهدي حيا عشرات المئات من السنين معجزة لسيد الانبياء
(ع) وتصديقا لقوله في حديث الثقلين (انهما لن يفترقا حتى يردا
علي الحوض) اي الكتاب والعترة وحديث النجوم وحديث لا يزال
الدين قائما حتى قيام الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من
قريش وقد نص القرآن على حياة نوع النبي (ص) فلبث فيهم السف
سنة الا خمسين عاما) وهي المدة التي كان يدعو قومه فيها الى
توحيد الله وطاعته على ان طول العمر ليس له حصر وليس في العقل
ما يمنع منه ويحكم باستحالة وقد ثبت في العلم الحديث بان موت
الانسان غير مستند الى بقائه المائة سنة او اكثر بل لان العوارض
هي التي تقطع حبل حياته على اساس ارتباط بعض اعضائه ببعض
فيكون تلف بعضها سببا لتلف جميعها فاذا استطاع العلم منع تلك
العوارض او ابطال عملها فلا مانع من استمرار حياته الى ما شاء
الله تعالى

(الفصل الثامن في الخليفة بعد النبي (ص))

اعتقادنا ان عليا امير المؤمنين (ع) هو افضل الناس بعد
رسول الله (ص) وانه هو امام الامة وخليفته الاول بعده (ص)

وذلك لانه (ع) كان اول الناس ايمانا بالله والله تعالى يقول فسي
سورة الواقعة اية ١٠ و ١١ (والسابقون السابقون اولئك المقربون)
واشجع الناس واتقاهم والله تعالى يقول في سورة الحجرات اية ١٣
(ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وقوله تعالى في سورة التوبة اية ١٩
(اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن امن بالله وجاهد
في سبيل الله لا يستوتون عند الله) فقد اخرج النسائي في صحيحه
من جزئه الثاني على ما نقله عنه الشيخ الحنفي القندوزي في اوائل
الباب الثاني والعشرين من ينابيعه من جزئه الاول عن محمد بن كعب
القرطبي قال (افتخر طلحة بن شيبه من بني عبد الدار وعباس بن عبد
المطلب وعلي بن ابي طالب (رض) فقال طلحة معي مفتاح البيت وقال
العباس انا صاحب الساقية وقال علي لقد صليت الى القبلة ستة
اشهر قبل الناس وانا صاحب الجهاد فأنزل الله تعالى (أجعلتم سقاية
الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن امن بالله واليوم الآخر وجاهد
في سبيل الله لا يستوتون عند الله) واخرجه ابن المغازلي والحمويني
وابو نعيم الحافظ والمالكي في الفصول المهمة في كتبهم وكان (ع)
اكثر الناس علما واعظمهم حلما واقدمهم اسلاما واكثرهم جهادا في
سبيل الله واقضاهم حكما واعلمهم بالقران والسنة وازكاهم نفسا
واعلاهم قدرا وارفعهم نسبا واشرفهم حسبا وحسبك شهادة النبي
(ص) والصحابة من المهاجرين والانصار له بذلك كله فهذا المحصب
الطبري من علماء اهل السنة يقول في كتابه الرياض النضرة ص
٢١٢ من جزئه الثاني فسي باب فضائل علي (ع) (من النسخة
المطبوعة سنة ١٣٢٧ للهجرة) (اجمع الصحابة على ان عليا اول من
اسلم واول من صلى الى القبلتين وهاجر الهجرتين وشهد بدرا
والحديبية وبيعة الرضوان والمشاهد كلها غير تبوك حيث استخلفه
رسول الله (ص) فيها على المدينة وقال له انت مني بمنزلة هارون من
موسى الا انه لا نبي بعدي وقد ابلى ببدر واحد والخندق وخيبر
والاحزاب بلاء عظيما وقد اغنى في تلك المشاهد وقام القيام الكريم

وكان لواء رسول الله (ص) بيده في كل زحف)

ويقول المؤرخ البحاثة عند اهل السنة ابن عبد البر في استيعابه ص ٤٧٤ من جزئه الثاني في باب فضائل علي (ع) ان عليا هو الذي ثبت مع رسول الله (ص) يوم فرغته اصحابه ويقول ابن حجر في الفصل الثاني من الباب التاسع ٠ في اواخر ص ١٣٤ في مآثر علي بن ابي طالب من صواعقه (عن ابن السماك ان ابا بكر (رض) قال له سمعت رسول الله (ص) يقول لا يجوز احد الصراط الا من كتب له علي الجواز) وفي الرياض النضرة ص ٢١٩ من جزئه الثاني عن ام المؤمنين عائشة (رض) (قالت رأيت ابا بكر (رض) يكثر النظر الى وجه علي فقلت يا ابت اراك تطيل النظر الى وجهه علي فقال يا بنية سمعت رسول الله (ص) يقول النظر الى وجه علي عبادة وقال في ص ١٩٣ من جزئه الثاني قالت ام المؤمنين عائشة اعلم الناس بالسنة هو علي بن ابي طالب (رض) وقد اخرج حديث النظر الى وجه علي عبادة ابن حجر في صواعقه ص ١٧٥ من المقصد الخامس ويقول سعيد بن المسيب على ما سجله ابن حجر في صواعقه ص ١٢٥ في الفصل ٣ من الباب التاسع (كان عمر بن الخطاب يتعوذ بالله من معضلة ليس لها ابو الحسن يعني عليا) وقال ابن حجر بعد هذا واخرج عنه (قال لم يكن احد من الصحابة يقول سلوني الا علي) ويقول محب الدين الطبري في الرياض النضرة ص ١٩٧ من جزئه الثاني وابن عبد البر في ص ٤٧٣ من استيعابه من جزئه الثاني قال الخليفة (عمر (رض) لا ابقاني الله بعدك يا علي واعوذ بالله ان اعيش في قوم لست فيهم يا ابا الحسن) واخرجه ابن حجر في ص ١٧٧ من صواعقه في المقصد الخامس ويقول الطبري في ص ١٩٥ من الرياض النضرة من جزئه الثاني (ان معاوية) وهو العدو البغيض لعلي (ع) قال لمن ساله عن مسألة اسأل عنها عليا فهو اعلم فقال يا امير المؤمنين جوابك فيها احب الي من جواب علي قال بئسما قلت لقد كرهت رجلا كان رسول الله (ص)

يغزه غزا (اي يخصه بالعلم من بين اصحابه) ولقد قال له انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي وكان عمر اذا اشكل عليه شئىء اخذ منه ولقد شهدته اذا اشكل عليه يقول اهننا علي) واخرجه ابن حجر في صواعقه ص ١٧٧ من المقصد الخامس ومما يدل على سموه وتعاليه وعلو منزلته مواخاة النبي (ص) له فهذا ابن عبد البر يقول في ص ٤٧٣ من استيعابه من جزئه الثاني قال رسول الله بعد ان آخى بين اصحابه (وادخرت عليا لنفسي فقال له انت اخي في الدنيا والاخرة) وقال الطبري في ص ١٩٨ من الرياض النضرة من جزئه الثاني (قال معاذ بن جبل قال رسول الله (ص) لعلني تختصم الناس بسبع ولا يحاجك احد من قريش انت اولهم ايمانا بالله واقومهم بأمر الله واقسمهم بالسوية واعدلهم في الرعية وابصرهم بالقضية واعظمهم عند الله مزية) ويقول ابن عبد البر في ص ٤٧٣ من استيعابه من جزئه الثاني قال (النبي (ص) لعلني انت اكثرهم علما واعظمهم حلما واقدمهم سلما) وضمير الجمع المذكور في خطاب النبي (ص) يعود الى الصحابة اولا وبالذات ويعني ذلك ان عليا (ع) بمستوى كبار الصحابة في العقل والادراك وصغر سنه لا يمنع من كونه اقدمهم اسلاما على الاطلاق واخرج ابن حجر في صواعقه في اخر ص ١٢١ في الفصل الثاني من الباب التاسع عن ام سلمة (قالت سمعت رسول الله يقول علي مع القران والقران مع علي لا يفترقان حتى يرده علي الحوض) واخرج في ص ١٧٧ من صواعقه من المقصد الخامس عن الدارقطني (انه جاء اعرابيان يختصمان الى الخليفة عمر (رض) فاذن لعلني (رض) بالقضاء بينهما فقضى فقال احدهما هذا يقضي بيننا فوثب اليه عمر واخذ بتلبينه وقال ويحك ما تدري من هذا هذا مولاك ومولى كل مؤمن ومن لم يكن مولاه فليس بمؤمن) ويقول الطبري في ص ١٧٠ من الرياض النضرة من جزئه الثاني (قال رسول الله (ص) لعلني (ع) انت تبين للناس بعدي ما اختلفوا فيه وكان يقول في اصحابه اعلم الناس بالله وبالناس

علي بن ابي طالب (ع) وان الخليفة عمر (رض) اذا استشكل فسي شئىء رده الى علي بن ابي طالب (ع) وقال ايضا في ص ٢١٤ من الرياض النضرة (قال الخليفة عمر (رض) ما اكتسب مكتسب مثل فضل علي (ع) يهدي صاحبه الى الهدى ويرده عن الردى) .

واخرج خاتمة حفاظ اهل السنة ابن حجر العسقلاني في الاصابة ص ٢٧١ من جزئه الثاني عن النبي (ص) انه قال (يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق) واخرجه كل من ابن عبد البر في استيعابه ص ٤٧٣ من جزئه الثاني والترمذي في ص ٢١٥ من سننه من جزئه الثاني وصححه والخطيب البغدادي في ص ٤١٧ من تاريخ بغداد من جزئه الثامن والبغوي في ص ٢٠١ من مصابيه من جزئه الثاني واخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده ص ٨٠ من جزئه الاول فعلي بحكم هذا الحديث واجب المحبة وكل واجب المحبة واجب الطاعة وكل واجب الطاعة صاحب الامامة فعلي صاحب الامامة والحديث دليل الصغرى ودليل الكبرى قوله تعالى (ان كنتم تحبون الله فاتبعون يحبكم الله) (وفي طبقات الحنابلة قيل للامام احمد بن حنبل ما تقول في حديث علي قسيم النار قال وما تنكرون من ذلك ألسنا رويانا يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق قالوا بلى قال فأين المؤمن قالوا في الجنة قال واين المنافق قالوا في النار قال فعلي قسيم النار) ومما يدعو الشيعة الى الاعتقاد بامامته بعد رسول الله (ص) حديث الغدير الذي اخرجه جماعة من حفاظ اهل السنة يزيدون على اربعين حافظا من عدة طرق (فهذا ابن حجر يقول في اوائل ص ١٢٠ من صواعقه في الفصل الثاني من الباب التاسع ان الراوين لحديث الغدير ثلاثون صحابيا وان كثيرا من طرقه صحيح او حسن) وقد اشرنا في كتابنا الابداع في حسم النزاع الى الذين اخرجوه في كتبهم من علماء اهل السنة وانهم يزيدون على اربعين عالما ويكفيها هنا ان نذكر ما اخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده ص ٢٨١ من جزئه الرابع من طريق البراء بن غازب (قال قام رسول

الله (ص) فينا خطيبا بما يدعى غدير خم وفي بعض متونه كما أخرجه الهيثمي في صواعقه ص ٤٠ في الشبهة الحادية عشرة من شبهاته قال (ص) (ألستم تعلمون اني اولى بالمؤمنين من انفسهم قالوا بلى قال ألستم تعلمون اني اولى بكل مؤمن من نفسه قالوا بلى فأخذ بيد علي (ع) وقال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه فاحب من احبه وابغض من ابغضه وانصر من نصره واخذل من خذله وادر الحق معه حيث دار) فرسول الله (ص) بحديثه هذا اعطى عليا (ع) جميع ما له من الولاية والاولوية في انفس الناس لنفس علي (ع) ومنها الامامة العامة والسلطة المطلقة بقريته قوله - الست اولى - فان الاولى من نفس الامة هو النبي (ص) والامام لا غير لا سيما اذا لاحظنا ذلك الدعاء فانه لا يناسب الا شأن الخلفاء وقد عرف ذلك اولوا الفصاحة والبلاغة من السامعين لذلك الخطاب العارفين بمدلول الكلام العربي فمنهم الخليفة عمر (رض) والحرث بن النعمان الفهري وحسان بن ثابت اما الخليفة عمر (رض) فقد تواتر عنه انه هنا عليا بقوله بخ بخ لك يا ابا الحسن لقد اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة على ما سجله حافظ اهل السنة الخوارزمي في مناقبه ص ٩٤ و ٩٧ و الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ص ٢٩٠ من جزئه الاول و ص ٣٧٧ من جزئه السابع و ٢٣٦ من جزئه الرابع عشر واما الحرث فقصته مشهورة فقد حكاها غير واحد من مفسري علماء اهل السنة فمنهم الامام الثعلبي في تفسيره سأل سائل بعداذ واقع واما حسان بن ثابت فقد انشد فيه قصيدته المشهورة فاستحسنها النبي (ص) واثنى عليه

(الفصل التاسع في اختصاص الخلافة بعلي (ع) بعد النبي (ص))

والادلة من الكتاب والسنة على اختصاص الخلافة بعلي (ع) بعد النبي (ص) كثيرة متواترة لفظا ومعنى من طرق المسلمين اجمعين ونحن نورد لقراء الكتاب ما أخرجه اخواننا علماء اهل السنة لان به الحجة فمن الكتاب آيات منها قوله تعالى في سورة المائدة آية ٥٥

(انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) فانها نزلت في علي (ع) عندما تصدق بخاتمته على ذلك الاعرابي وهو راكع في صلاته

(في نزول اية الولاية في علي (ع))

وقد اثبت نزولها فيه (ع) جماعة من مفسري اعلام اهل السنة فمنهم السيوطي في الدر المنثور ص ٢٩٣ من جزئه الثاني والفخر الرازي في تفسيره الكبير ص ٤١٣ من جزئه الثالث والبيضاوي في تفسيره ص ١٥٦ من جزئه الثاني والزمخشري في تفسيره ص ٢٦٤ من جزئه الاول وابن حيان في تفسيره الكبير ص ٥١٣ من جزئه الثالث ومحمد عبده في تفسيره ص ٤٤٢ من جزئه السادس والمراد بولي المؤمنين بقرينة الحصر المتصرف فيهم المدبر لامورهم وبقرينة الاية التي قبلها الثابت نزولها في علي (ع) على ما رواه الامام الثعلبي في تفسيره الكبير وهي قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ان الله على المؤمنين اعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم انما وليكم الله الاية) ويعزز قوله تعالى (يحبهم ويحبونه) وانه يريد خصوص علي (ع) ما اخرج به الامام البخاري في صحيحه ص ١٩٧ من جزئه الثاني في باب مناقب علي (ع) عن النبي (ص) انه قال (لاعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله (ص)) الحديث ولما كانت ولاية الله تعالى عامة فذلك ولاية الرسول (ص) والذين امنوا وهو علي (ع) تكون عامة وتلك قضية وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم والاتيان بصيغة الجمع مع كون المراد واحدا وهو علي (ع) لا يضر في شيء وذلك لاشتغال التعبير عن الواحد بلفظ الجمع في لغة العرب وفي القرآن الشيء الكثير من هذا القبيل

اية المباهلة

ومنها اية المباهلة وهو قوله تعالى في سورة ال عمران اية ٦١

(فمّن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندعوا أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم الآية) وقد أجمع الفريقان من الشيعة وأهل السنة على أن المراد بالانفس هو نفس علي (ع) ولا شك في أن الآية لا تريد أن نفس علي (ع) هي عين نفس النبي (ص) لأنها ليست هي بل هي غيرها وإنما تريد أن هذه النفس مثل نفس النبي (ص) وهو يقتضي المشاركة والمساواة في جميع ما هو للنبي (ص) ولما ثبت بالدلائل القطعية أن محمدا (ص) كان نبيا وكان أفضل من علي (ع) تركنا العمل بعموم المنزلة بالنسبة إلى النبي (ص) في حق النبوة والفضل وبقي ما عدا ذلك معمولا به ومن ذلك ما ثبت بإجماع المسلمين أن محمدا (ص) كان أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين (ع) فيجب أن يكون علي (ع) أفضل منهم (ع) نزولا على حكم عموم المنزلة في الآية وهي أيضا واضحة الدلالة على إمامته (ع) بعد النبي (ص) من وجوه

الاول - أن النبي (ص) كان معصوما ومثله علي (ع) يكون معصوما والمعصوم اتقى فهو أكرم عند الله والأكرم أحق بإمامة الأمة

الثاني أن النبي (ص) كان اتقى الناس ومثله علي (ع)
 الثالث أن النبي (ص) كان أفضل من جميع الصحابة ومثله علي (ع) والأفضل أحق بالإمامة بل لا تصلح لغيره
 الرابع أن النبي (ص) كان واجب الاتباع والطاعة مطلقا ومثله علي (ع) واجب الاتباع والطاعة على الأمة مطلقا .
 الخامس أن النبي (ص) كان إماما وهاديا ومثله علي (ع) يكون إماما وهاديا

وأما نزول الآية في الخمسة وهم رسول الله (ص) وعلي (ع) وفاطمة والحسن والحسين (ع) فقد حكاه لنا غير واحد من مفسري أهل السنة وحفاظهم فمنهم البيضاوي في تفسيره ص ٢٢ من جزئه الثاني وابن جرير في تفسيره ص ١٩٢ من جزئه الثالث والخازن في

تفسيره ص ٣٠٢ من جزئه الاول والنيشابوري في ص ٢٠٦ من جزئه الثالث والسيوطي في الدر المنثور ص ٣٩ من جزئه الثاني وابن حجر في صواعقه ص ١٥٣ في الفصل الاول من الباب الحادي عشر في الاية التاسعة والبغوي في ص ٣٠٢ بهامش الجزء الاول من الخازن وابن حجر العسقلاني في ص ٢٧١ من الاصابة من جزئه الرابع ومسلم في صحيحه ص ٢٨٣ من جزئه الثاني في فضائل اهل البيت (ع) واحمد بن حنبل في مسنده ص ٢٩٢ و ٣٢٣ من جزئه السادس و ص ١٠٧ من جزئه الرابع والحاكم في ص ١٤٧ من مستدركه من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم وغيرهم من الحفاظ من اهل السنة فلتراجع فانه من المتواتر .

(اية التطهير)

ومنها اية التطهير وهي قوله تعالى في سورة الاحزاب اية ٣٣ (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا) وقد نزلت بالاتفاق في علي وفاطمة والحسن والحسين (ع) قال ابن حجر في ص ١٤١ من صواعقه في الفصل الاول من الباب الحادي عشر في الاية الاولى ما لفظه (اكثر المفسرين على انها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين ثم ذكر الاحاديث الدالة على نزولها في خمسة النبي (ص) وعلي وفاطمة والحسن والحسين (ع) وقال وصح انه (ص) جعل على هؤلاء كساء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي وحامتي اي خاصتي اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فقالت ام سلمة وانا معهم قال انك على خير وفي رواية قال بعد تطهيرا . انا حرب لمن حاربهم وسلم لمن سالمهم وعدو لمن عاداهم) ومن الواضح ان الطهارة من الرجس ومطلق الذنب والاثام يعني العصمة منها وقد ثبت شرعا وعقلا ان الامامة لا تصح الا لمعصوم وغيرهم لم يكن معصوما اجماعا وقولا واحدا فثبت ان عليا والحسين (ع) هم الائمة بعد النبي (ص) ومن نصوا عليهم بالامامة بعدهم من الائمة التسعة ولان عليا (ع) قد ادعى الخلافة لنفسه فوجب ان يكون

صادقا في دعواه لان الكذب من الرجس وهو منفي عنه بحكم الآية

(اية المودة)

ومنها اية المودة وهي قوله تعالى في سورة الشورى اية ٢٢ (قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى) وقد سبق تحقيق نزول هذه الآية (في الفصل الاول من فصول الكتاب) في علي وقاطمة والحسن والحسين (ع) وهي من النصوص الواضحة على امامته وامامة الحسينين (ع) بعد رسول الله (ص) وذلك لان عليا واجب المحبة مطلقا وكل واجب المحبة مطلقا واجب الطاعة مطلقا وكل واجب الطاعة مطلقا صاحب الامامة فعلي صاحب الامامة واطلاق الآية دليل صغرى القياس واما دليل كبراه فقطعي وذلك لاجماع الامة على ان كل من كان واجب الطاعة على الاطلاق كان هو الامام ولا يختلف في ذلك اثنان منهم .

(اية وانذر عشيرتك الاقربين)

وحسبك منها ما كان في مبدأ الدعوة قبل ظهور الاسلام بمكة حينما انزل الله على رسوله في سورة الشعراء اية ٢١٤ (وانذر عشيرتك الاقربين) فدعاهم الى دار عمه ابي طالب (ع) وهم يومئذ اربعون رجلا لا يزيدون رجلا ولا ينقصون وفيهم اعمامه - ابو طالب - والحمزة والعباس وابو لهب وهو حديث صحيح مشهور وفي اخيه قال رسول الله (ص) (يا بني عبد المطلب قد جئتم بخير الدنيا والاخرة وقد امرني ربي ان ادعوكم اليه فأيكم يوازرنى على امرى هذا فقال علي (ع) (وكان اصغر القوم سنا) انا يا رسول الله (ص) اكون وزيرك عليه فأخذ رسول الله (ص) برقبة علي (ع) وقال ان هذا اخي ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له واطيعوا فقام القوم يضحكون ويقولون لابي طالب قد امرك ان تسمع وتطيع لولدك)

وقد اخرج الحديث بهذه الالفاظ جمع كثير من مؤرخي اهل السنة وحفاظهم كابن ابي حاتم صاحب التفسير المعتمد والتعليقي وابن جرير الطبري في تفسير سورة الشعراء واخرجه الطبري في

كتابه تاريخ الامم والملوك ص ٢١٧ من جزئه الثاني بطرق مختلفة وارسله ابن الاثير ارسال المسلمات في الجزء الثاني ص ٢٢ من كامله وحكاه ابو الفداء في الجزء الاول ص ١١٦ من تاريخه عند ذكر اول من اسلم من الناس وذكره ابو جعفر الاسكافي في كتابه نقض العثمانية مصرحا بصحته كما في ص ٢٢٣ من شرح النهج لابن ابي الحديد من جزئه الثالث واخرجه امام اهل السنة احمد بن حنبل في مسنده ص ١١١ و ١٥٩ من جزئه الاول والحاكم في مستدركه ص ١٣٢ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه معترفا بصحته وان اردت المزيد من التفصيل فراجع الجزء السادس من كتاب كنز العمال والجزء الخامس من منتخب الكنز بهامش الجزء الخامس من مسند احمد بن حنبل ص ٤١ و ٤٣ وهذا الحديث من اوضح النصوص على استخلاف النبي (ص) عليا (ع) بعده اذ لا معنى لجعله واجب الطاعة على الاكابر من قومه وبني عمومته الا وهو يريد انه (ع) الخليفة بعده والامام على امته واذا كان خليفته في بني عبد المطلب كان خليفته في غيرهم لعدم القول بالفصل ولولا خوف الاطالة التي لا يسعها هذا المختصر لذكرنا لقراء كتابنا من الايات النازلة في امامته (ع) بعد النبي (ص) اضعاف ما سبق وفيما ذكرنا كفاية

(في دلالة السنة على اختصاص الخلافة بعلي (ع) بعد النبي (ص))

واما دلالة السنة على اختصاص الخلافة بعلي (ع) بعد النبي (ص) فأكثر من ان تحصى واليك شذرة منها

(حديث الولاية يوم الغدير)

فمنها حديث الولاية يوم الغدير المتقدم ذكره الذي اثبت الامام الجزري الشافعي تواتره في رسالته المسماة (اسنى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب) (ع) وعده السيوطي في الاحاديث المتواترة على ما في شرح جامعه الصغير من كتاب السراج المنير ص ٣٥٥ من

جزئه الثالث وقد نص فيه النبي (ص) على خلافته بعده واعطاه كل ماله من الولاية العامة والحكومة المطلقة على الامة .

(حديث المنزلة)

ومنها حديث المنزلة المتواتر نقله في صحاح حفاظ اهل السنة وقد أخرجه شيخ الحديث البخاري في صحيحه ص ١٩٧ في باب مناقب علي بن ابي طالب (ع) من جزئه الثاني عن النبي (ص) انه قال لعلي (ع) (انت مني بمنزلة هارون من موسى) الحديث يدل على ان رسول الله (ص) اعطى عليا (ع) جميع منازل هارون ولم يستثن الا النبوة لانها ختمت به (ص) ومن تلك المنازل الخلافة لان هارون (ع) كان خليفة موسى (ع) وواجب الطاعة على جميع قومه فكذلك يكون علي (ع) خليفة رسول الله (ص) وواجب الطاعة على جميع امته

ومنها ان هارون (ع) كان وزيرا لموسى (ع) فكذلك علي (ع) وزير رسول الله (ص) ومنها ان هارون (ع) كان شريكا لموسى (ع) في امره فكذلك علي شريك رسول الله (ص) في امره على الخلافة (لا على النبوة المستثناة في الحديث) ومنها ان هارون كان ثاني موسى في قومه فكذلك علي (ع) ثاني النبي (ص) في امته ومنها انه شد ازره به فكذلك رسول الله (ص) شد ازره بأخيه علي (ع) ومنها ان هارون كان اخا لموسى فكذلك علي (ع) كان اخا لرسول الله (ص) بدليل حديث المؤاخات المتقدم وعدم استثناء النبي (ص) من حديثه الا النبوة ومنها ان هارون كان افضل قوم موسى عند الله وعنده فكذلك علي (ع) يكون افضل امة النبي (ص) عند الله وعند رسوله (ص) ومنها ان هارون كان هو القائم مقام موسى في غيبته مطلقا فكذلك علي (ع) هو الذي يقوم مقام النبي (ص) عند غيبته مطلقا ومنها ان هارون (ع) كان معصوما فكذلك علي (ع) يكون معصوما والامام لا يكون الا معصوما فيتعين ان يكون هو الامام فهذه هي المنازل التي كانت لهارون (ع) من موسى (ع) وقد اعطاها رسول

الله (ص) لعلي وحده (ع) ولم يدخل معه في ذلك داخلا ولا داخلة ولا دخيلة والقران يؤكد ذلك كله بقوله تعالى في سورة طه اية ٢٩ وما بعدها (واجعل لي وزيرا من اهلي هارون اخي اشدد به ازري واشركه في امري الى قوله تعالى - قد اوتيت سؤلك يا موسى) فعلي (ع) بحكم هذا النص هو خليفة رسول الله (ص) في امته ووزيره وشريكه وافضل امته والقائم مقامه في نشر شريعته وقد جاء التنصيص عليه جليا واضحا لا يرتاب فيه من له ايمان راسخ وادب متين بقوله (ص) (لا ينبغي ان اذهب الا وانت خليفتي) وقد اخرجه بهذا اللفظ الامام احمد بن حنبل في مسنده ص ٣٣٠ من جزئه الاول من حديث ابن عباس والحاكم في مستدركه ص ١٣٤ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وقد اعترفا بصحته على شرط البخاري ومسلم وهو نص لا يقبل التأويل في كونه هو الخليفة بعده (ص)

(حديث المحبة)

ومنها ما تقدم من حديث (يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق) وهو صريح الدلالة على خلافته بعد النبي (ص) من وجوه

الاول ان النبي (ص) جعل ايمان امته منوطا بمودته وحكم انه لا ايمان لها بدون محبته ووجوب المحبة يستلزم وجوب الطاعة لقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) فعلي واجب المحبة وكل واجب المحبة واجب الطاعة وكل واجب الطاعة صاحب الامامة فعلي صاحب الامامة والحديث دليل الصغرى ودليل الكبرى هو الاية

الثاني انه لما كان واجب الطاعة على الامة فلا يجوز لها ولا لاحادها الذين وجبت طاعته عليهم ان يتقدموا عليه اطلاقا

الثالث ان الحديث بمنطوقه ومفهومه يدل على ان الافضل لا يجوز ان يكون مأموما للفاضل فضلا عن المفضول وقد ثبت ان اطاعة علي (ع) واجبة على الامة فوجب ان يكون علي (ع) افضل منهم

الرابع ان اطاعة علي (ع) ثابتة عليهم ولازمة في رقابهم فلا يجوز لهم العدول عنه الى الاخرين

(علي (ع) ملتقى الفضائل المتفرقة في اولي العزم (ع))

الخامس ما اخرجه حفاظ اهل السنة ونقاد الحديث منهم من صحيح الحديث الذي يرويه المؤلف والمخالف عن النبي (ص) انه (قال من اراد ان يرى ادم في علمه ونوحا في طاعته وابراهيم في خلته وموسى في هيبته وعيسى في صفوته فلينظر الى علي بن ابي طالب) فراجع ان شئت ص ٢١٨ من الرياض النضرة لمحـبـ السـدين الطبري من جزئه الثاني او ص ٤٧٢ من تفسير الفخر الرازي الكبير من جزئه الثاني في تفسير اية المباهلة فانك تجد ان عليا (ع) كان جامعا لجميع هذه الصفات المتفرقة في هؤلاء الانبياء (ع) من اولي العزم وانه (ع) افضل منهم ولا شك في ان هذه الفضائل لا تجوز الا لامام معصوم وقد اثبت النبي (ص) ذلك كله لعلي (ع) ليرى الناس سمو مقامه وعلو منزلته وانه هو امام امته (ص) وسيدها بعـده لا يدافع ولا ينازع ويعزز حديث المحبة حديث الطائر المشوي فانه من الاحاديث المشهورة وقد اخرجه الحاكم في مستدركه ص ١٣٢ من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم واخرجه البغوي في سننه ص ٢١٣ (من انه اهـدي للنبي (ص) طائر مشوي فقال (ص) اللهم ائتني بأحب خلقك الي واليك يأكل معي الطير فجاء علي (ع) واكل معه) ولا شك في ان احب الخلق الى الله والى رسوله (ص) احق بامامة الامة لانه اتقى الناس واتقاهم اكرم عند الله

(حديث بضع عشرة فضيلة لعلي (ع) لم تكن لغيره)

ويكفيـنا من النصوص بعد هذه الايات البيـنات والاحاديث الواضحة ما اخرجه امام اهل السنة احمد بن حنبل في مسنده ص ٣٣٠ من جزئه الاول والامام النسائي في ص ٦ من خصائصه العلوية والحاكم في ص ١٣٢ من مستدركه من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه معترفا بصحته على شرط الشيخين وغير هؤلاء من حفاظ

الحديث من اهل السنة بأسانيد مجمع على صحتها في حديث بضع عشرة فضائل لم تكن لاحد غير علي (ع) فعن عمرو بن ميمون قال اني لجالس عند ابن عباس اذ اتاه تسعة رهط فقالوا يا ابن عباس اما ان تقوم معنا واما ان تخلوا بنا من بين هؤلاء فقال ابن عباس بل انا اقوم معكم قال وهو يومئذ صحيح قبل ان يعمى قال فابتدؤا فتحدثوا فلا ندرى ما قالوا قال فجاء ينفض ثوبه ويقول اف وتف وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لاحد غيره وقعوا في رجل قال له النبي (ص) لابعثن رجلا لا يخزيه الله ابدا يحب الله ورسوله (ص) ويحبه الله ورسوله (ص) فاستشرف لها القوم فقال اين علي فجاء وهو ارمد لا يكاد يبصر فنفت في عينيه ثم هز الراية ثلاثا فأعطاه فجاء علي بصفية بنت حيي قال ابن عباس ثم بعث رسول الله (ص) فلانا بسورة التوبة فبعث عليا خلفه فأخذها منه وقال لا يذهب بها إلا رجل هو مني وانا منه قال ابن عباس وقال النبي (ص) لبنني عمه ايكم يواليني في الدنيا والاخرة قال وعلي جالس معه فأبوا فقال علي انا اواليك في الدنيا والاخرة قال انت وليي في الدنيا والاخرة قال فتركه ثم قال ايكم يواليني في الدنيا والاخرة فأبوا وقال علي انا اواليك في الدنيا والاخرة فقال لعلي انت وليي في الدنيا والاخرة وقال ابن عباس وكان علي اول من امن من الناس بعد خديجة قال واخذ رسول الله (ص) ثوبه فوضعه على علي وقاطمة وحسن وحسين وقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا قال وشرى علي نفسه فلبس ثوب النبي (ص) ثم نام مكانه وكان المشركون يرمونه الى ان قال وخرج رسول الله (ص) في غزوة تبوك وخرج الناس معه فقال له علي اخرج معك فقال (ص) لا فبكى علي فقال له رسول الله (ص) اما ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي انه لا ينبغي ان اذهب الا وانت خليفتي وقال له رسول الله (ص) انت ولي كل مؤمن بعدي ومؤمنة قال ابن عباس وسد رسول الله (ص) ابواب المسجد غير باب علي

فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه ليس له طريق غيره قال وقال رسول الله (ص) من كنت مولاه فإن مولاه علي قال الحاكم بعد ان اخرج الحديث - هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة واخرجه الذهبي في تلخيص المستدرک وقال صحيح (٠) ولا يخفى ما فيه من الدلالة القطعية على ما قلنا من اختصاص الخلافة به بعد النبي (ص) وان لعلي (ع) من الرئاسة في الدين والدنيا ما كان لرسول الله (ص) في حياته الى كثير من امثال هذه النصوص المتواترة بين اهل السنة والشيعة الدالة على معنى واحد وهو ان عليا (ع) ولي الامر بعد النبي (ص) وان له (ع) من الولاية العامة على الامة بعده (ص) ما كان له (ص)

(ما جاء في علي (ع) من الاحاديث عن حفاظ اهل السنة)

وهناك احاديث متظافرة متناصرة لا تقصر بنفسها عن النصوص الصريحة في خلافته بعد النبي (ص) ونحن نكتفي بذكر بعض ما اخرجه حفاظ اهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم لكي يكون القارئ على بصيرة من امره فمنها ما اخرجه الحاكم في مستدرکه ص ١٢٩ من جزئه الثالث والتعليبي في تفسير اية انما وليكم الله ورسوله والمتقي الهندي في ص ١٥٣ من كنز العمال من جزئه السادس عن النبي (ص) (انه اخذ بضبع علي وقال هذا امام البررة قاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله ثم مد بها صوته)

ومنها ما اخرجه الحاكم في ص ١٣٨ من مستدرکه من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم والمتقي الهندي في ص ١٥٧ من كنز العمال من جزئه السادس عن النبي (ص) انه (قال اوحى الي في علي ثلاث انه سيد المسلمين وامام المتقين وقائد الغر المحجلين)

ومنها ما اخرجه الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء ص ٦٧ من جزئه الاول وابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة ص ٤٤٩ من جزئه الثاني عن النبي (ص) (انه قال ان الله تعالى عهد الي في

علي انه راية الهدى وامام اوليائي ونور من اطاعني وهي الكلمة التي الزمتها المتقين من احبه احبني ومن ابغضه ابغضني)
ومنها ما اخرجه المتقي الهندي في ص ١٥٦ من كنز العمال من جزئه السادس والطبراني في الكبير من حديث سلمان وابي ذر والبيهقي في سننه عن النبي (ص) (انه قال وقد اشار الى علي ان هذا اول من امن بي واول من يصافحني يوم القيامة وهذا الصديق الاكبر وهذا فاروق هذه الاممة يفرق بين الحق والباطل وهذا يعسوب المؤمنين)

ومنها ما اخرجه الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء ص ٦٣ من جزئه السادس عن النبي (ص) (انه قال يا معشر الانصار الا ادلكم على ما ان تمسكتم به لن تضلوا ابدا هذا علي فاحبوه بحبي وكرموا بكرامتي فان جبرئيل امرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل)

ومنها ما اخرجه الحاكم في مستدركه ص ١٢٨ من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم والذهبي في تلخيصه معترفا بأن رواته ثقات عن النبي (ص) (انه نظر الى علي فقال يا علي انت سيد في الدنيا سيد في الاخرة حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله وعدوك عدوي وعدوي عدو الله والويل لمن ابغضك بعدي)

ومنها ما اخرجه الحاكم في صحيح المستدرك ص ١٢٨ من جزئه الثالث عن النبي (ص) (انه قال لعلي من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن اطاعك فقد اطاعني ومن عصاك فقد عصاني)

ومنها ما اخرجه المتقي الهندي في ص ١٤٥ من كنز العمال من جزئه السادس والطبراني في الكبير عن النبي (ص) (انه قال لعمار ابن ياسر اوصي من امن بي وصدقني بولاية علي بن ابي طالب فمن تولاه فقد تولاني ومن تولاني فقد تولى الله ومن احبه فقد احبني ومن احبني فقد احب الله ومن ابغضه فقد ابغضني ومن ابغضني فقد ابغض الله عز وجل)

ومنها ما اخرجه في ص ١٥٥ من كنز العمال من جزئه السادس والطبراني في الكبير عن النبي (ص) (انه قال اللهم من امن بي وصدقني فليتول علي بن ابي طالب فان ولايته ولايتي وولايتي ولاية الله تعالى) ومنها ما اخرجه الحاكم في ص ١٢٢ من مستدركه من جزئه الثالث والمتقي الهندي في ص ١٥٦ من كنز العمال من جزئه السادس عن النبي (ص) (انه قال لعلي انت تبين لامتي ما اختلفوا فيه من بعدي)

وانت ترى هذه الاحاديث العشرة كلها نصوصا صريحة في امامته ولزوم طاعته وان طاعته طاعة الله ورسوله (ص) ومعصيته معصية الله ورسوله (ص) وان منزلته من رسول الله (ص) بمنزلته (ص) من الله كما يشير اليه قوله (ص) في الحديث الاخير (انت تبين لامتي ما اختلفوا فيه من بعدي) وفي القران في سورة النحل اية ٦٤ يقول الله تعالى لنبيه (ص) (وما انزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه)

ونحن لو اردنا ان نلم بجميع ما جاء لعلي (ع) من الايات والاحاديث التي سجلها حفاظ اهل السنة الدالة على امامته بعد النبي (ص) لضاق به صدر الكتاب وقد كتب فيها قديما وحديثا مؤلفات عديدة يعسر عددا وممن كتب في ذلك جمع من ائمة اهل السنة - منهم الامام احمد بن حنبل فانه اورد في (مسنده ومناقبه وفضائله) من احاديث امامته نصوصا واضحة في خلافته بعد النبي (ص) ما لا يمكن لمتبحر في علم المنقول او كان على بينة فسي شيء من علم الاصول ومعرفة رجال الاسناد ان يخدش في شيء منها او يصرفها بالتأويل عن وجه دلالتها

ويقول الامام الثعالبي من عظماء اعلام اهل السنة في كتابه ثمار القلوب ص ٦٧ من النسخة المطبوعة ١٣٢٦ للهجرة ما لفظه (فضائل الامام علي بن ابي طالب (رض) يضرب بها المثل في الكثرة وقال الجاحظ لا يعلم رجل في الارض متى ذكر السبق في الاسلام

والقدم فيه ومتى ذكرت النجدة والذب عن الاسلام ومتى ذكر الفقه في الدين ومتى ذكر الزهد في الاموال التي تتناحر عليها الناس ومتى ذكر الاعطاء في الماعون كان مذكورا في هذه الخلاص كلها الا علي بن ابي طالب (رض) (

ويقول ابن حجر الهيتمي في صواعقه في الفصل الثاني من الباب التاسع في اواخر ص ١١٨) في فضائله رضي الله عنه وكرم الله وجهه وهي كثيرة عظيمة شهيرة حتى قال احمد ما جاء لاحد من الفضائل ما جاء لعلي وقال اسماعيل القاضي والنسائي وابو علي النيسابوري لم يرد في حق احد من الصحابة بالاسانيد الحسان اكثر ما جاء لعلي واقتصرت هنا على اربعين حديثا من غرر فضائله (

(خلاصة ما ذكرنا ولخصنا)

فثبت من خلاصة ما ذكرنا وادلينا ان عليا (ع) نفس رسول الله (ص) واخوه ووزيره وخليفته من بعده وامام المتقين وسيد المؤمنين ومولى من كان الله ورسوله (ص) مولاه وحجة الله على خلقه والهادي والمبين للناس ما اختلفوا فيه من دينهم ودنياهم وباب الايمان ومع القران وانه من النبي (ص) بمنزلة هارون من موسى وانه العروة الوثقى لانفصام لها وراية الهدى ومنار الايمان والصديق الاكبر والفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل وانه واولاده احد الثقلين ومثلهم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وان الائمة الاحد عشر من ولده ائمة المسلمين وان اية التطهير واية المباهلة نزلتا فيهم بفضل الله تعالى الذي يؤتية من يشاء من عباده والله ذو الفضل العظيم وانه وصي رسول الله (ص) منصور من نصره مخذول من خذله يدور الحق معه حيث دار

(حديث الوصية)

وحديث الوصية من الاحاديث المشهورة وقد اورده النبي في احوال شريك من ميزان الاعتدال واخرجه ابن حجر العسقلاني في

فتح الباري في شرح حديث البخاري ص ١٠٦ من جزئه الثامن والمتقي الهندي في ص ١٥٣ و ١٥٤ و ٣٥١ من كنز العمال من جزئه السادس واخرجه في ص ٣١ و ٣٢ من منتخب الكنز بهامش الجزء الخامس من مسند احمد وغير هؤلاء من فحول اهل السنة .
واخرج ابو نعيم في باب فضائل علي (ع) من حلية الاولياء من جزئه الاول عن النبي (ص) (انه قال في علي (ع) انه العروة الوثقى التي لا انفصام لها)

فهذه الايات والروايات واضعاف امثالها التي اخرجها مفسروا اهل السنة وحفاظهم في كتبهم وتفسيرهم هي التي اخذت برقاب الشيعة الى الاعتقاد باختصاص الخلافة بعلي واولاده (ع) بعد النبي (ص) وهي التي فرضت عليهم الرجوع اليهم خاصة في كل ما يتعلق بدنياهم وما يتصل باخرتهم

(ما ذكرناه كاف لاثبات امامتهم (ع) بعد النبي (ص))
واذا كان هذا ونحوه لا يقوم باثبات امامتهم بعد النبي (ص) فقل لي بماذا يا ترى تستطيع ان تثبت نبوة النبي (ص) على من حاجك من اهل الكتاب وهم لم ينقلوا لك شيئاً من معجزاته وانما وافقوا على صدور القران من رسول الله (ص) فلا يعتقدون اعجازه فان كنت ترى لك الحجة عليهم في الكتاب فما نحن اولاء قد سردنا لك شذرات من اياته البينات وحججه الباهرات تنطق بامامة علي وبنيه الاحد عشر (ع) وما هي ذي السنة النبوية الصحيحة الثابتة من طريق المسلمين اجمعين من اهل السنة والشيعة تنادي بصراحة على خلافتهم بعد النبي (ص) فلي نصف المنصفون وليتبع الله ورسوله (ص) المسلمون

واذا كانت هذه الادلة لا تكفي شاهداً ناطقاً ودليلاً بيناً على اثبات خلافتهم بعد النبي (ص) فخير ان يبطل الحجاج ولا يقوم على شيء حجة ولا برهان ولم يصح شيء في الاذهان اذا احتاجت الشمس في رابعة النهار الى دليل وبرهان

(الأئمة من اهل البيت (ع) افضل من الانبياء (ع) بنص القرآن)
واما تفضيل الشيعة لأئمتهم على الانبياء (ع) الا رسول الله (ص)
فبديل ما جاء التنصيص عليه في كتاب الله وذلك عندما سأل خليل
الله ابراهيم (ع) من الله الامامة لذريته بقوله تعالى في سورة البقرة
اية ١٢٤ (اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي
الظالمين) فان ابراهيم (ع) لم ينل مرتبة الامامة ولم يطلبها لبعض
ذريته الا بعد ان نال النبوة وذلك لم يكن الا بالوحي لذلك كانت
مرتبة الامامة العامة فوق مرتبة النبوة ومن حيث ان الامامة ثابتة
لائمة اهل البيت (ع) بعد النبي (ص) بحكم ما تقدم من النصوص
كانت امامتهم متفرعة على امامة الاصل والامامة لها مراتب
واتمها ما ثبت لرسول الله (ص) ولذا كان افضل الانبياء (ع)
وخاتمهم (ص) فامامة النبي (ص) هي الاصل وامامتهم (ع) هي
الفرع ولا شك في ان مرتبة امامة الفرع في مرتبة امامة الاصل والا
لم يصح ان يتحملوا امامة النبي (ص) بعده ولما كانوا ائمة بعده
(ص) كانت امامتهم اتم مراتب الامامة لذلك وجب ان يكونوا افضل
منهم ولا يرد عليه بأنه اذا كانت مرتبة الامامة فوق مرتبة النبوة كان
افتراق الامامة عنها منافيا لهذا القول لانه مردود بان استحقاق
المرتبة العالية وهي الامامة متفرع على استحقاق المرتبة التي هي
دونها اي النبوة وهذا الاستحقاق ثابت في الأئمة من البيت النبوي
(ص) وانما كان المانع عنها هو مرتبة ختم النبوة الثابتة لرسول الله
(ص) ويشهد لهذا قول النبي (ص) لعلي (ع) فيما تقدم من حديث
المنزلة (انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي) وفي
بعض متونه (ولو كان لكنته) وكلمة لو تدل على الامتناع لفئة
لامتناعها بعده (ص) كما هو صريح الحديث لذا كان هارون نبيا
ورسولا لانتفاء المانع هنا وثبوته هناك

(ان انباء الائمة من اهل البيت (ع) عن بعض المغيبات بتعليم رسول الله لهم (ع) عن الله جائز)

فالائمة (ع) في اعتقاد الشيعة لا يتعدون كونهم خلفاء الله فسي ارضه وحججه على بريته القائمين بعد النبي (ص) في حفظ شريعته ونشر احكامه وليسوا بانبياء عندهم كما ينسبه بعض الناس اليهم بهتاناً وزوراً لانهم يعتقدون بأن النبوة ختمت برسول الله (ص) فلا نبي بعده اطلاقاً واما انباؤهم عن بعض المغيبات بتعليم رسول الله (ص) لهم عن الله تعالى واحياء الموتى باذن الله ونحو ذلك مما كان يجري علي ايدي الانبياء (ع) وخلفائهم (ع) بفعل الله تعالى تصديقا لامامتهم في مقام التحدي والاعجاز فلا محذور فيه اطلاقاً وليس بممتنع عقلاً وشرعاً فهذا عيسى بن مريم (ع) كان يبصر الكه والابرص ويحيي الموتى باذن الله وينبأ الناس بما ياكلون وما يدخرون في بيوتهم كما جاء التنصيص عليه في القرآن وكلم الناس في المهد صبياً بقدرة الله فلماذا يا ترى يجوز ذلك لعيسى (ع) ولا يجوز لاهل بيت النبي (ص) وهم افضل منه كما تقدم البحث عنه مستوفى ولا دليل على عدم جواز اظهار المعجزة على ايدي خلفائه تعالى واوليائه المعصومين من اهل بيت نبيه (ص) اثباتاً لصدقهم في دعوى الامامة الا التعصب البغيض نعوذ بالله منه

(اعتقاد الشيعة في اصحاب النبي (ص) وزوجاته)

واما عقيدتهم في اصحاب النبي (ص) فان عدولهم وصلحاءهم واخيارهم واجبوا التقدير والاحترام وعداوتهم والنيل منهم والقدح فيهم لاجل دينهم او صحبتهم لرسول الله (ص) كفر وضلال وخروج عن الاسلام لرجوعه الى عداوة النبي (ص) وبغضه وهذا ما لا يختلف فيه اثنان منهم واما نساء النبي فهن امهات المؤمنين كما جاء التنصيص عليه في القرآن فمن استحل منهن ما حرم الله فليس بمسلم ولا مؤمن اطلاقاً

(الفصل العاشر في المعاد)

المعاد هو الوجود الثاني للانسان واعادته للحساب بعد فناءه وتلاشي اعضائه ضروري عندهم وعقيدتهم ان الاجسام سوف تعاد بهيكلها للحمية والعظمية حاملة نفوسها وارواحها الاولى فتقف يوم القيامة بين يدي الله تعالى فيحاسبها على اعمالها الصغيرة والكبيرة والظاهرة والمستورة فيجزى المطيع على اطاعته والعاصي على معصيته وقد صرح القرآن في كثير من اياته ووردت السنة المتواترة بأنه حق واقع والعقل حاكم به قطعاً

اما القرآن فقوله تعالى في سورة يس اية ٧٨ و ٧٩ (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة) وقوله تعالى في سورة الاعراف اية ٢٩ (كما بدأكم تعودون)
واما السنة فقوله (ص) (انكم تموتون كما تنامون وتبعثون كما تستيقظون) .

واما العقل فلانه لولا المعاد لبطلت فائدة التكليف وكان عبثاً لغوا وبطلانه واضح فضرورة التكليف تقضي بضرورة المكافاة فيجب المعاد ليجازي المحسن باحسانه والمسيء باساءته وليس في هذه الحياة ما يصلح للمكافاة والجزاء اذ هي بذاتها مشوبة بالكدر وكثيرا ما نرى بباصرة العين انها تقبل على الاشرار وتدبر عن الاخيار مما لا سبيل الى الانكار كما يؤمنون بكل ما نزل به القرآن وجاءت به السنة القطعية كالصراط والميزان وتكلم الجوارح وتطايير الكتب والجنة والنار ونعيم البرزخ وعذابه والحوض وكتابة الاعمال ونحوها .

(الفصل الحادي عشر في الاصول النظرية العملية)

قواعد الاصول النظرية العملية اربعة وهي - ١ - الكتاب - ٢ - السنة - ٣ - الاجماع - ٤ - دليل العقل فهم يأخذون بنصوص القرآن ومحكماته ويرجعون في فهم ناسخه ومنسوخه وما تشابه منه الى ما جاء عن اهل البيت النبوي (ص) عن النبي (ص)

ويحكمون بالتوقف فيما لا نص فيه او ظاهر او لم يرد فيه تفسير
 فيرجعون عند مسيس الحاجة في حكمه الى دليل العقل
 اما السنة فهي مجموع ما ورد عن النبي (ص) وتلقاه عنه اهل
 بيته (ع) والعدول الامناء من اصحابه من الاحاديث والاخبار من
 قول او فعل او تقرير واما الاجماع فيعتبر في حجته عندهم ما كان
 كاشفا عن قول المعصوم او كان المعصوم داخلا في جملة المجمعين
 بأن يكون دالا عليه بالتضمن سواء اكانوا كثيرين ام قليلين فالعبرة
 به لا بكثرتهم وما عدا ذلك من الاجماع فلا يعتد به مهما كان نوعه
 لجواز الخطأ على غير المعصوم وان كثروا فلا يصاب بهم
 الواقع كما مر

(حديث لا تجتمع امتي على خطأ)

واما حديث لا تجتمع امتي على خطأ او على ضلالة كما رواه
 الترمذي فهو حديث فيه رواية ضعفاء فلا يصح وقد حكم بضعفه
 جماعة من نقاد الحديث عند اهل السنة فمنهم النووي الشارح
 لصحيح مسلم في ص ١٤٣ (من جزئه الثاني في باب لا تزال طائفة
 من امتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم او خالفهم) ولو سلمنا
 صحته فان الامة كما يطلق على الجماعة في اللغة يطلق على
 الواحد ايضا وفي القرآن يقول الله تعالى في سورة النحل اية ١٢٠
 (ان ابراهيم كان امة) فسمى الواحد امة فلا محالة ان يكون النبي
 (ص) قال هذا واراد به عليا والائمة من ولده (ع) لا سيما بقريظة ما
 في غيره من الاحاديث التي مر ذكرها كاحاديث الثقليين والسفينة
 وباب حطة ونحوها التي تدل على عصمة اهلها وانهم لا يجتمعون
 على ضلال اطلاقا وشييء اخر ان اسم الجنس المنكر المضاف الى
 المعرفة يفيد العموم والاستيعاب عند علماء الاصول من اهل السنة
 والشيعة ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور اية ٦٣ (فليحذر الذين
 يخالفون عن امره) فانه لا يريد بعض امره ولا يفيد بل يريد كل امره
 والمقام من هذا القبيل فان كلمة امة نكرة اضيفت الى ضمير المتكلم

وهو معرفة فهي تفيد أن جميع أمته (ص) بما فيهم أهل بيته (ع) الذين حكم بعصمتهم لا يجتمعون على ضلال وأما دليل العقل فهي القواعد القطعية التي يرجع إليها العقل عند فقد النص أو تعارض الدليلين مع فقد المرجح مطلقاً. وهذه القواعد قسمان القسم الأول يبحث في القواعد الأصولية اللفظية كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ونحوها والقسم الثاني يبحث في أدلة العقل المتبعة في الاستنتاج والعمل وهي أصول أربعة - ١ - البراءة - ٢ - الاستصحاب - ٣ - الاشتغال - ٤ - التخيير والتعادل والتراجيح وغير ذلك مما هو مسجل في كتب أصول فقههم

وهناك قواعد كثيرة متبعة قديماً وحديثاً عندهم في استنباط الأحكام الشرعية من مداليل الأحاديث ومضامين الأخبار مدونة تفصيلها في أصول الفقه من كتبهم لا يسع هذا المختصر سردها ولا يستفيد بها غيرهم من أهل المذاهب الأربعة لأنهم سدوا باب الاجتهاد وبقوا جامدين على خصوص فتاوى تلك المذاهب واجمعوا على حرمة ما عداها على ما حكاه العلامة الميرزا في خطه ص ١٦١ من جزئه الرابع عن الملك الظاهر بيبرس البندقداري (أنه ولي بمصر القاهرة أربعة قضاة وهم الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمئة حتى لم يبق في مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام سوى هذه المذاهب الأربعة وعقيدة الأشعري إلى أن قال وعودي من تمذهب بغيرها وإنكر عليه ولم يول قاض ولا قبلت شهادة أحد ولا قدم للخطابة والإمامة والتدريس أحد ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب وافتي فقهاء هذه الأمصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها والعمل على هذا إلى اليوم) .

(الفصل الثاني عشر في إنكار أهل السنة على الشيعة عدم تعبدهم بمذهب الأشعري وعدم تقليدهم المذاهب الأربعة)
لذلك أنكر أهل السنة على الشيعة عدم تعبدهم بمذهب الأشعري

في اصول الدين وعدم رجوعهم في الاحكام الفرعية الى ائمة
 المذاهب الاربعة ويقولون لو ان الشيعة اخذت بتلك المذاهب تبعها
 لاهل السنة لاتفتت كلمة الامة وانتظم عقد اجتماعها
 ولكن الذي فات على اخواننا اهل السنة ان عدم تعبد الشيعة
 بمذهب الاشعري في اصول الدين وعدم اخذهم بالمذاهب الاربعة
 في الفروع لم يكن للتعصب في المذهب بل لانهم يقولون نحن منقادون
 الى الادلة الشرعية وخاضعون لامرها فلو كانت الادلة تفرض عليهم
 الاخذ بهذه المذاهب لوجب عليهم النزول عندها وعدم الانحراف عنها
 اما اذا كانت الادلة تفرض عليهم الاخذ بمذهب اهل البيت (ع) في
 اصول الدين وفروعه وادلته واحكامه وادابه وسائر علومه فليس
 لهم بد من الخضوع لتلك الادلة والعدول عن غيرهم ولو كانت الادلة
 من الكتاب والسنة تسمح لهم بمخالفة الائمة من البيت النبوي (ص)
 او تمكنوا من الحصول على نية القرية الى الله تعالى في اعمالهم
 على مذهب غيرهم لاقتفوا في ذلك اثر الجمهور من اهل السنة اذ ليس
 لهم مع الحق عداوة ولكن ماذا تراهم يفعلون والادلة القطعية هي
 التي تحول بينهم وبين ما تشتهي اهل السنة على انهم فحصوا كثيرا
 في ادلة المسلمين ونظروا فيها نظر الباحث البصير فلم يجدوا فيها
 ما يمكن ان يكون مجوزا او مرجحا لشيء من تلك المذاهب فضلا
 عن وجوبها سوى القول انهم مجتهدون عادلون - وهذا القدر لو
 سلموه فمع انه لا ينحصر فيهم لا يمكن ان يكون دليلا على ان
 مذاهبهم واجبة على المسلمين اجمعين على سبيل التعيين على
 معنى لا يجوز الرجوع الى غيرهم من المجتهدين العادلين والمجتهدون
 العادلون عند اهل السنة كثيرون كالامام الرازي والامام الثعلبي
 وخاتمة حفاظ اهل السنة ابن حجر العسقلاني ونظائرهم من اعظم
 علمائهم فلماذا لا يجوز الرجوع اليهم ومن اين علم الجمهور اعلمية
 اولئك من هؤلاء وامثالهم ودع هذا وهلم بنا الى قول رسول الله
 (ص) فان قوله الحق وحكمه الفصل كما يقول القران في سورة

الحشر اية ٧ (وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)
فانه (ص) قال في ائمة الشيعة انهم احد الثقلين لا يضل من تمسك
بهما وسفن النجاة من كل هلكة واما نها من الاختلاف في الدين وباب
حظتها واعلام هدايتها وادافعا لعذابها وامانعا لذهابها ما خالفتها
قبيلة من العرب الا اختلفوا فصاروا حزب ابليس كما تقدم البحث
عنه في احاديث النبي (ص) القطعية مفصلا فكيف يا ترى يسوغ لهم
ان يرجعوا الى غيرهم وهم يسمعون رسول الله (ص) يقول فيهم
محذرا لامته من عصيانهم وناهيا عن الركون الى غيرهم فيما
اخرجه لهم حفاظ اهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم فسي مواطن
عديدة (فلا تقدموهم فتهلكوا ولا تأخروا عنهم ففضلوا ولا تعلموهم
فانهم اعلم منكم) ولا احسب ان احدا بعد هذا يتجرأ ان يقول بتفضيل
الائمة الاربعة على ائمة الشيعة وهم عترة النبي (ص) وثقله وبقيته
في امته (ص)

فاسلاف الشيعة ومن جاء بعدهم انما دانوا بمذهب اهل البيت
النبي (ص) لمكان الادلة الشرعية التي اخرجها لهم اعظم علماء
اهل السنة في صحاح كتبهم وتفاسيرهم المعتمدة لديهم فهي التي
اخذت بأعناقهم الى التمسك بمذهبهم ونهت اشد النهي وابلغه عن
الرجوع الى مذهب غيرهم كائنا من كان فهم لا زالوا اخذين بقولهم
وعاملين بأمرهم في شتى مجالات حياتهم من عهد امير المؤمنين علي
(ع) والصديقة فاطمة بنت رسول الله (ص) الى اليوم وما بعده
حتى تقوم الساعة حيث لم يكن الاشعري الذي ولد سنة ٢٧٠ سبعين
ومئتين ومات سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة ولم يكن احد الائمة الاربعة
ولا اباؤهم

فهذا ابن خلكان يقول في وفيات الاعيان ص ١٦٣ و ١٦٦ من
جزئه الثاني (ولد ابو حنيفة النعمان بن ثابت سنة ٨٠ ثمانين وتوفي
سنة ١٥٠ خمسين ومائة) ويقول في ص ٤٤٧ - ٤٤٨ من جزئه الاول
(ولد الشافعي محمد بن ادريس سنة ١٥٠ خمسين ومائة ومات

سنة ٢٠٤ . اربع ومائتين) ويقول في ص ٤٢٩ من جزئه الاول
(ولد مالك بن انس سنة ٠٩٥ خمس وتسعين ومات سنة ١٧٩ تسع
وسبعين ومائة) ويقول في ص ١٧ من جزئه الاول : ولد احمد بن
حنبل سنة ١٦٤ اربع وستين ومائة ومات سنة ٢٤١ احدى واربعين
ومئتين .

اهل القرون الثلاثة لم يتعبدوا بالمذاهب الاربعة ولا بمذهب الاشعري

فمن هذا كله نستشرف على القطع بأن اهل القرون الثلاثة (وهم
خير القرون) عند اهل السنة لم يتعبدوا بشيء من مذهب الاشعري
في اصول السدين ولا بتلك المذاهب لانها لم تكن يومئذ موجودة
ليعملوا بها وبعد هذا كيف يمكن ان يقول قائل انها افضل المذاهب
واعديلها واهل القرون الثلاثة لم يتدينوا بشيء منها

اما الشيعة فقد دانوا بمذهب اهل البيت (ع) وهم ادرى الناس
بما فيه وغيرهم كانوا قديما يعملون بمذاهب العلماء من اصحاب
رسول الله (ص) والتابعين لهم فما الذي يا ترى اوجب على
المسلمين جميعا بعد تلك القرون ان يعملوا بالمذاهب الاربعة دون
غيرها من المذاهب التي كان يعمل بها الصحابة الاولون والتابعون
من ذي قبل وما الذي دعاهم الى العدول عن ائمة اهل البيت (ع)
اعدال كتاب الله وحملة علم رسول الله (ص) ومن هذا يا ترى سد
باب الاجتهاد فسي وجوه المسلمين بعد ان كان مفتوحا في عصر
الصحابة والتابعين ومن يا ترى فتح هذا الباب بعد تلك القرون
لخصوص الائمة الاربعة واغلقه بعد انقراضهم في وجوه غيرهم من
علماء المسلمين وافذاذ رجالهم وما المانع لهم من الاجتهاد بعد
التبحر في علوم الشريعة والتضلع من موارد ادوات الاجتهاد ومن
هذا الذي يرضى لنفسه ان يقول من حيث يعقل بأن الله تعالى لم
يرسل افضل الانبياء (ص) بأفضل اديانسه ولم ينزل عليه اشرف

كتبه بأفضل حكمه وقوانينه ولم يكمل له الدين ويتم عليه النعمة ولم يعلمه علم كل شئء الا ليؤل الامر في ذلك كله الى خصوص ائمة تلك المذاهب فيحتكروه لانفسهم ويحجروه على غيرهم ويمنعوا الناس من الوصول الى شئء منه عن طريق غيرهم او يقول من حيث يشعر ان علوم الاجتهاد قد انمحت ودرست معالمها عند جميع المسلمين ما عدا هؤلاء الائمة وانه يجوز عليهم ان يقتنعوا بالجهل بادلة الدين في تلك القرون الكثيرة وانه ليس فيهم ما يؤهلهم لاستنباط الاحكام ومعرفة الحلال والحرام بالدليل غير الائمة الاربعة كل ذلك لا يمكن ان يكون وليس لهم ولا لغيرهم اطلاقا ان يغلقوا بابه ويصدوا الناس عن سبيله ويعتقلوا افهامهم عن ادراكه وليس من الممكن المعقول ان يكون المعتمد لسد هذا الباب وغلقه في وجوه المسلمين هو منع الائمة وغلقهم له لوضوح بطلانه وذلك لان الرجوع اليهم في غلقه على هذا الفرض يستلزم الدور الباطل بل يستلزم من وجود الشئء عدمه وهو باطل وبعبارة اوضح ان الاجتهاد في الاحكام ان كان حلالا فلا يجوز منعه وتحريمه (لان حلال محمد (ص) حلال الى يوم القيامة) وان كان حراما فلا يكون حلالا على الائمة الاربعة وحراما على غيرهم (لان حرام محمد (ص) حرام الى يوم القيامة)

(جمع الكلمة موقوف على اعتبار مذهب الشيعة كغيره من المذاهب ان لم يكن هو المتعين)

الى هنا يكفي ولنعد الى قولهم ان لم الشعث وجمع الكلمة موقوفان على رجوع الشيعة الى المذاهب الاربعة والاخذ بها فنقول لهم اولاً ان جمع الكلمة ولم الشعث ليسا موقوفين على رجوع الشيعة الى هذه المذاهب بل تكليفهم بذلك ترجيح بلا مرجح بل هو ترجيح للمرجوح على الراجح وتكليف بغير المقدور مع انه ليس باولى من عكسه لو صحت المساواة ولم يكن عكسه هو المتعين بلحاظ ما ذكرناه من الادلة وانما الموقوف عليه ذلك في الاقل هو اعتبار اهل السنة مذهب اهل البيت (ع) كأحد مذاهبهم ان لم يكن منبعثا عليهم بحكم تلك الادلة .

ليكون نظر كل من اتباع الائمة الاربعة الى شيعة ال محمد (ص) كمنظر بعضهم الى بعض وبهذا يجتمع الشمل وينتظم عقد الاجتماع ويوثق عرى الاخاء وليس الاختلاف الواقع بين تلك المذاهب ومذهب الشيعة اكثر من الاختلاف الواقع بين المذاهب نفسها ولعل الاختلاف بين المذاهب اكثر من الاختلاف بينها وبين الشيعة كما تشهد بذلك الوف الكتب المؤلفة في فروع الفريقين واصولهما بل يمكن ان يقول قائل ما من قول للشيعة في الفروع والاصول الا وفيه قول او حديث من طريق اهل السنة على وجه تستطيع الشيعة ان تحتج به على صحة قولها في ذلك ونحن لو لا خوف تضخم الكتاب الذي اخذنا على انفسنا فيه بالاختصار لسردنا لك ذلك كله بحذافيره ولكن حسبك ان تراجع كتاب الميزان الكبرى بجزئيه لابي المواهب عبد الوهاب الشافعي الشعرائي) وغيره لتعلم ثمة صدق ما قلناه ولعلنا نوفق في المستقبل القريب انشاء الله تعالى بموافاة القارئ في اثبات ذلك بكتاب مستقل واذا كان الامر على ما قلنا فلماذا يا ترى ينتقد اهل السنة اخوانهم الشيعة على مخالفتهم لهم ولم ينتقدوا انفسهم في مخالفتهم للشيعة ولماذا لم ينتقدوا انفسهم في مخالفة بعضهم لبعض واذا كان في الامكان ان تكون المذاهب اربعة فلماذا لا يكون في الامكان ان تكون خمسة وكيف يا ترى يمكن ان تكون الاربعة المختلفة في اصولها وفروعها موافقة لاجتماع شمل المسلمين ولم شعنتهم فاذا زادت مذهباً خامساً انقطع الشمل وتمزق الاجتماع وصار المسلمون لاجله طرائق قديداً واذا كان اهل السنة يدعون الشيعة الى وحدة المذهب فلماذا لم يدعوا اهل المذاهب الاربعة انفسهم اليها فان دعوتهم للمذاهب اليها اولى واهون عليهم من ان يدعوا الشيعة اليها فما وجه اختصاص الشيعة بهذه الدعوة فهل يا ترى يكون اتباع الائمة من ال رسول الله (ص) سبباً لانقسام عرى الجامعة والالفة وتمزيق شمل الامة وتصديق كيانها واتباع غيرهم يكون سبباً لاجتماع شملها واتحاد قلوبها مهما تخالفت في نفسها وتضاربت في

ارائها وتباينت في اهوائها ونظرياتهما (تلك اذن قسمة ضيزا)

(الاجتهاد غير جائز على رسول الله (ص))

اعتقاد الشيعة ان رسول الله (ص) لم يكن متعبدا بالاجتهاد في شىء من احكام الشريعة اما اولا فلقلوله تعالى في سورة يونس اية ١٥ (ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي) وقوله تعالى في سورة المائدة اية ٤٩ (وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم) وقوله تعالى في سورة المائدة اية ٤٤ (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) وقوله تعالى في سورة النجم اية ٣ و ٤ (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) ولا شىء من الاجتهاد مما انزل الله او من وحي الله وليس الحكم المستنبط من الوحي بالاجتهاد وحيا والا كان جميع المجتهدين من امته لا ينطقون عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وبطلانه واضح ومن حيث ان نطقه (ص) محصور بالوحي بكلمة الا بعد (ما) النافية علمنا عدم صحة نسبة الاجتهاد اليه في شىء من الاحكام على الاطلاق والعموم ثانيا لا شك في ان مخالفة المجتهد جائزة وتلك قضية مخالفة كل واحد من ائمة المذاهب للآخر في كثير من الاحكام ولما كانت مخالفة النبي (ص) غير جائزة ومحرمة مطلقا بالاجماع كان نسبة الاجتهاد اليه غير صحيحة وباطلة ثالثا ان كلام النبي (ص) لا يعتريه الريب اطلاقا وكلام المجتهدين ليس كذلك رابعا لو كان الاجتهاد من الوحي لزم التناقض والتناقض في الوحي لاختلاف المجتهدين وتناقضهم في الفتوى والتناقض في الوحي معلوم بالضرورة بطلانه

(الفصل الثالث عشر في الاجتهاد والتقليد والاحتياط)

الاجتهاد هو استفراغ الوسع في تحصيل الظن بالحكم الشرعي الفرعي او انه ملكة يقتدر بها على استنباط الحكم الشرعي الفرعي

من الاصل بالفعل او بالقوة القريبة والتقليد هو العمل على طبق فتوى مجتهد معين وقال اخرون بكفاية الالتزام بالعمل وان لم يعمل او الاخذ للعمل وهو واجب على كل مكلف من ذكر وانثى لم يكن مجتهدا ولا عارفا بالاحتياط اجتهادا او تقليدا ولا تقليد في غير الاحكام الشرعية الفرعية فلا تقليد في اصول الدين ولا في الضروريات ولا في الموضوعات الخارجية والتقليد هو المصحح لعبادات العامي وغيرها من اعماله

(في شروط من يصح تقليده)

ويعتبر فيمن يجوز تقليده عشرة شروط - ١ - الاجتهاد - ٢ - البلوغ - ٣ - العقل - ٤ - الحرية - ٥ - الذكورة - ٦ - العدالة - ٧ - طهارة الولادة - ٨ - الايمان - ٩ - الضبط بقدر المتعارف - ١٠ - الحياة ومن توفرت فيه هذه الشروط كان نائباً عاماً عن الامام المعصوم (ع) في غيبته وهو المعبر عنه بالحاكم الشرعي في هذه العصور

والاحتياط هو العمل بما يتيقن المكلف ببراءة ذمته من التكليف الواقعي المجهول وهو لا يصح الا من العارف به وبموارده اجتهادا او تقليدا

(الفصل الرابع عشر في موضوع الدين وتعاريفها)

واقسام الفروع المتفرعة على الاصول ستة - ١ - العبادات الواجبة منها والمستحبة - ٢ - المحرمات - ٣ - المكروهات - ٤ - العقود - ٥ - الايقاعات - ٦ - الاحكام او السياسات - والعبادات هي الاعمال التي تجب فيها النية وقصد القرينة كالصلاة والصيام ونحوهما والمحرمات ما ورد النهي التحريمي عنها

والمكروهات ما كان النهي عنها تنزيها والعقود والمعاملات هي من الاعمال التي تحتاج الى اللفظ من طرفين في لزومها كالبيع والاجارة والنكاح وغيرها والايقاعات هي من الاعمال التي تحتاج الى اللفظ من طرف واحد كالطلاق والعتاق والاحكام والسياسات هي من الاعمال التي لا تحتاج الى اللفظ كالارث والحدود والديات ونحوها

(في اقسام العبادات والحكم الشرعي)

واقسام العبادات عشرة - ١ - الطهارة - ٢ - الصلاة - ٣ - الزكاة - ٤ - الصيام - ٥ - الخمس - ٦ - الحج - ٧ - الجهاد في سبيل الله - ٨ - الامر بالمعروف والنهي عن المنكر - ٩ - ولاية اولياء الله - ١٠ - البراءة من اعداء الله

واقسام الحكم الشرعي خمسة - ١ - الواجب - ٢ - الحرام - ٣ - المستحب - ٤ - المكروه - ٥ - المباح

فكل ما كان لازم الفعل فهو الواجب كالصلاة والزكاة ونحوهما وكل ما كان لازم الترك فهو الحرام كشرب الخمر والقمار والزنى واللواط واكل اموال الناس بغير حق ونحوها وكل ما كان راجح الفعل وحسنا فهو المستحب كزيارة القبور فانها تذكير بالموت وما يصير اليه الانسان من ثواب او عقاب وكل ما كان مرجوح الفعل حسنا الترك فهو المكروه كالبول في الماء الراكد والبول قائما وكل ما تساوى فعله وتركه فهو المباح كالجلوس والقيام ونحوهما والمكلفون اجمعون خاضعون فسي سلوكهم لهذه الاحكام الخمسة وهو لا يتعداها اطلاقا ويقال للاولين تكليف لما فيهما من القيد والكلفة

(في اقسام الماء والمطهرات وعددها)

والماء قسمان - ١ - المطلق - ٢ - المضاف والاول هو الذي لا يقيد بغيره من الاجسام والثاني هو المقيد بغيره من الاجسام كماء

الورد وماء الرمان

واقسام المطلق خمسة - ١ - الجاري - ٢ - الكر - ٣ - المطر
- ٤ - البثر - ٥ - القليل والمياه الاربعة الاول لا تتنجس بملاقاة
النجاسة لها الا اذا تغير طعمها او لونها او رائحتها بسبب وقوع
النجاسة فيها والقليل ينجس بملاقاة النجاسة وكذلك المضاف ولو
كان قدره الف كر وكانت النجاسة بقدر خرم الابرة

وللكر تقديران - ١ - الوزن - ٢ - المساحة والاول ما وسع
خمسا وستين وثلاثمائة وخمسة اثمان كيلو غراما من الماء والثاني
ما بلغ مساحة مكعبه ثلاثة واربعين شبرا مكعبا الا ثمن الشبر المكعب
على المشهور وذلك الناتج من ضرب ثلاثة اشبار ونصف طولاً في
مثله عرضاً وفي مثله عمقا وقليل ما بلغ سبعة وعشرين شبرا مكعبا
وقال اخرون ما بلغ ستة وثلاثين شبرا مكعبا

اما المطهرات فعددها احد عشر - ١ - الماء فانه مطهر لكل
متنجس قابل للتطهير بعد زوال عين النجاسة - ٢ - الشمس فانها
تطهر الارض وكل مثبت عليها بشروط ثلاثة اولا - زوال عين
النجاسة عنها - ثانيا وجود رطوبة سارية بحيث تعلق باليد - ثالثا
ان يستند جفافها للشمس نفسها بالاشراق عليها اولا وبالذات - ٣ -
الارض فانها تطهر ما يلاقيها من باطن القدم واسفل العصا بعد
زوال عين النجاسة عنها وطهارتها - ٤ - الاستحالة وهي تغيير
صورة النجس الى صورة اخرى طاهرة كصيورة الدم حليبا - ٥ -
الاسلام فانه مطهر للمشارك من نجاسة الكفر - ٦ - النار فانها تطهر
ما احالته رمادا من النجاسات - ٧ - الانتقال وهو انتقال النجس
الى جسم اخر طاهر وصيرورته جزءا من ذلك الجسم كانتقال دم
الانسان الى دم البعوضة بعد استقراره في بطنها فانه يطهر بذلك
- ٨ - الانقلاب وهو تغيير اسم النجس الى اسم طاهر كالتقلاب
الخر الى خل - ٩ - زوال عين النجاسة عن جسم الحيوان وباطن

الانسان كباطن فمه وانفه فانه مطهر لها - ١٠ - التبعية وهي كطهارة فضلات المشرك بعد اسلامه وطهارة ابنه الصغير تبعا له - ١١ - غيبة المسلم بفتح الغين فانها مطهرة له ولثيابه ولجميع ما تحت يده بشرطين - ١ - ان يكون عالما بنجاستها - ٢ - احتمال تطهيره لها

(في الاعيان النجسة واداب الخلوة)

واقسام الاعيان النجسة احد عشر - ١ - و - ٢ - البول والغائط من كل حيوان محرم الاكل وله نفس سائله وهو ما يشخب دمه عند ذبحه لا مترشحا كالسمك - ٣ - و - ٤ - الكلب والخنزير البريان حتى اجزائهما التي لا تحلها الحياة كالشعر والعظم - ٥ - و ٦ و ٧ - الدم والمني والميتة من كل حيوان له نفس سائلة - ٨ - الكافر - ٩ - الخمر وكل مسكر مائع اصله - ١٠ - الفقاع وهو الشراب المصنوع من الشعير - ١١ - الابل المتحقق جللها بتغذيها من عذرة الانسان حتى يشتد عظمها وينبت لحمها ويجب التجنب عن هذه الاعيان في كل مشروط بالطهارة منها كالاكل والشرب وثوب المصلي والمحرم الا ما جاء التنصيص على استثنائه كدم القروح والجروح غير المندملة والدم السذي لا تتجاوز اخمص الكف غير دم الحيض والنفاس والاستحاضة ونجس العين

واما اداب الخلوة فيجب على طالب الحدث في سائر الاحوال ستر عورته وهي القبل والدبر عن كل ناظر مميز محترم ومحرم استقبال القبلة وهي الكعبة المعظمة واستدبارها في ذلك الحال ويجب غسل مخرج البول بالماء مرتين ولا يكفي غيره واما مخرج الغائط فمخير بين الماء وبين المسح باحجار ثلاثة طاهرة قالعة لعين النجاسة بشرط الا يتعدى الغائط المخرج والا يكون في المسح به رطوبة

مسرية ولا في المخرج نجاسة اخرى ولا يكون بالمحترمات كالخبز والغسل بالماء افضل والجمع بينهما اكمل ويعتبر فسي التنجس بالنجاسة شروط ثلاثة - ١ - العلم بملاقاة النجاسة او شهادة عدلين او اخبار ذى اليد المسلم - ٢ - وجود الرطوبة - ٣ - ان تكون الرطوبة مسرية ويغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا اولاهما بالتراب ومن الخنزير وموت الفأر سبعا اذا كان بالماء القليل وكفي المرة بالكثير ولا يسقط معه التعفير بالتراب من ولوغ الكلب وفي غير الاناء يكفي بالقليل مرة بعد ازالة النجاسة الا في البول فيجب فيه مرتان ويسقط التعدد فيه اذا كان بالكثير وقيل بوجوب غسل او انسي الخمر ثلاثا

(في الطهارة من الاحداث)

واقسام الطهارة من الاحداث ثلاثة - ١ - الوضوء - ٢ - الغسل - ٣ - التيمم والاقسام المذكورة واجبة لامور ثلاثة - ١ - الصلاة غير صلاة الاموات - ٢ - الطواف - ٣ - مس كتابة القران واسم الله والنبي (ص) وقيل لا يجب في مس لفظ الجلالة واسم النبي (ص) والواجب في الوضوء عشرة - ١ - نية القرية المقارنة لغسل الوجه - ٢ - استدامة حكمها الى نهايته - ٣ - غسل الوجه من قصاص الشعر الى طرف الذقن طولاً وما دار عليه الابهام والوسطى من الاصابع عرضاً - ٤ - غسل اليد اليسرى كاليمنى من المرفق الى رؤس الاصابع - ٥ - غسل اليد اليسرى كاليمنى - ٦ - مسح مقدم الرأس ولو بأصبع واحد - ٧ - مسح ظاهر القدم اليمنى برطوبة الكف اليمنى - ٨ - مسح ظاهر القدم اليسرى كاليمنى - ٩ - الترتيب بين الاعضاء كما نص عليه القران - ١٠ - الموالاة بين الاعضاء على معنى ألا يؤخر غسل العضو المتأخر بحيث يحصل بسببه جفاف ما تقدمه كلا او بعضا مع مراعاة الموالاة العرفية بينها

وموجب الوضوء ستة أمور - ١ - خروج البول - ٢ - خروج الغائط - ٣ - خروج الريح كل أولئك من الموضع المعتاد - ٤ - النوم الغالب على الحاستين السمع والبصر - ٥ - كل ما أزال العقل من مسكر ونحوه - ٦ - الاستحاضة القليلة المختصة بالنساء وما عداها فليس بناقض ولا موجب له إلا مس الميت الادمي بعد برد تمام جسده وقبل تمام غسله فإنه ناقض له على الاحوط وقيل لا ينقضه مسه

في عدم جواز النكس في الوجه واليدين في الوضوء

يجب غسل الوجه في الوضوء من الاعلا ولا يجوز فيه النكس كما لا يجوز النكس في غسل اليدين بأن يكون من رؤس الاصابع ولا مسح جميع الرأس أو غسله أو المسح على العمامة ولا غسل الأرجل أما عدم جواز النكس في اليدين فلما أخرجه الحافظ السيوطي من شيوخ أهل السنة في كتابه الدر المنثور عند تفسير آية الوضوء ص ٢٦٢ من جزئه الثاني (أن النبي (ص) إذا توضأ أدار الماء على مرفقه) والحجة في فعل رسول الله (ص) لا في فعل غيره وأما المنع من مسح جميع الرأس أو غسله فلقوله تعالى في آية الوضوء (وامسحوا برؤوسكم) وهو نص في إرادة المسح ببعض الرأس لمكان (الباء الداخلة على الرأس) فإنها تفيد التبعض ولو أراد مسح جميع الرأس لمكان المناسب أن يعبر بما يفيد أنه يقول (وامسحوا برؤوسكم) ألا ترى أنه لما أراد غسل جميع الوجه واليد قال (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) ولما لم يقل ذلك في مسح الرأس علمنا أنه يريد بعض الرأس لا جميعه •

وأما عدم جواز غسل الرأس فلأن المسح المتعلق بالرأس في الآية لا يفيد معنى الغسل وليس منه في شيء
وأما عدم جواز المسح على العمامة فلأن العمامة ليست من

الرؤس المأمور بمسحها ولا جزء منها اطلاقا والاية تريد المسح على الرؤس دونها لذا فلا يجوز المسح عليها مطلقا وهو مذهب المالكي والشافعي والحنفي على ما حكاه عنهم الشعرا في ميزانه ص ١١٧ من جزئه الاول في باب الوضوء

واما عدم جواز غسل الارجل فلقوله تعالى في اية ٦ من المائدة (يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين) فانه نص في وجوب غسل الوجوه والايدي والمنع من مسحها ولا يمكن لاي عربي او لمن فهم لغة العرب ان يقول ان الله تعالى اراد بهذا القول مسح الوجوه والايدي اطلاقا ولما اراد تعالى غير الغسل في الفقرة الثانية فصل بين قوله وعبر بغير الغسل فقال تعالى (وامسحوا برؤسكم وارجلكم) ليفيد وجوب مسح الرؤس والارجل ولا يمكن لاي عربي او لمن وقف على اللغة ان يقول انه تعالى اراد بقوله وامسحوا (واغسلوا) وانما اراد مسح الرؤس والارجل كما يقتضيه (واو العطف) التي تفيد التشريك بين الرؤس والارجل في المسح اما على قراءة نصب الارجل فلانه معطوف على محل الرؤس لان محلها النصب على المفعولية وتقديره وامسحوا رؤسكم واما على قراءة الجر المتواترة هي الاخرى فلانه معطوف على لفظ الرؤس لان لفظها مجرور وبذلك تستقيم القرائتان قراءة النصب وقراءة الجر المتواتران قطعاً فيتعين المسح على الارجل على القرائتين لذا ترى ان الله تعالى قد فرق بين الاعضاء التي يجب غسلها وهي الوجوه والايدي وبين الاعضاء التي يجب مسحها وهي الرؤس والارجل لنعلم ثمة ان الاولى حكمها الغسل والثانية حكمها المسح وشييء اخر ان عطف الارجل على الايدي او على الوجوه باطل من وجهين -١- ان العطف على القريب من المعطوف هو المتعين في لغة العرب وموارد استعمالها دون البعيد فان نصب الارجل عطفاً على محل الرؤس هو المتبع لانه قريب دون عطفه على الايدي او الوجوه لانه بعيد -٢- ان الفقرة

الاولى المشتملة على وجوب الغسل قد زال حكمها وانتفى باستئناف
 الفقرة الثانية المشتملة على وجوب المسح فلا يجوز بعد انقطاع حكم
 الفقرة الاولى ان يعطف على ما فيها الا ترى ان قولك اضرب زيـدا
 وبكرا واكرم محمدا وعليـا لا يفيد وجوب ضرب علي بل لا يسوغ
 عطفه على كل من زيد وبكر الذي حكمه الضرب لانقطاعه وانما
 المتعين وجوب اكرامه بعطفه على محمد الذي امرت باكرامه لا ضربه
 وهذا واضح لا غبار عليه فالاية من هذا القبيل تريد مسح الرؤس
 والارجل لا غسل الارجل فالمسح الذي تفعله الشيعة هو الموافق
 لظاهر القرآن وللعربية الصحيحة هذا كله من حيث دلالة القرآن
 وظهوره في مسح الارجل والمنع من غسلها واذا تعدينا القرآن الى
 السنة وجدنا الامر فيها اوضح فهذا الحافظ السيوطي قد اخرج لنا
 في تفسيره الدر المنثور ص ٢٦٢ من جزئه الثاني عند تفسير الاية عن
 ابن عباس مرفوعا قال (قال رسول الله (ص) لا تتم صلاة احدكم
 حتى يسبغ الوضوء كما امره الله يغسل وجهه ويديه الى المرفقين
 ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين) واخرج عنه ايضا (قال الوضوء
 غسلتان ومسحتان) وفيه عن ابن جرير قال (نزل جبرئيل بالمسح
 على القدمين وقال ابى الناس الا الغسل ولا اجد في كتاب الله
 الا المسح) واخرج الامام احمد في مسنده من حديث علي (ع) قال
 كنت ارى باطن القدمين احق بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت رسول
 الله (ص) يمسح ظاهرهما (ولذا يقول محمد بن عبد الوهاب
 الشعراني في كتابه الميزان من جزئه الاول ص ١١٨) (ذهب جماعة
 من الائمة الى وجوب مسح القدمين) واما عدم جواز مسح الاندين
 والرقبة فلخروج ذلك كله عما امرت الاية بغسله ومسحه

(في المنع من المسح على الخفين)

واما عدم جواز المسح على الخفين فلظاهر القرآن الامر بمسح
 الارجل والخفان ليسا من الارجل لفظا ولا معنى لا لغة ولا عرفا

ولان اية الوضوء ان دلت على وجوب غسل الارجل فلا تفيد مسحها اطلاقا لان الغسل غير المسح كما ان المسح غير الغسل فلا يجوز المسح لا عليها ولا على خفيها وان دلت على وجوب مسح الارجل فلا يجوز غسلها مطلقا والا لزم استعمال اللفظ الواحد الموضوع له معنى واحد في اكثر من معنى وذلك لا يجوز حتى عند القائلين بجواز استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى ويقول امام اهل السنة احمد في مسنده ص ٣٢٣ من جزئه الاول (ان رسول الله (ص) ما مسح على الخفين)

(في عدم جواز النكس في غسل الايدي)

واما عدم جواز النكس في غسل الايدي على معنى الابتداء بغسلها من رؤس الاصابع فلان الاية لا تفيد الابتداء من الاصابع والانتهاء الى المرافق لانه تعالى لم يقل واغسلوا ايديكم من رؤس الاصابع الى المرافق واحتمال ارادته كاحتمال ارادة الغسل من مفصل الكتف الى المرافق لصحة اطلاق اليد عليه لغة كما يصح اطلاقه على كل من الزند والكف والاصابع مجازا من باب استعمال الكل في الجزء ويعززه قوله تعالى في سورة البقرة اية ٧٩ (فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم) فقد اطلق اليد على الاصابع لانها هي التي تمسك قلم الكتابة فاذا كان من الجائز ان الاية تريد احد الشقين لا على سبيل التعيين كان من الواجب الرجوع الى السنة في تعيين احدهما والسنة في ذلك ما اخرجه الحافظ السيوطي في الدر المنثور من جزئه الثاني ص ٢٦٢ (ان رسول الله (ص) اذا توضأ ادار الماء على مرفقه وهو يفيد وجوب الابتداء من المرافق والانتهاء الى الاصابع .

(في الغسل وموجباته)

يجب الغسل لستة امور - ١ - الجنابة - ٢ - الحيض - ٣ - النفاس - ٤ - الاستحاضة المتوسطة والكثيرة - ٥ - مس الميت

الادمي المسلم حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر .

وتحصل الجنابة بامرین - ١ - خروج المنی بأي سبب كان وهو ما اشتمل خروجه على الدفق والشهوة والفتورة في البدن ويرجع المريض والمرأة الى الاخيرين وفي حكمه البلل المشتبه قبل الاستبراء بالبول - ٢ - الجماع ويحصل باذخال حشفة الذكر او قدرها من مقطوعها في القبل او الدبر وان لم يخرج المنی من غیر فرق بیّن الصغير والمجنون وغيرهما ودم الحيض هو في الغالب دم اسود غليظ له حرقة وحرارة واقله ثلاثة ايام واكثره عشرة واقل الطهر عشرة ايام وما تراه المرأة بعد سن الخمسين سنة في غیر القرشية وفي القرشية بعد الستين على المشهور او قبل تسع سنين مطلقا فليس بحیض ويحرم على الحائض المكث في المساجد غیر المسجدين الاعظمين - المسجد الحرام والمسجد النبوي (ص) فانه لا يجوز لها حتى الاجتياز فيهما ويحرم عليها مس كتابته القران وقراءة سور العزائم وهي الم السجدة وحف فصلت والنجم واقرأ ويحرم وطؤها الا بعد النقاء ولا یصح طلاقها ويحرم عليها الصلاة والصيام وتقضى الصوم دون الصلاة الا صلاة الايات وقيل لا تقضيها ودم الاستحاضة هو في الاغلب دم اصفر بارد رقيق تراه المرأة بعد الحيض او النفاس او بعد سن اليأس فان كان قليلا وهو ما يظهر على القطنة ولا يغمسها كان عليها تغيير القطنة والوضوء لكل صلاة وان كان متوسطا وهو ما يغمس القطنة كان عليها مع تغييرها غسل واحد والوضوء لكل صلاة وان كان كثيرا یسيل كان عليها مع ذلك اغسال ثلاثة ان حدثت قبل صلاة الصبح غسل له وغسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما وبذلك تكون بحكم الطاهرة وعليها في الاخيرين ايضا لكل صلاة وضوء وقيل بكفاية الغسل فيهما عنه كالجنابة

والنفاس هو الدم الذي تراه المرأة مع الولادة او بعدها واقله لحظة واكثره عشرة ايام وحكمها حكم الحائض في جميع الاحكام

(في الجبيرة)

وهي ما يوضع على موضع الكسر او الجرح من الواح او جبس او خرق فمن كان على بعض اعضاء وضوئه او غسله جبيرة فان امكنه نزعها كان عليه نزعها او مسح ما تحتها وان لم يمكنه وكان في موضع المسح مسح عليها وان كان في موضع الغسل وامكنه اتصال الماء تحتها وجب عليه والا مسح عليها

(في احكام الميت)

واحكامه خمسة - ١ - الاحتضار - ٢ - الغسل - ٣ - الكفن - ٤ - الصلاة - ٥ - الدفن ويجب على الحي البالغ العاقل توجيئه المحتضر وهو من ظهرت عليه امارات الموت الى القبلة بتمديد رجليه اليها على وجه اذا جلس كان مقابلا بوجهه لها

ويجب غسل كل مسلم حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر بمياه ثلاثة مرتبا بينها - ١ - بماء السدر - ٢ - بماء الكافور - ٣ - بالماء الخالص ويجب بعد تمام غسله تحنيطه وهو مسح مساجده السبعة بالكافور وهي الجبهة وباطن الكفين ورأس الابهامين والركبتان الا اذا كان الميت محرما فانه لا يخلط ماء غسله بالكافور بل يغسل بدله بالماء الخالص كما لا يحنط الا اذا كان موته بعد الطواف في العمرة او الحج وقيل بعد تمام السعي في العمرة والحج ويجب تكفينه بثلاث قطع - ١ - القميص وهو ما يستر البدن الى نصف الساق - ٢ - المنزر وهو ما يستر بين السرة والركبة - ٣ - الازار وهو ما يستر جميع البدن حتى الرأس وينجس الميت الادمي بالموت ويظهر بتمام غسله وهو مذهب الشافعي على ما سجله الشعراني في ميزانه ص ١١٦ من جزئه الاول في باب الوضوء

(كان رسول الله (ص) يكبر على الجنازة خمسا) (وانما الخليفة عمر (رض) جمع الناس على الاربع)

وتجب الصلاة على كل مسلم بلغ من العمر ست سنين كاملة ولا يشترط فيها الطهارة من الحدث والخبث ولا ركوع فيها ولا سجود وتجب بعد تمام غسله وتكفينه ويجب وضعه الى جهة القبلة على نحو يكون رأسه الى يمين المصلي وهي تشتمل على خمس تكبيرات بينها مسمى الدعاء وصورتها وترتيبها كالآتي - بعد النية وقصد القرية يكبر (الله اكبر) ويتشهد الشهادتين (اشهد الا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله (ص) ويكبر الثانية ويصلي على النبي (ص) وآله (ع) (اللهم صل على محمد وآل محمد) ويكبر الثالثة ويدعو للمؤمنين (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات) ويكبر الرابعة ويدعو للميت (اللهم اغفر لهذا الميت) ويكبر الخامسة وينصرف .
وانما قلنا بوجوب خمس تكبيرات فلما اخرج الامام احمد في مسنده ص ٣٧٠ من جزئه الرابع من حديث زيد بن ارقم عن عبد الاعلا (قال صليت خلف زيد بن ارقم على جنازة فكبر خمسا فقام اليه ابو عيسى عبد الرحمان بن ابي ليلى فأخذ بيده فقال انسيت فقال لا ولكني صليت خلف ابي القاسم خليلي (ص) فكبر خمسا فلا اتركه) واخرج ايضا في اول ص ٤٠٦ من جزئه الخامس من حديث حذيفة من طريق يحيى بن عبد الله الجابر (قال صليت خلف عيسى مولى لحذيفة بالمداين على جنازة فكبر خمسا ثم التفت اليها فقال ما هممت ولا نسيت ولكن كبرت كما كبر مولاي وولي نعمتي حذيفة بن اليمان على جنازة وكبر خمسا ثم التفت اليها فقال ما نسيت ولا هممت ولكن كبرت كما كبر رسول الله (ص)) ورواه حافظ اهل السنة الذهبي في ترجمة يحيى بن عبد الله الجابر من ميزان الاعتدال عن جريـر الضبي ولكن الذي جعله اربعا هو الخليفة عمر (رض) فانه جمع الناس على الاربع على ما سجله السيوطي في تاريخ الخلفاء في

اوليات عمر (رض) وابن الشحنة في كتابه روضة المناظر بهامش
تاريخ ابن الاثير عند ذكره لوفاة عمر (رض) سنة ثلاث وعشرين
(كان رسول الله (ص) يأمر بالسدر والكافور في غسل الميت)
اما اعتبار السدر والكافور في غسل الميت فلما اخرجه البخاري
في صحيحه ص ١٤٩ من جزئه الاول في باب غسل الميت ووضوءه
بالماء والسدر عن ام عطية الانصارية قال دخل علينا رسول الله
(ص) حين توفيت ابنة من بناته فقال اغسلنها ثلاثا او خمسا او اكثر
من ذلك ان رأيتم ذلك بماء وسدر واجعلن في الاخرة كافورا او شيئا
من كافور)

(في كيفية الغسل من موجباته)

وللغسل من موجباته كيفيتان - ١ - الترتيب - ٢ - الارتماس
والواجب فيهما النية وقصد القرية واستدامة حكمها - وطهارة
البدن ورفع الموانع من وصول الماء الى ظاهر البشرة ويبدى بغسل
الرأس والرقبة ثم الشق الايمن ثم الشق الايسر مستوعبا كل منهما
بالماء استيعابا كاملا وقيل لا يجب الترتيب بين الشقين والارتماس
هو رمس تمام الجسد دفعة واحدة في الماء على نحو يستوعب جميع
ظاهر بشرته ويستحب الاستبراء بالبول من الجنابة والاجتهاد بعد
البول - ويختص الميت بالغسل الترتيبي ويجب ان يكون المغسل
مماثلا للميت في الذكورة والانوثة الا الزوج والزوجة والطفل الذي
لم يتجاوز ثلاث سنين واما الشهيد وهو المقتول في سبيل الذب عن
بيضة الاسلام وهي اصله ومجتمعه فلا يغسل ولا يكفن بل يصلى
عليه ويدفن بثيابه

(في حكم اجزاء الميت ومسه)

وصدر الميت كالميت في جميع احكامه واما غيره فان اشتمل
على العظم وجب تغسيله وتكفينه ودفنه ولو دفن قبل الصلاة عليه

نسياناً او لعذر اخر او تبين فسادها فيصلى على قبره ما لم يخرج عن صدق اسم الميت عليه . وقيل ما لم يمض عليه يوم وليلة ويجب دفنه وهو مواراته في التراب على نحو يستره عن الهوام والسباع وتكتم رائحته عن الناس ويوضع على جانبه الايمن بحيث يكون رأسه في جهة المغرب ورجلاه في المشرق ووجهه الى القبلة ويجب الغسل بمسه بعد برد تمام جسده وقبل تمام غسله واما مس القطعة المبانة من الحي فهي بحكم الميت اذا اشتملت على العظم دون المجردة منه وان كان الاحوط الحاق العظم المجرد باللحم المشتمل عليه اما المبانة من الميت فكل ما كان يوجب مسه الغسل حال الاتصال يوجبه حال الانفصال

(في التيمم وموجبه وصورته)

يجب التيمم لامور ثلاثة - ١ - عدم وجود ما يكفي من الماء للوضوء او الغسل - ٢ - عدم امكان استعماله لمرض او برد يخاف منه او عطش مضر بنفسه او بمن يجب عليه حفظه - ٣ - ضيق الوقت على نحو لا يسع الوضوء او الغسل وصورته ان يضرب الارض بيديه مقرونا بالنية وقصد القرية ويمسح بهما الجبهة والجبينين من قصاص الشعر الى طرف الانف مما يلي الحاجبين ثم يمسخ تمام ظاهر كفه اليمنى بباطن كفه اليسرى من الزند (الرسغ) الى رؤس الاصابع ويمسح اليسرى باليمنى كذلك ثم يضرب ثانياً ويمسح بهما الكفين كما مرت صورته وينقضه كل ما ينقض الوضوء والغسل كما يزول اثره بوجود الماء وكفايته والقدرة على استعماله ولا يعيد ما صلاه بالتيمم ولو تمكن من استعمال الماء وهو في الصلاة مضى في صلاته ان كان وجوده بعد الركوع والا وجب الوضوء لها ويشترك كل من الوضوء والغسل والتيمم في امور ثلاثة - ١ - طهارة الماء والارض واباحتهما - ٢ - رفع الموانع التي تمنع وصول الماء الى تمام البشرة وما يمنع المسح عليها كالخاتم ونحوه - ٣ - اباحة

المكان وفضائسه ويختص الغسل والوضوء بالآ يكونا بآنية الذهب والفضة واذا فقد التراب تيمم بالغبار

(الفصل الخامس عشر في الصلاة واقسامها)

الصلاة هي عمود الدين ان قبلت قبل ما سواها وان ردت رد ما سواها . وهي اول ما يسأل عنه العبد بعد المعرفة في يوم القيامة فان اتى بها تامة نظر في بقية اعماله والا زج في النار . وهي معراج المؤمن وقربان كل تقي لا تترك بحال كما جاء التنصيص على ذلك كله من النبي (ص)

وهي قسمان - ١ - الواجبة - ٢ - المستحبة - والواجبة تسع صلوات - ١ - اليومية - ٢ - الجمعة مع شروطها - ٣ - صلاة العيدين مع حضور المعصوم - ٤ - صلاة الايات - ٥ - صلاة الطواف - ٦ - صلاة الميت - ٧ - ما وجب بنذر او عهد او يمين - ٨ - الصلاة الفائتة عن الوالد لعذر من مرض وغيره وقيل مطلقا دون ما اتى به من الصلاة الفاسدة ولا ما وجب عليه بالاجرة كما قيل بالحاق الوالدة بالوالد - ٩ - قضاء ما فات من الصلاة والواجب من الصلاة في كل يوم وليلة خمس صلوات وهي سبع عشرة ركعة - الصبح ركعتان الظهر اربع ركعات ومثلها العصر والعشاء والمغرب ثلاث ركعات ونوافلها اربع وثلاثون ركعة ركعتان قبل الفجر وثمان مثنى مثنى قبل الظهر ومثلها قبل العصر واربع ركعات مثنى مثنى بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء وصلاة الليل ثمان ركعات مثنى مثنى وبعدها ركعتا الشفع ثم ركعة الوتر وتسقط نوافل الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء في السفر .

(في صلاة الجمعة)

وصلاة الجمعة ركعتان ووقتها من زوال الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله وشرط وجوبها الامام المعصوم او من نصبه لها وقيل

بالوجوب التخييري في عصر غيبة الامام (ع) وقال اخرون باختصاص وجوبها مع الفقيه الجامع لشروط الفتوى وقال بعضهم بانعقادها مع مطلق العادل القادر على خطبتها واقل عدد تنعقد به خمسة نفر وقيل سبعة احدهم الامام وقبلها خطبتان ولا تقام اذا كانت هناك جمعة اخرى بينهما دون ستة الاف ياردة وهي واجبة مع اجتماع شروطها على كل مسلم حر ذكر سليم من المرض والعمى ولم يكن شيخا كبيرا ولا مسافرا ولا بينه وبين الجمعة اكثر من اثني عشر الف ياردة ويجب ايقاع الخطبتين بعد الزوال والخطيب قائما مع القدرة عليه

واما اعتبار السلطان العادل في وجوب اقامة الجمعة فهو مذهب ابي حنيفة ومالك على ما حكاه عنهما الشيخ محمد بن عبد الرحمان الشافعي في كتاب الرحمة بهامش الجزء الاول من ميزان الشعراني ص ٧١ والشعراني من ص ٢٠٤ من ميزانه من جزئه الاول في صلاة الجمعة

(الغريب في قول المقيمين لصلاة الجمعة)

والغريب من الذين يقيمون صلاة الجمعة انهم ينددون بمن يقيمون صلاة الظهر دونها ويطعنون فيهم وينسبونهم الى ترك فريضة ويستدلون عليهم بقوله تعالى في آخر سورة الجمعة (يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) ولكن الذي فاتهم هو ان آية الجمعة واحدة نزلت في الصلاة من يومها كما يدل عليه منطوقها اعم من الصلاة التي يقيمونها والعام لا دلالة فيه على ارادة الخاص فالاية لا تفيد سوى مشروعية هذه الصلاة اما من حيث الكيف والكم والايين ومتى فلا دلالة فيها على شيء منها اطلاقا واذا تعدينا الاية الى السنة لرأينا ان وجوب هذه الصلاة مشروط بامور كثيرة واهمها السلطان العادل الذي يقيم الحدود بالشكل الذي انزل الله في القران وجاء به النبي (ص) الامين وهو

لا وجود له ظاهرا في هذه العصور ولكن لماذا يا ترى لا نراهم يستدلون بعشرات الايات النازلة في القتال في سبيل الله على وجوب فريضة الجهاد التي هي من اشرف الفرائض على كل حال والتي تقف دونها صلاتهم من يوم الجمعة وما الفائدة العائدة على الاسلام والمسلمين في اقامتهم لهذه الصلاة دون صلاة الظهر وما هو الضرر الحاصل في اقامة الظهر دونها وما فائدة صلاتهم اذا كانت لا تقيم الاسلام كل الاسلام في واقع الحياة ولا تستأصل شافة الكافرين وافراخهم الخونة المارقين من صليبيين وصهيونيين وهل لذلك وجه غير فرارهم من الموت وخوفهم من ان يصابوا في الله معرة او تنالهم في ذلك شوكة ولو اضررت الجمعة التي يقيمونها بأموالهم وانفسهم لتركوها كما تركوا اشرف الفرائض وهو الجهاد في اعلاء كلمة الدين وتطبيق نظامه تطبيقا كاملا في شتى المجالات وانكار ذلك مكابرة واضحة

(في صلاة العيدين والايات)

صلاة العيد ركعتان يقرأ في الاولى بعد الحمد سورة وتستحب سورة الاعلا ثم يكبر خمسا ويقنت بينها ثم يكبر السادسة للركوع ويسجد سجدتين ثم يقوم ويقرأ بعد الحمد سورة وتستحب سورة الشمس ثم يكبر اربعا ويقنت بينها ثم يكبر الخامسة للركوع ويسجد سجدتين ويتشهد ويسلم وهي مستحبة في هذه العصور جماعة وفرادى وصلاة الايات واجبة عند كسوف الشمس وخسوف القمر ولحدوث كل اية سماوية او ارضية مخيفة لنوع الناس كالريح السوداء والصفراء ونحوها والزلازل وان لم يكن مخيفا وهي ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات يقرأ الحمد والسورة قبل الركوع وبعد كل ركوع فاذا ركع خمسا كبر وسجد سجدتين ثم يقوم ويصنع ثانيا كما صنع في الاولى واذا ركع خمسا ايضا كبر وسجد

سجدين ثم يتشهد ويسلم واما وجوبها فلما اخرج البخاري فسي صحيحه ص ١٢٦ في باب الصلاة في كسوف الشمس من كتاب الكسوف عن الحسن عن ابي بكرة (قال كنا عند رسول الله (ص) فانكسفت الشمس فقام النبي (ص) يجر رداءه حتى دخل المسجد فدخلنا فصلى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس فقال النبي (ص) ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتموهما فصلوا وادعوا حتى ينكشف لكم) واخرجه ايضا في الصفحة نفسها عن كل من ابي مسعود وابن عمر والمغيرة بن شعبه وام المؤمنين عائشة والامر بها يدل على وجوبها

(في صلاة الطواف والواجبة بنذر او عهد او يمين)

وصلاة الطواف ركعتان كالصبح يؤتى بها خلف مقام ابراهيم (ع) بعد الطواف بالبيت سبعا .

والصلاة الواجبة بنذر او عهد او يمين هي كل صلاة مشروعة تعلق بها واحد من تلك العناوين المذكورة

(في صلاة الخوف وقضاء الفائتة وصلاة المسافر)

وصلاة الخوف من العدو في السفر والحضر ركعتان كصلاة المسافر وتصح فرادى وكذلك جماعة بشروط ثلاثة - ١ - ان يكون المسلمون كثيرين بحيث يمكنهم ان يكونوا طائفتين كل طائفة تقوم بمقاومة العدو - ٢ - ان يكون الاعداء كثيرين بحيث يحصل الخوف من كثرتهم - ٣ - ان يكون الاعداء بخلاف ناحية القبلة وصورتها ان يصلي الامام بالطائفة الاولى ركعة ويقف في الركعة الثانية حتى يتموا صلاتهم فتجيء الطائفة الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية ويقف في التشهد حتى يلحقوه فيسلم بهم وان كانت الصلاة ثلاثية

صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين ويجوز بالعكس ويجب اخذ
السلاح ومع الخوف الشديد يصلى بحسب الامكان ماشيا او واقفا
او راكبا ويسجد بقدر الامكان والا كان بالايماء ويتعين استقبال
القبلة مع الامكان واذا عجز عن الايماء سبح عن كل ركعة
بالتسبيحات الاربع وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر

والواجب على كل مسلم ان يقضي ما فاتته من فريضة الصلاة كما
فاتته ويسقط عن المسافر الركعتان الاخيرتان من صلاة الظهر والعصر
والعشاء بشروط سبعة - ١ - قصد المسافة الشرعية وهي ثمانى
واربعون الف ياردة ذهابا وايابا او ملفقه من نصفها ذهابا ونصفها
ايابا - ٢ - استمرار القصد حتى بلوغها - ٣ - الا يقصد الاقامة
في اول السفر عشرة ايام قبل بلوغها او كان مترددا فيه - ٤ - اباحة
السفر - ٥ - الا يكون عمله السفر كالملاح والبريد ونحوهما - ٦ -
الا يكون ممن بيته معه كاهل البوادي الذين لا يسكنون ارضا معينة
- ٧ - ان يتوارى عنه جدران بلده ويخفى عليه اذائها فاذا تحققت
هذه الشروط سقط من كل رباعية اخيرتها وجوبا وذلك لما اخرجه
البخاري في صحيحه ص ١٣١ من جزئه الاول في باب ما جاء في
التقصير ولم يقم وفي باب يقصر اذا خرج من موضعه عن ابن ابي
اسحاق (قال سمعت انس يقول خرجنا مع النبي (ص) من المدينة
الى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا الى المدينة وقال
ايضا صليت الظهر مع النبي (ص) بالمدينة اربعا وبذي الحليفة
ركعتين) واليه ذهب امام اهل السنة ابو حنيفة على ما حكاه عنه
محمد بن عبد الرحمان الشافعي في ص ٧٣ من الجزء الاول من كتاب
الرحمة بهامش الميزان للشعراني والشعراني نفسه في كتابه الميزان
في باب صلاة المسافر ص ١٩٥ من جزئه الاول

(في صلاة الجماعة)

من المستحبات المؤكدة صلاة الجماعة وهي سنة في اليومية لا سيما في الادائية وخاصة في صلاة الصبح والمغرب والعشاء واليه ذهب الامام مالك على ما نقله عنه كل من الشافعيين محمد بن عبد الوهاب الشعرائي في ميزانه في اخر ص ١٨٦ من جزئه الاول في باب صلاة الجماعة ومحمد بن عبد الرحمان الدمشقي العثماني في ص ٥٨ بهامش الميزان من جزئه الاول

واقسامها ثلاثة - ١ - الواجبة - ٢ - المستحبة - ٣ - المحرمة فالواجبة هي في صلاة الجمعة مع اجتماع شروط الوجوب واهمها حضور الامام (ع) او نائبه كما تقدم

والمستحبة هي في الصلوات اليومية والايات وصلاة الاموات وقيل تستحب في صلاة الطواف والمحرمة هي في الصلوات المستحبة الا العيدين والاستسقاء ويعتبر فيها سبعة شروط - ١ - ان يكون الامام بالغاً عاقلاً عادلاً طاهر الولادة حراً رجلاً للرجال - ٢ - الا يكون موقف الامام اعلاً من موقف المأموم علواً اكثر من شبر - ٣ - الا يتباعد المأموم عن الامام اكثر من الخطوة المتعارفة - ٤ - الا يتقدم المأموم على الامام في الموقف - ٥ - الا يكون بين الامام والمأموم حائل يمنع من مشاهدته وكذا الحال بين بعض المأمومين مع الآخرين ممن يكون واسطة في اتصاله بالامام - ٦ - الا تختلف صلاة المأموم عن الامام كالليومية والايات والعيدين والاموات - ٧ - الا يكون الامام عاجزاً عن القراءة الصحيحة وكان المأموم قادراً عليها

واقل عدد تنعقد فيه الجماعة في غير الجمعة والعيدين اثنان احدهما الامام ولا تنعقد الجماعة الا اذا ادرك المأموم الامام فسي الركوع او بعد تكبيرة الاحرام من الامام وتسقط عن المأموم الفاتحة

والسورة بنحو العزيمة في الصلاة الاخفائية وفي الجهرية اذا كان
يسمع مهمة الامام والا جازت له القراءة

(صلاة التراويح ليست من السنة)

وصلاة التراويح وهي اقامة نوافل شهر رمضان جماعة لم تكن
مشروعة على عهد النبي (ص) وعهد ابي بكر (رض) وانما كان
رسول الله (ص) يقيم ليالي شهر رمضان باداء هذه النوافل في
غير جماعة وكان الناس يقيمونها على نحو ما كانوا يرونه يقيمها
ولكن الخليفة عمر (رض) سن لهم التراويح وجمع الناس عليها وانما
سميت بالتراويح للاستراحة فيها بعد كل اربع ركعات

ويقول البخاري في ص ٢٣٣ من جزئه الاول في باب فضل من قام
رمضان من كتاب صلاة التراويح عن ابي هريرة (ص) ان رسول الله
(ص) قال من قام شهر رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من
ذنبيه قال ابن شهاب فتوفى رسول الله (ص) والامر على ذلك ثم كان
الامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدرنا من خلافة عمر (رض)
وقال عبد الرحمان بن عبد القارى خرجت مع عمر (رض) ليلة في
رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه
الى ان قال فقال عمر (رض) اني ارى لو جمعت هؤلاء على قارىء
واحد لكان امثل ثم عزم فجمعهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة
اخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر (رض) نعمت البدعة
هذه (واخرجه مسلم في صحيحه في باب الترغيب في قيام رمضان
وهو التراويح من كتاب صلاة المسافرين وقصرها ص ٢٨٣ وما
بعدها من جزئه الاول

ويقول القسطلاني في اول ص ٤ من ارشاد الساري في شرح
صحيح البخاري من جزئه الخامس عند قول الخليفة عمر (رض) في
هذا الحديث (نعمت البدعة هذه) ما لفظه (سماها بدعة لان رسول

الله (ص) لم يسن لهم ولا كانت في زمن الصديق (رض) ولا اول الليل ولا هذا العدد) وهكذا جاء تسجيله في تحفة الباري وغيره من شراح صحيح البخاري

ويقول علامة اهل السنة ابو الوليد محمد بن الشحنة في تاريخه روضة الناظر عند ذكره لاوليات عمر (رض) (هو اول من نهى عن بيع امهات الاولاد وجمع الناس على اربع تكبيرات في صلاة الجنائز اول من جمع الناس من امام يصلي بهم التراويح) وهكذا حكاه كل من ابن سعد في طبقاته عند ذكره لعمر (رض) وابن عبد البر في استيعابه والسيوطي في تاريخه ولكن الشيعة يؤدون هذه السنة كما اداها رسول الله (ص) كما وكيف نزلوا عند قوله (ص) (صلوا كما رايتموني اصلي)

(في مقدمات الصلاة واوراقاتها)

وهي ثمانية - ١ - الطهارة من الاحداث - ٢ - ازالة الاخباث عن الساتر والبدن - ٣ - ستر العورتين وهما القبل والدبر في الرجل وفي المرأة جميع الجسد ما عدا الوجه والكفين - ٤ - معرفة وقت الصلاة - ٥ - معرفة القبلة وهي الكعبة المعظمة - ٦ - الا يكون الساتر من اجزاء ما لا يؤكل لحمه مطلقا ولا من اجزاء الميتة التي تحلها الحياة سواء جاز اكله او حرم ولا مما له نفس سائلة او لا نفس له ولا من الحرير الخالص للرجال - ٧ - اباحة ثوب المصلي ومكانه وفضائه وعدم غصبيتها ويجب ان يتساوى موضع السجود مع موقف المصلي ولا يرتفع احدهما عن الاخر اكثر من اربعة اصابع مضمومة - ٨ - الا يكون المكان نجسا بحيث تسري نجاسته الى ثوبه او بدنه اما موضع الجبهة فيجب ان يكون طاهرا ولكل من صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقتان - احدهما مختص واثانيهما مشترك ولا يجوز اتيان احدي الصلاتين في

الوقت المختص بالآخرى فوقت الصبح من طلوع الفجر الثاني وهو البياض العرضي الخارج من جهة المشرق حتى مطلع الشمس ووقت الظهر المختص هو الزوال الحاصل من منتصف ما بين طلوع الشمس وغروبها ويتحقق بزيادة ظل كل شاخص بعد نقصه او حدوثه بعد انعدامه والشاخص هو علامة على شكل اصطوانه ينصب على الارض المستوية بحيث تشكل زاوية قائمة الساق لتشخيص وقت الظهر ويمتد بمقدار اداء اربع ركعات في الحضر وركعتين في السفر وما بينهما مشترك ووقت المغرب المختص هو من ذهاب الحمرة المشرقية بمقدار ثلاث ركعات بحسب حال المصلي ويمتد الى نصف (١) الليل للمختار وللمضطر لنوم او نسيان الى مقدار اداء خمس ركعات في الحضر وثلاث ركعات في السفر الى قبل طلوع الفجر ويختص العشاء باخر الوقتين بمقدار اداء اربع ركعات في الحضر وركعتين في السفر وما بينهما مشترك

واما وقت صلاة الايات ففي الخوف والكسوف اولهما واخر وقتهما قبل الانجلاء ووقت الزلزال ما دام العمر ووقت غيرها حين حدوثها ولو فاتته صلاة الخسوف او الكسوف عمدا او نسيانا وجب قضاؤها وان كان جاهلا فان كان كليا وجب القضاء بعد العلم به ولو اتفقت مع وقت الفريضة الحاضرة كان مخيرا بينهما ما لم تتضيق احدهما ولو تضيقا قدم الحاضرة

(في جواز الجمع بين الصلاتين)

لا يجب التفريق بين الصلاتين وان كان افضل عندنا ويجوز الجمع بينهما وذلك لما اخرجه اهل الصحاح الستة من اهل السنة وعلى رأسهم كل من البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه فقد

(١) وهو الذي يتحقق انتهائه عادة حوالي الساعة الحادية عشرة وربع زوالية بعد الظهر في جميع الايام من كل الفصول

اخرج البخاري في جامعه الصحيح ص ٧١ من جزئه الاول في باب تأخير الظهر الى العصر من كتاب مواقيت الصلاة عن ابن عباس (ان النبي (ص) صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء واخرج في ص ٧٣ في باب وقت المغرب من جزئه الاول عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال صلى النبي (ص) سبعا جميعا وثمانيا جميعا) واخرجه في ص ١٣٩ من جزئه الاول في باب من لم يتطوع بعد المكتوبة من كتاب الكسوف واما مسلم فقد اخرج في صحيحه ص ٢٤٦ من جزئه الاول في باب جواز الجمع بين الصلاتين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جمع رسول الله (ص) بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ومطر قيل لابن عباس ما اراد الى ذلك قال اراد الا يخرج امته) واخرج في ص ٢٤٦ من جزئه الاول في الباب نفسه عن جابر عن زيد عن ابن عباس (ان رسول الله (ص) صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء) واخرج في اخر ص ٢٤٦ من جزئه الاول في الباب نفسه (قال رجل لابن عباس الصلاة فسكت ثم قال الصلاة فسكت ثم قال لا ام لك اتعلمنا الصلاة كنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله (ص) واخرج الامام احمد بن حنبل في مسنده ص ٢٢٣ من جزئه الاول من حديث ابن عباس (قال جمع النبي (ص) بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر) وقال النووي في شرحه لهذه الاحاديث من صحيح مسلم ص ٢٤٦ من جزئه الاول ما لفظه (وذهب جماعة من الائمة الى جواز الجمع في الحضر) فالشيعة انما جمعت بين الصلاتين لاجل هذه الاحاديث المسجلة في اصح الكتب عند اهل السنة بعد القرآن باجماعهم الذي حكاه ابن حجر في ص ٧ من الباب الاول الذي عقده لبيان كيفية خلافة الصديق (رض) في الفصل الاول من صواعقه فانه قال ما لفظه (هما اصح الكتب بعد القرآن باجماع من يعتقد به) من اهل السنة .

(القرآن صريح في جواز الجمع بين الصلاتين)

هذا كله من حيث السنة النبوية (ص) واذا تعديناها الى القرآن لوجدناه ينص نصا واضحا على ان اوقات الصلاة ثلاثة وليس فيه ما يفيد ان اوقاتها خمسة اطلاقا وذلك في آيتين كريمتين .
الاولى قوله تعالى في سورة الاسراء آية ٧٨ (اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقران الفجر) فقوله تعالى (لدلوك الشمس) يعني زوالها ويستمر وقت صلاة الظهر والعصر وبعده (الى غسق الليل) يعني ظلمة الليل وبه يدخل وقت صلات المغرب والعشاء ويستمر وقتها بعده الى (وقران الفجر) يعني وقت صلاة الصبح .
واما الآية الثانية فهي قوله تعالى في سورة هود (ع) آية ١١٤ (واقم الصلوات طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات) فقوله تعالى طرفي النهار (يعني صلاة الصبح والظهر والعصر من غير تفريق) وقوله تعالى (وزلفا من الليل) يعني صلاة المغرب والعشاء جميعا من غير تفريق فالاوقات للصلاة اليومية المنصوص عليها في القرآن والسنة ثلاثة فقط لذا فان الشيعة عملا بهاتين الآيتين وتلك السنة الصريحة في مشروعية الجمع بين الصلاتين مطلقا يجمعون بينهما تبعا للنبي (ص) ولما جاء به القرآن الكريم .

(في القبلة والاذان والاقامة)

القبلة هي عين الكعبة لمن يشاهدها وجهتها للبعيد والمصلي في جوفها يستقبل اي جدرانها شاء ويبرز بين يديه بعضها اذا صلى على سطحها وتعرف بقبلة المساجد وقبور المسلمين وقول صاحب البيت اذا كان مسلما . واذا فقد الامارات المعينة لها ولم يحصل له الظن بها صلى الى اربع جهات على المشهور مع سعة الوقت ومع ضيقه يتوجه الى اي جهة شاء ويستحب الاذان والاقامة استحبابا مؤكدا في الصلاة اليومية قبلها وصورة الاذان ان يكبر اربعا -

ويشهد الشهادتين اشهد الا اله الا الله مرتين - اشهد ان محمدا رسول الله (ص) مرتين - اشهد ان عليا ولي الله مرتين حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين حي على خير العمل مرتين الله اكبر مرتين لا اله الا الله مرتين اما الاقامة فهي مثله الا التكبير فانه يسقط منه مرتان في اولها ويسقط التهليل منه مرة في اخرها ويزيد قد قامت الصلاة مرتين بعد حي على خير العمل

(في كلمة الشهادة لعلي (ع) بالولاية وحي على خير العمل)

اما الشهادة الثالثة المشتملة على الشهادة لعلي (ع) بالولاية فهي من احكام الايمان عندهم لا من فصول الاذان والاقامة وانما يأتون بها اشعارا بايمانهم لقوله تعالى في سورة المائدة اية ٥٥ و٥٦ (انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون . ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون) وقد تقدم نزول الآية في ولاية علي (ع) عن مفسري اهل السنة فهو مجمع عليه بين الفريقين وقال تعالى في سورة يونس اية ٦٢ و ٦٣ (الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين امنوا وكانوا يتقون .) ولا يشك اثنان من اهل الاسلام في ان عليا (ع) اول المؤمنين بالله وافضل المتقين منه بعد رسول الله (ص) فهو من اظهر افراد اولياء الله بل هو سيدهم بعد رسول الله (ص)

فاذا كان الله تعالى يشهد في قرانه بأن عليا (ع) من اوليائه المخلصين واتقى عباده المتقين فالشيعة اول الشاهدين بأنه ولي الله في ارضه وحجته على خلقه

واما كلمة حي على خير العمل فهي من فصول الاذان والاقامة لانها كانت مدروجة في سلك فصولهما على عهد رسول الله (ص) وخلافة ابي بكر وشطر من امارة عمر (رض) الا ان الخليفة عمر (رض) هو الذي اسقطها من فصول الاذان والاقامة على ما سجله عليه العلامة

المثاله عند اهل السنة علاء الدين علي بن محمد القوشجي في شرح تجريد الاعتقاد في اواخر مبحث الامامة في ص ٣٨٢ من شرح ذلك الكتاب قال عمر (رض) (ثلاث كن على عهد رسول الله (ص) حلالا انا انهى عنهن واعاقب عليهن متعة النساء ومتعة الحج وحي على خير العمل) وقال علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي في سيرته الحلبية ص ١١٠ من جزئه الثاني في باب بدأ الاذان ومشروعيته ان ابن عمر (رض) والامام زين العابدين علي بن الحسين (ع) كانا يقولان في الاذان بعد حي على الفلاح حي على خير العمل) .

(كلمة الصلاة خير من النوم ليست من السنة)

واما ادراج كلمة الصلاة خير من النوم في فصول الاذان فليست من سنن الاذان والاقامة على عهد رسول الله (ص) ولا عهد الخليفة ابي بكر (رض) ولكن الخليفة عمر (رض) هو الذي امر مؤذنه بأن يجعلها في اذان الصبح على ما نقله عنه امام اهل السنة مالك في الموطأ بقوله (اذ بلغه ان المؤذن جاء السى عمر بن الخطاب (رض) يؤذنه بصلاة الصبح فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم فامر عمر (رض) ان يجعلها في نداء الصبح)

(في واجبات الصلاة)

الواجب في الصلاة اثنا عشر امرا - ١ - النية - ٢ - تكبيرة الاحرام - ٣ - القيام - ٤ - القراءة - ٥ - الركوع - ٦ - السجود - ٧ - التشهد - ٨ - التسليم - ٩ - الموالاة - ١٠ - الترتيب - ١١ - الذكر - ١٢ - الطمأنينة والخمسة الاوائل اركان تبطل الصلاة بترك واحدة منها او زيادته عمدا او سهوا والركن من القيام ما يركع عنه المصلي ومن السجود السجدة من كل ركعة والنية هي قصد الصلاة المعينة قربة الى الله تعالى وحده وتكبيرة الاحرام هي كلمة الله اكبر مع النية والقيام هو الوقوف منتصباً

حاليهما وحال القراءة مع التمكن ولو عجز اعتمد على شئء فان لم يقدر صلى قاعدا ولو لم يستطع صلى مضطجعا بالايماء ولو لم يقدر صلى مستلقيا موميا الى الركوع والسجود ولو باشفار عينيه لان الصلاة لا تترك بحال اطلاقا

والقراءة هي قراءة فاتحة الكتاب وهي الحمد وسورة كاملة في الركعتين الاوليين الا في سورة الفيل والايلاف فانهما سورة واحدة يجب الجمع بينهما مرتبا ومثلهما الضحى والم نشرح ويتخير في الاخيرتين من الظهر والعصر والعشاء والاخرة من المغرب بين قراءة الحمد اخفاتا وبين التسيبحات الاربع اخفاتا ايضا وصورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر (والاحوط الاتيان بها ثلاثا ويجب تعلمها مع القدرة ومع العجز صلى بما يحسنه ولو لم يحسن شيئا كبر الله وهله بقدرها ويجب الجهر بالقراءة في الصبح والمغرب والعشاء والاخفاتا في الظهر والعصر ولا تجوز قراءة سور العزائم في الفرائض ولا ما يفوت الوقت بقراءته ويستحب الجهر بالبسملة فيما وجب فيه الاخفاتا من الفرائض ويستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في صلاة يوم الجمعة وفي ظهرها

(في عدم جواز قول امين والتكتف في الصلاة)

ولا يجوز قول امين في اخر الحمد وتبطل الصلاة بتعمده لان الفاتحة ليست دعاء ليؤمن عليها وانما هي من القران وهو غير الدعاء فلا يلحقه حكمه ولقول النبي (ص) (لا تبطلوا صلواتكم بكلام الادميين) وقول امين من كلام الادميين لانه تأمين على الدعاء وليس بدعاء ولا بقران اطلاقا .

واما وضع احدى اليدين على الاخرى في الصلاة فغير مشروع ولا سنة وعمله موجب لبطلان الصلاة وذلك لخلو الحديث المشهور المشتمل على صفة صلاة النبي (ص) عن التكتيف وقد اخرجـه

البخاري في صحيحه ص ١٠٠ من جزئه الاول في باب يهوي للتكبير حين يسجد من كتاب الاذان وحكاه الصديق بن حسن القنوجي البخاري في ص ٦٩ من كتابه الروضة الندية شرح درر البهيّة) ونقل محمد بن عبد الرحمان الشافعي في كتاب الرحمة بهامش الجزء الاول من ميزان الشعراني ص ٤١ من كتاب الصلاة عن الامام مالك انه كان يرسل يديه ارسالا ونقله عنه الشعراني في الجزء الاول من ميزانه في اوائل ص ١٥٠

(في الركوع والسجود)

والواجب من الركوع في كل ركعة مرة الا في الكسوف والخسوف والايات كما مر تفصيله وهو ركن ويجب فيه الانحناء بقدر ما تصل الكفان الى الركبتين ومع العجز يؤتى بما يمكن والا اواماً اليه ويجب فيه الاطمئنان بقدر الذكر ويجب فيه الذكر مرة واحدة وصورته (سبحان ربي العظيم وبحمده) وان ينتصب قائماً مطمئناً - او يقول (سبحان الله ثلاثاً) والواجب من السجود في كل ركعة مرتان وهما ركن فيهما ويجب السجود على سبعة اعضاء في كل سجدة - ١ - الجبهة - ٢ - ٣ - باطن الكفين - ٤ و ٥ - الركبتان - ٦ و ٧ - ابهاما القدمين ولو عجز عن السجود اواماً اليه ان لم يقدر على رفع شيء والسجود عليه وان يكون مطمئناً بقدر الذكر ويجب فيه مرة واحدة وصورته (سبحان ربي الاعلا وبحمده) ثم يجلس مطمئناً بينهما او يقول (سبحان الله ثلاثاً)

(فيما يصح السجود عليه)

حقيقة السجود هي وضع الجبهة على الارض بقصد التعظيم للهِ وحده وهو لا يصح الا على الارض وما انبتت من غير المأكول والملبوس ودليلهم على ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ٦٠

من جزئه الاول في باب قول النبي جعلت لي الارض مسجدا وطهورا من كتاب الصلاة عن جابر بن عبد الله قال (قال رسول الله (ص) جعلت لي الارض مسجدا وطهورا) ويقول خاتمة حفاظ اهل السنة ابن حجر العسقلاني في ص ٣٣١ من فتح الباري في شرح صحيح البخاري من جزئه الاول في الباب نفسه (ان رسول الله كره السجود على شيء هو غير الارض)

(في التربة التي تسجد عليها الشيعة)

واما ما اعتادته الشيعة من السجود على التربة المعروفة عندهم المصنوعة بشكل خاص والتي من اجلها رماهم بعض الناس بالشرك وعبادة الحجر وهم ابر واتقى من ذلك واكثر عبادة لله واشد الناس خوفا منه واعظمهم تنزيها له فلا يجوز نسبة ذلك اليهم وهم شيعة ال محمد (ص) ائمة الهدى ومصابيح الدجى ما سجدوا لغير الله وما عبدوا سواه ولم يستعينوا بغيره وهم اعلم الناس باصول الدين وفروعه واعلمهم بحلاله وحرامه وادلته واحكامه واكثرهم تعظيما لله واعظمهم اخلاصا في عبادته ولكن المبغضين لا ينصفون فيحيفون على من يبغضون فيلصقون بهم ما يوحيه اليهم حقدهم ويوجب به بغضهم والا لو كان ذلك عبادة للحجر لكان المستقبل بوجهه الكعبة اولى بالعبادة لها من الساجد على تلك التربة لان عابد الحجر لا يسجد على معبوده وانما يستقبله بوجهه وبطلانه واضح فهم يسجدون لله تعالى على هذه التربة كما يسجد غيرهم لله على غيرها وشيء اخر انه لو كان كل من سجد على شيء في صلاته يكون عابدا له لزم ان يكون النبي (ص) (والعياذ بالله) في سجوده على الطين عابدا للطين وهو كفر صراح نعوذ بالله منه فهذا البخاري يقول في صحيحه ص ١٠٢ من جزئه الاول في باب السجود على الانف في الطين من كتاب الاذان عن ابي سعيد الخدري (قال فجاءت

قزعة (١) فامطرنا فصلى بنا النبي (ص) حتى رأيت اثار الطين والماء على جبهة رسول الله (ص) وارنبته فهل يا ترى من المعقول ان رسول الله (ص) واصحابه كانوا كلهم يومئذ عراة ليس عندهم شيء من الفرش والثياب حتى اضطر هو (ص) واصحابه الى السجود على الطين وهل يصح ان يقال انهم كانوا في سجودهم على الطين عابدين له ألتست ترى معي ان المعقول انه (ص) لم ير جواز السجود على الثياب والفرش اطلاقا فاختر الطين فضلا عن الارض اليابسة وليست التربة التي تسجد عليها الشيعة الا قطعة من الارض لا من غيرها لذا يرون السجود عليها افضل لان فعل رسول الله (ص) كان على ذلك وفعله حجة لا فعل غيره ولو كان ذلك شركا لزم ان يكون المسلمون اجمعون في سجودهم على الارض او الثياب والفرش ونحوها كلهم مشركين عابدين لها وكذا الحال في المصلين الى عين الكعبة او الى جهتها وامامهم جدار او أشجار او جبال او اضرحة او ابنية فهل يا ترى يجوز لهذا القائل ان يقول ان هؤلاء المسلمين جميعا في صلاتهم عابدون لها كما قال ذلك في سجود الشيعة على التربة ولو فكر هذا القائل قليلا ولم يتسرع في حكمه على الشيعة بالشرك وعبادة الحجر لاجل سجودهم على قطعة من الارض كما يسجد الآخرون عليها لعلم ان السجود عليها اكثر تعظيما وتذللا وخضوعا لله تعالى وانه خير من السجود على الثياب وغيرها بل لا خير في السجود على الثياب والفرش كما تقدم في حديث العسقلاني المفيد كراهة النبي (ص) السجود على شيء هو غير الارض وليس معنى سجودهم على هذه التربة عدم جوازه على غيرها وانما يقولون ان السجود عليها افضل من غيرها لأمور

١ - ما تقدم من حديث النبي (ص) (جعلت لي الارض مسجدا وطهورا) وكراهته السجود على شيء هو غير الارض وهذه التربة

قطعة منها لا من سواها

٢ - ان السجود على قطعات الارض التي دفن فيها النبي (ص) او احد اهل بيته (ع) او صحبه الكرام افضل من السجود على غيرها لا سيما اذا كانت مما دفن فيها عدو من اعداء الله وتلك التربة قطعة من الارض التي دفن فيها سيد شباب اهل الجنة سيد الشهداء وريحانة النبي (ص) من الدنيا الحسين الشهيد بكر بلا ويعززه قول الله تعالى في سورة النور اية ٣٦ (في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه) ويقول الجلال السيوطي في الدر المنثور ص ٥٠ من جزئه الخامس في تفسير هذه الاية (قال رسول الله (ص) ان بيت النبي (ص) وبيوت اهل بيته من افاضلها واعلاها) ومن المعلوم انه انما صارت من اعلاها لكان انهم سكنوها وحلوا بها وهو يفيد ان قداسة المكان واجلاله انما هو بعلو شأن المكين ورفع شرفه فعلت بهم تلك البيوت وتقدسست باضافتها اليهم ولا فرق في تلك البيوت وانها طاهرة مطهرة بين البيوت التي سكنوها في حياتهم وبين بيوت قبورهم التي حلوا بها بعد وفاتهم (ع) فان عموم اطلاق الاية يتناول صورتين ولان حرمتهم موتى كحرماتهم احياء كما جاء التنصيص عليه في الحديث - ٣ - لما كانت الارض لا تتيسر للمصلي دائما حتى يسجد عليها وكان رسول الله (ص) يكره السجود على شئ هو غير الارض وكرهته (ص) اشارة واضحة على عدم جوازه صنعت الشيعة هذه التربة واتخذتها من الارض الطاهرة وحملتها معها لغرض السجود عليها في هذا الحال ونحوها

٤ - لما كان السجود لا يجوز على الارض النجسة لقوله (ص) (جعلت لي الارض مسجدا وطهورا) والطهور مبالغة في الطاهر ويعني ذلك وجوب طهارة موضع السجود وقد لا يحصل للمصلي الا الارض النجسة وهذه التربة طاهرة فيتعين السجود عليها

٥ - لما كانت هذه التربة معلومة الطهارة عندهم وغيرها من الارض قد لا يعلم طهارتها كان السجود على الارض المعلومة

الطهارة افضل من المشكوكة لا سيما اذا كانت مسبوقة بالنجاسة
فانه لا يصح السجود عليها في هذه الحال .

٦ - ان السجود على التربة المتخذة من تراب قبر النبي (ص)
او من الارض التي دفن هو (ص) فيها او احد اهل بيته (ع) افضل
من غيرها لتواتر الاحاديث عن الأئمة (ع) من البيت النبوي (ص)
وتصريحهم بأن السجود على مثلها افضل من السجود على غيرها .

(في التشهد والتسليم)

والتشهد واجب في صلاة الصبح مرة وفي المغرب والعشاء
والظهر والعصر مرتين ويجب فيه الجلوس بما يسع الشهادتين
والصلاة على النبي (ص) واله واقله ان يقول اشهد الا اله الا الله
وأشهد أن محمدا رسول الله (ص) اللهم صل على محمد وال محمد

(ما نسب الى الشيعة عقيب التسليم من القول الكذب)

والتسليم واجب في كل صلاة مرة وصورته (السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين . او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)
وينتهي باخر ضمير (كم) في عليكم وما عداه مستحب ويستحب
التكبير ثلاثا بعد الفراغ منه وهو قول (الله اكبر) رافعا بها يديه
محاذيا بهما اذنيه .

واما ما قيل ان الشيعة يقولون بعد التسليم (خان الامين)
ثلاثا وانهم يعنون بذلك الامين جبرئيل (ع) في نزوله بالوحي على
النبي (ص) دون علي (ع) فانه من المفتريات السمجة التي لا ينطق
بها من له دين او شيء من العقل اما اولاً فلان الثابت عندهم كما مر
استحباب التكبير ثلاثا بعد التسليم دون ما نسب اليهم من لا حريجة
له في الدين ولا يخشون المعاد فينسبون الى المؤمنين الاباطيل
ويلحقون بهم الاكاذيب يبتغون بذلك تشويه سمعتهم والخط من

كرامتهم والتنقص من قدرهم وصد النفوس عن التمايل الى جهتهم كأنهم سلبوا منهم مالا او قتلوا منهم نفسا او هتكوا منهم عرضا وهم بريئون من ذلك براءة الذئب من دم يوسف (ع) ثانيا كيف يعقل ان يكون الخائن امينا والامين خائنا حتى يصح ذلك التعبير على ما يزعمه اولئك المرجفون فانا لله وانا اليه راجعون

(في الصلاة على النبي (ص) واله (ع))

ومن المستحب عندهم الصلاة على النبي (ص) واله (ع) عقيب الذكر في الركوع والسجود لقول النبي (ص) (قولوا اللهم صل على محمد وال محمد) كما جاء التنصيص عليه في صحيح البخاري ص ١١٩ من جزئه الثالث في باب قوله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) من سورة الاحزاب من كتاب التفسير عن كعب بن عجرة (قيل يا رسول الله (ص) اما السلام عليك فعرفناه فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الى اخر الحديث) ويقول ابن حجر في صواعقه في الفصل - ١ - من الباب - ١١ - في الاية الثانية الواردة فيهم ص ١٤٤ (قال رسول الله (ص) لا تصلوا علي الصلاة البتراء فقالوا وما الصلاة البتراء قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد) فقوله (ص) قولوا امر ظاهر في الوجوب وقد اشتهر عن الامام الشافعي قوله .

يا ال بيت رسول الله حبكم فرض من الله في القران انزله
كفاكم من عظيم القدر انكم من لم يصل عليكم لا صلاة له
ومذهبه وجوب الصلاة على النبي (ص) واله (ع) في التشهد
الاول والاخير على ما حكاه عنه القاضي عياض في كتابه نسييم
الرياض ص ٤٥٢ من جزئه الثالث .

(ما نسب الى الشيعة من تأخيرهم الصلاة الى اشتباك النجوم كذب لا اصل له)

واما القول بأن الشيعة يرون وجوب تأخير صلاة المغرب الى اشتباك النجوم ولاجل ذلك شبههم (شيخ الاسلام عبد الحليم بن تيمية في كتابه منهاج السنة) باليهود فكذب واقتراء لا اصل له اطلاقا وانما يقولون كما يقول البخاري في صحيحه ٢٢٨ من جزئه الاول في باب متى يحل فطر الصائم من كتاب الصوم (عن النبي (ص) قال اذا رأيتم الليل اقبل من ههنا فقد افطر الصائم و اشار باصبعه قبل المشرق) وقال في الروضة الندية ص ٤٦ و ٤٧ (ان وقت المغرب ذهاب الحمرة المشرقية ويقول القران في سورة الانعام اية ٧٦ (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا) فوجود الحمرة المشرقية دليل على وجود الشمس وعدم غروبها لا سيما في البلدان الجبلية فلا يتحقق الليل الا بذهابها كما هو صريح قول النبي (ص) و اشارته باصبعه

(فسي القنوت)

ويستحب القنوت في الركعة الثانية قبل الركوع وبعد القراءة ويأتي به لو نسيه بعد الركوع ويقول البخاري في صحيحه ص ١٢٢ من جزئه الاول في باب القنوت قبل الركوع وبعده من كتاب الجمعة عن عاصم (قال سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع او بعده قال قبله)

(في مبطلات الصلاة)

للصلاة مبطلات وهي قسمان - ١ - ما يبطلها عمدا وسهوا - ٢ - ما يبطلها عمدا فقط - اما الاول فثلاثة - ١ - كل ناقض للطهارة من وضوء او غسل - ٢ - الزيادة او النقص في ركن من اركانها - ٣ - السكوت الطويل او الفعل الكثير الماحيان لصورتها واما الثاني

فسته - ١ - الكلام بحرفين غير القران والدعاء او حرف واحد له معنى - ٢ - الضحك المشتغل على القهقهة - ٣ - البكاء لامر دينوي لا الخوف من الله تعالى - ٤ - الاتيان بكلمة امين بعد الفراغ من الحمد وقيل بحرمة حرمة تشريعية فقط - ٥ - التكفير وهو وضع احدى اليدين على الاخرى وقيل بحرمة حرمة تشريعية فقط - ٦ - الزيادة والنقيصة في بعض واجباتها

(في الشك والسهو)

كل من ترك واجبا من واجبات الصلاة عمدا وان كان جاهلا فصلاته باطلة الا في الجهر والاخفات والقصر والتعام فانها صحيحة والناسي ان ترك ركنا اتى به لو تذكره قبل دخوله في ركن اخر والا اعادها وان لم يكن المنسي ركنا فان تذكره قبل دخوله في ركن اتى به وان كان بعده مضى في صلاته ولا شيء عليه الا اذا كان المنسي سجدة او تشهدا فعليه قضاءهما بعد الفراغ وسجود سجدي السهو لهما والمشهور الاتيان بهما لكل زيادة او نقيصة تقع سهوا

اما الشك في عدد الركعات فاقسامه ثلاثة - ١ - الشك غير المعتبر - ٢ - الشك المبطل - ٣ - الشك الصحيح واقسام المعتبر خمسة - ١ - الشك بعد تجاوز المحل كالشك في القراءة بعد الدخول في الركوع اما مع بقاء المحل فالواجب الاتيان به - ٢ - الشك بعد خروج وقت الصلاة كالشك في صلاة الظهر بعد المغرب - ٣ - الشك بعد التسليم في بعض اجزاء الصلاة او في بعض ركعاتها - ٤ - كثير الشك فانه لا عبرة بشكه وهو من شك في شيء من صلاته ثلاث مرات - ٥ - الشك الحاصل لكل من الامام والمأموم مع حفظ احدهما فيرجع الشاك منهما الى الحافظ .

والشكوك المبطل للصلاة ثلاثة - ١ - الشك في الصلاة الثنائية كالصبح والايات والسفر والثلاثية كالمغرب - ٢ - الشك بين الواحد

والاكثر - ٣ - الشك بين الركعات بحيث لا يدري كم صلى .
والشكوك الصحيحة تسعة - ١ - الشك بين الاثنين والثلاث بعد
اكمال السجدين وحكمه البناء على الثلاث والاتيان بعد الفراغ بركة
احتياط من قيام او ركعتين من جلوس - ٢ - الشك بين الثلاث
والاربع في اي موضع كان وحكمه البناء على الاربع واتمام الصلاة
والاحتياط كما في الشك الاول - ٣ - الشك بين الاثنين والاربع
بعد اكمال السجدين وحكمه البناء على الاربع واتمام الصلاة
والاحتياط بركعتين من قيام - ٤ - الشك بين الاثنين والثلاث والاربع
بعد اكمال السجدين وحكمه البناء على الاربع واتمام الصلاة
والاحتياط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس - ٥ - الشك بين
الاربع والخمس بعد اكمال السجدين وحكمه البناء على الاربع
واتمام الصلاة والاتيان بسجدي سهو - ٦ - الشك بين الاربع
والخمس حال القيام وحكمه الجلوس والبناء على الاربع واتمام
الصلاة والاحتياط بما تقدم في الشك الاول - ٧ - الشك بين الثلاث
والخمس حال القيام وحكمه الجلوس والبناء على الاربع واتمام
الصلاة والاحتياط بركعتين من قيام - ٨ - الشك بين الثلاث والاربع
والخمس في حال القيام وحكمه الجلوس والبناء على الاربع واتمام
الصلاة والاحتياط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس .
- ٩ - الشك بين الخمس والست حال القيام وحكمه الجلوس
والبناء على الاربع واتمام الصلاة والاتيان باربع سجرات سهو .

(في صلاة الاحتياط وسجدي السهو)

ويعتبر في صلاة الاحتياط النية وقصد القرية وتكبيرة الاحرام
بقصده ويقرأ فيها سورة الحمد اخفاتا ثم يركع ويسجد سجديتين
ويتشهد ويسلم ان كانت ركعة والا اتى بالثانية كالاولى وليس فيها
سورة ولا قنوت .

واما سجدتا السهو فصورتها بعد النية يسجد ويقول في سجوده
 بسم الله وبالله والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم
 يجلس ويسجد ثانية ويقول ما قاله في الاولى ثم بعد الجلوس يتشهد
 وصورته أشهد الا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا
 عبده ورسوله اللهم صل على محمد وال محمد السلام عليكم ورحمة
 الله وبركاته

(الفصل السادس عشر في الزكاة واصنافها)

الزكاة ركن من اركان الدين وفرض مالي جعله الله في مال
 الاغنياء لاسعاف الفقراء وسد الحاجات ومن انكر وجوبه كان كافرا
 ومن منع درهما منها وقفت صلاته حتى يؤديها ويخير عند الموت بين
 ان يموت يهوديا او نصرانيا وهي عبادة تجب فيها النية وقصد القرية
 وهي قسمان - ١ - زكاة الاموال - ٢ - زكاة الابدان وهما واجبان
 على كل مكلف جامع لشروط وجوبها ان يؤديها وشروطه ستة - ١ -
 البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الحرية - ٤ - الملك - ٥ - النصاب - ٦ -
 التمكن من التصرف فيه والاول واجب في تسعة اصناف
 - ١ - الذهب - ٢ - الفضة - ٣ - الحنطة - ٤ - الشعير
 - ٥ - التمر - ٦ - الزبيب - ٧ - الابل - ٨ - البقر - ٩ - الغنم

وتجب زكاة الذهب والفضة بشروط ثلاثة - ١ - ان يكونا
 مسكوكين بسكة المعاملة - ٢ - ان يدور عليهما الحول وهو السنة
 القمرية وهما في ملكه وتحت تصرفه - ٣ - ان يبلغا النصاب المحدد
 لهما في الشريعة .

وللذهب نصابان - ١ - ما كان وزنه عشرين مثقالا شرعيا وهو
 ثلاثة ارباع المثقال الصيرفي من الدنانير الذهبية او ما يعادلها
 من السكوك الاخرى - ٢ - ما كان وزنه اربعة مثاقيل من الدنانير
 الذهبية وما زاد عليها فلا زكاة فيما نقص عن العشرين وما نقص

عن الاربعة بعد العشرين ففي العشرين ديناراً من الذهب ربع العشر وهو نصف دينار ووزنه عشرة قراريط وفي الاربعة قيراطان وهما ربع العشر وهكذا يجب قيراطان لكل زيادة اربعة دنانير .
وللفضة نصابان - ١ - مائتا درهم شرعي من الفضة - ٢ - اربعون درهماً من الفضة وما زاد عليها
ففي المائتين من الدراهم الفضية خمسة دراهم وهي ربع العشر ولا يجب شئ في المائتين وفي الاربعين درهم واحد وهو ربع العشر وهكذا يجب درهم لكل اربعين

(في زكاة الانعام الثلاثة)

ويشترط في زكاة الانعام الثلاثة شروط اربعة - ١ - الحول كما مر في النقدين - ٢ - ان تكون سائمة في تمام الحول وغير معلوفة في اثنائه بما يخرجها عن السوم عرفاً - ٣ - لا تكون عوامل ولو في بعض الحول - ٤ - النصاب .

ونصاب الابل اثنا عشر نصاباً - ١ - خمس من الابل وفيها شاة - ٢ - عشر وفيها شاتان - ٣ - خمس عشرة وفيها ثلاث شياه - ٤ - عشرون وفيها اربع شياه - ٥ - خمس وعشرون وفيها خمس شياه - ٦ - ست وعشرون وفيها بنت مخاض وهي الداخلة من الابل في السنة الثانية - ٧ - ست وثلاثون وفيها بنت لبون وهي الداخلة في السنة الثالثة - ٨ - ست واربعون وفيها حقة وهي الداخلة في السنة الرابعة - ٩ - احدى وستون وفيها جذعة وهي الداخلة في السنة الخامسة - ١٠ - ست وسبعون وفيها بنتا لبون - ١١ - احدى وتسعون وفيها حقتان - ١٢ - احدى وعشرون ومائة ففي كل خمسين حقه وفي كل اربعين بنت لبون .

وفي البقر نصابان - ١ - ثلاثون وفيه تبيع او تبيلة وهي الداخلة في السنة الثانية من البقر - ٢ - اربعون وفيه مسنة وهي الداخلة في السنة الثالثة

وفي الغنم خمسة نصب - ١ - اربعون وفيها شاة واحدة - ٢ -
احدى وعشرون ومائة وفيها شاتان - ٣ - واحدة ومائتان وفيها
ثلاث شياه - ٤ - واحدة وثلاثمائة - وفيها اربع شياه - ٥ -
اربعمائة وما زاد ففي كل مائة شاة

(في الغلات الاربع ونصابها)

ونصاب الغلات الاربع ما كان وزنه ثمانمائة وسبعة واربعين
كيلو غراما تقريبا والواجب في هذه الزكاة اخراج العشر اذا كانت
تسقى سيحا اي بماء المطر او بعلا اذا مصت عروقها من ماء الارض
واذا سقيت بالواسطة كالدلاء ففيها نصف العشر .

(في مستحق الزكاة واصنافه واوصافه)

والمستحقون للزكاة اصناف ثمانية - ١ - الفقراء وهم الذين
لا يملكون قوت سنة لهم ولعيالهم وعاجزون عن العمل في تحصيل
ما يكفيهم في معيشتهم - ٢ - المساكين وهم اسوأ حالا من الفقراء
وهم الذين لا يملكون قوت يومهم وعاجزون عن العمل في تحصيله
- ٣ - العاملون عليها وهم الذين يعملون في جمعها وتقسيمها
- ٤ - المؤلفة قلوبهم وهم الذين باعطائهم يستمالون للجهاد وان
كانوا كافرين

(الخليفتان ابو بكر وعمر (رض) اسقطا سهم المؤلفة قلوبهم)

وقد اعطى رسول الله (ص) اشرافا من العرب ليتألفهم فيسلموا
ليرضخ لهم كما اعطى اخرين ممن اسلموا وكان اسلامهم ضعيفا
ليؤلف قلوبهم باكثر العطاء لهم ولكن الخليفتين ابا بكر وعمر (رض)
اسقطا هذا السهم كما جاء تسجيله عليهما في كتاب الجوهرة النيرة
على مختصر القدومي في الفقه الحنفي ١٦٤ من جزئه الاول وقد
جاء على ذكره جماعة اخرون من امناء الحديث عند اهل السنة في

ذكر مناقبهما (رض) مع ان نص القران في اعطائهم مطلق ولا يمكن تقييده بزمان دون زمان ولا بحال دون حال ولا يمكن تعليله بشيء اطلاقا الا اذا كان ذلك الشيء حجة من الله ورسوله (ص) وهي منتفية وليس لها وجود مطلقا - ٥ - في الرقاب وهم العبيد والمكاتبون المضطهدون عند مواليهم - ٦ - الغارمون وهم الذين استدانوا لسد حاجاتهم ثم عجزوا عن تسديده ويعطى هذا الصنف بشرطين - ١ - الا يكونوا صرفوا الدين في معصية الله تعالى - ٢ - الا يكونوا مسرفين -

٧ - في سبيل الله وهو كل مصلحة تعود على المسلمين كالجهاد في سبيل اقامة الدين وبناء المعسكرات وشراء الاسلحة وبناء المدارس الدينية والمساجد والقناطر واصلاح الطرق ونحوها من سبل القرية والخير - ٨ - ابن السبيل وهو الفاقد نفقته في بلاد الغربة ولم يقدر على العودة وان كان غنيا في بلده بشرط اباحه سفره

ويعتبر في المستحق لهذه الزكاة شروط اربعة - ان يكون مؤمنا - ٢ - الا يكون من اهل المعاصي بحيث يصرف الزكاة فيها - ٣ - الا يكون ممن تجب نفقته شرعا على المعطي كالوالدين وابائهما وان علوا واولاده وان نزلوا ذكورا واناثا والزوجة الدائمة المستحقة للنفقة والمملوك - ٤ - الا يكون منتسبا بابيه الى هاشم جد النبي الاعظم (ص) وقيل يعطى المتقرب بامه الى هاشم (ع) ويعطى من الخمس كالمقرب بابيه ويجوز ان يعطى الهاشمي مثله وقيل لا يجوز

(في زكاة الابدان وجنسها وقدرها ووقت وجوبها)

وزكاة الابدان واجبة على كل مكلف غني شرعا وهو من يملك قوت سنة له ولعِياله زيادة على ديونه ومستتنياته المتعارفة بالفعل او بالقوة التي يتمكن بها تحصيلها ولو تدريجيا في كل سنة عند

حلول هلال شوال • وقدرها ثلاث كيلوات تقريبا وجنسها كل ما يغلب على قوت الناس كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط ويجوز اخراج القيمة وهي واجبة عليه وعلى من يعول به بالفعل من مسلم او كافر او مملوك وصغير وكبير حتى المولود قبل المغرب من ليلة الفطر ووقت وجوبها من ليلته الى الزوال من يومه وتجب فيها النية وقصد القرية ومصرفها مصرف زكاة الاموال من الاصناف الثمانية ولا يعطى المستحق دون ثلاث كيلوات ويجوز ان يعطى لواحد ما يغنيه

(الفصل السابع عشر في الخمس)

والخمس هو احد الواجبات المالية فمن منع منه درهما كان ممن الظالمين لمحمد وآله والغاصبين لحقهم كما جاء التنصيص عليه في الحديث وقد اعتبره القران شرطا في ثبوت الايمان بقوله تعالى في سورة الانفال اية ٤١ (واعلموا ان ما غنمتم من شىء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا) وهو يفيد انتفاء الايمان بانتفائه وتلك قضية المفهوم من قوله تعالى (ان كنتم امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا) وهو فريضة في سبعة اشياء - ١ - ما يؤخذ من الكافر الحربي قهرا وهو من يحل قتاله اذا كان باذن المعصوم (ع) - ٢ - المعدن كالذهب والفضة والنفط ونحوها اذا بلغ عشرين دينارا ذهباً فصاعداً حال الاخراج بعد استثناء ما يصرف عليه - ٣ - الكنز وهو ما يوجد في جوف الارض او في الجدار من الدنانير الذهبية او الدراهم الفضية المسكوكة اذا بلغت عشرين دينارا ذهباً - ٤ - الغوص وهو ما يستخرج من البحر من الجواهر كاللؤلؤ اذا بلغ دينارا واحدا فصاعداً - ٥ - الارض المنتقلة الى الذمي من المسلم ببيع وغيره فانه يجب على الذمي خمسها - ٦ - المال الممتزج بالحرام ولم يمكن تميزه ولا معرفة قدره ولا صاحبه - ٧ - ما زاد من مؤنة

السنة له ولعياله بقدر الاعتدال من جميع الصناعات والزراعات والتجارات وغيرها من المنافع والفوائد وقيل باختصاصه بأنواع المكاسب لا مطلق المنافع وتجب فيه النية وقصد القرية عند دفعه ويقسم الخمس الى ستة اقسام كما نص عليه القران - ١ - سهم الله - ٢ - سهم الرسول (ص) - ٣ - سهم ذي القربى - ٤ - سهم اليتامى من الهاشميين - ٥ - سهم المساكين منهم - ٦ - سهم ابناء سبيلهم وقد مر تعريفه في الزكاة *

والاقسام الثلاثة الاولى هي للامام المعصوم (ع) وفي زمن غيبته يدفع الى نائبه العام وهو المجتهد العادل

(في معنى الغنيمة والانفال واسقاط الخليفتين (رض) سهم ذي القربى)

وحقيقة الغنيمة عند العرب كل ما يستفيده الانسان فتخصيصه في الآية بخصوص فوائد الحرب تخصيص بلا مخصص وهو غير صحيح عند علماء الاصول من اهل السنة والشيعة ولا خلاف بين المسلمين في ان النبي (ص) كان يختص بسهم من الخمس ويخص اقرباءه بسهم اخر منه وكان على ذلك مدة حياته حتى التحق بالرفيق الاعلا

ولكن الخليفة ابا بكر (رض) اسقط سهم النبي (ص) وسهم قرياه بعد وفاته (ص) ومنع الهاشميين من الخمس وجعلهم كغيرهم من يتامى المسلمين ومساكينهم وابناء سبيلهم على ما حكاه الزمخشري في كشافه عند اية الخمس فقال (قال ابن عباس انه ابي الخمس على ستة اسهم لله ولرسوله (ص) سهمان وسهم لاقاربه حتى قبض (ص) فأجرى ابو بكر (رض) الخمس على ثلاثة وكذلك روى عن عمر (رض) ومن بعده من الخلفاء قال وروى ان ابا بكر (رض) قد منع بني هاشم من الخمس) *

(في الانفال)

واما الانفال التي يستحقها النبي (ص) لمنصب نبوته (ص) والامام المعصوم بعده لمنصب امامته كما نص عليه القرآن بقوله تعالى في سورة الانفال اية ١ (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) فهي في تسعة اصناف - ١ - كل ارض سلمها اهلها من غير قتال - ٢ - كل ارض خربة لا ينتفع بها وقد باد اهلها - ٣ - سيف البحار وشطوط الانهار وكل ارض لا رب لها وان لم تكن مواتا - ٤ - رؤس الجبال وما بها من الاشجار وبطون الاودية والاجام وهي الاراضي الملتفة بالقصب - ٥ - صفايا الملوك وقطايهم غير المغصوبة - ٦ - الغنائم التي تؤخذ بغير اذن المعصوم (ع) - ٧ - صفو الغنيمة وهو كل شئء فاخر - ٨ - ارث من لا وارث له - ٩ - المعادن التي ليست لملك خاص تبعا للارض او بالاحياء وهذه التسعة كلها مباحة للمؤمنين في هذه العصور

(الفصل الثامن عشر في الصوم)

وهو الامساك عن مفطرات خاصة مقرونة بالنية وقصد القرية واقسامه اربعة - ١ - الواجب - ٢ - المستحب - ٣ - الحرام - ٤ - المكروه . واقسام الواجب ثمانية - ١ - صوم شهر رمضان ووجوبه من ضروريات دين المسلمين ومنكره خارج عن الدين وواجب قتله ومن افطر فيه غير مستحل له وكان عالما عامدا فعليه التعزير وهو واجب بشروط اربعة - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - عدم الاغماء الا اذا نوى الصوم قبله وقيل لا يصح منه مطلقا - ٤ - عدم المرض المضربه - ويعتبر في صحته خمسة شروط - ١ - الايمان - ٢ - العقل - ٣ - عدم تعمد الاصباح جنبا - ٤ - خلو المرأة من الحيض والنفاس في مجموع النهار - ٥ - عدم السفر الموجب للقصر مع العلم بالحكم لقوله تعالى في سورة البقرة اية ١٨٥ (ومن كان

مريضاً او على سفر فعدة من ايام آخر) فكما لا يجوز الصوم للمريض بمقتضى الآية فكذلك لا يجوز للمسافر بشروطه وتلك قضية العطف الموجب للمساواة في الحكم بين المريض والمسافر لانه تعالى عطف السفر على المرض وجعلهما واحداً حكماً ولقول النبي (ص) في حديثه المشهور (ليس من البر الصيام في السفر) ويستثنى من حرمة الصوم في السفر مواضع ثلاثة الاول صوم ثلاثة ايام بدل هدى المتمتع في الحج الثاني بدل البدنة على من تعمد الاقاضة من عرفات قبل المغرب وهو ثمانية عشر يوماً الثالث صوم النذر المشروط فيه سفراً او سفراً وحضراً - ٢ - صوم قضاء ما فات - ٣ - صوم الكفارات - ٤ - صوم بدل الهدي في الحج - ٥ - صوم ما وجب بنذر او عهد او يمين - ٦ - صوم الاجارة - ٧ - صوم اليوم الثالث من ايام الاعتكاف - ٨ - صوم الولد الاكبر عن ابيه .

والمستحب منه سبعة عشر قسماً - ١ - صوم ايام السنة غير العيدين و ايام التشريق لمن كان في منى - ٢ - صوم ثلاثة ايام من كل شهر - ٣ - صوم ايام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر - ٤ - صوم يوم مولد النبي (ص) وهو السابع عشر من ربيع الاول على المشهور - ٥ - صوم يوم مبعث النبي (ص) وهو السابع والعشرون من رجب - ٦ - صوم يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة - ٧ - صوم يوم دحو الارض من تحت الكعبة وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة - ٨ - صوم يوم عرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء - ٩ - صوم يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة - ١٠ - صوم كل خميس وجمعة او الجمعة فقط - ١١ - صوم اول ذي الحجة بل كل يوم من التسعة فيه - ١٢ - صوم يوم النوروز - ١٣ - صوم رجب وشعبان كلا او بعضا ولو يوماً من كل منهما - ١٤ - صوم اول يوم من المحرم وثالثه ورابعه - ١٥ - صوم يوم التاسع والعشرين من

ذي القعدة - ١٦ - صوم ستة ايام بعد عيد الفطر بثلاثة ايام احدها العيد - ١٧ - صوم يوم النصف من جمادي الاول .

والمكروه منه اربعة اقسام - ١ - صوم يوم العاشر من المحرم - ٢ - صوم يوم عرفة لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء الذي هو افضل من الصوم - ٣ - صوم الضيف بدون اذن مضيفه - ٤ - صوم الولد بدون اذن والده

والحرام منه ثلاثة عشر قسما - ١ - يوم عيد الفطر - ٢ - يوم عيد الاضحى - ٣ - صوم يوم التشريق وهو الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة لمن كان في منى - ٤ - صوم يوم الشك في انه من شعبان او رمضان بنية رمضان - ٥ - صوم وفاء نذر المعصية - ٦ - صوم الصمت وهو السكوت عن الكلام في النهار كله او بعضه على ان يكون جزءا من المفطرات وتركه قيда في صومه - ٧ - صوم الوصال وهو صوم يوم وليلة الى السحر او صوم يومين بلا افطار بينهما - ٨ - صوم الزوجة المزاحم لحق زوجها - ٩ - صوم الملوك المزاحم لحق مولاه - ١٠ - صوم الولد الموجب لايذاء والديه - ١١ - صوم الدهر حتى العيدين - ١٢ - صوم المسافر في غير ما استثنى - ١٣ - صوم المريض المضربه .

(فيما يجب الامساك عنه)

يجب الامساك في الصوم رمضان كان او غيره مع النية وقصد القرية من طلوع الفجر الثاني الى المغرب عن عشرة امور - ١ و ٢ - الاكل والشرب وان كانا قليلين او غير معتادين - ٣ - الجماع قبلا او دبرا فاعلا ومفعولا به حيا او ميتا ولو كانت بهيمة - ٤ - انزال المنى بأي سبب كان - ٥ - البقاء على الجنابة حتى طلوع الفجر وكذا الحيض والنفاس في شهر رمضان وقضائه - ٦ - الكذب على الله وعلى رسوله (ص) والائمة (ع) وكذلك الانبياء والاصياء (ع) اذا كان الكذب عليهم يوجب الكذب على الله ولا فرق في الكذب عليهم

بين الاخبار بالقول او بالكتابة او بالاشارة او بالفتوى وقيل بحرمة
وعدم مفطريته - ٧ - رمس تمام الرأس في الماء وقيل يحرم فقط وقيل
بكرهته - ٨ - ايصال الغبار الغليظ الى الجوف ومثله الدخان
- ٩ - الاحتقان بالمائع وقيل بحرمة - ١٠ - القيء

وهذه المفطرات توجب بطلان الصوم اذا وقعت على وجه العمد
وتوجب الكفارة اذا تعدد شيئاً منها وكان عالماً بأنه مفطر او عالماً
بحرمته دون ما اذا وقع عن نسيان او غير قصد او بلا اختيار وكفارة
افطار يوم من شهر رمضان مخيرة بين عتق رقبة او صيام شهرين
متتابعين او اطعام ستين مسكيناً لكل مسكين ثلاثة ارباع الكيلو من
الطعام وكفارة قضائه بعد الزوال اطعام عشرة مساكين لكل واحد
ثلاثة ارباع الكيلو فان عجز فصيام ثلاثة ايام متتابعات وكفارة
افطار الصوم المنذور المعين هي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
لكل مسكين ثلاثة ارباع الكيلو او كسوتهم فان عجز فصيام ثلاثة
ايام متتابعات وفي الافطار على الحرام كفارة الجمع بين الامور
الثلاثة المتقدمة وقيل فيه واحدة ويكفي حصول التتابع في صوم
الشهرين صوم الشهر الاول ويوم من الشهر الثاني والتفريق في
الباقى .

(في جواز الافطار لذوي الاعذار)

ويجوز الافطار لخمسة نفر - ١ - الشيخ الكبير الذي يتعذر
عليه الصوم لمشقة او حرج - ٢ - الشيخة الكبيرة كذلك - ٣ - من به
داء العطاش الذي لا يقدر على الصبر او كان فيه مشقة وعلى الثلاثة
التكفير عن كل يوم بثلاثة ارباع الكيلو من الطعام والقضاء بعد ذلك
ويثبت هلال شهر رمضان وغيره بأحد امور ستة - ١ - رؤية
المكلف لقوله (ص) صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته) - ٢ - التواتر
المفيد للعلم - ٣ - الشياح المفيد له - ٤ - شهادة عدلين من الرجال
- ٥ - اكمال العدة وهو مضى ثلاثين يوماً - ٦ - حكم المجتهد

العدل اذا لم يعلم خطأ مستنده وقيل بثبوته بالاطمئنان الحاصل من الشياخ وغيره ولا يثبت بخبر الفاسق لقوله تعالى فسي سورة الحجرات اية ٦ (يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وقال اخرون لا يثبت بحكم المجتهد العدل

(في الاعتكاف)

ويستحب الاعتكاف في المسجد بقصد التعبد به ويعتبر في صحته شروط ثمانية - ١ - الايمان - ٢ - العقل - ٣ - القرية - ٤ - الصوم - ٥ - ألا يقل الصوم عن ثلاثة ايام - ٦ - ان يكون في المسجد - ٧ - اذن المولى بالنسبة الى مملوكه - ٨ - استدامة المبيت في المسجد وعدم الخروج منه الا لضرورة او طاعة .

ويحرم عليه خمسة امور - ١ - مباشرة النساء بالجماع قبلا او دبرا او لمسا او تقبيلًا بشهوة وكذا الحال في المرأة - ٢ - الاستمناء - ٣ - شم الطيب مع التلذذ وكذا الرياحين - ٤ - البيع والشراء بل مطلق التجارة الا مع الضرورة - ٥ - الجدال على امور الدنيا والاخرة بقصد الغلبة واظهار الفضيلة الا اذا كان لاظهار الحق ورد الخصوم عن الخطأ ويفسده كل ما يفسد الصوم ولو جامع فعليه كفارة الظهار وان كان ليلا ولو حاضت المعتكفة او مرض المعتكف خرجا وقضياه ان كان واجبا عليهما

(الفصل التاسع عشر في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)

المعروف كل امر حسن علم به المكلف او دل عليه والمنكر كل فعل قبيح علم المكلف به او دل عليه وهما من اعظم الواجبات واهم الفرائض في الاسلام اذ بهما تأمن المذاهب وتحل المكاسب وتمنع المظالم وتعمر الارض وينتصف للمظلوم من الظالم ويقطع دابر

الفساد وهما بمنزلة الحاكم في الامة وقد قرنهما القرآن بالايمان بقوله تعالى في سورة ال عمران اية ١١٠ (كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ويعتبر في وجوبهما شروط اربعة - ١ - وجوب معرفة المعروف والمنكر - ٢ - احتمال انتمار المأمور بالمعروف بالامر به وانتهاء المنهى بالنهي عنه - ٣ - ان يكون الفاعل مصرا على ترك المعروف وارتكاب المنكر - ٤ - انتفاء الضرر على النفس او العرض او المال عن الامر والنهي او عن غيره من المسلمين .

ومراتبه ثلاثة - ١ - الانكار بالقلب على معنى اظهار كراهة المنكر او ترك المعروف بالاعراض عن فاعله والانزعاج منه او ترك الكلام معه - ٢ - الانكار باللسان وهو القيام بوعظه ونصحه وارشاده وتذكيره بما اعد الله للعاصين من العقاب وما اعده للمطيعين من الثواب - ٣ - الانكار باليد وهو الضرب المؤلم الرادع عن المعصية وفعل الحرام ويةأكد في حق المكلف نفسه ومن يعول به من الاهل والولد لقوله تعالى في سورة التحريم اية ٦ (يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون) وهما واجبان بما تقدم من شروط على كل بالغ عاقل من ذكر وانثى فاذا قام بهما بعض المسلمين وتحقق الغرض بقيامه سقط عن الآخرين والا كانوا جميعا مأثومين ومعاقبين .

(الفصل العشرون في الحج واقسامه وما يتعلق به)

الحج هو احد اركان الدين ومن اوكد فرائض المسلمين وهو القصد الى بيت الله الحرام ومن سوفه بعد استطاعته له حتى ياتي الموت كان من اهل هذه الاية في سورة الاسراء اية ٧٢ (ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى واضل سبيلا) ومشمو لا لقوله تعالى في سورة طه اية ١٢٤ (ونحشره يوم القيامة اعمى) وهو

احد الاركان الذي بني عليه الاسلام وهو عظيم فضله خطير اجره
جزيل ثوابه جليل جزاؤه وحسبك ما تضمنه من وفود العبد على
سيده ونزوله في بيته ومحل ضيافته وامنه وعلى الكريم اكرام ضيفه
واجارة الملتجى الى بيته .

وهو واجب بأصل الشريعة في العمر مرة واحدة على الذكور
والاناث والخنثى ومثله العمرة بشروط تسعة - ١ - البلوغ - ٢ -
كمال العقل - ٣ - الحرية - ٤ - حصول الزاد في ذهابه وايابه
ونفقة عياله - ٥ - حصول الراحلة في ذهابه وايابه - ٦ - امكان
المسير - ٧ - تخلية السرب وهو الطريق وسلامته - ٨ - سعة
الوقت وكفايته - ٩ - الرجوع الى كفاية من تجارة او حرفة او منفعة
ملك - واذا مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزا عن حج الاسلام
وتجوز فيه النيابة عن الميت وعن الحي العاجز لكبر او مرض وقيل
لا يستتاب عنه في الواجب ويعتبر في النائب شروط ستة - ١ -
البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الايمان - ٤ - العدالة او الوثوق بصحة
عمله - ٥ - ان يكون عارفا بافعاله ومناسكه واحكامه - ٦ - الا
تكون ذمته مشغولة بحج واجب عليه في سنة الاستنابة ويشترط في
المنوب عنه ان يكون مسلما ولا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب
عنه في الذكورة والانوثة واذا مات النائب بعد الاحرام ودخل
الحرم اجزا عن المنوب عنه واذا صد الاجير او احصر كان حكمه
كالحاج عن نفسه فيما عليه وتنفسخ الاجارة اذا كانت مقيدة بتلك
السنة واشهر الحج ثلاثة - ١ - شوال - ٢ - ذو القعدة - ٣ -
ذو الحجة فمن فرض فيهن الحج فقد وجب عليه وتجب الوصية به
مع وجوبه عليه ويخرج من اصل التركة

(في اقسام الحج)

واقسامه ثلاثة - ١ - التمتع - ٢ - الافراد - ٣ - القران وحج
التمتع فرض من بعد عن مكة المكرمة ستة وثمانين كيلو مترا

واربعمئة متر فصاعدا وعمرته مقدمة على حجه ولا تقع الا في شهر الحج ولا يجب فيها طواف النساء والافراد والقران هما فرض من نقص عن تلك المسافة ويشتركان في تأخير العمرة عن حجهما - ويختص القران بالتخير في عقد احرامه بين الهدي والتلبيات الاربع ويختص الافراد في عقد احرامه بالتلبيات الاربع وتمتاز عمرة التمتع عن المفردة في ستة امور - ١ - لا يجب فيها طواف النساء بخلاف المفردة فانه واجب فيها - ٢ - لا يحل من احرامها الا بالتقصير بخلاف المفردة فانه مخير بينه وبين الحلق - ٣ - يجب الاحرام لها من احد المواقيت بخلاف المفردة فيجوز الاحرام لها من ادنى الحل في حالة عدم المرور على تلك المواقيت - ٤ - انها جزء من حج التمتع على معنى ان من اراد العمرة المستحبة بدون حج يتعين عليه الاتيان بعمرة مفردة دونها - ٥ - انها لا تصح الا في شهر الحج بخلاف المفردة فانها تصح في جميع الشهور وافضلها شهر رجب - ٦ - ان الاستطاعة لا تكمل الا لها ولحجها بخلاف المفردة فان لكل منها ولحجها استطاعة مستقلة فقد تقع في سنة وحجها في سنة اخرى بخلاف التمتع فانه لا يجوز وقوعها ووقوع حجها الا في سنة واحدة .

(في افعال عمرة التمتع والحج)

وافعال عمرة التمتع خمسة - ١ - الاحرام - ٢ - الطواف بالبيت سبعة اشواط جاعلا الكعبة على يساره في جميع حالات طوافه مدخلا حجر اسماعيل فيه - ٣ - ركعتا الطواف خلف مقام ابراهيم (ع) - ٤ - السعي بين الصفا والمروة سبع مرات مبتدئا باول جزء من الصفا ومختتما سعيه بالمروة مستقبلا لهما في حال السعي - ٥ - التقصير وهو الاخذ قليلا من الشعر او الظفر .
واقفال حج التمتع اربعة عشر امرا - ١ - الاحرام من مكة وافضله المسجد - ٢ - الوقوف بعرفة من الزوال الى المغرب - ٣ -

الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس - ٤ -
الافاضة من المشعر الى منى بعد طلوع الشمس - ٥ - رمي جمرة
العقبة بسبع حصيات - ٦ - الذبح او النحر في منى ولا يجزى من
الابل الا ما دخل في السنة السادسة ولا من البقر والمعز الا ما دخل
في الثالثة ولا من الضأن الا ما اكمل الشهر السابع وقيل ما اكمل
سنة ولا يجزى الا ما كان كامل الخلقة تام الاعضاء - ٧ - الحلق
او التقصير وقيل يتعين الحلق للضرورة - ٨ - الطواف سبعة
اشواط بالمبيت كما مر في العمرة - ٩ - ركعتا الطواف خلف المقام
- ١٠ - السعي بين الصفا والمروة كما تقدم في العمرة - ١١ -
طواف النساء وهو سبعة اشواط بنيته - ١٢ - ركعتا طوافها - ١٣ -
المبيت بمنى ليلتين - وهما ليلة الحادي عشر وليلة الثاني عشر الا
لمن لم يتق الصيد ولا النساء او حل عليه غروب يوم الثاني عشر وهو
لا يزال في منى فان هؤلاء عليهم المبيت فيها ليلة الثالث عشر
ولغيرهم الخروج بعد ظهر اليوم الثاني عشر - ١٤ - رمي الجمرات
الثلاث كل واحدة بسبع حصيات في الايام المذكورة وتجب النية
وقصد القرية في افعال الحج والعمرة وتجب التلبيات الاربع عند
لبس ثوبي الاحرام وصورتها - (لبيك اللهم لبيك • لبيك لا شريك لك
لبيك)

(فيما يحرم على المحرم وما يجب في ارتكابه من الكفارة)

ويحرم على المحرم بعمرة او حج بعد التلبيات الاربع خمسة
وعشرون امرا - ١ - صيد الحيوان البري النافر مباشرة وتسبيبا
واكلا وفي ارتكابه الكفارة وهي كما يأتي ففي النعامة جمل او ناقة
وفي بقرة الوحش وحمارة بقرة وفي الثعلب والارنب والضبي
شاة وفي كسر بيض النعام اذا تحرك الفرخ لكل بيضة بكرة من الابل
وان لم يتحرك ارسل بعدها فحولة الابل في اناثها فالناتج يكون
هديا لبیت الله • وفي بيض القطا اذا تحرك الفرخ لكل بيضة من

صغار الغنم وان لم يتحرك ارسل بعددها فحولة الغنم في اناثها فالناتج يكون هديا لبيت الله وفي الحمامة شاة وفي فرخها حمل وفي بيضها درهم شرعي من فضة وعلى من كان محلا في الحرم عن الحمامة درهم وعن فرخها نصف درهم وعن بيضها ربع درهم وفي الضب والقنفذ واليربوع جدي وفي القطا والدراج وشبههما حمل فطيم وفي القنبره والعصفور ثلاثة ارباع الكيلو من الطعام وفي القملة يلقيها عن جسده والجراد كف من طعام وفي الجراد الكثير شاة ولو اكل مما قتله فعليه كفارتان ولو اكل ما ذبحه غيره فكفارة واحدة ولو اشترك جماعة في قتله كان على كل واحد منهم كفارة - ٢ - الاستمتاع بالنساء لسا وجماعا وتقبيلا بشهوة ولذة وكفارة الجماع فسي العمره ناقة او جمل قد اكمل خمس سنين ومثله الاستمتاع وفي التقبيل بشهوة جمل او ناقة بما تقدم من السن وان لم يكن بشهوة فشاة وفي اللبس بشهوة شاة - ٣ - ايقاع العقد لنفسه او لغيره وشهادته واقامتها عليه - ٤ - الاستمتاع باي سبب كان وقد مرت كفارته - ٥ - الطيب بجميع انواعه شما وطلاء وبخورا على بدنه او ثوبه واكل ما فيه الطيب ومثله الرياحين وفي اكل ذلك او لبس ما عليه اثر الطيب شاة - ٦ - لبس المخيط للرجال خاصة دون النساء وكفارة فعله مع العلم والعمد شاة - ٧ - الاكتمال بالسواد للزينة - ٨ - النظر فسي المرأة للرجل والمرأة - ٩ - لبس الرجل خاصة ما يستتر ظهر قدمه وفي ارتكابه مع العلم والعمد شاة - ١٠ - الفسوق كذبا كان او غيره - ١١ - الجدل وهو قول لا والله وبلى والله فان كان كذبا فشاة في المرة الاولى وفي الثانية شاتان وفي الثالثة بقرة - ١٢ - قتل هوام الجسد كالقمل والبرغوث - ١٣ - استعمال الخاتم وغيره للزينة - ١٤ - لبس المرأة الحلي للزينة - ١٥ - التدهين وان لم يكن فيه طيب وفي ارتكابه مع العلم والعمد شاة - ١٦ - ازالة الشعر عن البدن قليلا كان او كثيرا ولو شعرة واحدة من غير ضرورة ومع العلم والعمد ففي حلق الرأس شاة وان

كان لضرورة تخير بين الشاة أو صيام ثلاثة ايام او اطعام ستّة مساكين لكل مسكين كيلو ونصف وفي نتف شعر ابطه او احدهما شاة وفي نتف شبيء من الشعر اطعام مسكين بكف من طعام - ١٧ - ومس الرأس بكامله في الماء - ١٨ - تغطية المرأة وجهها وفي ارتكابه مع العلم والعمد شاة - ١٩ - التظليل المصاحب للرجل في سيره وفي ارتكابه مع العلم والعمد شاة - ٢٠ - اخراج الدم من البدن لغير ضرورة - ٢١ - تقليم الاظافر وقصها بلا ضرورة ومع العلم والعمد ففي كل ظفر ثلاثة ارباع الكيلو من الطعام وفي العشرة في مجلس واحد شاة ومثله في اظافر رجله او اذا جمع بينهما في مجلس واحد وان كان في مجلسين فلكل مجلس شاة - ٢٢ - قلع شجر الحرم وحشيشه وقطعهما وفي ارتكابه مع العلم والعمد قيمة تلك الشجرة والتصدق بها - ٢٣ - حمل السلاح ولبسه لغير ضرورة وفي ارتكابه مع العلم والعمد شاة - ٢٤ - تغطية الرجل رأسه كله بلا ضرورة وفي ارتكابه مع العلم والعمد شاة - ٢٥ - لبس المخيط للرجل وفي لبسه مع العلم والعمد شاة

(في المواقيت)

وهي ثمانية - ١ - وادي العقيق وافضله المسلخ وهو اوله واوسطه غمرة واخره ذات عرق وهو لاهل العراق ومن يمر عليه - ٢ - مسجد الشجرة وهو واقع في ذي الحليفة وهو لاهل المدينة ومن مر عليه - ٣ - الجحفة وهي كما قيل تبعد عن مكة المكرمة بمائتين وعشرين كيلو مترا وهي لاهل الشام ومصر والمغرب ومن مر عليها - ٤ - يلملم وهو احد جبال تهامة يبعد عن مكة على ما قيل باربعة وتسعين كيلو مترا تقريبا وهو لاهل اليمن ومن مر عليه - ٥ - قرن المنازل وهو واقع في جبل يشرف على عرفات وهو يبعد عن مكة كما قيل بسبعة وتسعين كيلو مترا وهو لاهل الطائف ومن مر عليه - ٦ - مكة وهي لحج التمتع - ٧ - ادنى الحل وهو ميقات للعمرة

المفردة - ٨ - محاذات احد المواقيت لمن يمر على احدهما ويجوز الاحرام بالنذر قبلها

(في المحصور والمصدود)

المحصور هو المنوع عن العمرة او الحج بالمرض والمصدود هو المنوع عنهما بالعدو فان احرم المصدود جاز له الاحلال من كل شيء احرم منه بنحر هديه او ذبحها في مكانه ويتحقق ذلك بامرین - ١ - المنع من دخول مكة - ٢ - المنع عن الموقفين ولا يصح له الاحلال الا بالهدي ونية الاحلال ولا يسقط عنه الفرض ويسقط المستحب والمحصور بالمرض يبعث هديه ان لم يكن قد ساقها فاذا بلغ محله في منى ان كان للحج ومكة ان كان للعمرة وتحقق النحر او الذبح قصر وتحلل الا من النساء حتى يأتي بالحج في السنة القابلة ان كان فرضا او يطاف عنه طواف النساء نيابة ان كان مستحبا ولو ارتفع عنه الحصر فان ادرك احد الموقفين صح حجه .

(الفصل الواحد والعشرون في الجهاد)

الجهاد هو بذل النفس والمال والفكر في قتال اعداء الاسلام لاعلاء كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة واقامة شعائر الايمان واعزاز الدين وهو ذروة سنام الاسلام ورابع اركانه وباب من ابواب الجنة

وهو قسمان - ١ - الجهاد الخاص وهو المشروط بامر المعصوم (ع) او نائبه - ٢ - الجهاد العام وهو بمعنى الدفاع وهو غير مشروط ولا يتوقف على اذن الفقيه والاول فرض على الكفاية بتسعة شروط - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الحرية - ٤ - الذكورة - ٥ - الا يكون شيخا كبيرا عاجزا عنه - ٦ - الا يكون مقعدا - ٧ - الا يكون اعمى - ٨ - الا يكون مريضا عاجزا عنه - ٩ - دعوة المعصوم اليه او من نصبه لاجله ولا يجوز مع الطاغوت وهو الجائر

الحاكم بغير حكم الله الا اذا دهم المسلمين عدو يخشى عليهم منه
فيدفعه ولا يقصد به معونته

والقسم الثاني وهو الجهاد بالمعنى الاعم غير المشروط فانه يجب
على المسلمين اجمعين ان يجاهدوا الكافرين المستعمرين بجميع
الوانهم واشكالهم سواء اكانوا مشركين او ملحدين او غيرهم اذا
حاولوا الاستيلاء على بيضة الاسلام او على انفسهم او اموالهم
وخيرات بلادهم ولا تجوز صداقتهم بمعنى مودتهم لا سيما اليهود
وخصوصا الصهاينة لقوله تعالى في سورة المائدة اية ٥١ (يا ايها
الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض
ومن يتولهم منكم فانه منهم) وقوله تعالى في سورة المائدة اية ٨٢
(لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود والذين اشركوا) ولا
تجوز مودة من حارب الله ورسوله (ص) وخالف امره ونهيه وحكم
بغير حكمه من الانظمة الوضعية الملفقة من رواسب الافكار المخمورة
المستوردة من الخارج الكافر سواء في ذلك الغرب والشرق لان الله
تعالى رتب على ذلك نفي الايمان عن احبهم وصادقهم ودافع عنهم
ومدحهم وتولاهم بقوله تعالى في سورة المجادلة اية ٢٢ (لا تجد
قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو
كانوا اباؤهم او ابناؤهم او اخوانهم او عشيرتهم) وذلك لان الكافر
مهما استعمل اساليب الاغراء ووسائل المكر والخداع وتظاهروا
بالصداقة للمسلمين في كلامه فانه عدو مضل مبين يريد الشر
والوقية فيهم لانه كاذب اثم لا يعرف معنى للصدق اطلاقا .
لذا يجب الحذر منه والانتكار عليه والابتعاد عنه وجهاده وجلاده
بكل ما هنالك من حول وطول ويجب ان نصغي الى ما يقول الله تعالى
في القرآن فيهم اية ٢٢ من سورة الانشقاق (بل الذين كفروا يكذبون)
ويقول في سورة الانفال اية ٦٠ (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة
ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)
هذه امهات العبادات التي تلقتها الشيعة من النبي (ص) من طريق

اهل بيته (ع) باسانيد صحيحة قد اكتفينا منها بالاجمال وتفاصيلها لا يسع هذا المختصر ومن ارادها فليراجع كتبهم الفقهية العملية والاستدلالية وقد ملأت الخافقين على كثرتها

(الفصل الثاني والعشرون في التجارات والمكاسب)

واقسامها خمسة - ١ - الواجبة - ٢ - المحرمة - ٣ - المستحبة - ٤ - المكروهة - ٥ - المباحة
والواجبة ما يحتاج الانسان اليه في المعاش له ولعياله الذين تجب نفقتهم عليه بشرط ان يكون مباحا في نفسه

والمحرمة ما ورد النص الشرعي في حرمة وانواعها ثمانية
١ - التكسب بالمسكرات كالخمر ونحوها والاعيان النجسة التي لا نفع فيها - ٢ - التكسب بالات الطرب بجميع انواعها وادوات القمار بجميع اشكالها - ٣ - التكسب بعمـل الصلـبان والاصنام - ٤ - التكسب بما يقصد به الاعانة على الحرام كبيع الخمر وفعل الزنى واللواط والمسابقة ولعب القمار وصنع الاصنام وتعلم الغناء ونحوها - ٥ - اخذ الاجرة على ما يحرم فعله شرعا كالصور المجسمة (وغير المجسمة) من نوات الارواح وقيل يجوز في غير المجسمة منها والغناء الا في الاعراس لخصوص النساء بشرط الا ينطقن بالباطل والا يدخل عليهن الرجال وان يخلو ذلك من الات اللهو والطرب ولا تثير اصواتهن الشهوة - ٦ - بيع كتب اهل الضلال والالحاد واستنساخها واقتنائها لغير الرد عليها وتزييفها - ٧ - التكسب بما لا نفع فيه شرعا وعرفا كبيع الحشرات - ٨ - التكسب بما يجب فعله على المكلف شرعا كتغسيل اموات المسلمين وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم واخذ الاجرة على القضاء بين الناس واخذ الرشا فيه ويجوز اخذ ما يعتاش به من بيت مال المسلمين .
والمكروهة ما يكون ترك التكسب به اولى كبيع الاكفان والطعام

والعبيد والذباحة والصرف والحجامة والصياغة والحيافة واخذ
اجرة ضراب الفحل وتعليم القران واستنساخه وكسب القابلة مع
اشتراطها .

والمستحبة ما اراد الانسان به التوسعة على نفسه وعلى عياله
والمباحة ما اراد الاكثار به من الثروة والمال فيما اباحه الاسلام

(في الخيارات)

لما كان عقد البيع من العقود اللازمة فلا يصح لاحد المتعاقدين به
فسخه الا في موارد خاصة وهي المعبر عنها في الشريعة بالخيارات
واقسامها اربعة عشر - ١ - خيار المجلس وهو ان البايعين مختاران
في فسخ البيع ما لم يفترقا الا اذا اشترطا في ضمن العقد سقوط هذا
الخيار ويختص هذا الخيار بالبيع .

- ٢ - خيار الحيوان وهو ان للمشتري الخيار في فسخ البيع الى
ثلاثة ايام من شرائه ما لم يشترطا سقوطه في العقد .

- ٣ - خيار الشرط وهو ان يشترط كل منهما او احدهما او لشخص
ثالث فسخه الى زمان معين .

- ٤ - خيار التأخير هو تأخير المشتري للثمن او البايع للمثمن
في تسليمه فان لكل منهما فسخه الى ثلاثة ايام فقط .

- ٥ - خيار ما يفسد ليومه كما لو وقع على شيء يفسد ليومه
كالفواكه ونحوها فاذا لم يدفع المشتري الثمن ليومه كان للبائع الخيار
في فسخه .

- ٦ - خيار الرؤية وهو ما لو اشترى متاعا بالوصف بدون ان يراه
وعند القبض ظهر خلاف ما وصف به فللمشتري الخيار في فسخه

- ٧ - خيار الغبن وهو ما لو باع متاعا باقل من قيمته او دفع
المشتري ثمنه في يبعه باكثر من قيمته فللمغبن فسخه اذا كانا جاهلين
حين العقد بالقيمة .

- ٨ - خيار العيب وهو ما لو اشترى متاعا ثم ظهر انه معيب وكان

المشتري جاهلا بالعيب حين العقد فله فسخه او المطالبة بارش العيب وهو فرق قيمة الصحيح من الفاسد ما لم يتصرف في المتاع ولم يكن العيب حاصلًا بعد العقد - ٩ - خيار التدليس وهو ما لو أطرى البايع متاعه بما ليس فيه فقدم على شرائه ثم ظهر خلافه فالمشتري مخير بين فسخه او امضائه - ١٠ - خيار الشرط وهو ان لكل من البايع والمشتري ان يشترط حين البيع ما يشاء من الشروط ما لم يكن مخالفا لكتاب الله والسنة والاجماع او لم يكن مقدورا لهما - ١١ - خيار الشركة وهو ما لو اشترى متاعا ثم تبين بعد البيع انه مشترك بينه وبين غيره فالمشتري مخير بين فسخه او قبوله الشركة وقطعه الثمن المدفوع بازاء حصّة الغير من البايع - ١٢ - خيار تعذر التسليم وهو ما اذا تعذر على البايع تسليم المبيع الى المشتري بعد العقد فالمشتري فسخه اما اذا كان البايع غير قادر على تسليمه اطلاقا فالمبيع باطل من اصله - ١٣ - خيار تبعض الصفقة وهو ما لو اشترى متاعين ثم تبين ان احدهما لغير البايع فالمشتري مخير بين فسخه او امضائه - ١٤ - خيار التفليس وهو ما لو باع متاعا ثم تبين ان المشتري مفلس فالبايع مخير بين اخذ متاعه وفسخه او يصبر فيكون كغيره من الدائنين في مال المفلس بالاشتراك فيه

(في البيع واقسامه)

واقسامه عشرة - ١ - النقد - ٢ - النسيئة - ٣ - السلف - ٤ - الكالي بالكالي - ٥ - التولية - ٦ - المراجعة - ٧ - المواضعة - ٨ - المساومة - ٩ - الصرف - ١٠ - الربا والنقد هو ما كان الثمن والثمن موجودين حالين وغير مؤجلين والنسيئة هي ما كان المثلث موجودا حالا والثمن مؤجلا غير حال - ١٠ - والسلف هو ما كان الثمن حالا موجودا والمثلث مؤجلا غير موجود - ١٠ - والكالي بالكالي هو بيع الدين بالدين وهو عدم وجود الثمن والمثلث وهذا القسم من البيع باطل - ١٠ - والتولية هي بيع المتاع بالقيمة المشتراة والمراجعة ان

يبيع بزيادة على رأس المال مع علم المشتري به • والمواصفة هي بيع المتاع باقل من قيمته والمساومة هي بيع المتاع من غير ذكر قيمته •
والربا محرم بالضرورة من الدين وهو من مس الشيطان كما جاء بالتنصيص عليه في القران وهو قسمان •

١ - الربا المعاملي وهو بيع احد المثلين بالآخر وزيادة في العين كبيع كيلو من حنطة بكيلوين منها او زيادة في الحكم كبيع كيلو من شعير بكيلو منه الى شهر •

ويعتبر في تحقيقه شرطان - ١ - وحدة الجنس كالحنطة وزيادة - ٢ - وحدة الكيل والوزن بأن يكون الجنس الربوي منهما فلا ربا فيما لا يكال ولا يوزن ولا فيما اختلف فيه جنس المبيع وقد ذهب الى ما ذكرنا الامام ابو حنيفة على ما حكاه عنه الشعراني في كتاب الميزان ص ٦٨ في باب الربا من جزئه الثاني وهو جائز في اربعة مواضع - ١ - بين الوالد وولده - ٢ - بين الزوج وزوجته - ٣ - بين العبد وسيدته - ٤ - بين المسلم والكافر الحربي اذا كان اخذ الزيادة هو المسلم •

وللتخلص منه طريقان - ١ - ان يضم غير الجنس السى الثمن والمثلن كأن يبيع طنا من الحنطة ودرهم بطنين منها ودرهمين - ٢ - ان يضم غير الجنس للطرف الناقص كأن يبيع طنا من الحنطة ودرهم بطنين منها - ٢ - الربا القرضي وهو حرام ايضا كما لو اقترض عشرة دنانير بشرط ان يؤدي اليه اثني عشر دينارا ولا فرق في حرمة الزيادة المشروطة فيه بين ان يكون عينا كما مر في المثال او عملا كخياطة ثوب او منفعة كمنفعة الدار والحائوت او انتفاعا كالانتفاع بالعين المرهونة كما لا فرق في حرمة بين ان يكون المال ميلا او موزونا او غيره كالذي يباع بالعدد مثل الجوز والبيض وانما تحرم الزيادة مع الشرط لا بدونه بل يستحب ذلك للمقترض لانه من حسن القضاء وخير الناس احسنهم قضاء كما جاء في الحديث •

(في الصرف وبيع الثمار)

والصرف هو بيع الذهب بمثله والفضة بمثلها ويعتبر في صحته شرطان مضافا الى ما اعتبر في صحة البيع - ١ - التقابض فسي مجلس البيع - ٢ - عدم التفاضل في بيع المثلين المكيلين او الموزونين ولا يجري حكم الصرف في الاوراق النقدية المستعملة في هذه الازمان كالدينار الكويتي والعراقي والتومان الايراني ونحوها . ولا يجوز بيع الثمار قبل ظهورها عاما واحدا بلا ضمنية ويجوز بعد ظهورها وبدو صلاحها كما يجوز بيعها عامين وما زاد

(في عقد البيع وشروط صحته)

ويعتبر في المتعاقدين شروط ستة - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الاختيار - ٤ - القصد - ٥ - الحرية - ٦ - الملكية فمن باع مال غيره كان باطلا الا اذا اجازه مالكه وهو المعبر عنه بالفضولي ويصح من الاب والجدله في مال الصغير مع انتفاء المفسدة ومثلهما الحاكم الشرعي وهو المجتهد العادل وامينه والوصي والوكيل فيه ويعتبر في جنس المبيع شروط سبعة - ١ - ان يكون مملوكا - ٢ - ان يكون طلقا لا وقفا - ٣ - ان يكون مقدور التسليم لا كالطير فسي السماء والسمك في الماء - ٤ - ان يكون معلوما جنسا وقدر او وصفا - ٥ - ان يكون معلوم الوزن والكيل فيما يكال ويوزن - ٦ - ان يكون عينا لا منفعة - ٧ - ان يكون له قيمة شرعا ويجوز ان تكون المنافع ثمنا للمبيع .

(في الاجارة واحكامها)

وهي معاملة على المنفعة وشروطها ثمانية - ١ - العقد المشتمل على الايجاب والقبول الدالين على تملك المنفعة مدة معينة من الزمان بعوض معلوم وايجابها اجرتك وقبولها قبلت ويجوز فيها

المعاطاة - ٢ - ان يكون كل من المؤجر والمستأجر بالغين عاقلين
والمؤجر جائز التصرف - ٣ - ان تكون الاجرة معلومة بالكيل او
الوزن او العد او الوصف - ٤ - ان تكون المنفعة معلومة بالزمان
او بالعمل - ٥ - ان تكون المنفعة مملوكة - ٦ - ان تكون المدة
مضبوطة بما لا يزيد ولا ينقص - ٧ - ان يكون المؤجر قادرا على
تسليم المنفعة للمستأجر - ٨ - ان تكون المنفعة مباحة وعقدها لازم
من الطرفين .

واحكامها ستة - ١ - اذا وجد المستأجر في العين المستأجرة
عبئا كان له الخيار بين فسخها وقبولها - ٢ - المستأجر ضامن اذا
اتلف العين او فرط فيها - ٣ - اذا ضيع العامل المتاع كان ضامنا له
وعليه دفع عوضه الى مالكة - ٤ - اذا اجر مملوكه ثم اعتقه بطلت
الاجارة - ٥ - على المستأجر نفقة الحيوان المستأجر واذا ترك وفرط
فيه كان ضامنا له - ٦ - لا تبطل الاجارة بموت المؤجر والمستأجر
ومثله لو بيعت العين المستأجرة الا اذا تراضيا او اشترط احدهما
في ضمن العقد فسخها بذلك

(في المزارعة والمساقاة)

وهما عقدان لازمان ويعتبر في المزارعة خمسة شروط - ١ -
العقد المشتمل على الايجاب والقبول الدالين على المعاملة على
الارض بحصة من نتاجها وعبرة الايجاب زارعتك والقبول قبلت
ويجوز فيها المعاطاة - ٢ - ان تكون الحصة المشروطة للزارع
مشاعة في جميع النماء - ٣ - ان تكون المدة معلومة بالاشهر او
السنين والفصل الذي تكون فيه - ٤ - تعيين الحصة بالجزء المشاع
كالنصف والثلث والربع ونحوها - ٥ - ان تكون الارض قابلية
للزرع والانتفاع بها - ٦ - تعيين الارض وابعادها وتعيين البذر
وسائر ما يصرف على احدهما المعين او كليهما ويجوز للزارع ان
يزرع بنفسه او بغيره او بالشركة مع غيره الا مع شرط المباشرة

فتتبعين ويعتبر في المتعاقدين بها ما يعتبر في عقد البيع والمساواة هي معاملة على خدمة الاصول المغروسة بحصة من ثمرها ويعتبر فيها ستة شروط - ١ - العقد المشتل على الايجاب والقبول فالايجاب ساقيتك والقبول قبلت او رضيت به - وتجاوز فيها المعاطاة - ٢ - ان تكون المدة معلومة - ٣ - ان يكون حصول الثمرة فيها ممكنا - ٤ - تعيين الحصة بالكسر المشاع كالثلث ونحوه - ٥ - ان تكون الحصة مشاعة في الثمرة كلها - ٦ - ان يكون على اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع ذلك الاصل ويعتبر في المتعاقدين بها ما هو المعتبر في المزارعة .

(في الجعالة والشركة واحكامها)

الجعالة هي الالتزام باجرة معلومة على اداء عمل وهي قسمان - ١ - عام - ٢ - خاص والاول بأن يقول مثلا من رد علي دابتي الضاله فله ديناران والثاني بأن يقول لشخص بعينه مثلا ان بنيت حائطي فلك عشرة دنانير ولا يحتاج القسمان الى لفظ القبول ويصح وقوعها على كل عمل محلل مقصود وان كان العمل من حيث الكم والكيف ونحوهما مجهولا ويستحق الجعل بالتسليم اذا كان المجعل عليه التسليم ولا جعل مع التبرع وتجب اجرة مثل العمل اذا كان الجعل مجهولا ولافسخ للجاعل مع التلبس بالعمل ويستحق اجرة ما عمل وفي الجعالتين يكون العمل بالمتأخر منهما والجعل للجميع اذا جعل على فعل فصدر على كل واحد قسم منه ومع الاختلاف يكون القول قول المالك في عدم الجعل وفي تعيين المجعل فيه واذا كان في القدر فيثبت فيه الاقل من اجرة المثل ولا يجوز للعامل الرجوع عن العمل بعد التلبس فيه اذا كان مضرا بالجاعل وهي جائزة من الطرفين والشركة هي كون الشيء لكثر من واحد في عين او دين او منفعة او حق وهي قسمان - احدهما صحيح وثانيهما باطل والصحيح ما يكون في الاموال ويتساوى الشركاء بذلك في الربح والخسارة

بالنسبة الى رأس مال كل واحد منهم وهي من العقود الجائزة التي يجوز لاحد الشريكين فسخها ما لم يتضرر الاخر ولا تبطل بذلك اصل الشركة ولا يجوز التصرف للشريك بدون اذن شريكه والعامل منهم امين لا يضمن التلف الا مع التعدي او التفريط وتنفسخ بالموت والجنون والاعماء والتحجير بسفه او فلس ولا تبطل اصل الشركة وتصح القسمة فيها بالتراضي

واقسام الباطل من الشركة ثلاثة - ١ - شركة الاعمال وهي التعاقد بين شخصين على ان يكون اجرة كل منهما مشتركة بينهما وهي المعبر عنها بشركة الابدان وحينئذ فلكل اجرة عمله - ٢ - شركة الوجوه وهي التعاقد بين شخصين على ان يشتري كل منهما متاعا بثمن في ذمته الى اجل ثم يبيعه ويكون ربحه بينهما وخسارته عليهما - ٣ - شركة المفاوضة وهي التعاقد بين شخصين على ان يكون الناتج لكل منهما من ربح تجارة او زراعة او ارض او نحوها بينهما وما يرد من غرامة يكون عليهما

(في المعاطاة)

وهي تسليم البايع العين للمشتري بقصد كونها ملكا له واستلامه هو الاخر عينا اخرى منه على ان تكون عوضا عنها ويعتبر فيها كل ما يعتبر في البيع من الشروط الا الصيغة اللفظية وهي تفيد الملكية الا انها لا تلزم من الطرفين الا بشروط ثلاثة - ١ - تلف احد العوضين او بعضه - ٢ - التصرف المغير لاحدهما - ٣ - نقله عن ملكه ببيع ونحوه وهي تجري في سائر العقود والايقاعات الا النكاح والطلاق والعق وتحويل المملوكة والنذر واليمين

(في المضاربة)

وتسمى قراضا وهي عقد بين شخصين على ان يكون رأس المال في التجارة لاحدهما والعمل من الاخر ويكون الربح بينهما وهو

يشتمل على الايجاب من صاحب المال والقبول من العامل والاول كل لفظ افاد معناها كضاربتك او قارضتك او عاملتك والثاني قبلت ونحوه وتقع بالمعاطاة ويعتبر في المتعاقدين بها شروط البيع وفي رأس المال ان يكون عينا معيناً من الذهب والفضة المسكوكين ومعلوماً قدرها ووصفاً وقال اخرون بصحتها بالاوراق النقدية وغيرها من الاثمان وفي الربح ان يكون معلوماً بالكسر المشاع كالنصف مثلاً ويصح بالمال المشاع كما يصح مع وحدة المالك وتعدد العامل من مال واحد ومع وحدة العامل وتعدد المالك وهو من العقود الجائزة التي يجوز لكل منهما فسخها قبل العمل وبعده قبل حصول الربح وبعده وان اشترطاً الاجل ولم ينقض ولو اشترطاً فيه الالتزام بعدم فسخها صح وتبطل بموت كل منهما او جنونه ولا يضمن العامل الا مع التعدي او التفريط كما لا يضمن الخسارة ويملك العامل حصته من الربح بمجرد ظهوره ولا يتوقف على الانضاض بمعنى جعل الجنس نقداً ولا على القسمة وبذلك يكون شريكاً مع المالك وتجبىر الخسارة الواردة على المال بالربح ما دام القراض باق ومثلثه بالتلف

(في الوديعة)

وهي الاستئابة في حفظ الشيء بما جرت عليه العادة وعقدتها جائز من الطرفين ولا ضمان على الحافظ الا مع التعدي او التفريط وايجابها كل لفظ دال على الاستئابة كقوله اودعتك هذا المال وقبوله كل ما دل على الرضا بالنيابة في حفظه ويقع بكل لغة ويصح وقوعه بالمعاطاة ولا يجوز قبولها مع عدم القدرة على حفظها وتبطل بموت كل منهما او جنونه وللمالك استردادها متى شاء وعلى المستودع رده وليس للمودع الامتناع عن قبوله ولو اهمل الرد في اول وقت الامكان بعد المطالبة كان ضامناً لها ويعتبر في المتعاقدين بها شروط البيع

(في العارية)

وهي التسليط على العين للانتفاع بها وهي عقد جائز من الطرفين ويعتبر في المعير ان يكون مالكا للمنفعة وله حق التصرف وفي المستعير ان يكون اهلا للانتفاع بها ويعتبر التعيين في العين المستعارة وأن تكون العين قابلة للانتفاع بها شرعا مع بقاء عينها ولا تجوز اعارة مالا منفعة محللة له وللمعير الرجوع فيها متى شاء وعلى المستعير الرد في اول وقت الامكان مع مطالبة المعير ولو اهل وامتنع كان ضامنا لها وتبطل بموت المعير وجنونه وزوال سلطنته على العين ويجب على المستعير الاقتصار في كيفية الانتفاع بها على ما جرت به العادة ولا يجوز التعدي عنها والا كان غاصبا ضامنا وعليه اجرة ما استوفاه من المنفعة

(في اللقطة)

وهي كل مال ضايع ولم يعلم مالكه واقسامها ثلاثة - ١ - الانسان - ٢ - الحيوان - ٣ - الاموال والاول على ثلاث صور - ١ - ان يكون في دار الكفر وفيها مسلم امكن تولده منه فيلحق به - ٢ - ان يكون في دار الكفر ولم يكن فيها مسلم او كان ولم يحتمل تولده منه فحكمه الكفر وهو في الصورتين محكوم بانه حر الا اذا علم خلافه ويجوز استرقاقه في الصورة الثالثة ويعتبر في ملتقطه شروط اربعة - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الحرية - ٤ - الاسلام اذا كان اللقيط محكوما به ويجب اخذ اللقيط كفاية اذا توقف عليه حفظه

والثاني وهو الحيوان ان كان في غير كلاء وماء وعمران كالبرادي والجمال وكان قادرا على حفظ نفسه فلا يجوز اخذه ومن اخذه كان اثما ضامنا له وتجب عليه نفقته وليس له الرجوع على مالكه وعليه قيمة ما يستفيده من نمائه ان كان فيه نماء او منفعة

وان كان غير قادر على حفظ نفسه جاز اخذه والتعريف به في الموضع الذي التقطه منه فان يئس من مالكة جاز له تملكه او التصديق به او بثمنه عن صاحبه مع ضمانه لمالكه لو وجد كما له ان يقوم بحفظه لمالكه ولا ضمان عليه

وان كان الحيوان في العمران فلا يجوز اخذه ومن اخذه فعليه ضمانه ويجب التعريف به سنة كغيره من اللقطة فان يئس من مالكة رجع به الى الحاكم الشرعي

واما الثالث وهو الاموال الضائعة غير الانسان والحيوان فيجوز التقاطها على كراهة فان كانت قيمتها دون الدرهم جاز تملكها بالاخذ ولا تعريف فيها والدرهم هو الفضة المسكوكة بسكة المعاملة الذي وزنه نصف مثقال وربع عشر مثقال بالمثقال الصيرفي وان كانت قيمتها درهما فصاعدا وجب المبادرة الى التعريف بها سنة كاملة على وجه السؤال في الاسبوع مرتين على الاقل فان لم يظفر بمالكها وكانت في الحرم تخير بين امرين - ١ - التصديق بها عن صاحبها - ٢ - القيام بحفظها لمالكها - وان كانت في غير الحرم تخير بين امور ثلاثة - ١ - تملكها مع ضمانها - ٢ - التصديق بها عنه مع الضمان - ٣ - ابقاؤها امانة من غير ضمان

ولا يعتبر في التعريف مباشرة الملتقط فيكفي الاستنابة فيه ولو حصل العلم بعدم فائدة التعريف او اليأس من العثور على مالكة قبل السنة سقط وجوبه وتخير فيها بين الامرين في لقطة الحرم والامور الثلاثة في غيره واذا كانت اللقطة مما لا تستقيم سنة كالفواكه ونحوها جاز تقويمها على نفسه والتصرف بها وحفظ قيمتها ويجب التعريف مع رعاية خصوصياتها *

وموضع التعريف مجامع الناس كمحل اقامة الجماعات والاسواق ونحوها وان يكون في موضع الالتقاط ان التقطها في محل متأهل من قرية ونحوها وان كان في البراري والشوارع ونحوها عرفها لمن يجده فيها وعليه ان يتم التعريف في غيرها

من اي بلد شاء مما يمكن وجود مالكلها فيه هذا اذا كان المال الضايغ
ذا علامة تميزه واما مالا علامة فيه كالأوراق النقدية المتعارفة في
هذه العصور ونحوها مما لا يقبل التعريف به او كان الملتقط يخشى
على نفسه من الخطر او نحوه من الموانع ان عرف بها فلا يجب
ويتخير بين الامرين او الثلاثة والأولى الرجوع فيها الى الحاكم
الشرعي

(في الغصب)

وهو الاستيلاء على مال الآخرين او حقهم عدوانا كاستيلاء
الصهاينة على ارض فلسطين وغيرهم من الكافرين على ارض
المسلمين المفتوحة عنوة من تخوم الهند الى اقصى الصين في
الشرق والاندلس وما حولها في الغرب وارض افريقيا كلها وهو
حرام عند العقل والشرع وهو من افحش الظلم واقبحه وفي الحديث
(من غصب شبرا من الارض طوقه الله من سبع ارضين يوم القيامة)
وقال (ص) (من خان جاره شبرا من الارض جعله الله طوقا في
عنقه من تخوم الارض السابعة حتى يلقي الله يوم القيامة مطوقا
الا ان يتوب ويرجع) وقال (ص) (من اخذ ارضا بغير حق كلف ان
يحمل ترابها الى المحشر) (ويؤخذ الغاصب بأشق الاحوال) كما
نص عليه الحديث وهو ضامن للمغصوب وعليه تلفه وضمان منافعه
مطلقا وعليه ردها ورد العين ان كانت موجودة والا ضمنها بمثلها
ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت قيميّة والمثلي ما تساوت قيمة
اجزائه لتقاربها في غالب الخواص كالحبوب من الحنطة والشعير
ونحوها والقيمي بخلافه كانواع الجواهر ونحوها وعليه دفع القيمة
اذا تعذر المثل يوم الدفع وفي القيمي قيمة يوم التلف والأولى
التراضي والتصالح فيما فيه التفاوت ما لم يكن التفاوت عائدا الى
الزيادة والنقيصة في العين والا ضمن ارتفاع قيمتها في ذلك الحال
كما لو كان المغصوب حيوانا وكان حين غصبه هزيلا فصار سمينا

ثم عاد الى هزله وتلف ولا فرق في الضمان بين ان يكون بالمباشرة او بالتسبب ومعنى الثاني هو احداث ما يحصل به الاتلاف كما لو حفر بئرا فوق وقع فيها انسان او حيوان فيكون فاعل السبب ضامنا وعليه عوض التالف فان كان قيميا فعليه قيمته وان كان مثليا فمثله ومع الاجتماع يكون الضمان على المباشر الا اذا كان السبب اقوى منه كما لو وضع انية عند رجلي نائم فرقسها وكسرها كان الواضع هو الضامن دونه

واذا تعاقبت ايد متعددة غاصبة على عين ثم تلفت كانت كلها ضامنة ولمالكها ان يرجع ببديلها من القيمة او المثل الى كل واحد منهم والى اكثر من واحد بالتوزيع على نحو التساوي او التفاوت واما غير المالك من الغاصبين بعضهم لبعض فان تلفت بيد الاخير رجع المالك اليه وغرمه فعليه قرار الضمان وليس له الرجوع الى غيره وان رجع الى واحد منهم فله الرجوع الى الاخير الذي تلفت عنده كما لكل واحد منهم ان يرجع الى تاليه وهكذا حتى ينتهي الى الاخير

(في احياء الموات)

لا يجوز التصرف في مال الاخرين الا باذنهم ولا للجار ان يتصرف في ملكه بما يوجب التضرر المعتد به على جاره لقوله (ص) (لا ضرر ولا ضرار فسي الاسلام) والموات من الارضين هي ما لا ينتفع بها وهي قسمان - الاول - الموات بالاصل وهي نوعان - ١ - ما لم يعلم بسبق احيائه او ملكيته من احد - ٢ - ما علم عدم سبق شئىء من ذلك عليه .

الثاني - ما عرض الخراب عليه بعد العمران والقسم الاول بنوعيه هو من الانفال وقد تقدم انها ملك للنبي (ص) وللامام (ص) بعده ويجوز لكل احد في زمن الغيبة احيائها والقيام بتعميرها سواء اكان في دار الاسلام او في الكفر وسواء اكان من ارض

الخراج او غيرها او كان المحيي مسلما او ذميا والموات بالعارض
نوعان *

١ - الارض التي باد اهلها ولم يبق لهم فيها اسم ولا رسم
كالتي كانت للامم السالفة - ٢ - الارض التي لم يعرف مالکها فهي
مجهولة المالك والنوع الاول بحکم الموات بالاصل في انها من الانفال
والثاني يجوز احيائها والقيام بتعميرها والتصرف فيها بانواع
التصرفات ولا يملكها الا بعد اليأس من العثور على مالکها والرجوع
في ذلك كله الى الحاكم الشرعي في امره

وكل مال اعرض عنه مالکة فهو لمن سبق اليه ومن احياء مواتا
تبعه مقدار من الارض الموات القريبة منها مما يحتاج اليه لاتمام
الانتفاع به وما يتعلق بمصالحه في العادة وهو المعبر عنه بالحريم
لذلك المتبوع وهو يختلف زيادة ونقصه باختلاف صاحب الحريم
وذلك لاختلاف الاشياء في المصالح والمرافق التي يحتاج اليها

(فيما يعتبر في التملك بالاحياء)

ويعتبر في التملك بالاحياء شروط خمسة - ١ - الايسبقه غيره
الى التحجير عليها وهو احداث ما يدل على ارادة الاحياء والتملك
كان يحيط الارض بالاحجار من جميع اطرافها - ٢ - ان يكون قادرا
على تعمير ما حجر عليه - ٣ - الا يعطل ما حجر عليه ويهمله
عقبه مع طوال المدة وعدم العذر المقبول في اهماله او زواله - ٤ -
ان يكون قاصدا التملك بالاحياء كالتملك بالحيازة - ٥ - ان يكون
الاحياء مفيدا للتملك باخراجها من الخراب الى العمران عرفا

(في المشتركات)

المشتركات ستة - ١ - الشوارع العامة والناس فيها شرع
سواء - ٢ - المدارس وهي مشتركة في الجهة الموقوفة عليها بالنسبة

الى طالبي العلم فمن سبق منهم الى السكن في غرفة منها كان
 احق بها من غيره ولا يجوز لاحد اخراجه عن مقدار حقه
 - ٣ - الربط وهو ما يبنى لسكن الفقراء وهو تابع لشرط الواقف
 - ٤ - المياه ويراد بها مياه الانهار والشطوط الكبيرة كدجلة
 والفرات والنيل ونحوها او الصغيرة التي لم يجرها احد
 - ٥ - المعادن وهي نوعان - ١ - ما كان ظاهرا لا يحتاج
 استخراجا الى عمل كالمح والقيز والكبريت والموميا والكحل - ٢ -
 ما كان باطنا يحتاج استخراجا الى العمل كالذهب والفضة والنفط
 ونحوها ويملك الاول بالحيازة والثاني بالاحياء .
 - ٦ - المساجد وهي المواضع المعدة للعبادة كالصلاة ونحوها
 والمسلمون كلهم فيها شرع سواء

ويجوز للناس جميعا الانتفاع بالشوارع العامة في غير منفعتها
 الاصلية كالصلاة والجلوس والنوم اذا لم يكن مضرا لاحد ولا
 مزاحما لحق المستطرقين فيها ولا يتضيق به المارة

(في الدين)

وهو المال الكلي الثابت في الذمة للاخرين وهو مكروه مع التمكن
 ولو استدان كان عليه قصد الوفاء وجوبا . وثواب القرض ضعف
 ثواب الصدقة ويحرم اشتراط الزيادة في المقدار او الوصف على
 المدين وهو نوعان - ١ - الحال - ٢ - المؤجل
 والاول ما كان للدائن المطالبة به وعلى المدين اداؤه مع تمكنه
 ويساره في كل وقت

والثاني ما ليس للدائن المطالبة به وليس على المدين وفاؤه الا بعد
 بلوغ المدة وحلول الاجل المعين .
 وتعيين الاجل قد يكون بجعل كل من الدائن والمدين وقد يكون
 بجعل الشرع كالاقساط المقررة في الدية .
 ويحل الدين المؤجل بموت المدين قبل حلول الاجل ولا يحل بموت

الدائن ولا يجوز بيع الدين بالدين كأن يكون الثمن والمثمن كلاهما قبل البيع دينا ويجوز تعجيل الدين المؤجل بنقصان مع التراضي ولا يجوز تأجيل الحال ولا زيادة أجل المؤجل بزيادة ولا قسمة الدين بل يبقى على الاشتراك فكل ما استوفى منه يكون بين المشتركين فيه إلا إذا كان لهما دين على آخر فيجوز أن يستوفي أحدهما منه حصته ويجب على المدين عند حلول الأجل المبادرة إلى الوفاء ويستثنى له دار سكناه وما يحتاج إليه من الضروريات ولا يجب على المعسر الوفاء ولا يجوز مطالبته لقوله (ص) (وكما لا يحل لغريمك أن يملكك وهو موسر لا يحل لك أن تعسره إذا علمت أنه معسر) ويعتبر في المتعاقدين به ما يعتبر في سائر العقود

(في القرض)

وهو تمليك مال بالضمان على عهدة المقرض أداءه بنفسه أو بمثله أو بقيمته وهو مكروه لا سيما مع انتفاء الحاجة ويجب مع الضرورة وإيجابه أقرضتك وما أفاد معناه والقبول كل ما دل على الرضا به ويقع بكل لغة وبالمعاطاة

ويعتبر فيه سبعة شروط - ١ - أن يكون مالا - ٢ - أن يكون عينا - ٣ - أن يكون مملوكا - ٤ - أن يكون مضبوطا في المقدار والمشاهدة - ٥ - أن يكون المتعاقدان به بالغين عاقلين قاصدين مختارين - ٦ - أن يكون معينا بالكيل والوزن فيما يكال أو يوزن وبالعد - ٧ - القبض والاقباض وإذا كانت العين المقرضة مثلية ثبت في ذمة المقرض مثلها بقيمتها إن كانت قيمة ولا يجوز اشتراط الزيادة عليها مطلقا صريحا أو مضمرا أو وقع العقد مبنيا عليها وهي محرمة إذا كان شرطها من القرض

(في الرهن)

وهو دفع العين للاستيثاق على الدين والاول هو الرهن أو

المرهون والدافع لها الراهن والاخذ المرتهن وايجابه كل ما افاد
المعنى المقصود عند اهل المحاورة كأرهنك وقبوله ما افاد الرضا
به ويقع بجميع اللغات وبالمعاطاة

ويعتبر فيه ستة شروط - ١ - القبض من المرتهن باقباض من
الراهن او باذنه - ٢ - ان يكون المتعاقدان به بالغين عاقلين قاصدين
مختارين - ٣ - انتفاء الحجر بفلس او سفه الراهن - ٤ - ان يكون
الرهن عينا مملوكا يمكن قبضها ويجوز بيعها - ٥ - ان يكون معنا
٦ - ان يكون ما يرهن عليه ديناً ثابتاً في الذمة

ولا يجوز للراهن التصرف في الرهن الا باذن المرتهن والاخير
امين لا يضمن الا مع التعدي او التفريط في الرهن ففي المثلي مثله
وفي القيمي قيمته يوم التلف ومنافع الرهن المنفصلة مطلقا كلها
للاهن ٠ والمرتهن احق من جميع الغرماء في استيفاء حقه من الرهن
ولا يبطل بموتهما ٠

(في الشفعة)

وهي استحقاق الشريك الحصة المبيعة في شركته فاذا باع
الشريك حصته كان للآخر الشفعة بشروط ثمانية ٠

- ١ - ان يكون الملك قابلاً للقسمة - ٢ - ان تنتقل الحصة
بالبيع - ٣ - ان يكون المبيع مشاعاً مع الشفيع حال البيع او يكون
شريكاً في الطريق - ٤ - ان يكون الشفيع مسلماً - ٥ - ان يكون
قادراً على دفع الثمن - ٦ - المبادرة الى الاخذ بها والا سقطت مع
المماطلة والتأخير بغير عذر - ٧ - ان تكون العين المبيعة مشتركة
بين اثنين، وقال آخرون تصح بين اكثر من اثنين - ٨ - ان تكون العين
المبيعة سفينة او نهراً او طريقاً او حملاً او رعى وتثبت للغائب
ويطالب اذا حضر وللصبي والمجنون والسفيه ان يطالبوا بها اذا زالت
عنهم الاوصاف والا اخذ لهم الولي والاخذ بها يكون تارة بالقول بأن
يقول اخذت بالشفعة او تملك الحصة وما افاد معناه واخرى يكون

بالفعل بأن يدفع الثمن ويأخذ الحصة المبيعة وليس عليه الا دفع
مثل الثمن الذي وقع عليه البيع فقط فان كان مثليا فمثله وان كان
قيما فقيمته

(في الحجر)

وهو المنع من التصرف في المال واسبابه ستة - ١ - الصغر حتى
بلوغه سن الرشد ويعرف البلوغ في الذكر والانثى بأحد امور ثلاثة
- الاول نبات الشعر الخشن على العانة - الثاني - خروج المنى -
الثالث اتمام خمس عشرة سنة في الذكر وتسع سنين في الانثى
والرشد من كان دقيقا كيسا متحفظا من المغالبة في المعاملات صائنا
للمال من التضييع وصارفا له في مواضعه وجاريا به مجرى العقلاء
- ٢ - الجنون الا اذا افاق - ٣ - السفه وهو ضد الرشد - ٤ - الرق
فلا يصح تصرف المملوك الا بإذن مولاه - ٥ - المرض فلا تمضى
وصيته الا في ثلثه ما لم يأذن الوارث - ٦ - الفس ويحجر عليه
بشروط اربعة - ١ - ثبوت الدين عليه شرعا - الثاني - ان يكون
الدين حالا - الثالث - ان يكون ماله قاصرا عن ادائه - الرابع -
مطالبة صاحب الحجر له .

والمعسر لا يطالب ما دام معسرا ولا يلزم بالتكسب اذا لم يكن من
عادته وكان عسرا عليه ولا يحل بيع سكناه اللائقة بحاله ولا غيرها
مما يعسر عليه بيعه

ولا ولاية على مال الطفل الا للاب والجد له ومثلها المجنون
والسفيه البالغين واذا فقدوا فالوصي عنهما على ذلك والا تولاه
الحاكم الشرعي .

واما مال السفه والمجنون اللذين عرض عليهما الجنون والسفه
بعد البلوغ والمفلس فالولاية عليهم للحاكم الشرعي خاصة

(في الضمان)

وهو التعهد بالمال الثابت في الذمة للآخرين وإيجابه ضمنت لك الدين فيقبل المستحق وهو المضمون له ويقع بالمعاطاة ويعتبر فيه شروط ثمانية - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الرشد - ٤ - الاختيار - ٥ - رضا الضامن والمضمون له - ٦ - التنجيز - ٧ - ثبوت الدين المضمون في ذمة المضمون عنه - ٨ - أن يكون كل من الدين والمضمون له وعنه مميزا عن غيره وبذلك ينتقل المال من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن وتبرئ ذمة المضمون عنه وهو لازم من طرف الضامن وليس له فسخه بعد وقوعه ومثله المضمون له الا اذا كان الضامن معسرا وكان المضمون له جاهلا باعساره وقت الضمان فيرجع على المضمون عنه بما اداه ان كان ضمانه بسؤاله ولا يشترط العلم بمقدار المضمون

(في الحوالة)

وحقيقتها تحويل الدين ما في ذمته الى ذمة غيره وقوامها برضا ثلاثة - ١ - المحيل وهو الدين - ٢ - المحتال وهو الدائن - ٣ - المحال عليه ويعتبر فيها امور ثمانية - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الرشد - ٤ - الاختيار - ٥ - الايجاب من المحيل والقبول من المحتال والمحال عليه - ٦ - ثبوت المال المحال به في ذمة المحيل - ٧ - تعيين المال المحال به - ٨ - رضا المحال عليه وبذلك تبرئ ذمة المحيل عن الدين وان لم يبرره المحتال وتكون ذمة المحال عليه مشغولة للمحتال بما احيل عليه وتبرئ ذمة المحال عليه اذا كانت الحوالة بمثل ما عليه مما له عليه ولا يجب على المحتال قبول الحوالة وان كانت على موسر غير مماطل وتلزم بقبوله وان كانت على فقير غير واجد الا اذا كان جاهلا بحاله ثم بان فقره وعسره وقت الحوالة فله فسخها والرجوع على المحيل وتبرئ ذمة المحال عليه اذا قضى المحيل الدين بعد الحوالة فان كان بسؤاله رجع المحيل عليه وان كان متبرعا فلا رجوع له عليه

(في الكفالة)

وهي التعهد لشخص باحضار اخر له حق عليه واجابها بين الكفيل والمكفول له كل ما افاد التعهد المذكور كأن يقول كفلت لك نفس فلان مثلا او انا كفيل لك باحضاره وقبوله كل ما افاد الرضا به ويشترط في الكفيل - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الاختيار - ٤ - القدرة على الاحضار ولا تنعقد الا برضا كل من الكفيل والمكفول له والمكفول

ويجوز مطالبة المكفول له الكفيل بالمكفول عاجلا اذا كانت مطلقة او معجلة وبعد الاجل ان كانت مؤجلة فان احضره وسلمه تسليمًا تاما على نحو يتمكن المكفول له منه برا مما عليه والا جاز له حبسه عند الحاكم الشرعي حتى يحضره ويؤدي ما عليه وان كان غائبا امهله بقدر ما يمكن احضاره اذا كان معلوم المحل وان كان مجهول المحل كان عليه اداء ما عليه لا سيما اذا كان بتفريط الكفيل

(في الوكالة)

وحقيقتها تولية الاخرين في امضاء امر واستنابتهم في التصرف فيما له ذلك ويعتبر في كل من الموكل والوكيل امور ثمانية - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - القصد - ٤ - الاختيار - ٥ - التنجيز - ٦ - قدرة الوكيل عقلا وشرعا على مباشرة ما وكل فيه - ٧ - ان يكون مسلما فيما لا يجوز وقوعه من غيره كمخاصمة مسلم او استيفاء حقه وبيع مصحف اورق مسلم - ٨ - تعيين ما وكل فيه وليس له التعدي عما عين له ولا توكيل الاخرين في مباشرة ما وكل فيه الا باذن الموكل ويجوز ان يتوكل اثنان فصاعدا عن واحد وعقدها جائز من الطرفين وتبطل بموت كل من الوكيل والموكل وبالجنون والاعماء وللموكل عزله متى شاء بشرط ان يبلغه ذلك كما له ان يعزل نفسه مع حضور موكله وغيبته .

(في الاقرار)

وحقيقته الاخبار القاطع بحق ثابت على الغير او بنفيه له ويقع بجميع اللغات ويعتبر فيه امور خمسة - ١ - ان يكون دالا على الاخبار بذلك صراحة او ظهورا ويثبت بتصديقه لكلام الآخرين وان لم يصدر منه ابتداء - ٢ - ان يكون المقر به شيئاً يصح للمقر له الزامه به لو كان صادقا فيه ويصح بالمجهول ويلزم ببيانه وتوضيحه ويؤخذ به - ٣ - ان يكون المقر بالغا عاقلا قاصدا مختارا ولا يقبل من السفهيه بما في ذمته او في يده من المال ولا من المملوك فيما يوجب حدا او ارشا عليه او استرقاقا ولا بمال مولاه الا اذا كان مائذونا في التجارة به فيؤخذ به بقدر ما هو مائذون فيه - ٤ - ان يكون المقر له اهلا للاستحقاق فيلغى اذا كان لحيوان - ٥ - الا يكون اقرارا في حق الغير فانه يلغى واذا اقر بشيء ثم اقر بما ينافيه يؤخذ باقراره ويلغى ما ينافيه واذا اقر لشخص بمال ثم اقر به لآخر يحكم به للاول ويغرم مثله او قيمته للثاني واذا كذب المقر له المقر في اقراره فليس له ان يطالبه به وتبرئ ذمته ظاهرا اذا كان حقا او ديناً واذا كان عينا تعين الرجوع بها الى الحاكم الشرعي الا اذا تمكن المقر تخلص نفسه منها بايصالها الى مالکها

(في الهبة)

وحقيقته تملك عين بغير عوض وكفي في ايجابها وهبتك وفي قبولها قبلت وتقع بالمعاطاة ويعتبر فيه امور اربعة - ١ - ان يكون الواهب بالغا عاقلا قاصدا مختارا - ٢ - الا يكون محجرا عليه بسفه او فلس - ٣ - قبض الموهوب له او وكيله باذن الواهب ومثله قبض الولي عن الصغير - ٤ - ان يكون الموهوب عينا وان كانت مشاعة وتصح ان كانت ديناً لمن عليه الدين فيكون مفادها مفاد الابراء ولو مات الواهب قبل القبض وبعد العقد بطلت واذا كانت

للأرحام أو للزوجين وكانت تامة فلا يجوز الرجوع فيها وإن كانت لغيرهم جاز الرجوع مع بقاء العين الموهوبة في يد الموهوب له إلا إذا كانت بعوض أو قصد الواهب القرية وأراد بها وجه الله أو تصرف بها تصرفا ناقلا أو مغيرا لها

(في الوقف)

وحقيقته حبس العين وتسبيل منفعتها وصيغة الفاظه وقفت أو حبست ونحوهما مما أفاده ويقع بالمعاطاة وأقسامه ثلاثة - ١ - الوقف على الجهات العامة كالمساجد والمقابر والقناطر ونحوها - ٢ - الوقف على العناوين الكلية كالفقراء والفقهاء ونحوها - ٣ - الوقف الخاص وهو ما كان على الذرية

ويعتبر فيه أمور عشرة - ١ - أن يكون الواقف بالغا عاقلًا مختارًا قاصدا - ٢ - قصد القرية في غير الوقف على الذرية - ٣ - إخراج الواقف نفسه عنه - ٤ - عدم توقيته بمدة - ٥ - أن يكون الواقف جائز التصرف - ٦ - أن يكون منجزا - ٧ - أن يكون الموقوف عينا - ٨ - أن يكون مملوكا - ٩ - أن يكون معينًا - ١٠ - أن يكون مما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه وإمكان قبضه ويعتبر فيه القبض باذن الواقف فإن كان خاصا كفى قبض الطبقة الأولى وإن كان على الجهات والمصالح والعناوين العامة فإن نصب له متوليا وقيما اعتبر قبضه ولا تعين قبض الحاكم الشرعي له

ويعتبر في الخاص وجود الموقوف عليه حين الوقف ويكفي على الجهات والعناوين إمكان وجود الموقوف عليه في بعض الأزمان ولا يصح على الكافر الحربي والمرتد الفطري ولا على ما كان حراما أو فيه إعاقة على الأثم ولا من المسلم على البيع والكنائس وبيوت النيران وما يتعلق بها ويصح على الذمي والمرتد المملّي لا

سيما اذا كان رحما له

ويجوز بيع الاوقاف الخاصة والعامة الا ما كان على الجهات كالساجد والمقابر والمدارس ونحوها - لامور - ١ - اذا خربت على نحو لا يمكن اعادتها والانتفاع بها فتباع ويستبدل بثمنها ما ينتفع به الموقوف عليهم - ٢ - اذا سقط بسبب الخراب عن الانتفاع المعتد به على نحو يكون الانتفاع بها بحكم العدم فتباع ويشترى بثمنها ما ينتفع به انتفاعا عاما معتدا به - ٣ - اذا علم ان بقاءها يؤدي الى خرابها بحيث لا ينتفع بها اطلاقا او نفعا ملحقا بالعدم - ٤ - اشتراط الواقف بيعها بحدوث امر كقلة نفعها او وقوع الخلاف بين اربابها - ٥ - وقوع الخلاف بين اصحابها بشكل يؤدي الى تلف الاموال والنفوس ولا ينحسم الا ببيعها فتباع ويقسم ثمنها بينهم الا اذا كان بيعها واستبدالها بغيرها او تبديل عينها باخرى يكفي في ازالة الخلاف فانه يتعين .

(في الحبس والسكنى والعمرى والرقبى)

هو حبس الانسان ما يملكه على كل ما يصح الوقف عليه على ان تكون منافعه مصروفة فيما عينه وهو نوعان
١ - ما كان مطلقا او مصرحا به بالدوام فلا رجوع له فيه ولا يعود الى ملكه .

٢ - ما كان مقيدا بمدة فان كانت معينة كان محبوسا عليه فيها فلو مات الحابس قبل انقضائها بقي حتى تنقضي وان اطلق كان لازما ما دامت حياة الحابس . واذا جعل لاحد سكنى داره مع بقاءه على ملكه فهي السكنى فان قدره بعمر احدهما كما لو قال لك سكنى دارى مدة حياتي او حياتك فهي العمرى وان قدره بالزمان كسنة فهي الرقبى ويحتاج الى ايجاب من المالك وقبول من الساكن والاول كل ما افاد التسليط في متفاهم العرف كقوله اسكنتك دارى هذه وما افاد معناه باي لغة كان والثاني كقوله لك سكنى هذه الدار

مدة حياتي او حياتك والثالث كقوله اسكنتك داري سنة والقبول كل ما دل على الرضا من الساكن ولا تصح الا بالقبض وليس للمالك الرجوع بعده ولكن يجوز له بيعها ويختص مورد السكنى بالمساكن

(في الصلح)

الصلح هو التسالم على تملك عين او منفعة او اسقاط دين او حق ولا تعتبر فيه صيغة خاصة بل يقع بما افاده في متفاهم العرف من التراضي والتسالم على امر بين المصلحين وصريح لفظه في الايجاب صالحت ويتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى الثاني (بعلى او بعن) فيقول مثلاً صالحتك عن الدار بالف دينار فيقول المتصلح قبلت المصالحة وعقده لازم وهو يفيد الانتقال الى المتصلح اذا تعلق بعين او منفعة سواء كان بعوض او بدونه ومثله اذا تعلق بدين على غير المصالح له او حق قابل للانتقال كحقي الاختصاص والتحجير واذا تعلق بدين على المتصلح افاد سقوطه اذا تعلق بحق قابل للاسقاط دون النقل والانتقال كحقي الخيار والشفعة ولا يصح فيما لا يقبل النقل والانتقال ولا فيما لا يسقط بالاسقاط كحق الرجوع الثابت للزوج في الطلاق الرجعي وحق الرجوع في البذل الثابت للزوجة في الخلع وتغتفر فيه الجهالة فيما يتعذر عليهما معرفته كاختلاط مال احدهما بالآخر ولم يعلم مقدار كل منهما فيكون صلحهما على ان يكون بينهما بالتساوي ويصح الصلح عن دين بدين حاليين او مؤجلين او باختلاف متجانسين كانا او مختلفين الا اذا كان المتجانسان مما يكال او يوزن وصالح بهما عن الدين ببعضه مع التفاضل ويعتبر في المتصالحين ما يعتبر في غيره من العقود

(في الوصايا)

اصل الوصية هو وصل الانسان تصرفه بماله بعد موته ولا يكون

ذلك الا في ثلثه ما لم يأذن الوارث في الزائد عليه وهو واجب عند حضور امارات الموت وفسي الحديث (ما من مسلم يبيت ليلته الا ووصيته تحت رأسه) ويكفي في ايجابها وقبولها الاشارة المفهمة مع العجز عن النطق وتثبت بالكتابة مع القرينة المفيدة لها وتقع بأي لغة كانت ولفظها الصريح اوصيت .

وهي نوعان - ١ - التمليلية كالوصية بشيء من ماله لآخر ويتوقف نفاذها فيما زاد على ثلثه على اذن وارثه

- ٢ - العهدية وهي الوصية بما يتعلق بتجهيزه والاستنابة عنه في الحج ونحوه وانما تصح في كل جائز شرعا مما له منفعة محالة مقصودة ويشترط في الموصي امور ستة - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الرشد - ٤ - الاختيار - ٥ - الحرية - ٦ - الا يكون متعمدا قتل نفسه فانها لا تصح منه بما تعلق بأمواله .

وقوام الوصية التمليلية بامور ثلاثة - ١ - الموصي - ٢ - الموصى به - ٣ - الموصى له وقوام العهدية بأمرين - ١ - الموصي - ٢ - الموصى به الا اذا عين من يقوم بتنفيذها فتنقوم بثلاثة ولا يحتاج الثاني الى القبول الا مع تعيين من يقوم بتنفيذها ويكفي في الثاني عدم ردها ويعتبر في الموصى له ان يكون موجودا حين الوصية

وتصح وصية البالغ عشر سنين اذا كانت متعلقة بوجه البر والخير ويشترط في التمليلية ان يكون مالا او حقا قابلا للنقل وفي العهدية ان يكون عملا سايغا شرعا ولا تنفذ الوصية فيما زاد على الثلث ويشترط في الوصي اربعة امور - ١ - ان يكون بالغا - ٢ - ان يكون عاقلا - ٣ - ان يكون مسلما - ٤ - ان يكون مأمونا وتصح للصغير منضما الى الكامل ويشاركه بعد بلوغه ولو طرأ الجنون على الوصي بعد موت الموصي بطلت وصياته اليه والموصي ردها ما دام الموصى حيا اذا بلغه الرد ولا يصح له الرد بعد موته وهي جائزة من طرف الموصي فله الرجوع عنها او تبديلها ما دامت فيه

الروح ولو اوصى وصايا متعددة متنافية كانت اللاحقة عدولا عن السابقة .

(في الصدقة)

وهي العطية المستحبة المؤكدة لمثل الجار والرحم وفي مثل يوم عرفة والجمعة وشهر رمضان وهي دافعة لميتة السوء والداء والحرق والغرق والهدم والجنون الى سبعين بابا وهي دواء المريض ودافعة البلاء المبرم ابراما وبها يستنزل الرزق ويقضى الدين وتخلف البركة وتزيد في المال ولا يستقل قليلها ولا يستكثر كثيرها ولو بشقة تمر او كلمة طيبة كما جاء التنصيص على ذلك كله في الاحاديث . ويعتبر فيها قصد القرية الى الله تعالى وتحقق بكل لفظ او فعل افادها وشرطها القبض والاقباض ولا يجوز الرجوع فيها بعده

ويعتبر في المتصدق ان يكون بالغا عاقلا غير محجور عليه بفلس او سفه ولا يعتبر في المتصدق عليه ان يكون فقيرا مسلما الا اذا كان ناصبيا او كافرا حربيا مطلقا وافضلها صدقة السر لانها تطفئ سخط الرب وتطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار وتدفع سبعين بابا من البلاء كما جاء في الاحاديث

(في السبق والرماية)

السبق هو المعاملة على اجراء الخيل ونحوها بين متسابقين ويصح ان يكون الرهن عينا او دينا وان يبذله الاخرون او احد المتسابقين او من بيت مال المسلمين وجعله للسابق منهما او للمحل وهو الذي يدخل بين المتراهنين ولا يدفع رهنا بل يجري بينهما لكن اذا سبق بنفسه او مع غيره اخذ الرهن او بعضه حسبما يقتضيه الشرط وان لم يسبق لم يخسر شيئا

ويشترط في المسابقة ثلاثة امور - ١ - تعيين قدر الرهن - ٢ -

تقدير المسافة من حيث الكم - ٣ - تعيين ما يسابق به ويعتبر في المتعاقدين به ما يعتبر في غيره من العقود وإيجابه كل ما أفاده وقبوله كل ما دل على الرضا به ويصح بالمعاطاة وتصح المعاملة في الرماية بالسهم والسيوف والحراب ونحوها ويشترط فيها سبعة أمور - ١ - تقدير الرشق وهو عدد الرمي - ٢ - عدد الاصابة - ٣ - صفة الاصابة بالخرق - ٤ - قدر المسافة - ٥ - تعيين قدر الرهن - ٦ - تعيين قدر الغرض - ٧ - المماثلة في جنس الآلة وإيجابها كل ما أفادها وقبولها كل ما دل على الرضا بها وتقع بالمعاطاة ويعتبر في المتعاملين بها ما يعتبر في غيرها من العقود .

(في اليمين)

ويعبر عنها بالحلف والقسم واقسامه ثلاثة - ١ - ما يقع تحقيقاً وتأكيذاً للاخبار عما وقع فيما مضى أو في الحال كما يقال والله جاء زيد بالأمس - ٢ - يمين المناشدة وهي المقرونة بالطلب والسؤال على انجاز المقصود كقول السائل أسألك بالله ان تصنع بي معروفاً - ٣ - يمين العقد وهي التي تقع تحقيقاً لما التزم به من فعل أو ترك في المستقبل كقوله والله لأصلين ركعتين مثلاً والاول ان كان كاذباً فيه عمداً كان اثماً وهو المعبر عنه في الحديث بيمين الغموس لأنها تغمس صاحبها في النار

والثاني لا ينعقد ولا يترتب عليه شيء اطلاقاً

والثالث ينعقد وتجب في مخالفته الكفارة بسبعة شروط .

- ١ - اللفظ أو ما يقوم مقامه كإشارة الآخرس - ٢ - ان يكون المقسم به هو الله تعالى أما يذكر اسمه المختص به كلفظ الجلالة أو يذكر الأوصاف والأفعال المختصة به التي لا يشاركه فيها غيره كقوله (ومقلب القلوب والابصار ، والذي نفسي بيده وقلق الحبة وبرء النسمة) ومثلها صفاته التي تطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقها عليه فينصرف عند إطلاقها إليه كقوله والخالق والبارئ

والرازق والرحيم ونحوها - ٣ - عدم منع الوالد في يمين ولده
والزوج في يمين زوجته والمالك في يمين مملوكه الا اذا كان
المحلف عليه فعل واجب او ترك حرام - ٤ - ان يكون القسم بحروفه
وهي الواو والباء والتاء او بما يفيد - ٥ - ان يكون متعلق اليمين
فعل واجب او مستحب او ترك حرام او مكروه او مباح ترجح فعله
على تركه بحسب الاغراض والمنافع الدنيوية او بالعكس - ٦ - ان
يكون الحالف بالغاً عاقلاً مختاراً قاصداً - ٧ - ان يكون المحلف
عليه مقدوراً شرعاً للحالف .

ولا ينقصد الحلف بالنبي (ص) او احد الائمة (ع) ولا بالقران
الكريم ولا بالكعبة المعظمة ولا بغيرها من الامكنة الشريفة ولا
بالطلاق والعناق ولا بالبراءة من الله ورسوله (ص) او دينه او من
الائمة (ع) او من دين الاسلام الا ان هذا النوع من الحلف حرام في
نفسه ومأثوم معاقب عليه حاله مطلقاً صادقاً كان او كاذباً وكفارة
حنت اليمين عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين لكل مسكين ثلاثة
ارباع الكيلو من الطعام فان عجز فصيام ثلاثة ايام كما نص عليه
القران واما اليمين بغير الله تعالى في غير فصل الخصومة فسيأتي
تفصيلها في باب القضاء ان شاء الله .

(في النذر)

النذر هو الالتزام بعمل لله تعالى على نحو مخصوص ويشترط
في انعقاده سبعة امور - ١ - الاسلام - ٢ - الصيغة وهي قوله
لله علي لئن رزقني الله ولدا لاتصدقن بدينار مثلاً او اترك شرب التبغ
- ٣ - بلوغ الناذر - ٤ - ان يكون عاقلاً مختاراً قاصداً القربة لله
تعالى - ٥ - لا يكون محجوراً عليه في متعلق النذر - ٦ - ان يكون
متعلقه مقدوراً شرعاً للناذر - ٧ - ان يكون متعلقه طاعة لله تعالى
ولا يصح الا لله وما تعارف عليه الشيعة من النذر للمشاهد المشرفة
ونحوها او لاحد الائمة من اهل البيت (ع) فانما هو لله وحده ولكن

قصد الناذر صرف ما نذره لله فيما عينه منها كتعميرها وضيائها وفرشها وخدمها واعانة فقراء زوارهم (ع) لوجه الله كصرف الزكاة للفقراء والمساكين وبناء المساجد ونحو ذلك من مصارفها فكما ان صرفها في ذلك لا يخرجها عن كونها لوجه الله فكذلك صرف النذور لله تعالى في ذلك لا يخرجها عن كونها لوجه الله وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان منهم وكفارة حنثه كفارة اليمين وقيل كفارة شهر رمضان

(في العهد)

وهو التعهد لله تعالى بفعل او ترك وهو لازم ويعتبر فيه شروط ثلاثة - ١ - الصيغة وصورتها عاهدت الله او علي عهد الله - ٢ - ان يكون متعلقة غير مرجوح دنيا او دينا - ٣ - بلوغ المعاهد وكونه عاقلا مختارا قاصدا وكفارة مخالفته كفارة شهر رمضان وقيل كفارة اليمين .

(الفصل الثالث والعشرون في الصيد)

يجوز اكل الصيد بسببين الاول - الكلب اذا قتل ما هو الوحش الممتنع من الحيوان بتسعة شروط - ١ - ان يكون معلما للاصطياد يسترسل مع عدم المانع اذا ارسله صاحبه وينزجر اذا زجره - ٢ - لا يكون من عادته اكل صيده ولا يضر اذا كان نادرا - ٣ - ان يكون المرسل مسلما او صبيا ملحقا به - ٤ - ان يكون قاصدا بارساله الاصطياد - ٥ - ان يسمى بان يذكر اسم الله عند ارساله ولا يضر لو كان تركه نسيانا - ٦ - ان يكون موت الصيد مستندا الى جرحه وعقره - ٧ - لا يدرك صاحب الكلب الصيد حيا مع تمكنه من تذكيته - ٨ - لا يشاركه كلب الكافر او من لم يسم او من لم يقصده - ٩ - المسارعة الى الصيد من حين الارسال او من حين ما راه قد اصاب الصيد ووقفه فصار غير ممتنع حتى اذا ادركه حيا نكاه .

السبب الثاني الآلة الجمادية ويعتبر في حلية مقتلها امران

الاول - ان تكون من الاسلحة التي تقطع بعدها - الثاني ان تكون الآلة شاكاة بعدها كالرمح والسيف والنشاب والخنجر ونحوها ويشترط في حلية مقتول هذه الآلة جميع ما يشترط في الصيد بالآلة الحيوانية

(في ذكاة السمك والجراد)

وذكاة السمك بامرین - ١ - اخراجه من الماء حيا وموته خارجه - ٢ - اخذه بعد خروجه منه قبل موته سواء اكان ذلك بالآلة ام باليد ولا يعتبر في تذكيته التسمية ولا الاسلام فلو اخرجه الكافر فمات بعد اخذه خارجه كان حلالا الا اذا وجد في يده ميتا فانه لا يحل اكله ما لم يعلم تذكيته وقيل يحل مع احتمالها
وذكاة الجراد اخذه حيا سواء اكان باليد ام بالآلة ولا يعتبر في تذكيته التسمية ولا الاسلام الا اذا وجد ميتا في يد الكافر ولم يعلم سبق يد المسلم عليه ولا يحل من الجراد الا ما استقل في الطيران

(في الذبابة والنحر)

ويعتبر في حلية الذبيحة شروط تسعة - ١ - اسلام الذابح ومن بحكمه كالمتولد منه وقيل يحل ذبح الكتابي اذا سمى وكان ذبحه جامعا للشروط - ٢ - ان تكون آلة الذبح من الحديد مع التمكن منه - ٣ - قطع تمام الاوداج الاربعة وهي - اولا - الحلقوم وهو مجرى التنفس دخولا وخروجا - ثانيا - المري وهو مجرى الطعام والشراب ثالثا ورابعا الودجان وهما العرقان الغليظان المحيطان بالمري والحلقوم واللازم فصلها رأسا - ٤ - وقوع الذبح تحت العقدة وجعلها في الرأس دون البدن لتعلق الاعضاء الاربعة بها - ٥ - ان يكون الذبح من الأمام - ٦ - التتابع في الذبح قبل زهوق الروح - ٧ - استقبال مقادير الذبيحة الى القبلة حال الذبح فلا تحل مع الاخلال به اذا كان عامدا قاصدا عالما به - ٨ - التسمية كما تقدم في الصيد - ٩ - حركة الذبيحة بعد تمامية الذبح واقله حركة الذنب

وتطرف العين

وتختص تذكية الابل بالنحر ويكفي طعنه في وهدة اللبة الواقعة بين اصل العنق والصدر وقطعها ويعتبر فيه ما يعتبر في تذكية الذبيحة - ولو تعذر الذبح او النحر كالمتردي في البئر او في مكان ضيق وخيف موته جاز عقره بالسيف وغيره مما يجرحه ويقتله فيحل كله

ونكاة الجنين بنكاة امه اذا كان كامل الخلقة وقد اشعر واوبر ولو اخرج حيا لم يحل الا بتذكيته

(في حكم اللحم)

كل ما يؤخذ من المسلم او يباع في سوق المسلمين ولو كان مجهول الحال من اللحم او الشحم او الجلد فهو ذكي الا مع العلم بعدم تذكيته ومثله ما يوجد في ارضهم اذا كان عليه اثر الاستعمال كاللحم المطبوخ

وما يؤخذ من الكافر ان علم سبق يد المسلم عليه فهو ذكي والا حكم بأنه ميتة وقيل يحكم بطهارته خاصة اذا احتمل كونه مأخوذاً من المذكي .

(الفصل الرابع والعشرون في الاطعمة والاشربة)

والاطعمة من الحيوان ثلاثة اصناف - ١ - حيوان البحر - ٢ - البهائم - ٣ - الطير

اما الاول فلا يؤكل من حيوانه الا السمك الذي له فلس ويؤكل ما في جوف السمك اذا كان حلالا ولا يجوز اكل ما تقذفه الحية الا اذا اخذ وهو يضطرب ولم ينسلخ جلده وبيض الحلال منه حلال ومع الاشتباه بين الحلال والحرام يؤكل ما كان خشنا دون ما كان املس .
واما الثاني فيؤكل من البهائم الاهلية جميع الانعام الثلاثة وهي البقر والغنم والابل ومن الوحشية الضبي والغزلان والبقر وكبش

الجبل واليحامير والحمير ويحرم اكل السباع بجميع اصنافها واكل كل ما له ظفر وناب وكذا يحرم اكل الارنب وجميع الحشرات واما الثالث فيؤكل من الطير الحمام بجميع انواعه والدجاج بجميع اصنافه والعصفور بجميع اقسامه ويحرم اكل الطاووس والخفاش وكل ذي مخلب

ويميز الطير الحلال عن الحرام فيما لا نص على تحريمه ولا على حليته بأمرين - ١ - الصفيف والدفيق . فكل طير كان صفيفه اكثر من دفيقه عند الطيران فهو حرام وبالعكس يكون حلالا - ٢ - ما يكون فيه احد امور ثلاثة - ١ - الحوصلة وهي مجتمع الحب وغيره مما يأكله الطير تكون عند الحلق - ٢ - القانصة وهي قطعة صلبة يجتمع فيها ما يأكله الطير من الحصة - ٣ - الصيصية وهي الشوكة التي تكون في موضع العقب من رجل الطير فكل طير يكون فيه احد هذه الثلاثة فهو حلال والفاقد لواحد منها حرام وبيض الحلال منه حلال واذا اشتبه الحلال مع الحرام كان الحلال ما اختلف طرفاه

ويحرم الجلال من الحيوان المباح مطلقا وهو المتغذي بعذرة الانسان خاصة بشرط ان ينحصر غذاؤه بها ومثله في الحرمة لبنه وبيضه ويحلان بزوال الجلل . ويزول الجلل بالاستبراء وهو ترك التغذي بالعذرة والتغذي بغيرها وقد ورد النص في الابل اربعون يوما وفي البقر عشرون وفي الشاة عشرة ايام وفي البطة خمسة ايام وفي الدجاجة ثلاثة ايام وفي السمك يوم وليلة ومثل الجلال في الحرمة موطوءة الانسان في قبل الحيوان او في دبره وان لم ينزل ويستوي في ذلك الصغير والكبير والعالم بحرمة او الجاهل بها والمختار والمكره وسواء اكان الموطوء ذكرا او انثى ومثله في حرمة لحم نسله المتجدد ولبنه بعد الوطء ويحرم الحيوان الحلال اذا ارتضع من لبن خنزيرة حتى نبت عليه لحمه واشتد عظمه كما يحرم لحم نسله ولبنه

(فيما يحرم من المذكى)

ويحرم من الحيوان المذكى الحلال اربعة عشر شيئا - ١ - السدم
٢ - الروث - ٣ - الطحال - ٤ - القضيب - ٥ - الانثيان وهما
الخصيتان - ٦ - المثانة - ٧ - المرارة - ٨ - النخاع المستطيل وهو
خيطة ابيض في وسط فقار الظهر والنخاع الشوكي وهو خيط ابيض
يكون في وسط الرقبة .

٩ - الغدد وهي كل عقدة مدورة في الجسد تكون في الاغلب على
شكل البندقة - ١٠ - المشيمة وهي موضع الجنين او قرينه السذي
يخرج معه - ١١ - و ١٢ - العلباوان وهما عصبتان عريضتان
صفراوان ممتدان على الظهر من الرقبة الى الذنب - ١٣ - خرزة
الدماغ وهي حبة بقدر الحمصة تميل الى الغبرة يخالف لونها لون
المنخ تكون في وسط الدماغ - ١٤ - حدقة العين وهي العدسة
الناظرة من العين

(في الاعيان النجسة)

لا يجوز تناول شيء من الاعيان النجسة والمتنجسة ما دامت
باقية على النجاسة ويستوي في ذلك المايع والجامد ومثلها تناول
كل ما يضر سواء اكان موجبا للتلف كالسم ام سببا لتعطيل بعض
الحواس الظاهرة او الباطنة او لفقد القوى عاجلا او آجلا ويستوي
في ذلك معلوم الضرر او مظنونونه او محتمله الذي يوجب الخوف
ويحرم اكل الطين والندر وهو اليابس منه وكذلك التراب ويحرم
شرب الخمور بجميع انواعها ومن استحل شيئا من الخمر كان كافرا
وهي ام الكبائر والخبائث ورأس كل شر وفي الحديث (من شرب
منها جرعة لعنه الله وملائكته ورسله والمؤمنون ويأتي شاربها يوم
القيامة مسودا وجهه مدلعا لسانه يسيل لعابه على صدره ينادي
العطش العطش) وهي التي لعن رسول الله (ص) فيها عشرة
- ١ - غارسها - ٢ - حارسها - ٣ - عاصرها - ٤ - شاربها

٥ - ساقياها - ٦ - حاملها - ٧ - المحمولة اليه - ٨ - بايعها
٩ - مشتريها - ١٠ - أكل ثمنها •

ويحرم كل مسكر جامدا كان او مايعا وما اسكر كثيره دون قليله
فقليله ككثيره حرام ويحرم العصير العنبي اذا غلب بنفسه او غلا بالنار قبل
ذهاب ثلثيه ويحرم الفقاع اذا صار فيه غليان ونشيش وان لم يسكر
وهو شراب مصنوع من ماء الشعير • ويحرم تناول مال الاخرين وان
كان نميا بدون اذنهم ويجوز تناول المحرمات في حال الضرورة بقدر
الضرورة ويحرم ما زاد عليها - الا الباغى وهو الخارج على الامام
(ع) والا العادي وهو قاطع الطريق كما جاء التنصيص عليه في القرآن
(في الكفارات)

واقسامها اربعة - ١ - المرتبة - ٢ - المخيرة - ٣ - ما اجتمع
فيه الامران - ٤ - كفارة، الجمع •

والمرتبة ثلاث كفارات - ١ - الظهار - ٢ - قتل الخطا وفيهما
عتق رقبة فان عجز فصيام شهرين متتابعين فان عجز فاطعام
ستين مسكينا - ٣ - كفارة من افطر يوما من قضاء شهر رمضان
بعد الزوال وهي اطعام عشرة مساكين فان عجز فصيام ثلاثة
ايام متتابعات والمخيرة ثلاث كفارات - ١ - من تعمد افطار يوم
من شهر رمضان - ٢ - كفارة حنث النذر - ٣ - كفارة جز المرأة
شعرها في المصاب وفي الاول والاخير عتق رقبة او صيام شهرين
متتابعين او اطعام ستين مسكينا • وقيل باستحبابها في الثالث وما
اجتمع فيه الامران اربع كفارات •

- ١ - كفارة حنث اليمين - ٢ - كفارة النذر - ٣ - كفارة نتف
المرأة شعرها وخدش وجهها في المصاب وقيل اذا ادمته - ٤ - شق الرجل
ثوبه في موت ولده او زوجته وفي ذلك كله عتق رقبة مسلمة سالمة
من العيوب او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم مخيلا بينها فان
عجز فصيام ثلاثة ايام وقيل باستحبابها والمشهور بين العلماء ان
كفارة النذر ككفارة من تعمد افطار يوم من شهر رمضان وقيل من

نام عن صلاة العشاء نسيانا حتى الفجر اصبح صائما وكفارة
الجمع في موضعين - ١ - من قتل مؤمنا متعمدا وظلما - ٢ - من
افطر على الحرام في نهار شهر رمضان وقيل فيه كفارة واحدة
ويشترط في الخصال الثلاثة النية المشتملة على قصد القربة وقصد
الكفارة وتعيين نوعها اذا كانت عليه انواع .

(في الرق والعنق)

ويختص الرق وهو استعباد الانسان باهل الحرب من الكافرين
الذين يريدون استئصال المسلمين والاستيلاء عليهم وعلى ارضهم
واستعبادهم وفرض قوانينهم عليهم ومثل الكافر الحربي من اخل
بشروط الذمة من اهل الكتاب .

ولا يملك الرجل ولا المرأة احد الابوين واباءهما وان علوا
واولادهما وان نزلوا ولا احد محارمه من النساء بالنسب والرضاع
ولو ملك احد هؤلاء انعق .

ويلزم البالغ العاقل المختار باقراره ان اقر بانه رق ولا يقبل
دعواه بأنه حر اذا كان يباع في الاسواق الا اذا شهد له عدلان .

ويعتبر فيه شروط خمسة - ١ - الصيغة ولفظها الصريح انت
حر ولا يقع بالاشارة والكتابة مع التمكن منه - ٢ - ان يكون
منجزا غير معلق على شرط - ٣ - ان يكون المعتق بالغ عاقل
مختارا قاصدا متمكنا شرعا - ٤ - ان يقصد القربة به - ٥ - ان
يكون الرق مسلما . ويتفرع على هذا ما يأتي -

- ١ - اذا عتق بعض مملوكه عتق كله واذا كان معه شريك
قوم عليه حصة شريكه واعتقت واذا كان معسرا كان على المملوك
في ذلك النصيب .

واسباب العنق خمسة - ١ - اقعاد المملوك - ٢ - عماه - ٣ -
جذامة - ٤ - تنكيل مولاه به - ٥ - اذا أسلم قبل ان يسلم مولاه .

(في تدبير المملوك ومكاتبته)

التدبير هو عتق المولى مملوكه بعد موته وصيغته ان يقول انت

رق في حياتي وحر بعد موتي ويعتبر في المولى شروط اربعة - ١ -
 ان يكون بالغاً - ٢ - ان يكون عاقلاً - ٣ - ان يكون مختاراً - ٤ -
 ان يكون قاصداً فاذا مات المولى عتق من ثلثه كالموصية وله الرجوع
 وهو متأخر عما على مولاه من الدين
 والمكاتبة هي مكاتبة المولى مملوكه او مملوكته على عتقهما
 بشيء معين معلوم يؤديانه اليه في وقت معلوم اما ان يكون في
 وقت واحد او في اوقات متعددة وهي قسمان - ١ - المطلقة - ٢ -
 المشروطة وصيغة الاولى ان يقول لمملوكه او مملوكته كاتبتك على
 كذا على ان تؤديه في سنة او في ثلاث سنين مثلاً فاذا اديت فانت
 حر فيقول الرق قبلت فيتحرر منه بقدر ما يؤدي وليس لمولاه فسخها
 ومع عجز الرق يفكه الامام (ع) من الزكاة من سهم الرقاب
 وصيغة الثانية بأن يقول مولاه فان عجزت فانت رد في السرقة
 ولا يتحرر الا باداء جميع ما عليه فان عجز بان اخر ما حده عليه
 مولاه عن وقته كان رداً في الرق ويشترط في المكاتبة بقسميهما
 ما يشترط في التدبير

(في عقد النكاح)

النكاح مستحب ومؤكد ويجب مع الاضطرار اليه وهو من سنة
 النبي (ص) ومن رغب عن سنته فليس منه (ص) ٠ ومن تزوج فقد
 احرز نصف دينه فليتق الله في النصف الاخر كما جاء التنصيص
 على ذلك في الحديث واقسامه ثلاثة - ١ - الدائم - ٢ - المنقطع
 وهو المعبر عنه في القران بالمتعة وقد بسطنا البحث فيه كاملاً غير
 منقوص في كتابنا (المتعة بين الاباحة والحرمة) بما لم يبق زيادة
 لمستزيد ويجدر بمن كان ولعا فيه الوقوف عليه - ٣ - ملك اليمين
 ويحتاج الاولان الى الايجاب والقبول والايجاب للدائم زوجت او
 انكحت والقبول قبلت وللمنقطع - متعت او زوجت او انكحت بكذا
 مبلغ مثلاً الى كذا مدة والقبول قبلت
 ويعتبر فيهما اثنا عشر شرطاً - ١ - الايجاب والقبول بلفظين

دالين على انشاء المعنى المقصود والرضا به وتكفي الاشارة المفهمة في الاخرس - ٢ - ان يكون بلفظ الماضي - ٣ - ان يكون باللفظ العربي الا مع العجز عنه ولو بالتوكيل - ٤ - ان يكون الايجاب من طرف الزوجة والقبول من طرف الزوج او من وكيليهما او ولييهما - ٥ - القصد الى مضمونه بأن يفهم معنى الفاظ انكحت وزوجت ومتعت - ٦ - قصد الانشاء دون الاخبار والحكاية - ٧ - الموالاة بين الايجاب والقبول عرفا - ٨ - التنجيز بالا يكون معلقا على شرط - ٩ - ان يكون المجري لصيغته بالغا عاقلا مختارا قاصدا لمعناه ومثله القابل - ١٠ - تعيين الزوجين على وجه يتنازان عن غيرهما - ١١ - لا تكون الزوجة ذات بعل او عدة وفاة او طلاق او شبهة او عدة متعة ولا محرمة بنسب او سبب على الزوج - ١٢ - تعيين المهر والمدة في المتعة

(في الاولياء)

لا ولاية على الصغير والمجنون المتصل بالبلوغ لغير الاب وابي الاب والوصي والحاكم الشرعي ولا ولاية لاحد على البالغ الرشيد سواء اكان ذكرا او انثى وقيل باعتبار اذن الاب في نكاح الباكر ويعتبر في ولاية كل منهما شروط اربعة - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الحرية - ٤ - الاسلام اذا كان المولى عليه مسلما

ولا تثبت دعوى الزوجية بغير شهادة عدلين او بتصديق من الطرفين ويستحب اختيار البكر العفيفة الكريمة الاصل . وصلاة ركعتين عند الدخول والدعاء وامر الزوجة بمثله واشهاد وسؤال الله تعالى الولد الذكر

(في اسباب التحريم)

سبب التحريم امران - ١ - ما يحرم بالنسب - ٢ - ما يحرم بالسبب والاول سبعة :

١ - الام وان علت - ٢ - البنت وان نزلت - ٣ - الاخت - ٤ - بنات الاخ وان نزلن - ٥ - بنات الاخت وان نزلن - ٦ - العمة وان علت

٧ - الخالة وان علت .

(فيما يحرم بالمصاهرة)

واقسام الثاني ستة - ١ - ما يحرم بالمصاهرة - ٢ - ما يحرم بالرضاع - ٣ - ما يحرم باللعان - ٤ - ما يحرم بالظهار - ٥ - ما يحرم بالايلاء - ٦ - ما يحرم بالكفر ويحرم بالاول ثمانية عشر صنفا .

١ - من وطأ امرأة بالعقد دواما او متعة حرمت عليه ابدا امها وان علت وبناتها وان نزلن سواء كن قبل الوطء او بعده - ٢ - تحرم الموطوءة بالعقد دواما او متعة او بالملك على والد الموطيء وان علا وعلى اولاده وان نزلوا حرمة ابدية .

٣ - من عقد على امرأة ولم يدخل بها حرمت عليه امها حرمة ابدية وبناتها ما دامت في عقده فان طلقها قبل الدخول جاز له العقد على بنتها وتحرم بنتها ابدا مطلقا اذا دخل بها .

ويحرم الجمع في النكاح بين الاختين نسبيتين او رضاعيتين او كانتا من الزنى او احدهما منه دواما كان او متعة ومثله في الحرمة نكاح بنتي الاخ والاخت على العمة والخالة الا باذنهما

٤ - من زنى بعمته او خالته حرمت عليه بنتاهما حرمة ابدية - ٥ - اذا وطأ احدى الاختين المملوكتين حرمت عليه الاخرى جمعا ولا تحرم الموطوءة الاولى بوطأ الثانية وان كان اثما به - ٦ - يحرم على الحر التزويج بأكثر من اربع حرائر دواما - ٧ - يحرم على الحر التزويج بأكثر من امتين وله ان يجمع بين حرتين ومملوكتين وثلاث حرائر ومملوكة - ٨ - يحرم على المملوك التزويج بأكثر من اربع مملوكات ويحرم عليه ما زاد على حرتين وله ان يجمع بين حرة ومملوكتين - ٩ - لا يجوز نكاح المملوكة على الحرة الا باذنها والا كان باطلا - ١٠ - لا يجوز العقد على ذات البعل والمعتدة عدة طلاق او وفاة او عدة متعة ويستوى في ذلك الطلاق الرجعي والخلعي والمباراة وتحرم حرمة ابدية بالدخول وبالعقد اذا كان عالما بأنها في العدة وعالما بحرمة .

١١ - من لاط بغلام فادخل الحشفة او بقدرها من مقطوعها
 حرم على الواطء ابدا ام الغلام وان علت واخته وبنته وان نزلت
 - ١٢ - اذا وطأ صبية لم تبلغ تسعا فافضاها بأن جعل مسلكي
 البول والحيض واحدا او هو والغائط واحدا حرمت عليه ابدا
 وعليه نفقتها ما دامت حية وان طلقها وتزوجت باخر - ١٣ - من
 زنى بذات بعل او في عدة رجعية حرمت عليه ابدا - ١٤ - اذا عقد
 المحرم بالحج او العمرة على امرأة وكان عالما بحرمة حرمت عليه
 ابدا ولو كان جاهلا كان العقد باطلا - ١٥ - من طلق زوجته الحرة
 ثلاث مرات حرمت عليه بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره وان كان
 زوجها مملوكا ولو طلق زوجته المملوكة مرتين حرمت عليه بعد
 الثانية حتى تنكح زوجا غيره وان كان زوجها حرا

- ١٦ - من طلق زوجته تسعا للعدة فتخللها نكاح رجلين حرمت
 في التاسعة عليه حرمة ابدية كما يأتي تفصيله في الطلاق - ١٧ -
 اذا طلق ذو الاربع زوجات احداهن طلاقا رجعيا حرم عليه نكاح
 الخامسة حتى تخرج المطلقة من العدة - ١٨ - اذا عقد من عنده
 ثلاث زوجات على اثنتين دفعة واحدة بطل العقد عليهما معا واذا
 كان احدهما بعد الاخر بطل الثاني وكذا الحكم في الاختين ويحرم
 على الزاني قبلا او دبرا ام المزنني بها وان علت وبناتها وان
 نزلن حرمة ابدية وكذلك تحرم المزنني بها على ابي الزاني وان علا
 وابنائهم وان نزلوا حرمة ابدية اذا كان الزنى سابقا على العقد
 وقيل لا يحرم مطلقا ولا تحرم هي والمشهور هو الاول .

(فيما يحرم بالرضاع)

واما الثاني وهو ما يحرم بالرضاع فيعتبر فيه شروط سبعة :
 - ١ - ان يكون اللبن عن وطء صحيح شرعي وان كان عن شبهة
 او ملك يمين او تحليل .
 - ٢ - أن يكون شرب المرتضع بالامتصاص من الثدي ليصدق
 عليه الرضاع - ٣ - أن تكون المرضعة حية في تمام الرضاع - ٤ -

ان يكون المرتضع في الحولين - ٥ - أن يكون اللبن عن ولادة او حمل لا عن در - ٦ - أن يكون اللبن لرجل واحد من امرأة واحدة - ٧ - الكمية المحدودة شرعا ولها تقديرات ثلاثة - ١ - الاثر وهو ما ينبت اللحم ويشد العظم - ٢ - الزمان وهو ان يرتضع يوما وليلة بلا انفصال على وجه يكون غذاؤه في تلك المدة منحصرًا بلبنها - ٣ - العدد وهو خمس عشرة رضعة كاملة وقيل بكفاية عشر رضعات ويعتبر في الاخير اربعة امور - ١ - كمال الرضعة بان يروي المرتضع ويصدر من نفسه - ٢ - توالي الرضعات بالا يفصل بينهما رضاع امرأة اخرى ولا يضر تخلل غير الرضاع بينهما من المأكول والمشروب - ٣ - ان يكون كمال العدد من امرأة واحدة - ٤ - ان يكون اللبن لفحل واحد فاذا تحققت هذه الشروط كان ناشرا للحرمة بينه وبين صاحب اللبن والمرضعة وتكون لحمته لحمة النسب كما نص عليه الحديث فاذا تحقق بسببه عنوان نسبي من العناوين السبعة المحرمة التي تقدم ذكرها كان محرما مثله

(ما يحرم باللعان)

واما الثالث وهو اللعان بين الزوجين فيثبت به التحريم الابدي بينهما في موردين :-

- ١ - رمي الزوج زوجته بالزنى - ٢ - نفي من ولد في فراشه مع امكان لحوقه به . ويعتبر في ثبوته شروط ثمانية
 - ١ - دعوى الزوج المشاهدة - ٢ - انتفاء البينة وهي هنا شهادة اربعة رجال عدول الميل في المكحلة كما جاء التنصيص عليه في الحديث - ٣ - أن تكون زوجة دائمة - ٤ - أن تكون الزوجة مدخولا بها - ٥ - ألا تكون مشهورة بالزنى - ٦ - أن يكون كل منهما قائما عند اتيانه باللعان بعد القاء الحاكم اياه عليه - ٧ - أن يكون النطق بالعربية مع التمكن ويجوز بغيرها مع التعتذر - ٨ - أن يكون اللعان عند الحاكم الشرعي او من ينصبه لذلك
- وصورته كما نص عليه القران - ان يبدأ الرجل ويقول بعد قذفه

لها او نفى ولدها اربع مرات (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما قلت من قذفها او من نفى ولدها ثم يقول مرة خامسة لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين) ثم تقول المقذوفة بعد ذلك اربع مرات (أشهد بالله انه لمن الكاذبين في مقاله من الرمي بالزنى او نفى الولد ثم تقول مرة خامسة ان غضب الله علي ان كان من الصادقين)
واذا وقع جامعا لتلك الشروط تحققت اربعة امور :

- ١ - انفساخ عقد النكاح والفرقة بينهما - ٢ - الحرمة الابدية
- ٣ - سقوط حد القذف عن الزوج بلعانه وسقوط حد الزنى عن الزوجة بلعانها - ٤ - ينتفي الولد عن الرجل دون المرأة ان تلاعنا لنفيه وان كان حملا .

(في الظهار والايلاء)

واما الرابع فهو الظهار الذي كان طلاقا في الجاهلية وموجبا للحرمة الابدية وحرمة الاسلام وغير حكمه وجعله موجبا لتحريم الزوجية المظاهرة ولزوم الكفارة بالعودة وهو حرام لا يجوز ارتكابه .

وصيغته ان يقول مخاطبا زوجته (انت علي كظهر امي) ومثل الام جميع المحرمات النسبية ويعتبر في وقوعه شروط ستة

- ١ - حضور شاهدين عادلين يسمعان قول المظاهر كالطلاق
- ٢ - أن يكون المظاهر بالغاً كامل العقل قاصدا مختارا - ٣ - أن تكون الزوجة خالية من الحيض والنفاس وفي طهر لم يطأها فيه اذا كان حاضرا ومثلها تحيض او كان غائبا لا يعرف حالها او كان حاضرا وهي يائسة - ٤ - أن تكون مدخولا بها وفي وقوعه مع الشرط قولان وكذا القولان في المتمتع بها وغير المدخول بها وفي اضرار الزوجة وتعليقه على الشرط - ٥ - لا يجعله يمينا جزاء على فعل او ترك - كقوله لها ان كلمتي زيدا فانت علي كظهر امي - ٦ - انتفاء الغضب فاذا تحقق الظهار بشروطه حرم على المظاهر وطء المظاهرة ولا يحل له حتى يكفر ولو وطأها قبله كانت عليه كفارتان

واذا طلقها رجعيا ثم رجع لم يحل له وطؤها حتى يكفر ويسقط حكم
الظهار اذا تزوجها بعد خروجها من العدة او في العدة وكان الطلاق
خلعيا

(في الايلاء)

واما الخامس فهو الايلاء وهو الحلف على ترك وطء الزوجة
ويعتبر في وقوعه شروط خمسة : -

١ - أن تكون الزوجة دائمة - ٢ - أن تكون مدخولا بها - ٣ -
أن تكون المدة زائدة على أربعة اشهر او ابدا - ٤ - أن يكون
للاضرار بها - ٥ - أن يكون الحلف بالله تعالى وما يختص به او
الغالب اطلاقه عليه كمطلق اليمين ولا يعتبر فيه اللفظ العربي واذا
تم الايلاء بشروطه فان صبرت الزوجة مع امتناعه من الوطء فذلك
لها والا رفعت امرها الى الحاكم الشرعي فينتظره اربعة اشهر فان
رجع ووطأها فهو والا اجبره على احد امرين اما الرجوع او الطلاق
فان امتنع ضيق عليه وحبسه حتى يختار احدهما ولا يزول بالطلاق
الرجعي الا بالخروج من العدة ويزول بالطلاق البائن فلو جدد
العقد عليها بعد انقضاء العدة كانت كمن لم يول عليها ولو وطأها
بعد الايلاء كانت عليه كفارة حنث اليمين كما جاء على ذلك
التنصيص في القرآن

(في الكفر)

واما السادس فهو الكفر فتحرم المسلمة على الكافر بجميع
اصنافه ويحرم على المسلم ان ينكح غير الكتابية وفيها اقوال ثلاثة
الجواز مطلقا دواما وانقطاعا والحرمة والجواز متعة والمنع دواما
ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول انفسخ العقد في الحال واذا
كان بعد الدخول توقف على انقضاء العدة ما لم يكن عن فطرة بان
كان احد ابويه مسلما فينفسخ وعدة المرتد عن فطرة عدة الوفاة اربعة
اشهر وعشرة ايام وعدة غيره عدة الطلاق ولو اسلم زوج الكتابية
ثبت على عقده عليها ولو اسلمت هي دونه فان كان قبل الدخول انفسخ

١ - الجنون - ٢ - الجذام - ٣ - البرص - ٤ - القرن ويقال له العفل وهو لحم ينبت في فم الرحم يمنع من الوطء - ٥ - الافضاء وقد مر معناه - ٦ - العمى - ٧ - الاقعاد وهذه العيوب انما توجب الفسخ اذا كانت موجودة قبل العقد والا فلا فسخ الا في الجنون وقيل يثبت الخيار للرجل وان تجددت بعد العقد والخيار بالفسخ فوري وقيل غير فوري فلا يسقط بالتأخير ويستوى الخيار في العيوب بين الدائم والمنقطع ولا بد في العنن من رفع الامر الى الحاكم الشرعي فيؤجله من حينه سنة فان وطأها او وطأ غيرها فلا فسخ والا كان لها الفسخ ولها نصف المهر به ولو تزوجها بشرط انها حرة او بكر فبان خلاف ذلك فله الفسخ في الاول وفي الثاني ينقص من المهر بقدر التفاوت بين الثيب والبكر وقيل له الخيار مع الشرط او التدليس ولا مهر لها الا بالدخول فيرجع به على المدلس والجهل بالخيار او بفوريته لا يمنع منه بعد العلم به

(في نكاح المملوكة)

وهو كما يأتي :-

- ١ - لا يجوز للمملوك ولا المملوكة ان يتزوجا الا باذن المولى والمولى تزويج مملوكه بحرة او بمملوكة ومملوكته بحر او مملوك ومهر المملوكة المزوجة لمولاها ونفقتها على زوجها - ٢ - لا يجوز للمولى وطء مملوكته المزوجة حتى يفارقها وتخرج من العدة - ٣ - لا يجوز النظر منها الى ما لا يجوز لغير الزوج والمالك - ٤ - المتولد بين المملوكين مملوك - ٥ - اذا كان الولد عن زنى من طرف المملوك فالولد لمالك المملوكة - ٦ - اذا كان احد ابوى الولد حرا كان الولد حرا الا مع شرط الرقية في ضمن العقد ففيه قولان - ٧ - اذا زنى مملوك بحرة فالولد حر - ٨ - اذا زنى حر بمملوكة فالولد مملوك لمولاها - ٩ - اذا اعتقت المملوكة المزوجة كان لها فسخ نكاحها - ١٠ - المحللة الموطىء من مولاها كالمزوجة في احكامها .

الله (ص) وابي بكر وعمر حتى نهى عنها عمر (رض) في شأن ابن حريث)

فتمتعة النساء من الطيبات المحللة الى يوم القيامة في قول ابن مسعود وان القرآن نزل باباحتها ورسول الله لم ينه عنها اطلاقا حتى التحق بالرفيق الاعلا وانما المحرم لها هو الخليفة عمر (رض) كما نص عليه البخاري ومسلم في صحيحيهما

ويشترط فيها شروط عشرة - ١ - الايجاب والقبول على نحو ما مر في الدائم ويختص هنا بلفظ تمتعت - ٢ - ذكر المهر المتفق عليه وتعيين قدره كما وكيفا - ٣ - تعيين الاجل المتفق عليه على نحو يكون قابلا للاستمتاع فيه - ٤ - ان تكون المتمتع بها غير محرمة على المتمتع بنسب او سبب - ٥ - تجب فيها العدة بعد انقضاء الاجل او اذا وهبها المدة وهي حيضتان لمن تحيض وخمسة واربعون يوما للمستربة وابعد الاجلين للحامل من وضع الحمل ومن انقضائها او حيضتين ومن الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام وابعد الاجلين من الوضع ومن الاربعة اشهر وعشرة ايام للحامل - ٦ - يحرم الجمع فيها بين الاختين كالدائم - ٧ - لا ترث ولا تورث الا مع الشرط وقيل لا ميراث بينهما مطلقا - ٨ - لا نفقة لها الا مع الشرط - ٩ - تعيين الزوجين - ١٠ - لا تكون المتمتع بها كافرة غير كتابية واحكامها لا تختلف عن الدائم الا ان نكاحها مؤجل وهو الاخر دائم ويجوز الاستمتاع بالكتابية وهي اليهودية والنصرانية والمجوسية وقيل لا يجوز ولا يجوز الاستمتاع بالملوكة بغير اذن الزوجة الحرة ولا بينتي الاخ والاخت على العمة والخالة بغير اذنهما اذا كان قد استمتع بالعمة والخالة وكانتا باقيتين على استمتاعه

(في العيوب الموجبة للفسخ)

العيوب الموجبة لفسخ عقد النكاح احد عشر ففي الرجل اربعة - ١ - الجنون - ٢ - العنن - ٣ - الجب الذي لا يقدر معه من الوطء - ٤ - الخصاء وهو سل الخصيتين او رضاءهما وفي المرأة سبعة

١ - الجنون - ٢ - الجذام - ٣ - البرص - ٤ - القرن ويقال له العفل وهو لحم ينبت في فم الرحم يمنع من الوطء - ٥ - الافضاء وقد مر معناه - ٦ - العمى - ٧ - الاقعاد وهذه العيوب انما توجب الفسخ اذا كانت موجودة قبل العقد والا فلا فسخ الا في الجنون وقيل يثبت الخيار للرجل وان تجددت بعد العقد والخيار بالفسخ فوري وقيل غير فوري فلا يسقط بالتأخير ويستوى الخيار في العيوب بين الدائم والمنقطع ولا بد في العنن من رفع الامر الى الحاكم الشرعي فيؤجله من حينه سنة فان وطأها او وطأ غيرها فلا فسخ والا كان لها الفسخ ولها نصف المهر به ولو تزوجها بشرط انها حرة او بكر فبان خلاف ذلك فله الفسخ في الاول وفي الثاني ينقص من المهر بقدر التفاوت بين الثيب والبكر وقيل له الخيار مع الشرط او التدليس ولا مهر لها الا بالدخول فيرجع به على المدلس والجهل بالخيار او بفوريته لا يمنع منه بعد العلم به

(في نكاح المملوكة)

وهو كما يأتي :-

- ١ - لا يجوز للمملوك ولا المملوكة ان يتزوجا الا باذن المولى والمولى تزويج مملوكه بحرة او بمملوكة ومملوكته بحر او مملوك ومهر المملوكة المزوجة لمولاها ونفقتها على زوجها - ٢ - لا يجوز للمولى وطء مملوكته المزوجة حتى يفارقها وتخرج من العدة - ٣ - لا يجوز النظر منها الى ما لا يجوز لغير الزوج والمالك - ٤ - المتولد بين المملوكين مملوك - ٥ - اذا كان الولد عن زنى من طرف المملوك فالولد لمالك المملوكة - ٦ - اذا كان احد ابوى الولد حرا كان الولد حرا الا مع شرط الرقية في ضمن العقد ففيه قولان - ٧ - اذا زنى مملوك بحرة فالولد حر - ٨ - اذا زنى حر بمملوكة فالولد مملوك لمولاها - ٩ - اذا اعتقت المملوكة المزوجة كان لها فسخ نكاحها - ١٠ - المحللة الموطىء من مولاها كالمزوجة في احكامها .

(في المهر)

وهو كما يأتي : -

١ - المهر هو عوض البضع وتملكه الزوجة بالعقد ويسقط
نصفه بالطلاق اذا لم يدخل بها ويستقر كله بالدخول قبلا او دبرا
وفي الموت قبل الدخول قولان - ٢ - يصح ان يكون المهر عينا
او ديناً او منفعة ولا تقدير له الا من الزوجين وما تراضيا
عليه كثيرا كان او قليلا ما لم يخرج بسبب القلة عن المالية كحبة من
حنطة - ٣ - يستحب في جانب الكثرة الا يزيد على مهر السنة وهو
خمسائة درهم - ٤ - يجب تعيين المهر بالوصف والمشاهدة ولو لم
يتعين صح العقد وكان لها مع الدخول مهر أمثالها - ٥ - اذا طلقها
قبل الدخول ولم يسم لها مهرا كان لها المتعة على الموسر قدره وعلى
المقتدر قدره كما نص عليه القران - ٦ - اذا مات احد الزوجين قبل
الدخول ولم يسم مهرا فلا مهر لها ولا متعة - ٧ - يعتبر في مهر
المتعة ان يكون مملوكا له شرعا فلو اصدقها في نكاح المتعة بما كان
حراما كان باطلا

(في القسمة)

لكل من الزوجين حق على الآخر يجب القيام به والقسمة حق على
الزوج وله ولا تجب حتى يبتدأ بها وقيل بوجوبها ابتداء وللزوجة
الدائمة ليلة وللزوجتين ليلتان وللثلاث ثلاث ومن له اربع كان لكل
واحدة ليلة ولو وهبت احداهن ليلتها وضع تلك حيث شاء والواجب
في القسمة المضاجعة دون المواقعة وللحرة ليلتان من ثمان وللمملوكة
والكتابية ليلة واحدة من ثمان واما المتمتع بها والموطوءة بالملك
فلا قسمة لهما وتختص البكر عند الدخول بسبع ليال والثيب بثلاث
ليال

(في النشوز)

وهو الاخلال بما يجب لكل من الزوجين على الآخر ويتحقق في
الزوجة بخروجها عن طاعة الزوج فيما يجب طاعته فيه وهو امور *

١ - عدم تمكينه من نفسها مع انتفاء المانع الشرعي من حيض او نفاس - ٢ - عدم ازالة ما ينفر منه طبعه - ٣ - منعه من التمتع والالتذاذ بها - ٤ - امتناعها من التنظيف والتزيين مع اقتضاء الزوج لها - ٥ - خروجها من بيته بغير اذنه ولا يكون من النشوز لو تركت طاعته فيما لا يجب عليها كخدمة البيت وطهي الطعام وسقي الماء ونحوها مما لا يتعلق بالاستمتاع الا مع الشرط واذا تحقق ذلك منها جاز له ضربها ضربا غير مبرح بعد وعظها وهجرها في المضجع

واما نشوز الزوج فيتحقق بتعديه بمنع حقوقها الواجبة لها عليه من نفقة لائقة بحالها وقسمة ونحوها فلها مطالبته بها ووعظها له ولها ترك بعض حقها او كله والا فان اصر على الامتناع رفعت امرها الى الحاكم الشرعي فيلزمه بها وللحاكم نهي عن التعدي وامره بفعل ما يجب وان لم ينفع عزره بما يراه وينفق عليها من ماله مع امتناعه ولو ببيع عقاره اذا توقف عليه واذا وقع التنافر والشقاق منهما ورفعا امرهما الى الحاكم بعث حكمين من اهلها او من غيرهما فان رآيا الصلح اصلحا وان رآيا التفريق راجعاهما في الطلاق والبذل وليس لهما التفريق الا اذا شرطا عليهما حين بعثهما بانهما ان شاء جمعا وان شاء طلقا ويستحب المساواة في الانفاق على الزوجات وقال اخرون بوجوبها فيه .

(في حكم الاولاد)

وهو كما يأتي .

١ - يلحق الولد في النكاح الدائم مع الدخول ومضي ادنى الحمل ستة اشهر من حين الدخول ووضعه وعدم التجاوز عن اقصاه وهو تسعة اشهر او سنة على الاكثر .

٢ - اذا اعترف بولد المتعة او مملوكته الحق به - ٣ - يجب ختان الذكر ويستحب خفض الانثى - ٤ - حد الرضاع حولان واقله واحد وعشرون شهرا - ٥ - الام احق برضاع ولدها اذا رضيت

بما يرضى به غيرها من اجرة او تبرع وهي احق بحضانتها بشروط
اربعة - ١ - ان تكون مسلمة - ٢ - ان تكون حرة - ٣ - ان تكون
عاقلة - ٤ - ان تكون مأمونة

- ٦ - مدة الحضانة سنتان ان كان ذكرا وسبع سنين ان كان
انثى وقيل في الذكر سبع سنين كالانثى .

- ٧ - تسقط حضانة الام لو تزوجت ومثله سقوطها باسقاطها

- ٨ - اذا مات الاب او كان مملوكا او كافرا فامه اولى به

(في النفقات)

واسباب النفقة ثلاثة - ١ - الزوجية - ٢ - القرابة - ٣ - الملكية
فللزوجة الدائمة النفقة الكافية اللائقة مع القدرة من الطعام والكسوة
والاسكان والفراش والغطاء وآلة التنظيف وسائر ما تحتاج اليه
بحسب حالها بشروط ثلاثة - ١ - ان تكون زوجة دائمة وان كانت
نمية او مملوكة - ٢ - الا تكون ناشزة وقد مر معنا - ٣ - الا تكون
صغيرة غير قابلة للاستمتاع بها او كانت كبيرة وهو صغير غير قابل
لان يستمتع بها

وتقتضى نفقة الزوجة ما لم تكن ناشزة دون نفقة الاقارب والنفس
مقدمة في الانفاق على نفقة الزوجة وهي مقدمة على نفقة الاقارب
ولو طلقها في حال نشوزها سقطت نفقتها واما نفقة الاقارب فهي
واجبة على صنفين - ١ - الابوان واباؤهما وان علوا ذكورا واناثا
- ٢ - الاولاد ذكورا واناثا وان نزلوا ولا يعتبر فيهم الاسلام ويعتبر
في وجوبه عليهم شروط ثلاثة - ١ - فقرهم واحتياجهم - ٢ - عجزهم
عن التكسب - ٣ - قدرة المنفق بعد نفقة نفسه وزوجته لو كانت له
زوجة دائمة

واما نفقة المملوك فواجبة على مولاه وله ان يجعلها في كسبه
مع كفايته له والا تممها مولاه له ونفقة الحيوان واجبة على مالكة
فان امتنع اجبره الحاكم على البيع او الذبح ان كان قابلا للتذكية
او الانفاق عليه .

(في الطلاق)

ويعتبر في صحة الطلاق ثلاثة عشر شرطا : -

- ١ - بلوغ المطلق - ٢ - ان يكون عاقلا - ٣ - ان يكون مختارا
- ٤ - ان يكون قاصدا - ٥ - ان تكون المطلقة زوجة دائمة - ٦ -
- ان تكون الزوجة خالية من الحيض والنفاس اذا كانت مدخولا بها
- وكانت غير حامل ولا يائسة ولا صغيرة وكان المطلق والمطلقة في
- بلد واحد - ٧ - ان تكون المطلقة في طهر لم يطأها الزوج فيه - ٨ -
- الصيغة الخاصة وهي انت طالق - ٩ - تعيين المطلقة - ١٠ - ان
- تكون الصيغة منجزة غير معلقة على شيء - ١١ - شهادة عدلين
- يسمعان الانشاء والمراد من العادل من كانت له حالة رادعة عن
- ارتكاب الكبائر والاصرار على الصفات الكاشفة عنها حسن الظاهر
- في سلوكه - ١٢ - ان يكون العدلان مجتمعين حين سماع صيغة
- الانشاء - ١٣ - ان تكون الصيغة باللغة العربية الا مع العجز ولو
- بتوكيل غيره فيجوز ايقاعه بما يراد بها بأي لغة كانت ولا يقع
- بالكتابة ولا بالاشارة الا مع العجز كما في الاخرس .
- ويقع بمباشرة الزوج له وبتوكيل غيره ولو كانت الزوجة نفسها

(الطلاق الثلاث يقع واحدا والذي امضاه)

ثلاثا هو الخليفة عمر (رض))

ولو كرر صيغة الطلاق ثلاث مرات ولم يتخللها رجعتان تقع واحدة وان قصد تعدده كما جاء التنصيص عليه في القرآن بقوله تعالى في سورة البقرة اية ٢٢٩ (الطلاق مرتان فامسك بمعروف او تسريح باحسان الى ان قال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ومفهوم الاية واضح وهو ان الطلاق مرتان مرة بعد مرة مع تخلل الرجعة بينهما لا لفظتان او ثلاث وقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) لا يشمل

قول القائل لزوجته انت طالق ثلاثا والا كان قوله هذا لا معنى له
اطلاقا بعد قوله تعالى (الطلاق مرتان) الا اذا تكرر الطلاق منه
مرتين قد تخلل بينهما رجعة .

ويقول الحافظ الكبير مسلم في صحيحه في باب طلاق الثلاث من
كتاب الطلاق من جزئه الاول ص ٤٧٨ من النسخة المطبوعة سنة
١٣١٩ هـ وهي التي ننقل منها في هذا الكتاب عن طاووس من ان ابا
الصهباء قال لابن عباس هات من هنالك لم يكن طلاق الثلاث على
عهد رسول الله (ص) وابي بكر واحدة فقال قد كان ذلك فلما كان
في عهد عمر (رض) تتابع الناس في الطلاق فأجاز عليهم (وحكاه
البيهقي في سننه ص ٣٣٦ من جزئه السابع وابو داود في سننه من
كتاب الطلاق في باب نسخ المراجعة بعد الثلاث تطليقات من الحديث
الاخير واخرج مسلم في الباب نفسه في اواخر ص ٤٧٧ وما بعدها
من جزئه الاول عن ابن عباس من عدة طرق كلها صحيحة (قال كان
الطلاق على عهد رسول الله (ص) وابي بكر وسنتين من خلافة
عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد
استعجلوا في امر قد كان لهم فيه اناة فلو امضيناه عليهم فامضاه
عليهم) وسجله الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه معترفا
بصحته على شرط البخاري ومسلم في ص ١٩٦ من جزئه الثاني من
كتاب الطلاق وحكاه امام اهل السنة احمد بن حنبل في ص ٣١٤ من
مسنده من جزئه الاول من حديث ابن عباس .

ويقول الاستاذ خالد محمد خالد المصري في كتابه (الديمقراطية)
ص ١٥٠ ما لفظه (ترك عمر بن الخطاب النصوص الدينية المقدسة
من القرآن والسنة عندما دعت المصلحة لذلك فبينما يقسم القرآن
للمؤلفة قلوبهم حظا من الزكاة ويؤديه الرسول وابو بكر يأتي عمر
فيقول لا نعطي على الاسلام شيئا وبينما الطلاق الثلاث في مجلس
واحد يقع واحدا بحكم السنة والاجماع جاء عمر فترك السنة وحطم
القران)

(في انواع الطلاق)

والطلاق نوعان - ١ - البدعي وهو الذي لم يجتمع فيه شروط الصحة وهو باطل عند الشيعة - ٢ - السني وهو الجامع لشروط الصحة المتقدمة .

وهو قسمان - ١ - البائن - ٢ - الرجعي - والاول ما ليس للزوج الرجوع بعده سواء كانت الزوجة من ذوات العدة ام لا واقسامه ستة .

- ١ - الطلاق قبل الدخول - ٢ - طلاق الصغيرة غير البالغة تسع سنين وان دخل بها - ٣ - طلاق اليائسة وهي التي تجاوز سنها الخمسين في غير القرشية وفيها اذا تجاوزت الستين وقال اخرون بالخمسين مطلقا كما مر في الحيض وهذه الثلاث ليست لهن عدة .

- ٤ - طلاق الخلع مع عدم رجوع الزوجة فيما بذلت - ٥ - طلاق المبراة مع عدم رجوع الزوجة فيما بذلت - ٦ - الطلاق الثالث الذي تخلله رجعتان بين الاول والثاني والثاني والثالث ولو طلقها ثلاثا مع تخلل رجعتين حرمت عليه بعد الثالث ولو بعقد جديد الا بعد ان تنكح زوجا غيره فاذا نكحها غيره ثم فارقتها بموت او طلاق وانقضت عدتها جاز للاول نكاحها وهكذا تحرم عليه بعد كل طلاق ثالث وتحل له بنكاح غيره بعده وان طلقت مائة مرة .

(في طلاق العدة)

وهو ان يطلقها تسعا طلاق العدة فانها تحرم عليه في التاسع ابدا ويتحقق ذلك بشرطين - ١ - تخلل رجعتين بعد الطلاقين فلا يكفي وقوع عقدين مستأنفين ولا وقوع رجعة واحدة وعقد مستأنف - ٢ - الوطء بعد كل رجعة .

ويعتبر في المحلل وتحليله شروط اربعة - ١ - ان يكون بالغاً

٢ - ان يكون عاقلا - ٣ - ان يطاها قبلًا - ٤ - ان يكون العقد
دائما .

(في الرجوع وطلاق المريض)

وهو كما يأتي :

١ - يصح الرجوع في المطلقة بشروط اربعة - ١ - بالنطق
او بالفعل - ٢ - ان تكون في العدة - ٣ - ان تكون العدة رجعية
- ٤ - الا يكون حين الرجوع غافلا او نائما او ساهيا ولا تحتاج
صحته الى شهادة عدلين ويقبل من المرأة قولها بانقضاء العدة
بالحيض .

٢ - يكره للمريض طلاق زوجته ولو طلقها رجعيا او بائنا
ورثته بشروط خمسة - ١ - ان يكون موته قبل انتهاء سنة من حين
الطلاق - ٢ - الا يبرأ من المرض الذي طلق فيه - ٣ - الا يكون
الطلاق بسؤال الزوجة - ٤ - الا يكون الطلاق خلعيا او مباراة - ٥ -
الا تتزوج بعد انقضاء العدة .

٣ - اذا مات الزوج في عدة الطلاق فان كان رجعيا ورثته
على كل حال ويرثها هو الاخر لو ماتت هي في العدة الرجعية .

(في العدة)

واسبابها سبعة - ١ - الطلاق - ٢ - الفسخ بالعيوب - ٣ -
الانفساخ بمثل الارتداد او الاسلام او الرضاع - ٤ - انقضاء المدة
في نكاح المتعة او بذلها - ٥ - وطء الشبهة - ٦ - موت الزوج
- ٧ - ان تكون الزوجة مدخولا بها الا عدة الوفاة .

وعدة الطلاق ثلاثة قروء ان كانت المطلقة حرة مستقيمة الحيض
وان كانت مملوكة فعدتها قرءان وان كانت في سن من تحيض ولا
تحيض فعدتها ثلاثة اشهر هلالية اذا كانت حرة وان كانت مملوكة
فخمسة واربعون يوما

وعدة الحامل بوضع حملها وان كان سقطا ولا عدة على
الصغيرة واليايسة وغير المدخول بها .

وعدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام صغيرة كانت الزوجة او كبيرة يائسة كانت او غير يائسة دخل بها او لم يدخل اذا كانت غير حامل واما الحامل فعدتها ابعد الاجلين من الحمل والاشهر عملا بكل من الايتين الاولى قوله تعالى في سورة الطلاق اية ٤ (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) والاية تفيد انقضاء الاجل بوضع الحمل والثانية قوله تعالى في سورة البقرة اية ٢٣٤ (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم) وهي تفيد انقضاء الاجل ببلوغ اربعة اشهر وعشرة ايام فالتعين هو العمل بهما جميعا وذلك يقتضى مراعاة ابعد الاجلين منهما .

ويجب على المتوفى عنها زوجها الحداد وهو ترك ما يعد في العرف زينة من البدن واللباس ومنها الطيب في تلك المدة ولا فرق في ذلك بين المسلمة والذمية ولا بين كون الزوج كبيرا او صغيرا ولا بين الدائم والمنقطع ولا يجب الحداد على المملوكة وليس هو شرطا في صحة العدة ويجوز لها الخروج من بيتها وان كان يكره لها الا للضرورة .

(في عدة المملوكة والمتعة ووطئ المشبهة)

وعدة المملوكة من الوفاة شهران وخمسة ايام ان كانت حائلا وان كانت حاملا فابعد الاجلين من الوضع والشهرين والايام الخمسة وان كانت ذات ولد من مولاما او كانت موطوءة منه فعدتها عدة الحرة وقيل ذات الولد من زوجها كالحرة وعدة المتمتع بها حيضتان تامتان لمستقيمة الحيض وخمسة واربعون يوما للمستترابة وهي التي في سن من حيض ولا تحيض وعدتها من الحمل ابعد الاجلين من الوضع وانقضاء الايام او حيضتين وعدتها من الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام ان لم تكن حاملا والا فابعد الاجلين كالدائم .

واما وطيء المشبهة وهي الموطوءة من غير زوجها بشبهة انها زوجته اما لشبهة في الموضوع كما لو وطأ امرأة باعتقاد انها زوجته

فظهر انها غيرها واما لشبهة في الحكم كما لو عقد على اخت زوجته
باعتقاد صحته مع الدخول بها فعدتها عدة الطلاق .

(في الخلع والمباراة)

الخلع هو الطلاق بفدية من الزوجة الكارهة لزوجها ويعتبر في
صحته جميع ما تقدم من الشروط في صحة الطلاق ويقع الخلع بكل من
لفظي الخلع والطلاق منفردا او منضمما وصورته بعد ان تبدأ الزوجة
ببذل الفدية بان تقول بذلت لك ما عليك من المهر لتطلقني او
لتخلعني فيقول على الفور أنت طالق او مختلعة على ما
بذلت او اعطيت ويجوز وقوعه من وكيلهما وان
ياخذ الزوج اكثر مما اعطاها

ويعتبر في الفداء شروط ثلاثة - ١ - ان يكون عوضا عن الطلاق
- ٢ - ان يكون مملوكا من عين او دين او منفعة - ٣ - ان يكون
معلوما فان كان عينا كفت فيه المشاهدة وان كان كليا في الذمة او
غائبا تعين ذكر جنسه ووصفه وقدره وللزوجة ان ترجع فيما بذلت
ما دامت في العدة وله الرجوع اليها ان رجعت الا اذا كان لا يمكنه
الرجوع بعد رجوعها بان كانت مطلقة ثلاثا او ليست لها عدة
كالياسة وغير المدخول بها ولا يصح رجوعها في البذل مع عدم
علمه برجوعها حتى انتهى زمن رجوعه واما المباراة فهي كالخلع
لكنها تفارقه في ثلاثة امور - ١ - كراهة كل من الزوجين للآخر
- ٢ - الا يكون الفداء اكثر من مهرها - ٣ - اذا وقعت بلفظ بارئت
يجب تعقيبه بلفظ الطلاق بقوله فانت طالق

وطلاقها بائن كالخلع فليس للزوج الرجوع الا اذا رجعت هي في
الفداء قبل انقضاء العدة وكان يمكنه الرجوع اليها كالخلع .

(في الارث)

وهو انتقال ما يملكه الانسان الى اقرب الناس اليه بعد موته
واسبابه ثلاثة - ١ - النسب - ٢ - الزوجية - ٣ - الولاء
وطبقات الاول ثلاث : -

١ - الوالدان والاولاد ذكورا واناثا وان نزلوا وهما صنفان
 ٢ - الاجداد والجدات وان علوا والاخوان والاخوات واولادهم
 وان نزلوا ذكورا واناثا لاب كانوا او لام او لهما وهما صنفان - ٣ -
 الاعمام والعمات والاخوال والخالات وان علوا واولادهم وان
 نزلوا وهم صنف واحد .

والثاني الزوجان يرث كل منهما الاخر والثالث وطبقاته ثلاث
 ١ - ولاء العتق - ٢ - ولاء ضامن الجريرة - ٣ - ولاء
 الامام (ع)

(في الفرائض المنصوصة في القرآن)

والفرائض المنصوص عليها في القرآن ستة :

١ - النصف - ٢ - الربع - ٣ - الثلثان - ٤ - الثلث
 ٥ - الثمن - ٦ - السدس .

وارباب النصف ثلاثة - ١ - البنت الواحدة مع عدم الولد - ٢ -
 الاخت الواحدة مع عدم الاخ - ٣ - الزوج اذا لم يكن للزوجة
 ولد من ذكر وانثى .

وارباب الربع اثنان - ١ - الزوجة اذا لم يكن للزوج ولد من
 ذكر وانثى وان نزل - ٢ - الزوج اذا كان للزوجة ولد من ذكر
 وانثى وان نزل وارباب الثلثان اثنان - ١ - البنات وما فوقهما
 مع عدم الابن - ٢ - الاختان وما فوقهما لاب كانتا او لابوين مع
 عدم الاخ وارباب الثلث اثنان - ١ - الام مع عدم الابن والبنات
 للبعث ولا الاخوة والاخوات كما يأتي - ٢ - الاخوان او الاختان وما
 فوقهم من الام .

والخامس للزوجة مع الولد للزوج نكرا كان او انثى .
 وارباب السدس ثلاثة - ١ - اب مع الولد من ذكر وانثى - ٢ -
 الاخ الواحد والاخت الواحدة من الام - ٣ - الام مع الولد من ذكر
 وانثى او اخوين او اخ واختين او اربع اخوات لابوين او لاب مع
 وجود الاب .

(في موانع الارث)

وموا نعه ثلاثة - ١ - الكفر بجميع اشكاله حتى المرتد وعلى هذا يتفرع ما يأتي -

- ١ - اذا كان للميت المسلم او الكافر وارث كافر واخر مسلم واسلم الكافر كان الميراث للمسلم ان كان واحدا لا لمن اسلم - ٢ - اذا اسلم الكافر بعد قسمة الميراث لم يرث شيئا - ٣ - اذا اسلم الكافر قبل قسمة الميراث وكان الوارث المسلم متعددا شاركهم مع التساوي في الطبقة واخذ الجميع ان كان اولى منهم .
- ٤ - الكفار يتوارثون وان اختلفت مللهم ونحلهم والمسلمون يرث بعضهم بعضا وان اختلفوا في المذهب

(في حكم المرتد)

- وهو قسمان - ١ - ما كان عن فطرة وهو من كان احد ابويه مسلما ثم خرج عن الاسلام بعد تظاھر به بانكاره اصلا من اصوله او فرعا ثابتا بالضرورة من دينه .
- ٢ - ما كان عن ملة وهو من كان ابواه كافرين فاسلم بعد بلوغه ثم رجع الى الكفر .

والقسم الاول ان كان ذكرًا بانث منه زوجته واعتدت عدة الوفاة من حين ارتداده وقسمت امواله بين وراثته بعد اداء ديونه ولا ينتظر موته لانه بحكم الميت لوجوب قتله في الحال ولا تسقط هذه الاحكام الثلاثة بالتوبة ولكن بناء على قبول توبته باطنا او باطنا وظاهرا لوجوب التكليف عليه وعدم سقوطه عنه تصح عباداته ويملك ما يتجدد له من الاموال ويصح تزويجه بالمسلمات ويجوز له تجديد العقد على زوجته السابقة بعد خروجها من العدة ان بقى في قيد الحياة .

وان كان المرتد انثى بانث من زوجها المسلم في الحال وعليها عدة الطلاق ان كانت مدخولا بها فان ثابت في العدة عادت الزوجية والا بانث منه بعد انقضائها وان لم يدخل بها انفسخ نكاحها وتحبس

المرتدة وان كانت عن فطرة وتضرب اوقات الصلاة حتى تتوب او تموت .

والقسم الثاني وهو الملى لا تنتقل امواله الى ورائه الا بعد موته وينفسخ النكاح بينه وبين زوجته المسلمة حال الارتداد ومثله المرتدة فان كان بعد الدخول فعدة الطلاق وقبله لا عدة لها فان تاب او تاب قبل انقضاء العدة عادت الزوجية كالمرتدة عن فطرة . ويستتاب المرتد عن ملة ثلاثا فان تاب والا قتل في الرابعة .

(القتل عمدا بغير حق مانع من الارث)

٢ - القتل عمدا وظلما مانع من الارث سواء اكان بالمباشرة ام بالتسبيب فلا يرث القاتل من ميراث المقتول ودية المقتول في حكم ماله .

٣ - الرق مانع من الارث فلا يرث من الحر ومثله الحر لا يرثه وعلى هذا يتفرع ما يأتي : -

١ - اذا اعتق المملوك بعد موت وارثه فان كان الحر واحدا او كان عتقه بعد قسمة الميراث لم يكن له نصيب من الارث واذا كان الحر متعددا وكان عتقه قبل القسمة شاركهم ان كان مساو لهم في الطبقة والا اختص بالميراث ان كان اولى منهم - ٢ - اذا لم يكن للميت وارث الا المملوك اشترى من مال الميت واعتق ويدفع الباقي اليه وليس لمالكه الامتناع عن بيعه ويجبر عليه عند امتناعه وليس له الاجحاف في الثمن وانما يعطى القيمة العادلة ويتولى ذلك الحاكم الشرعي والا تولاه عدول المؤمنين او غيرهم عند فقدانهم ولو كانت التركة دون قيمته اعتق بقدرها وسعى هو في الباقي .

(في ولد الملاعنة والزنى والحمل والغائب)

الملاعنة مانعة من التوارث بين الاب والولد المنفي وكل من يتقرب به وترثه امه ومن يتقرب بها وولده وزوجه او زوجته ولا يرث ابن الزنى الزانية ولا الزانى ولا من يتقرب بهما ويرثه اولاده وزوجه او

زوجته وهو يرثهم •

يرث الحمل اذا انفصل حيا ويعزل له ما دام حملا نصيب ذكرين ويعطي الباقيون مما بقى •

ولا يرث دية الجنين الا الوالدان ومن يتقرب بهما او بالاب والغائب غيبة منقطعة تقسم امواله بين ورثته بعد الفحص عنه اربع سنين والمشهور بين علمائنا الانتظار مدة لا يمكن ان يعيش مثله

(في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم والخنثى)

ومن له رأسان وبدنان ومن لا فرج له

يرث الغرقى والمهدوم عليهم بعضهم بعضا بشروط ثلاثة - ١ - ان يكون لهم مال او لبعضهم - ٢ - ان يكونوا ممن يتوارثون - ٣ - ان يكون المتقدم منهم مجهولا ومع هذه الشروط يرث كل واحد منهم الاخر من غير ما ورثه منه فمثلا لو غرق والد وولد فيفرض موت الابن اولا ويعطى نصيب الاب من ميراثه ثم يعطى الابن نصيبه من تركته ابيه من غير ما انتقل اليه منه وينتقل ما ورثه كل منهما من الاخر الى وارثه وقال بعضهم بعموم الحكم لمن مات بغير سبب الفرق والهدم بل ولو مات حتف الانف والخنثى من لها الة الرجل وفرج المرأة فان سبق الاول في البول كان ذكرا فله حكمه وان كان السابق الثاني كانت انثى فلها حكمها وان تساويا في سبق البول كان الحكم للمتأخر بالانقطاع ذكرا او انثى وان تساويا في السابق والانقطاع كان لها نصف سهم الذكر ونصف سهم الخنثى ومن كان له رأسان او بدنان يختبران عند نومهما فيصاح بهما فان استيقضا معا فهما واحد والا فهما اثنان •

ومن لا فرج له اطلاقا اخرج ارثه بالقرعة •

(في الطبقة الاولى)

وهي كما يأتي : -

- ١ - للاب مع انفراده • المال كله وللأم مع انفرادها الثلث بالفرض والباقي بالرد ولها الثلث خاصة وله الثلثان اذا اجتمعا

- ولكل من الزوج والزوجة نصيبه •
- ٢ - للولد مع انفراده المال كله وان كان اكثر من واحد كان بينهم بالسوية •
- ٣ - للبنت الواحدة النصف بالفرض والباقي بالرد عليها
- ٤ - للبنتين وما فوقهما الثلثان بالفرض والباقي بالرد عليهما بالسوية •
- ٥ - اذا اجتمع الابناء والبنات كان للذكر مثل حظ الانثيين كما نص على ذلك كله القران •
- ٦ - لكل واحد من الاب والام السدس اذا اجتمعا مع الابن وله الباقي ان كان واحدا ولهم بالسوية ان كانوا اكثر •
- ٧ - للام المنفردة مع البنت الواحدة الربع بالفرض والرد والباقي للبنت بالفرض والرد •
- ٨ - للام مع البنتين وما فوقهما الخمس بالفرض والرد والباقي لهن بالسوية •
- ٩ - لكل من الاب والام مع البنت الواحدة الخمس بالفرض والرد والباقي لها •
- ١٠ - لكل من الابوين مع البنتين فصاعدا السدس ولهن الثلثان واذا كانت معهم زوجة او زوج دخل النقص على البنت او البنات •

(في ميراث اولاد الاولاد)

- وهو كما يأتي :-
- ١ - اولاد الاولاد ذكورا كانوا او اناثا يقومون مقام الاولاد عند عدم وجودهم فيأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به فلاولاد الابن الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين ولاولاد البنت الثلث كذلك •
- ٢ - لا يرث ابن الابن مع وجود الابن وهكذا •
- ٣ - اذا اجتمع ابناء الابناء مع الابوين او مع احدهما كانوا كابائهم ذكورا واناثا •

(في ميراث الطبقة الثانية)

وهي كما يأتي : -

١ - الاجداد والجدات للاب او للام وان علوا والاخوان والاخوات واولادهم وان نزلوا لا يرثون مع وجود واحد من الطبقة الاولى المتقدمة .

٢ - للاخ من الابوين المال كله مع انفراده وللاخت منهما مع انفرادها النصف بالفرض والباقي يرد عليها بالقراية .
٣ - وللأختين فصاعدا من الابوين الثلثان بالفرض والباقي يرد عليهما .

٤ - اذا اجتمع الاخوان والاخوات من الابوين فللذكر مثل حظ الانثيين .

٥ - يقوم الاخ المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين عند عدم وجوده ويكون حكمه حكمه .

٦ - للاخ الواحد من الام مع انفراده السدس بالفرض ويرد الباقي عليه ومثله الاخت مع انفرادها وان كان اكثر من واحد كان لهم الثلث بالفرض ويرد عليهم الباقي للذكر مثل حظ الانثى

٧ - اذا اجتمعت الكلالات الثلاث - وهم - الاخوة من الابوين والاخوة من الاب والاخوة من الام كان للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكرا او انثى والثلث ان كانوا اكثر ذكورا واناثا يقتسمونه بالسوية وكان الباقي للمتقرب بالابوين واحدا كان او اكثر للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للمتقرب بالاب

٨ - اذا اجتمع الاخوة من الاب خاصة مع الاخوة من الام كان للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا ذكرا او انثى والثلث ان كانوا اكثر يقسم بينهم بالسوية ذكورا واناثا والباقي للمتقرب بالاب للذكر مثل حظ الانثيين

٩ - اذا اجتمعت الاخت الواحدة من الاب مع الاخت او الاخ من الام كان المال بينهما ارباعا فللمتقرب بالام الربع والباقي

للمتقرب بالاب .

١٠ - اذا اجتمعت اختان من الاب مع اخت او اخ من الام كان المال بين الجميع اخماسا فللمتقرب بالاب ثلاثة اخماسه والباقي للمتقرب بالام .

ولكل من الزوج والزوجة نصيبهما الاعلا ويدخل النقص على المتقرب بالابوين او الاب .

(في ميراث الاجداد والجداات)

وهو كما ياتي : -

- ١ - للجد المنفرد مطلقا المال كله ومثله الجدة مطلقا .
- ٢ - اذا اجتمعت الاجداد والجداات فان كانوا من الاب فللذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا من الام اقتسموا المال بالسوية .
- ٣ - اذا اجتمعت الاجداد والجداات وكان بعضهم للام وبعضهم للاب كان للمتقرب بالام الثلث وان كان واحدا والباقي للمتقرب بالاب والاقرب منهم يمنع الابعد .
- ٤ - والجد كالاخ اذا اجتمعا ومثله الجدة مع الاخت والجد وان علا يرث مع الاخوة كما ان الجدة وان علت ترث مع الاخت .
- ٥ - اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام ابائهم عند فقدانهم فيرثون مع الاجداد والجداات ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فان كانوا من الام اقتسموا نصيبهم بالسوية وان كانوا من الابوين كان للذكر مثل حظ الانثيين .

(في ميراث الطبقة الثالثة)

في ميراث الاعمام والعمات

وهو كما ياتي : -

- ١ - الاعمام والاخوال والعمات والخالات وان علوا واولادهم وان نزلوا لا يرثون مع وجود واحد من الطبقتين الاوليين .
- ٢ - للعم مع انفراذه المال كله ومثله العمة مع انفرادها وكذا الاعمام والعمات .

٣ - إذا اجتمعت الاعمام والعمات من الابوين او الاب فللذكر مثل حظ الانثيين .

٤ - إذا اجتمع العم المتقرب بالام مع المتقرب بالابوين والاب كان للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر للذكر مثل حظ الانثى والباقي للمتقرب بالابوين وان كان واحدا وان كان اكثر فمع الاختلاف للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للمتقرب بالاب مع وجود المتقرب بالابوين الا مع فقده فيقوم مقامه (في ميراث الاخوال والخالات)

وهو كما يأتي : -

١ - للخال مع انفراده المال كله ومثله الخالة وكذا الاخوال والخالات

٢ - إذا اجتمع الخال من الام مع الخال من الابوين كان للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر يقتسمونه بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين وان كان واحدا ومع التعدد والاختلاف فالمشهور بين العلماء للذكر مثل حظ الانثيين وقيل بالتصالح ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين عند فقده وله ماله .

٣ - للاخوال ثلث المال وان كان واحدا ذكرا او انثى اذا اجتمعوا مع الاعمام وللاعمam الثلثان .

٤ - إذا اجتمع العم الواحد مع الخال الواحد كان للخال ثلث المال ومثله الخالة والباقي للعم ومثله العمة ومع التعدد والاختلاف في الذكورة والانوثة اقتسم الاخوال والخالات الثلث بالسوية واقتسم الاعمام والعمات الثلثين بالسوية .

٥ - إذا اجتمع الخال من الام مع الخال من الابوين والاب مع العم منها ومن الابوين والاب كان للخال المتقرب بالام سدس الثلث ان كان واحدا ومع التعدد فثلثه يقتسمونه بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين ولا شيء للمتقرب بالاب .

وللمتقرب من الاعمام بالام سدس الباقي ان كان واحدا وان كان
اكثر فثلثه والباقي للمتقرب بالابوين ولا شيء للمتقرب بالاب الا
مع فقد المتقرب بهما فانه يقوم مقامه واذا اجتمع الزوج او الزوجة
معهم كان لكل منهما نصيبه الاعلا .

(في ميراث اولاد الاعمام والعمات والاخوال والخالات)

واولاد الاعمام والعمات والاخوال والخالات يقومون مقام
ابائهم ويورث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به واحدا كان او اكثر
والاقترب منهم يمنع الا بعد الا في ابن العم من الابوين مع اجتماعه
مع العم من الاب فان الميراث كله لابن العم ولا شيء للعم عندنا
واعمام الاب واخواله وعماته وخالاته يقومون مقام الاعمام
والعمات والاخوال والخالات مع عدمهم ويمنع القريب البعيد منهم
ومن تقرب الى الميت بسببين متشاركين ورث بهما كما لو كان
زوجا وابن عم او ابن خال .

(في ميراث الزوجين)

وهو كما يأتي : -

١ - ترث الزوجة الدائمة من زوجها سواء دخل بها ام لم يدخل
الربع ان لم يكن له ولد والثلث ان كان له ولد وان نزل ذكرا كان او
انثى .

٢ - يرث الزوج من زوجته النصف ان لم يكن لها ولد والربع
ان كان لها ولد وان نزل ذكرا كان او انثى .

٣ - اذا لم يكن للزوجة وارث سوى زوجها كان له النصف
بالفرض والنصف الاخر بالرد وقيل لا يرد عليه .

٤ - اذا لم يكن للزوج وارث سوى زوجته ففي الرد عليها بعد
الفرض قولان .

٥ - من كانت له زوجتان تشتركان في الربع والثلث ومثلها
الثلث والاربع .

٦ - المطلقة بحكم الزوجة ان كان طلاقها رجعيًا فترث الزوج

إذا كانت في العدة حين موته كما يرثها هو الآخر إذا ماتت فسي
العدة •

٧ - إذا طلق زوجته في حال مرضه ورثته بشروط أربعة ١-
ان يموت قبل انتهاء السنة بذلك المرض ٢ - ألا يكون الطلاق
بسؤالها ٣ - ألا يكون خلعا ولا مباراة ٤ - ألا تتزوج بغيره
ولا فرق في الطلاق بين كونه بائنا او رجعيا •

٨ - إذا طلق زوجاته الأربع في حال مرضه وتزوج بأربع
ومات به قبل انتهاء السنة من حين الطلاق مع الشروط المتقدمة
اشتركن المطلقات الأربع مع الزوجات الأربع في الثمن مع الولد
والربع مع عدمه •

٩ - إذا طلق واحدة من الأربع وتزوج باخرى ومات في المرض
الذي طلق فيه مع الشروط المذكورة واشتبهت المطلقة منهن كان
للاخيرة التي تزوج بها ربع الثمن مع الولد وربع الربع مع عدمه
وللأربع المشتبهة فيهن المطلقة ثلاثة أرباع الثمن مع الولد وثلاثة
أرباع الربع مع عدمه •

١٠ - إذا تزوج بواحدة او اكثر ولم يدخل بها حتى مات في
المرض الذي تزوج فيه فلا ترثه الا إذا دخل بها •

١١ - يرث الزوج من جميع ما تتركه الزوجة وترث الزوجة
منه من المنقول ولا ترث من الارض لا عينا ولا قيمة وترث من قيمة
الابنية والالات والاشجار والنخيل الثابتة على الارض فتقوم كذلك
والقيمة تدور مدار يوم الدفع وقيل ترث ذات الولد مما يتركه مطلقا
(في طبقات الولاء)

وهو كما يأتي : -

١ - ولأول العتق فالعتق بالكسر يرث عتيقه بشروط ثلاثة •
١ - ان يكون متبرعا في عتقه ٢ - ألا يتبرأ من ضمان
جريته ٣ - ألا يكون للعتيق قريب او بعيد يرثه ٤ - لكل من
الزوجين نصيبه الاعلاء مع الولاء ٥ - إذا كان العتق جماعة

تشاركوا في الميراث - ٦ - اذا فقد المعتق وكان ذكرا انتقل الولاء الى الذكور من وراثته كالأب والاولاد الذكور وان نزلوا وان كان المعتق امرأة انتقل الولاء الى عصبته وهم اولاد ابيها دون بنيتها وبناتها ومع فقد الأب والاولاد فالولاء للاخوة والاجداد للأب دون المتقرب بالأم وان فقدوا كان للأعمام خاصة - ٧ - لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا جعله شرطا في بيع - ٨ - يصح جر الولاء فلو حملت المعتقة من مملوك فولد الولد لمولها فلو اعتق أبوه انجر الولاء الى معتق أبيه ومع عدمه فلا يويه واولاده الذكور ومع فقدهم فلعصبته ومع عدمهم فلمعتق معتق أبيه فان عدموا فلمعتق معتق معتق الأب ومع فقدهم فلمعتق عصبه المعتق واولاده الذكور ومع عدمهم ينتقل الى ضامن الجريمة ومع فقدته ينتقل الى الامام ولا يعود الى مولى الامام (ع)

(الطبقة الثانية في ميراث ضامن الجريمة)

وهي كما يأتي :-

- ١ - ولأه ضامن الجريمة يعني تولي احد الشخصين لآخر على ان يضمن جريمته (اي جنايته) ويكون ميراثه له .
- ٢ - صيغة ايجابه - عاقدتك على ان تعقل عني وترثني وقبوله من الآخر قبلت فيرثه مع فقد الوارث له بنسب او سبب ويشترك الزوجين .

- ٣ - لا يتعدى ولأه ضامن الجريمة الى ورثته بعد فقدته .
- ٤ - لا يصح عقده الا مع فقد الوارث النسبي والمولى المعتق

(الطبقة الثالثة في ولأه الامام (ع))

من فقد القرابة من نسب او سبب كالزوج ولأه المعتق وضامن الجريمة انتقل ميراثه الى الامام (ع) فاذا كانت له زوجة اخذت فرضها الربع ورجع الباقي اليه (ع) يعمل به ما يشاء والمعروف ان عليا (ع) وضعه في فقراء بلده وضعفاء جيرانه ومع غيبته (ع) يرجع امره الى الحاكم الشرعي

(في التباس الامر على الخليفة (رض) في عول الفرائض)
واما العول فحقيقته نقص الميراث عن ارباب السهام كاجتماع
الزوج مع الاختين فصاعدا فان للزوج النصف ولهن الثلثان .
وقد التبس الامر على الخليفة عمر (رض) في قسمته فقصى
بتوزيع النقص على الجميع بنسبة سهامهم فاخر من قدم الله وقدم
من اخر الله واخرج الحاكم في مستدركه ص ٣٤٠ من جزئه الرابع
في كتاب الفرائض وصححه على شرط البخاري ومسلم والذهبي
في تلخيصه ولم يعقبه بشيء لكونه صحيحا عنده عن ابن عباس
قال (اول من اعال الفرائض عمر وايم الله لو قدم من قدم الله واخر
من اخر الله ما عالت فريضة فقيل له واياها اخر فقال كل فريضة لم
يهبطها الله عز وجل عن فريضة الا الى فريضة فهذا ما قدم الله عز
وجل كالزوج والزوجة والام وكل فريضة اذا زالت عن فرضها لم
يكن لها الا ما بقى فتلك التي اخر الله عز وجل كالاخوات والبنات
فاذا اجتمع من قدم الله عز وجل ومن اخر بدىء بمن قدم فاعطي حقه
كاملا فان بقى شيء كان لمن اخر)

فالذي يقتضيه هذا الحديث في صورة اجتماع الزوج والام
والبنات هو اعطاء فريضة كل من الزوج وهو الربع والام السدس
كاملة غير منقوصة واعطاء الباقي للبنتين فصاعدا بالسواء
والاختان لا ترثان مع وجود الام والبنات لانهن من الطبقة الثانية
والام والبنات من الاولى .

(التعصيب غير صحيح عند الشيعة)

واما التعصيب فحقيقته اعطاء البعيد من اولي الارحام ما يبقى
من الميراث بعد اعطاء اولي الفرائض من الاقربين للميت سهامهم
كما لو اجتمعت الام والبنات اللتان هما من الطبقة الاولى مع الاخ
الذي هو من الطبقة الثانية او مع العم الذي هو من الطبقة الثالثة
فعند اخراننا اهل السنة ان لكل من الام والبنات فرضها والباقي
للعصبة واما عندنا فان الميراث كله للام والبنات بالفرض والرد

بالقربة ولا شىء للعصبة كما جاء التنصيص عليه في القران بقوله تعالى في سورة الانفال اية ٧٥ (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وقوله تعالى في سورة البقرة اية ١٨٠ (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرابين بالمعروف حقا على المتقين) ومفهوم الايتين واضح وهو لا يتفق مع القول بالتعصيب وذلك لان الام والبنت والبنتين فصاعدا اقرب الى الميت رحما من اخيه وعمه واولادهما ويشاركن الاب والاولاد في الميراث اذا اجتمعن معهم كما نص عليه كتاب الله بقوله تعالى في سورة النساء اية ١١ (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وهو يفيد انهم جميعا ذكورا واناثا بمستوى واحد في القرب من الميت وانهم اولى به فهن اولى بميراثه من اخيه وعمه مطلقا سواء اكانت لهن فريضة او لا لاطلاق الايتين وعدم تقييدهما بما يفيد نفى الاولوية عنهن لوجود الفريضة لهن وكما ان الاب والاولاد اولى بميراثه لانهم اقرب اليه وليس لـاخيـه ولا لعمه ولا لاولادهما ان يشاركوهم في شىء من ميراثه مطلقا فكذلك الام والبنت يحبونهم ويمنعونهم من ميراثه على اساس ان الاقرب من اولي الارحام يمنع الابعـد منهم ويحجبه وليس من الممكن المعقول ان تزول اولوية الام او البنت بالميت لاجل الفريضة حتى يصح التعصيب وذلك لوضوح انهن اقرب اليه منهم طبعا فهن اولى به منهم قطعاً لذا يتعين رد ما يبقى عليهن من الميراث بعد الفريضة بمقتضى اطلاق الايتين وثبوت الاولوية للاقرب مطلقا .

ويقول محمد بن عبد الوهاب الشعراني في ميزانه في اواخر ص ١٠٣ من كتاب الفرائض من جزئه الثاني والدمشقي العثماني محمد بن عبد الرحمان في كتاب الرحمة ص ١١ بهامش الجزء الثاني من ميزان الشعراني (قال ابو حنيفة واحمد للام الفرض والباقي بالرد وللبنـت النصف بالفرض والباقي بالرد وظاهر اطلاق قوليهما يقتضى الرد عليهما مطلقا كما تقول الشيعة .

(في القضاء والحكم)

لا يجوز التحاكم الى الطاغوت وهو الحاكم بغير ما انزل الله فمن تحاكم اليه كان منافقا بحكم القرآن لقوله تعالى في سورة النساء آية ٦٠ (ألم تر الى الذين يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) وقوله في سورة النساء آية ٦٤ (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) .

واما الحاكم بغير ما انزل الله فمشمول لقوله تعالى في سورة المائدة في كل من آية ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) وقوله تعالى (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون) وقوله تعالى (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون) وليس الظالم بحكم القرآن الا من حكم بغير ما انزل الله ويكون المتحاكم اليه مشمولا لقوله تعالى في سورة هود آية ١١٣ (ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار) وقوله تعالى في سورة المائدة آية ٥٠ (افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون) ومفهوم هذه الايات واضح فكل من ترفع اليهم واخذ ما حكموا به فقد اخذ سحتا واكل حراما ولو كان محقا وان كان ما حكموا به بمثل ما حكم به القرآن لانه اخذه بحكم الطاغوت وقد امره تعالى ان يكفر به ولان الله تعالى لم يقل في تلك الايات الحاكمة بكفر الحاكمين بغير ما انزل الله وظلمهم وفسقهم (ومن لم يحكم بمثل ما انزل الله) وانما قال (بما انزل الله) وحكم بنفاق من رجع اليهم مطلقا الا اذا توقف انقاذ حقه عليه وكان مضطرا اليه لقوله تعالى في سورة الانعام آية ١٢٠ (الا ما اضطررتم اليه) وقوله (ص) (ما من شيء حرمه الله الا وقد احله لمن اضطر اليه) .

(في صفات القاضي)

ويعتبر في القاضي شروط تسعة - ١ - البلوغ - ٢ - كمال العقل - ٣ - الايمان - ٤ - العدالة - ٥ - طهارة المولد - ٦ - الذكورة - ٧ - استقلاليته باهلية الفتوى - ٨ - الضبط المعتاد - ٩ - اذن المعصوم (ع) ويتفرع على هذا ما يأتي .

- ١ - ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء اهل البيت (ع) الجامع للشروط المذكورة عصر الغيبة على الاخرين مطلقا وهو المعبر عنه بالحاكم الشرعي - ٢ - يجب تحكيم الحاكم الشرعي ولا يجوز الرجوع الى غيره في فصل الخصومه اطلاقا .

- ٣ - يستحب تولي القضاء لمن يثق من نفسه القيام بشروطه اذا كان من اهله ولا يجب توليه الا اذا الزمه الامام (ع) او كان لا يوجد غيره فيتعين عليه .

- ٤ - للمعصوم ان يحكم بعلمه في حقوق الله تعالى وحقوق الادميين - ٥ - للحاكم غير المعصوم ان يحكم بعلمه في حقوق الادميين وفي صحة حكمه بعلمه في حقوق الله قولان والمشهور بين العلماء الصحة - ٦ - اذا انتفى علم الحاكم حكم بالشهود ان علم بعد التهم او تعديلهم - ٧ - ليس على الحاكم ان يتتبع حكم من كان قبله ولا غيره الا اذا ادعى المحكوم عليه ان الاول حكم عليه ظلما فانه يلزمه النظر في حكمه - ٨ - اذا احتاج الحاكم الى من يترجم له الشهادة فلا يقبل الا بشاهدين عدلين .

- ٩ - اذا افتقر القاضي الى كاتب وجب ان يكون بالغا عاقلا مؤمنا عدلا .

- ١٠ - اذا جهل القاضي عدالة الشاهدين بحث عنهما بنفسه كما كان يفعل النبي (ص) .

- ١١ - اذا حكم القاضي اعتمادا على ظاهر عدالة الشاهدين ثم ظهر فسقهما وقت الحكم المتصل بوقت اقامة شهادتهما نقض حكمه - ١٢ - لا يجوز الاعتماد في الشهادة بالعدالة على حسن الظاهر .

- ١٣ - تثبت العدالة بالشهادة بها مطلقة من غير تفسير .
- ١٤ - لا يثبت الجرح بغير تفسير وقيل يثبت مطلقا كالعدالة .
- ١٥ - اذا تعارض شهود الجرح والتعديل يقدم الجرح وقيل يتوقف القاضي لعدم المرجح .
- ١٦ - يستحب تفريق الشهود لا سيما مع التهمة .
- ١٧ - اذا وجب على القاضي كتابة المحضر فلا تجب عليه مقدماته الا اذا دفع له من بيت المال ما يصرفه في ذلك .
- ١٨ - لا يجوز للقاضي ان يداخل الشاهد بكلام في اثناء تلفظه بالشهادة يدفعه الى شيء يفيد او يوقعه فيما يضر وانما يجب الامساك عنه حتى يؤدي ما عليه من الشهادة ليحكم بموجبها .
- ١٩ - لا يجوز للحاكم ترغيب الشاهد في الادلاء بالشهادة اذا تردد فيها ولا تزميده في ادلائها وجعله يتردد بها بعد ان كان جازما بما يشهد به .

٢٠ - لا يجوز لقاضي ان يعمل ما يوجب توقف المدعى عليه عن الاقرار بالحق للمدعي الا اذا كان في حقوق الله تعالى لان النبي (ص) صنع ذلك مع ما عز عندما اقر بالزنى بقوله (ص) (لعلك قبلتها ولمستها) في حديث مشهور يريد (ص) بذلك حمله على الكف عن اتمام الاقرار اربعا .

٢١ - لا يجوز للحاكم اخذ الرشا ويأثم دافعها اذا توصل بها الى الحكم له بالباطل لان رسول الله (ص) (لعن الراشي والمرتشي) ولا يأثم الدافع اذا توقف عليه انقاذ حقه المضطر اليه ويأثم الآخذ لها خاصة وعلى المرتشي اعادتها الى اهلها .

(في وظائف الحاكم)

وهي تسعة امور - ١ - المساواة بين الخصمين في السلام والكلام والجلوس والنظر والانصاف والعدل في الحكم والاذن بالدخول وطلاقة الوجه اذا كانا متساويين في الاسلام او في الكفر - ٢ - لا يجوز له تلقين احد الخصمين بما يلحق الضرر بخصمه الاخر - ٣ -

عدم ارشاد احد الخصمين الى الحجج الموجبة لظهور خصمه عليه
٤ - اذا سكت المتخاصمان قال لهما تكلما او يقول فليتكلم المدعي
منكما او يأمر من يقول لهما ذلك اذا احس ان سكوتهما كان
احتشاما له .

٥ - لزوم القضاء بين المتخاصمين اذا كان الحكم واضحا لديه
بعد ترغيبهما في المصالحة ومع ابائهما او اباء احدهما يحكم بينهما
٦ - ان يبدأ بالاول فالاول اذا ورد عليه الخصوم وان لم يعلم
السابق او وردوا جميعا ففيه قولان .

١ - ان يقرع بينهم - ٢ - ان يكتب اسماء المدعين دون خصومهم
لان الحق لهم .

٧ - ان يقدم بالدعوى من بادر بها ويسمع على الذي عن يمين
خصمه اذا ادعى دفعة .

٨ - اذا اقر الخصم بالحق الزمه به اذا كان بالغاً عاقلاً مختاراً فان
امتنع عنه مع يساره كان له حبسه اذا طلبه المدعي .

٩ - اذا ثبت اعسار المحكوم عليه انظره الحاكم الى الميسرة .
(في صورة الحكم وكيفية)

وهي كما يأتي :

١- اذا ثبت الحق للمدعي قال الحاكم للمدعى عليه قضيت عليك او
الزمتك بكذا .

٢ - اذا انكر المدعي عليه طوّل المدعي بالبينة فان اقامها حكم
له بها .

٣ - اذا لم تكن للمدعي بينة توجهت الى المنكر اليمين فان
طلبها المدعي أحلفه الحاكم ولا يجوز احلافه الا بسؤال المدعي .

٤ - اذا تبرع المنكر بيمينه لم يعتد به ومثله في عدم الاعتداد لو
تبرع الحاكم باحلافه . وتعاد اليمين اذا سألها المدعي فان حلف
المدعى عليه سقطت دعوى المدعي .

٥ - لا تبرأ ذمة المنكر اذا كان كاذباً في يمينه فيجب عليه التخلص

من الحق بينه وبين ربه تعالى •

٦ - لا يجوز للمدعي بعد يمين المنكر ان يقتص منه لو ظفر بماله ولا تسمع للمدعي بينه بعد احلاف المدعى عليه •

٧ - اذا اكذب المدعى عليه نفسه باقراره بالحق جاز للمدعي مطالبته به والاقتصاص منه مع امتناعه من تسليمه •

٨ - اذا رد المدعى عليه اليمين على المدعي لزمه الحلف ان كان يريد الحصول على حقه فان نكل بطلت دعواه •

٩ - اذا نكل المنكر ولم يحلف ولم يرد واصر على ذلك ففيه قولان ١ - الحكم عليه بمجرد النكول - ٢ - يرد اليمين على المدعي فان حلف ثبت حقه وان نكل سقط حقه •

١٠ - اذا كان للمدعي بينة ففي جواز قول الحاكم له احضرها قولان - ١ - الجواز لانه حق للمدعي لا لغيره - ٢ - عدم الجواز •

١١ - اذا احضر المدعي البينة فليس للقاضي سؤالها الا بطلب المدعي لانه حقه •

١٢ - اذا ثبت لدى الحاكم عدالة الشهود قال للمدعى عليه هل عندك ما يجرحها فان قال نعم وطلب المهلة لاثباته امهله امدا يمكنه اتيانه فيه والمشهور بين العلماء انه ثلاثة ايام فان لم يأت به حكم عليه بعد طلب المدعي •

١٣ - اذا كانت للمدعي بينة فلا يمين عليه الا اذا كانت الدعوى على ميت فيستحلف على بقاء الدين استظهارا •

١٤ - اذا قامت البينة على غائب بحق دفع الحاكم من مال الغائب بمقدار ما ثبت عليه بعد الزامه بكفيل وقيل تضم الى بينة المدعي

اليمين كالميت ومثله المجنون والصبي •

١٥ - اذا ادعى ان له بينة غائبة خيره القاضي بين الصبر وبين احلاف المدعى عليه وليس للمدعي حبسه او مطالبته بكفيل اذا كان

له شاهد واحد •

١٦ - اذا سكت المدعى عليه واعتمد على سكوته الزم بالجواب

ويحبس عند عناده حتى يجيب وإذا كان سكوته لآفة من صمم أو خرس
تعين الوصول الى معرفة ما يجيب به الى الاشارة المفيدة للعلم باقراره
او انكاره وإذا احتاج الى مترجم لمعرفة جوابه من اشارته وجب ان
يكون اثنين عدلين .

١٧ - إذا كان المدعى عليه غائبا عن مجلس الحكم مسافرا كان او
حاضرا يمكنه الحضور وسماع البينة عليه حكم عليه في حقوق الناس
دون حقوق الله تعالى كالحد الواجب للزنى ونحوه .

١٨ - إذا كان للمدعي وكيل فطالب خصم موكله بما عليه من الحق
الثابت وادعى الخصم الوفاء والتسليم لموكله وليس له بينة حكم عليه
بالتسليم والغيت دعواه .

(في كيفية اليمين)

وهي كما يأتي : -

١ - لا يجوز الحلف في حل الخصومة بغير اسماء الله تعالى ولو
كان المستحلف كافرا .

٢ - يجوز احلاف الذمي بما يوجبه دينه اذا رأى القاضي ان ذلك
اكثر ردعا واشد زجرا .

٣ - يستحب للقاضي قبل احلاف المدعى عليه وعظه وتخويفه من
عاقبة اليمين والتغليظ له فيها .

٤ - يكفي في استحلاف المنكر ان يقول والله ليس له قبلي حق ولا
طلبة بوجه من الوجوه .

٥ - اذا اغلظ القاضي للمنكر باليمين وامتنع عن اجابته لم يجبر
عليها ولا يتحقق النكول بامتناعه منها .

٦ - يمين الاخرس بالاشارة المفهمة .

٧ - على القاضي استحلاف المنكر في مجلس قضائه الا اذا كان
هناك مانع شرعي او عقلي من حضوره مجلس القضاء من مرض
ونحوه ومثله المرأة التي ليس لها عادة في الظهور في مجتمع الرجال
او كان لها مانع شرعي كالحيض المانع من دخول المسجد لو كان الحاكم

جالسا فيه فتجوز الاستنابة لمن يقوم بتحليفه في منزله .

(في يمين المنكر والمدعي)

وهي كما يأتي :

- ١ - اليمين على المنكر والبينة على المدعي .
- ٢ - على المدعي اليمين مع رد المنكر ومع شهادة عدل واحد .
- ٣ - ليس على المنكر اليمين اذا كان للمدعي بينة .
- ٤ - اذا لم يكن للمدعي بينة فأصل البراءة مع المنكر فتتوجه اليه اليمين على نفي دعوى المدعي الا اذا ردها .
- ٥ - لا يجوز اليمين الا على القطع وان كان سندها امارة شرعية كاليد الا اذا تعلققت بنفي فعل الاخرين فانها تكون على نفي العلم به .
- ٦ - اذا لم تكن للمدعي بينة فلا يمين عليه الا اذا رد المنكر او نكل فان ردها توجهت على المدعي فيحلف على الجزم وتسقط دعواه بنكوله .
- ٧ - يكفي اليمين مع الانكار على نفي استحقاق المدعي .
- ٨ - اذا ادعى المنكر ابراء ذمته من الحق او ايصاله الى المدعي صار المنكر مدعيا والمدعي منكرا فيحلف المدعي على بقاء حقه ان لم تكن له بينة .

(في الدعوى على الوارث)

وهي كما يأتي :

- ١ - لا تتوجه الدعوى فضلا عن الحلف على الوارث بدين او عين الا بامور ثلاثة .
- ١ - ان يدعي عليه علمه بموت المورث - ٢ - ان يدعي علمه بالحق وانه ترك في يده ما يفي ب كله او بعضه اذا كانت الدعوى ديناً - ٣ - ان يكون وارثا للميت .
- ٢ - اذا ادعى على الوارث العلم بموت المورث او بالحق بعد تحقق كونه وارثا كفى بانه لا يعلم .
- ٣ - اذا كان الحق ثابتا مع تحقق موته وادعى ان ما في يد الوارث من المال هو للميت كان عليه اليمين على القطع لا نفي العلم وقيل يكفي

اليمين بنفي العلم •

٤ - اذا كانت للمدعي بيينة لكنه اعرض عنها وطلب يمين المنكر او انه اسقط بينته وقبل يمينه جاز له الرجوع الى البيينة قبل احلاف المنكر ومثله لو كان له شاهد واحد فاعرض عنه واكتفى بيمين المنكر ثم رجع الى شاهده قبل تحليفه او ان المنكر رد اليمين على المدعي ثم رجع الى اختيار اليمين مع الشاهد •

٥ - اذا انكر السرقة توجه اليه اليمين لاسقاط غرمه فان ردها على المدعي وحلف لزمه دفع المال اليه ومثله لو نكل عن اليمين ولو شهد له شاهد عدل وحلف ثبت حقه •

(في الدعوى على المملوك)

وهي كما ياتي :

١ - اذا كانت الدعوى على مملوك كان مولاه خصم المدعي سواء تعلقت بمال ام جناية •

٢ - اذا كانت الدعوى على المملوك في حد من حدود الله كالزنى ونحوه فلا تسمع الا باقامة البيينة •

(في الحكم بيمين وشاهد)

وهو كما ياتي :

١ - يجوز الحكم بشاهد ويمين المدعي بشرطين - الاول شهادة الشاهد - الثاني تقديم شهادة الشاهد بعد تزكيته على اليمين •

٢ - يثبت الحكم بشاهد ويمين في كل ما كان مالا او كان المقصود منه المال كانواع العقود والجنايات الموجبة للديات كالخطف والمحض والعمد الشبيه له وقتل الوالد ولده ونحوها ولا يثبت به الخلع والطلاق والوكالة والنسب والوصية اليه والعق والتدبير والمكاتبة والمباراة والرجعة وعيوب النساء وفي ثبوت النكاح به قولان - ١ - الثبوت به - ٢ - عدم الثبوت به وفي ثبوت الوقف به اقوال ثلاثة - ١ - الثبوت به مطلقا - ٢ - المنع مطلقا - ٣ - التفصيل بين الخاص والعام بالثبوت به في الاول وعدمه في الثاني - ٣ - اذا ادعى جماعة مالا

ثبتت دعواهم بشاهد ويمين كل واحد منهم ويثبت نصيب من حلف منهم دون الممتنع .

٤ - لا يجوز اليمين ممن لا يعرف ما يحلف عليه بالقطع الا اذا كانت هناك اماره شرعية كاليد المفيدة للملك شرعا .

٥ - لا يثبت بالشاهدين واليمين اموال الاخرين غير المدعين .

(في القسمة)

وهي مشروعة في القرآن والسنة وقد قسم رسول الله (ص) خيرى على ثمانية عشر سهما (وقال (ص) الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وعرفت الطرق فلا قسمة) .

ويتفرع على هذا ما يأتي :

١ - يستحب للامام (ع) او من يقوم مقامه ان يجعل قاسما لانها من المصالح العامة التي يعود نفعها للامة ويعتبر فيه شروط خمسة .
١ - ان يكون بالغا ٢ - ان يكون عاقلا ٣ - ان يكون مؤمنا ٤ - ان يكون عادلا ٥ - ان يكون عارفا بالحساب لافتقار القسمة اليه .

٢ - لا يعتبر الاسلام فيمن رضي به الخصمان في القسمة كما لا يشترط فيه حضور الامام (ع) ولا قاسمه .

٣ - لا يشترط القاسم فيما وقع التراضي عليه بنفسيهما من القسمة ٤ - تمضي القسمة من القاسم بعد القرعة مع سبق رضا الخصمين بالقسمة ولا يتوقف لزومها على الرضا بها بعد القرعة سواء فسي ذلك منصوب الامام (ع) وغيره .

٥ - اجرة القاسم المنصوب من الامام (ع) من بيت مال المسلمين الذي وضعه الله تعالى لتحقيق مصالح الامة الاقتصادية ونحوها اذا كان فيه سعة والا كانت أجرته على المتقاسمين وان كان الطالب لها ادهم لانها وقعت لهم جميعا الا اذا قصد التبرع بها .

٦ - يقسم المكيل والموزون بالكيل والوزن .

٧ - اذا تفاوتت اجزاء المقسوم من الاجناس فان كانت قسمته ،

مضرة لبعضهم اجبر غير المتضرر عليها •

(في المدعي والمنكر)

وهما كما يأتي :-

- ١ - المدعي هو من عليه البينة وتترك الدعوى بتركه الخصومة لادعائه ما يخالف الاصل او ما كان خفيا مخالفا لظاهر الشريعة
- ٢ - المنكر هو من انكر دعوى المدعي ويكون الاصل معه ويعتبر في المدعي شروط سبعة - ١ - أن يكون بالغاً - ٢ - أن يكون عاقلاً - ٣ - أن تكون الدعوى لنفسه او لمن له الولاية عنه كالصغير والمجنون - ٤ - ألا يدعي لغيره الا لمن كان وكيلًا او وصيا عنه او وليا عليه - ٥ - أن تكون الدعوى متعلقة بما يصح تملكه فلا تسمع من المسلم فيما هو محرم عليه كالخمر ونحوها - ٦ - أن تكون الدعوى ممكنة فلا تسمع في المحال العقلي او الشرعي - ٧ - أن تكون الدعوى ملزمة فلا تسمع دعوى الهبة ما لم يدع الاقباض ومثلها الرهن والوقف المعتبر فيه القبض •
- ٣ - اذا تعلقت الدعوى بالاموال المطلقة سواء في ذلك الاعيان والديون فلا تحتاج صحتها الى الكشف والتفصيل عن اسبابها ومثلها النكاح وغيره من العقود •
- ٤ - اذا اقتضت المرأة في دعواها على قولها فلان زوجي كفى في صحة دعواها النكاح فلو انكر لزمته اليمين فاذا نكل ورد اليمين عليها واقسمت ثبتت زوجيتها له وفي جواز تمكين الزوج منها بعد اقراره على نفسه بنفي زوجيتها ومن قضاء الحاكم بها وجهان •

(في التوصل الى الحق والتنازع بما في اليد)

- ٥ - اذا تنازع شخصان على عين في يدهما وليست لاحدهما بينة كان الحكم بها بينهما نصفين وفي احتياج ذلك الى يمين كل منهما لصاحبه قولان •

٦ - اذا كانت العين في يد احد المتخاصمين خاصة ولا بينة لخصمه حكم بها لذى اليد مع يمينه ان سألها خصمه .

(في تعارض البيئات)

وهو كما يأتي : -

١ - اذا وقع التضاد بين البيئات مع التساوي في العدالة والعدد كما لو شهد اثنان بعين او حق لشخص وشهد اخران بأنها لآخر فان امكن التوفيق بين الشهادتين وجب وان لم يمكن بان كان صدق احدهما يوجب كذب الاخرى فله اربع صور - ١ - ان تكون العين في يد احدهما - ٢ - ان تكون بيدهما معا - ٣ - ان تكون بيد ثالث - ٤ - ألا تكون عليها يد احد .

وفي الصورة الاولى يحكم بها لمن ليست بيده اذا كانت شهادتهما له بالملك المطلق لان البيئة على المدعي واليمين على المنكر فلا تقبل البيئة من المنكر وتلك هي المعبر عنها ببيئة الخارج .

وفي الصورة الثانية يكون الحكم بها بينهما نصفين وفي احتياج ذلك الى يمينها اذا طلبها كل منهما من خصمه قولان .

وفي الصورة الثالثة يحكم بها لاعدل البيئتين ومع تساويهما في العدالة يحكم لاكثرهما بيئة ومع تساويهما في الكثرة يقرع بينهما فيحكم لمن خرج اسمه بعد يمينه واذا امتنع من اليمين حلف خصمه وحكم له بها وان امتنعا كان الحكم بها بينهما نصفين وان اقر من كانت بيده العين انها لاحدهما واما الصورة الرابعة فحكمها حكم الصورة الثالثة .

٢ - يقع التعارض بين الشاهدين وبين الشاهد الواحد وامرأتين لصدق البيئة على كل منهما شرعا .

٣ - لا تعارض بين الشاهدين وشاهد واحد ويمين فيحكم بالشاهدين وقيل يقع كالبيئتين ولا بين شاهد وامرأتين وشاهد ويمين فيحكم بالشاهد والمرأتين .

(في صفة الشاهد)

وهي كما يأتي :

١ - يعتبر في الشاهد شروط ستة - ١ - البلوغ - ٢ - كمال العقل - ٣ - الايمان - ٤ - العدالة - ٥ - طهارة المولد - ٦ - عدم التهمة .

٢ - تقبل شهادة من بلغ عشر سنين من الصبيان في الجراح بشروط ثلاثة - ١ - بلوغهم عشر سنين - ٢ - عدم اختلافهم في الكلام - ٣ - عدم اجتماعهم على ما يحرم لغيرهم .

٣ - تقبل شهادة المجنون الادواري في حال افاقته وعلى القاضي استظهاره بما يتيقن معه استكمال فطنته وحضور ذهنه ومثله المغفل الابله ومن يعرض عليه السهو غالبا .

٤ - لا تقبل شهادة غير المؤمن لاتصاف غيره بالنفاق والظلم والفسق .

٥ - تقبل شهادة الذمي العدل في دينه في الوصية خاصة اذا لم يكن هناك من عدول المؤمنين من يشهد بها كما جاء التنصيص عليه في القرآن والسنة

(في العدالة)

وهي الا يرتكب المرء الكبائر من الذنوب كالزنى والقتل وشرب الخمر واللواط والغيبة والنميمة (وهي التجسس على المؤمنين) وغصب اموال الناس وظلمهم ونحوها ولا يصير على صفائرها من غير توبة (اذ لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الاصرار) كما في الحديث وقيل ان الاصرار هو ان يذنب الذنب ولا يستغفر الله ولا يحدث نفسه بتوبة .

٦ - لا تقبل شهادة المخالف في شئ من اصول العقائد تقليدا كان او اجتهادا ومثله مخالفة ما علم من فروعها الضرورية لعدم العذر في شئ منها اطلاقا .

٧ - تقبل شهادة المخالف في الفروع غير الضرورية من

معتقدي الحق اذا لم يكن مخالفا لاجماع قطعي او رواية متواترة ونحوهما من الادلة القطعية .

٨ - لا يحكم بفسق المخالف في غير الضروري من اهل الحق وان كان مخطئا في اجتهاده لان له حسنة على اجتهاده كما في الحديث .

٩ - لا تقبل شهادة القاذف للمرأة المؤمنة بالزنى الا اذا تاب واصلح ولا اللاعب بآلات القمار ولا شارب الخمر بجميع الوانها ولا المغني والمغنية ولا الحاسد الذي يتمنى زوال نعمة غيره ولا المتظاهر ببغض المؤمن ولا من لبس الحرير الخالص اختيارا ولا من لبس الذهب من الرجال من خاتم ونحوه

(فيمن لا تقبل شهادتهم لا من جهة نفي العدالة)

(ومن تقبل)

وهو كما يأتي : -

١ - لا تقبل شهادة من تجر شهادته نفعا اليه كالشريك فيما هو شريك فيه .

٢ - صاحب الدين اذا كانت شهادته للمحجور عليه بمال يتعلق به .

٣ - لا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ليدخل في وصايته .

٤ - لا تقبل شهادة مولى المملوك المأذون من قبله لان ما في يده لسيده وفي المكاتب قولان

٥ - العداوة الدنيوية تمنع من قبول الشهادة ولا تمنعها اذا كانت دينية .

٦ - لا تقبل شهادة بعض الرفقاء لبعض على قاطع الطريق

- عليهم الا اذا اقر قاطع الطريق او شهد غيرهم من العدول
- ٧ - لا يمنع النسب من قبول الشهادة كشهادة الوالد لولده او عليه وبالعكس وفي قبول شهادة الولد على والده بحق او مال قولان والمشهور عدم القبول وقيل بالقبول .
- ٨ - تقبل شهادة الزوج لزوجته او عليها وشهادة الزوجة لزوجها او عليها اذا كان معها غيرها من العدول وقيل باعتبار شهادة غير الزوج لها مع شهادته كالزوجة .
- ٩ - تقبل شهادة الضيف والاجير ولا يقدر في شهادتهما بعد كونهما عدلين وجود الميل النفسي الى المشهود له باعتبار ضيافته .
- ١٠ - تقبل شهادة الصغير بعد بلوغه وعدالته والكافر بعد ايمانه وعدله اذا عرفا الحق في ذلك الحال فاقاموها بعد ارتفاع الصغر والكفر ومثلهما المملوك بعد عتقه والفاسق المستتر المردودة شهادته بجرمه ممن وقف على باطن امره اذا تاب فانها تقبل لو اعادها .
- ١١ - في قبول شهادة المملوك اقوال قيل تقبل على غير مولاه وقيل لا تقبل مطلقا وقيل لا تقبل الا على مولاه والمشهور هو الاول ومثله المدبر والمكاتب المشروط واما المطلق فالمشهور انها لا تقبل على مولاه وقيل تقبل بقدر ما تحرر منه .
- ١٢ - اذا اعتق المملوك قبلت شهادته حتى على مولاه .
- ١٣ - يكفي في صيرورة الشاهد شاهدا سماعه الاقرار وان لم يكن مدعوا من المشهود عليه والمشهود له ومثله لو قال الخصمان او احدهما لا تشهد علينا الا انه سمع منهما او من احدهما ما يوجب الحكم او ارتكب احدهما جناية فتكلم المشهود عليه بها .
- ١٤ - لا تقبل شهادة المتبرع بها في حق الناس قبل ان يسأله الحاكم في مجلس القضاء .
- ١٥ - تقبل شهادة المتبرع في حقوق الله كالزنى وشرب الخمر

وما كان متعلقا بالمصالح العامة كالمدارس ونحوها .
 - ١٦ - تقبل شهادة المتجاهر بالفسق اذا تاب ورجع الى
 الصلاح ولو كانت مردودة .
 - ١٧ - اذا انكشف ان في الشهود ما يمنع قبول شهادتهم
 افله صورتان - ١ - ان يحدث بعد الحكم - ٢ - ان يحدث قبل
 اقامتها وقد خفي امره عن القاضي ففي الاولى يمضى الحكم ولا
 يضر به وفي الثانية ينقضه هو او غيره من القضاة لتبين فساد
 معيار الحكم الا اذا كان من التبدل في الاجتهاد فلا ينقضه هو فضلا
 عن غيره .

(في مستند الشهادة)

وهو كما يأتي : -
 - ١ - العلم وهو شرط في جميع ما يشهد به - ٢ - المشاهدة
 بالعين فيما لا تدركه حاسة السمع من الافعال الخارجية كالزنى
 والمواط والقتل والسرقة ونحوها .
 - ٣ - السماع فانه يكفي في النسب والملك المطلق والنكاح
 والوقف والعق والموت ونحوها مما يتحقق بالشياع او الاستفاضة
 او الاشتهار القريب من العلم وتحص شهادة الاخرس ومثله الاعمى
 (في الحقوق)
 والحق قسمان - ١ - حق الله تعالى - ٢ - حق الناس والاول
 قسمان - ١ - ما يثبت بشهادة اربعة رجال واقسامه ثلاثة - ١ -
 الزنى - ٢ - اللواط - ٣ - المساحقة ويمتاز الزنى من بين الثلاثة
 بثبوتة بشهادة ثلاثة رجال وامرأتين وبرجلين واربع نسوة الا ان
 الاخير لا يثبت به الا الجلد .

- ٢ - ما يثبت بشهادة رجلين عدلين وهو الجنايات التي توجب
 الحد كالارتداد وشرب الخمر والقذف والسرقة ونحوها .
 واما حق الناس فاقسامه ثلاثة - ١ - ما لا يثبت الا بشهادة
 رجلين عدلين وهو كل مال يمكن على مال والمقصود منه المال كالطلاق

والخلع والوكالة والوصية العهدية والنسب ورؤية الهلال وقيل
بثبوت ذلك كله بشهادة رجل وامرأتين والمشهور الاول .

٢ - ما يثبت بشهادة رجلين عدلين ورجل وامرأتين وشاهد
واحد ويمين وهو كل ما كان مالا او ديناً كالعقود والجناية الموجبة
للدية والوصية التمليلية والوقف .

٣ - ما يثبت بشهادة رجلين عدلين وشهادة النساء منفردات
او منضمات الى الرجال وتختص شهادة النساء منفردات بما
يعسر غالباً على الرجال الاطلاع عليه كعيوب النساء الباطنة كالقرن
ومثله الحيض والنفاس والظاهرة كالعرج والولادة والاستهلال
والرضاع ويعتبر في كل موضع تقبل فيه شهادة النساء منفردات
الا تقل عن اربع نسوة لان المرأتين تقومان مقام رجل واحد فسي
الشهادة كما جاء التنصيص عليه في القرآن بقوله تعالى في سورة
البقرة اية ٢٨٢ (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما
فتذكر احدهما الاخرى)

(في وجوب اداء الشهادة على من تحملها)

وهو كما يأتي :-

١ - اذا دعي من كان اهلاً لتحمل الشهادة لهما ولم يخش
الضرر وجبت عليه على الكفاية وان لم يوجد غيره تعينت عليه
٢ - اذا كان الشاهد لا يخشى الضرر وقد دعي اليها وجب
عليه اداؤها ويحرم كتمانها كما نص عليه كتاب الله في سورة البقرة
اية ٢٨٢ بقوله تعالى (ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا) وقوله تعالى
في سورة البقرة اية ٢٨٣ (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فانه
اثم قلبه)

٣ - لا تجوز اقامة الشهادة الا عند الحاكم الشرعي الا اذا
اكره عليها عند غيره فحينئذ تجوز .

٤ - لا يجوز احلاف الشاهد لانه محسن وفي القرآن يقول الله

تعالى في سورة التوبة اية ٩١ (ما على المحسنين من سبيل)
(في قبول الشهادة على الشهادة)

وهو كما يأتي : -

١ - تقبل الشهادة على الشهادة في حقوق الادميين كالعقود والايقاعات او ما لا يطلع عليه الرجال غالبا من عيوب النساء او الولادة والاستهلال ونحوها .

٢ - لا تقبل الشهادة على الشهادة في الحدود مطلقا سواء اكانت لله تعالى كحد اللواط والمساخقة والزنى او كانت مشتركة بين حق الله تعالى وحق الناس كحد القذف والسرقة على المشهور في الاخير بين العلماء .

٣ - تقبل شهادة الفروع في موارد

١ - شهادة اثنين لانها الفرع عن الاصل والاصل اثنان والفرع مثله .

٢ - شهادة اثنين من الفرع على كل واحد من الاصل - ٣ - شهادة اثنين من الفرع على شهادة رجل وامرأتين من الاصل - ٤ - شهادة رجلين من الفرع على شهادة اربع نسوة مقبولات الشهادة من الاصل - ٥ - لا تكون شهادة من الفرع على الفرع وهي الشهادة الثالثة وقيل تقبل - ٦ - ان يكون شاهد الفرع حافظا لشهادة الاصل بلا زيادة ولا نقيصة - ٧ - تعذر حضور شاهد الاصل لمرض ونحوه - ٨ - عدم انكار الاصل لشهادة الفرع مع عدم صدور الحكم وقيل يعمل بشهادة اعدلهما قبل صدوره .

وصورة الشهادة على الشهادة ان يقول اني اشهد على زيد مثلاً لخالد بكذا ويكون ذلك بعد سؤال شاهد الاصل رعاية شهادته والشهادة بها قوله اشهد او اشهدتك على شهادتي او يقول اذا استشهدت على شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد بها .

٩ - اذا تحمل الفرع الشهادة فان كان بطلب شاهد الاصل يقول اشهدني زيد مثلاً على شهادته وان كان بسماعه عند القاضي

يقول اني اشهد ان زيدا شهد عند القاضي بكذا وان لم يكن سمعه عنده يقول اشهد ان زيدا شهد على خالد بسبب كذا .

١٠ - ١١ - لا يتغير حال الاصل وانتقاله من العدالة الى الفسق والكفر لاستناد الحكم الى شهادته .

١١ - تقبل شهادة الفرعين العدلين اذا سمعا اصليهما ولم يعدلاهما وعلى القاضي البحث عنهما والحكم مع ثبوت ما يقتضى قبولها وي طرح مع ثبوت ما يقتضى ردها لو حضرا وشهدا ولا تقبل شهادتهما لو لم يسميا الاصلين وان عدلاهما .

(فيما يعتبر في قبول الشهادة وعدمه)

وهو كما يأتي :

١ - ان يتفق الشاهدان على معنى واحد وان اختلفا في اللفظ

٢ - ١ - لا يشهدا على فعل ويختلفا في زمانه ومكانه او صفته

٣ - ١ - لا يشهدا على ما لا يمكن وقوعه كما لو شهد احدهما ان

زيدا باع ثوبا لخالد صباحا بدينار وشهد الاخر بأنه باعه الثوب نفسه بدينارين ليلا .

٤ - اذا اختلف الشاهدان جاز للقاضي ان يحكم بشهادة

احدهما مع يمين المدعي اذا كانت الشهادة متعلقة بحق مالي او بدني في الزمة .

٥ - اذا شهد العدلان عند القاضي وماتا قبل الحكم كانت

مقبولة ويحكم بها .

٦ - اذا فسق الشاهدان او كفرا بعد اقامتها وقبل الحكم ففيه

قولان - ١ - القبول والحكم بها - ٢ - عدم قبولها كما لو كانت قبل اقامتها .

(في حكم رجوع الشاهد)

٧ - ١ - لا يرجع الشاهدان عن الشهادة قبل صدور الحكم ولو بعد

اقامتها فان رجعا بعد الحكم لم ينقض الحكم فان كان بعد الاستيفاء وتلف المحكوم به كان الضمان على الشهود لانهم السبب في الاتلاف وهو اقوى من المباشر وان كان قبل الاستيفاء وكان حدا من حدود الله انتقض الحكم على المشهور بين العلماء لعروض الشبهة الموجبة لسقوط الحدود ومثله لو كان للناس كحد القذف او كان مشتركا بين الله تعالى وبينهم كحد السرقة وان كان حقا ففيه قولان - ١ - انتقاض الحكم كما في الحدود - ٢ - عدم انتقاضه وانه مثل ما بعد الاستيفاء .

- ٨ - اذا شهد الشاهدان بما يوجب القتل او الجرح فاستوفي من المحكومين ثم رجعا عن الشهادة كان عليهما القصاص اذا اقر بالعمد وان اقر بالخطأ كانت عليهما الدية في اموالهما وان اقر احدهما بالعمد والاخر بالخطأ كان على الاول القصاص وعلى الثاني الدية ولولي المقتول بالعمد قتل الجميع ورد الفاضل على دية صاحبه ولو قتل البعض رد الباقي من الدية بقدر جنايته .

- ٩ - اذا رجع الشاهدان عن الشهادة معا بعدها كان عليهما ضمان المال بالسوية وان رجع احدهما كان عليه النصف واذا كانت الشهادة من رجل وامرأتين فرجعوا جميعا كان على الرجل النصف وعلى كل واحدة من المرأتين الربع .

- ١٠ - اذا رجع الشهود عن شهادتهم كان ضمان التلف عليهم ولو كانوا شهود تزكية فلو زكى اثنان شهود الزنى كذبا كان الضمان عليهما لانهما السبب في الحكم .

(في حكم رجوع شاهد الفرع)

- ١١ - اذا رجع الفرع عن شهادته بعد صدور الحكم فان كذبه شاهد الاصل في الرجوع فلا ضمان عليه وقيل عليه الضمان وان صدقة كان ضامنا فلو شهد اثنان على الاثنين ثم رجعا كان على كل منهما النصف وعليهما القصاص لو اقر بالعمد ولو رجع احدهما

كان عليه نصيبه واذا كان رجوعهما عن الشهادة على واحد من الاصلين الحقا برجوع شاهدي الاصل وبرجوع احدهما ففي الاول ضمان الجميع وفي الثاني عليهما نصف الضمان واذا رجع احدهما عن الشهادة على احد الاصلين والثاني على الاصل الاخر كان عليهما ضمان الجميع لاختلال شهادة الاصلين جميعا وذلك لعدم ثبوت شهادة احدهما الا بشهادة الفرعين معا .

- ١٢ - من شهد زورا كان عليه التغيرير بما يراه القاضي من الجدل وينادى عليه في عشيرته ويطاف به في محله حتى يعرف الناس فيرتدع هو وغيره فيما يأتي .

(الحلف بغير الله جائز في غير فصل الخصومة)

يجوز الحلف بغير الله تعالى في الماضي والمستقبل في غير فصل الخصومة ورفع النزاع بين المتداعين في القضاء ولا شيء من الاثم على مخالفته ولا كفارة فيه ولا يكون قسما فاصلا في الدعاوى وليس قبيحا اطلاقا والدليل على جوازه اولا اصالة الحل فيما لانص على حرمة وثانيا فعل رسول الله (ص) والصحابة الاولين وقد نزل به كتاب الله في كثير من آياته كقوله تعالى (والنجم ، والشمس ، والليل والضحى ، والعصر ، ووالد وما ولد - ، ونفس وما سواها والتين والزيتون وطورسينين . لا اقسم بهذا البلد الى غيرها من الايات الكريمة الصريحة في حلف الله تعالى بمخلوقاته وهي تفيد مشروعيته وجوازه فتتعدى الى غيره فلو كان الحلف بغير الله من المخلوقات قبيحا لا يجوز وغير مشروع فكيف يحلف الله تعالى بها والقبيح ذاتا لا يجوز نسبة فعله اليه تعالى اطلاقا ولا يكون حسنا مطلقا لا تشريعا ولا تكوينيا واذا تعدينا القرآن الى السنة وجدنا رسول الله (ص) قد حلف بغير الله تعالى فهذا امام اهل السنة مسلم في صحيحه ص ٣٣٢ من جزئه الاول من كتاب الزكاة يقول (جاء رجل الى رسول الله (ص) فقال اي الصدقة اجرها افضل فقال (ص)

اما وابيك لتنبأته ان تصدق وانت صحيح صحيح تخشى الفقر)
ويقول خاتمة الحفاظ عند اهل السنة ابن حجر العسقلاني في
فتح الباري في شرح صحيح البخاري في باب الايمان والنذور ص
٤٢٥ من جزئه الحادي عشر (عن رفيق العبد ان اليمين بغير الله
عند المالكية على قولين والمشهور عندهم انها مكروهة وليست محرمة
وحكى عن ابن عبد البر انه قال اجمع اهل العلم على ان اليمين بغير
الله مكروهة ونقل عن الامام الشافعي انه قال اخشى ان يكون
اليمين بغير الله معصية وجمهور الصحابة على التنزيه وقال امام
الحرمين المذهب القطع بان اليمين بغير الله مكروهة وفي نقل عن
الامام احمد بن حنبل ان اليمين بغير الله تنعقد وفي الروضة قال في
المسوى قال الشافعي من حلف بغير الله فهو يمين مكروهة واخشى
ان يكون معصية)

فما يزعمه بعض الجاهلين بهذا الموضوع من حرمة اليمين بغير
الله مصادم لفعل رسول الله (ص) ولقول هؤلاء من أئمة اهل السنة

(في الحدود)

وهي العقوبات المقررة في الشريعة المتعلقة بايلاام بدن الجاني
بارتكابه المعصية المقدرة بالكم والكيف بخلاف التعزير الموكول
تقديره شرعا الى نظر الحاكم الشرعي بالنسبة الى ارتكاب
المحرمات التي لا تقدير لعقوباتها بالنص وهي دون الحد المقرر
وهذه الحدود والتعزيرات هي التي تمنع الجاني من المعاودة كما
تمنع غيره من ارتكاب موجبها لا سواها مما اختلقه الانسان من
طينته وهي التي وضعها الله تعالى الخالق لعباده والعالم وحده
بما يصلحهم وما يفسدهم حتى يشاد عليها الكيان الانساني لان
بدونها تكثر الجنايات وتعبث الطغاة وتعيث البغاة في الارض
الفساد ويأكل القوي الضعيف ويستتهز في مقدراته ويسحق
مقدساته ويرتكب الفحشاء والمنكر من زنى ولواط وسرقة وقذف
ونحوها من اقدار الجرائم والمنكرات كما هو المشاهد بالعيون في

واقعنا المعاش من خلال الانظمة الوضعية التي وضعها الجاهلون طبعاً بكل ما يحتاج اليه الناس في علاج ماديّاتهم وروحياتهم فالاسلام وحده بحلوله العادلة وقيادته الرشيدة وسياسته الحكيمة هو الحكومة العادلة الرادعة بحدوده القويمة للنفوس الشريرة وللوقى المدمرة الطاغية العابثة في البلاد وهو الذي يكمل الافواه الفاغرة بالسوء ويحفظ نواميس الناس واعراضهم من ان تلوثها السنتهم بالفحشاء ويضرب بيد من حديد على ايدي العتاة المردة الذين تسول لهم انفسهم الولوغ في دماء الابرياء والتغريب بهم بالحرب وارقة الدماء حفاظاً على عروشهم وكراسي حكمهم ويحول بينهم وبين التصرف في سلوك الناس بالامر والنهي اشباعاً لشهواتهم الفاسدة ومشتهياتهم الرخيصة ويعيد للناس عزتهم وكرامتهم ويحقق لهم سعادتهم ويقر في نفوسهم الطمأنينة والاستقرار ويهيئ لهم الحياة الكريمة والعيش الرغيد ويخلص الناس من سيادة الهياكل القذرة التي يقدها افراخ المستعمرين من دون الله ويدعون الى عبادتها والالتفاف حولها ويشيدون بها وينفون باسمها في كل ليل اذا يغشى او نهار اذا تجلى من غير معروف افشوه بينهم ولا عدل اقاموه في مجتمعهم فالاسلام هو الذي يملك القوانين والانظمة المانعة من ايقاع الفساد وارتكاب الجنايات وهو الذي يكلف دولته الكريمة بازالة اشكال البؤس والفقر والشقاء والحرمان من واقع الانسان بما وضعه من الضمانات لاشباع غرائزه فيحول بينه وبين الخروج عن انسانيته فاذا حاول مع تلك الضمانات الرايعة والكفالات الكفيلة لتحقيق كل ما يصبوا اليه من سعادة ان يكون سبعا كاسرا ووحشا ضاريا فان الاسلام لا يتأخر طبعاً عن انزال اشد العقوبة عليه ليخلص الناس من شره ووبال امره .

فأسباب تلك العقوبات المعبر عنها بالحدود في التشريع الاسلامي سبعة وهي غير ما يتعلق بالقصاص والجروح والديات والتعزيزات

كما ستقف عليه - ١ - الزنى - ٢ - اللواط - ٣ - المساحقة - ٤ -
القذف - ٥ - شرب الخمر - ٦ - السرقة - ٧ - قطع الطريق .

(في الزنى وكيفية تحققه)

والاول محرم في جميع الملل والنحل وكافة الاديان وهو من
الكبائر المعلوم حرمة الكتاب والسنة والاجماع القطعي وضرورة
الدين وبه تختلط الانساب وتزول الاسرة من واقع الحياة البشرية
ويكون الانسان كابناء جنسه من الحيوانات ويتحقق الزنى الموجب
للحد بشروط - ١ - ادخال الذكر - ٢ - ان يكون بالغاً - ٣ - ان
يكون عاقلاً - ٤ - ان يكون مختاراً - ٥ - ان يكون الادخال في
فرج امرأة قبل او دبراً - ٦ - ان تكون المرأة محرمة عليه بالاصل
لا بالعارض كزوجته الحائض - ٧ - ان تكون غير معقود عليها
ولا شبهة عقد - ٨ - لا تكون عينها مملوكة للمواطىء ولا منفعتها
ولا شبهة ملك او منفعة - ٩ - ان يكون عالماً بالحرمة - ١٠ - ادخال
الحشفة او قدرها من الذكر من مقطوعها - ١١ - ان يكونا محصنين
في حد الرجم وعلى هذا يتفرع ما يأتي .

- ١ - لا يشترط في تحقق الزنى بالنسبة الى المرأة ان يكون
الزاني بها بالغاً عاقلاً .

- ٢ - لا يشترط في تحقق الزنى بالنسبة الى الرجل اذا كان
بالغاً عاقلاً ان تكون المزني بها بالغة عاقلة .

- ٣ - يسقط الحد في كل موضع اعتقد الفاعل الحل

- ٤ - اذا تشبهت المرأة له فظنها زوجته او مملوكته فوطأها
كان عليها الحد دونه لانها زانية .

- ٥ - المكروهة على الزنى لها مثل مهر امثالها على الزاني .

(في معنى المحصن)

- ٦ - المحصن هو من كان بالغاً عاقلاً حراً له زوجة بالعقد الدائم

- او الملك يغدو اليها ويروح •
- ٧ - المحصنة هي المرأة العاقلة التي لها زوج يقيم معها تصل اليه ويصل اليها فلو زنى بها البالغ كان عليها ما على الزانسي المحصن الرجم •
- ٨ - لاترجم المحصنة اذا زنت بصغير ولكنها تحد بالجلد ولو زنى بها مجنون كان عليها الرجم •
- ٩ - ليس على الصغير والمجنون جلد ولا رجم ولكن يؤدبان بالتعزير •
- ١٠ - المطلقة الرجعية بحكم الزوجة فلا تخرج عن كونها محصنة بالطلاق فلها حكمها •
- ١١ - تخرج الزوجة عن الاحصان بالطلاق البائن ورجوعه بها لا يثبت احصانها الا اذا وطأها ومثلها المملوك اذا اعتق والمكاتب اذا تحرر •
- ١٢ - لا يمنع العمى من اقامة الحد رجما كان او جلدا •

(في طريق ثبوت الزنى)

- يثبت الزنى بطريقتين - الاول اقرار البالغ العاقل المختار بالزنى اربع مرات ومثله المرأة وتقوم الاشارة المفيدة للاقرار مقام النطق في الاخرس وعلى هذا يتفرع ما يأتي :
- ١ - اذا اقر على نفسه بحد ولم يسم ففي الزامه ببيانه وعدمه قولان •
- ٢ - اذا عانق امرأة لا تحل له او قبلها فالمشهور ان عليه التعزير المنوط بنظر الحاكم الشرعي واقصاه دون الحد ومثلهما التفخيذ والمضاجعة وقيل يجلدان مائة جلدة •
- ٣ - اذا اقر الرجل على نفسه بما يوجب رجمه ثم انكر فلا يرجم ومثله انكار القاتل بعد اقراره على قول بعضهم في ترك قتله •
- ٤ - اذا اقر بغير ما يوجب الرجم والقتل مما يوجب الحد ثم

انكر ففي وجوب الحد عليه او سقوطه عنه قولان - ١ - اقامة الحد عليه - ٢ - سقوطه عنه .

- ٥ - اذا تاب المقر بعد كان الحاكم مخيرا في اقامة الحد عليه رجما كان او جلدا او اسقاطه عنه وقيل باختصاص التخيير بالامام (ع) فلا يتعدى الى غيره من الحكام ونواب الامام (ع) .
- ٦ - لا تحد الحامل من غير زوج الا اذا اقرت على نفسها بالزنى اربعا او قامت البينة عليها بالزنى وقيل يلزم سؤالها ليتضح امرها .

(في ثبوت الزنى بالبينة)

الطريق الثاني يثبت الزنى بالبينة وهي - ١ - شهادة اربعة رجال عدول - ٢ - شهادة ثلاثة رجال وامرأتين فلا يثبت الرجم بغير هاتين .
- ٣ - شهادة رجلين واربع نسوة ويثبت بها الجلد خاصة ويتفرع على هذا ما يأتي : -

- ١ - ان تكون شهادتهم متفقة على ذكر المشاهدة وانهم رأوه يدخل ويخرج في الفرج كالليل في المكحلة من غير عقد ولا ملك يمين ولا شبهة كما جاء التنصيص على ذلك في الحديث .
- ٢ - ان يتفقوا في شهادتهم على الفعل الواحد في زمان واحد ومكان واحد .

- ٣ - ان يقيموا شهادتهم جميعا في وقت واحد فسي مجلس القضاء .

- ٤ - يسقط الحد عن التائب قبل ان يشهد الشهود عليه ولا يسقط بعدها رجما كان او جلدا .

(في اقسام حد الزنى)

واقسامه ثمانية - ١ - المقتل - ٢ - الرجم - ٣ - الجلد - ٤ - الجلد مع جز الرأس والتغريب - ٥ - الجلد خمسون - ٦ - حد البعض وهو من تحرر بعضه - ٧ - الضغث واصله الحزمة من الشيء

٨ - الجلد المقدر ٠

والاول لاصناف ثلاثة - ١ - الزاني باحدى محارمه النسبية
٢ - الذمي اذا زنى بمسلمة سواء كانت مكرهة ام مطاوعة عقد
عليها ام لم يعقد ولا يسقط عنه القتل اذا اسلم وعليها هي الحد اذا
طاوعته ٠

٣ - الزاني بالمرأة مكرها لها ولا فرق في قتل الاصناف الثلاثة
بين كونهم شيوخا او شبانا ومسلمين او غير مسلمين ومحصنين او
غير محصنين واحرارا او ممالك وفي الجمع لهم بين الجلد والقتل
وعدمه قولان - ١ - انهم يجلدون ثم يقتلون - ٢ - انهم يقتلون فقط
والحد الثاني وهو الرجم للمحصن ٠

(في شروط تحقق الاحصان)

ويعتبر في تحقق الاحصان شروط سبعة - ١ - الوطء قبلا على
نحو يوجب الغسل وهو ادخال الحشفة اوبقدرها من مقطوعها وان لم
يمن فلا يكفي العقد المجرد ولا الوطء في الدبر - ٢ - بلوغ الواطء
- ٣ - ان يكون عاقلا حين الوطء - ٤ - ان يكون حرا - ٥ - ان تكون
زوجة بالعقد الدائم او ملك يمين - ٦ - ان يكون متمكنا من الفرج
يغدو اليه ويروح من غير مانع - ٧ - ان يكون الوطء معلوما باقراره
به لا بالخلوة المجردة ولا بالولد ومثله تكون المرأة محصنة الا ان
تمكنها من زوجها يعني ارادته الوطء لا ارادتها متى شاءت لان ذلك
ليس من حقها مطلقا ويتفرع على هذا ما يأتي :

١ - اذا كان المحسن شيخا يجلد ثم يرجم ومثله الشبيخة والشاب
والشابة ٠

٢ - اذا زنى المحسن بغير البالغة تسعا او بالمجنونة ففي رجمه او
جلده قولان - ١ - قيل يرجم - ٢ - قيل يجلد ٠

٣ - اذا زنى مجنون بالمحصنة رجمت بعد الجلد وفي رجم المجنون
وعدمه قولان - ١ - انه يرجم - ٢ - انه يؤدب بالتعزير ٠

٤ - في رجم المريض والمستحاضة وعدمه حتى يبرأ المريض وينقطع الدم عن المستحاضة قولان - ١ - انهما يرجمان - ٢ - انه ينتظر براءة المريض وانقطاع دم المستحاضة .

٥ - لا يجلد المريض اذا لم يجب قتله ولا رجمه حتى يبرأ ومثله المستحاضة .

والحد الثالث وهو الجلد مائة خاصة وهو لصنفين .

١ - المرأة المحصنة اذا زنى بها طفل ويجلد هو دون الحد تأديبا

٢ - المحصن البالغ اذا زنى بمجنونة وان كانت بالغة سواء اكان

الزاني شابا ام شيخا .

واما الحد الرابع وهو الجلد مائة مع جز الرأس والتغريب فهو

للزاني الذكر البالغ الحر غير المحصن والمراد بالتغريب نفيه عن مصره

الى غيره سنة هلالية وقيل باختصاص التغريب بمن تزوج ولم يدخل

ولا تجز المرأة ولا تنفى بل تجلد مائة جلدة وقيل تنفى كالرجل واما

الحد الخامس وهو خمسون جلدة فهو حد المملوك اذا زنى والمملوكة

اذا زنت ويعتبر فيهما ان يكونا بالغين عاقلين مختارين وان كانا

محصنين ولا جز ولا تغريب عليهما .

واما الحد السادس فهو حد المبعوض الذي تحرر بعضه فيجلد

من حد الحر ما لم يبلغ القتل بقدر ما تحرر منه ومن حد المملوك بقدره

فلو تحرر منه نصفه مثلا جلد خمسا وسبعين جلدة خمسين لحصة

الحرية وخمسا وعشرين لحصة الرقية .

واما الحد السابع وهو الضغث فهو حد المريض الذي لا يتحمل

الضرب المتكرر ولو ضرب بالسوط مائة مرة لمات والمراد من الضغث

هو القبض على كمية من العصي او القصب او غيرها مع اشتمالها

على العدد وضربه بها دفعة واحدة مؤلمة على وجهه يمس جميع العيدان

جسده الا اذا كان هناك ما يقتضي تأخير حده بالضغث حتى يبرأ من

مرضه فيقام الحد عليه كاملا .

واما الحد الثامن فهو الحد المقرر مع عقوبة زائدة عليه ويرجع

امرها الى نظر الحاكم وهو حد من زنى مثلاً في نهار شهر رمضان او ليله او في مسجد او مشهد مقدس او زنى بامرأة ميتة ويتفرع على هذا ما يأتي :

١ - لا يقام الحد على الحامل ولو كان من زنى حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع ولدها ان لم تكن له مرضعة واذا كان هناك من يكفله وجب الحد عليها .

٢ - لا يسقط حد الزنى بجنون الزانى رجماً كان او جلداً ومثله لو ارتد عن الاسلام .

٣ - لا يؤخر حد الحائض الى انقطاع حيضها اذا زنت .

٤ - لا يقام الحد في شدة البرد وشدة الحر فيقصد به في الشتاء منتصف النهار وفي الصيف اوله واخره .

٥ - لا يقام الحد على من التجأ الى الحرم ما دام فيه لان الله تعالى جعله اماناً لمن دخله . وانما يضيق عليه في المأكل والمشرب بما يسد رمقه حتى يخرج الا اذا اوقع فيه ما يوجب الحد فانه يحده فيه لهتكه حرمة الحرم فتسقط حرمة .

٦ - اذا تكرر الزنى من الحر او المملوك بامرأة واحدة او بنسوة متعددة في يوم واحد او ايام ولم يقم عليه الحد كان عليه حد واحد وقيل يتعدد بتعدد .

٧ - اذا زنى النمي وهو الكتابي الملتزم بشروط النمة بزميمة مشركة غير ذمية تخير الامام (ع) بين اقامة الحد الاسلامي عليه وبين دفعه الى اهل ملته ليعيموا الحد عليه كما يعتقدون .

٨ - اذا تكرر الزنى من الحر غير المحصن ولو كانت امرأة واقيم الحد عليه ثلاث مرات وجب قتله في الرابعة وقيل يقتل في الثالثة .

٩ - اذا تكرر الزنى من المملوك ولو كانت انثى واقيم الحد عليه سبعا قتل في الثامنة وقيل يقتل في التاسعة .

(في كيفية اقامة الحد على الزاني)

وايقاعه كما يأتي :

- ١ - إذا كان الزاني مستحقاً للجلد والرجم وجب تقديم الجلد
وبعده الرجم .
- ٢ - إذا كان الجاني مستحقاً لحدود متعددة وجب تقديم مالا
يفوت معه الآخر كالقتل والجلد فإن المتعين تقديم الجلد ثم القتل .
- ٣ - إذا كان الموجب لكل من الحدين فوات الآخر وكان أحدهما
متعلقاً بحق الله والآخر بحق الناس وطالبوا به ففي تقديم حق الله
تعالى على حقهم أو حقهم على حقه وجهان .
- ٤ - إذا كان من الممكن الجمع بين موجب الحدين من غير فوات
الآخر كالقاذف والزاني غير المحصن والسارق للنصاب ففي التخيير
في البداية بأيهما شاء قولان .
- ٥ - إذا تقرح جسد الزاني بسبب جلده ففي انتظار برئه وعدمه
قولان .
- ٦ - يحفر للمرجوم حفيرة ويدفن فيها الى حقويه إذا كان رجلاً
وان كانت امرأة فتدفن الى صدرها وقيل بالمساواة بينهما في ذلك .
- ٧ - إذا فر المرجوم من الحفيرة أو فرت هي منها أعيداً إليها إذا
كان زناهما ثابتاً بالبينة ويتركان أن كان ثبوته باقرارهما وقيل أنفرا
قبل أن تصيبهما الحجارة أعيداً إليها لا بعدها .
- ٨ - يجب على الشهود أن يبنوهما بالرجم ثم الامام (ع) أن كان
حاضراً ثم سائر الناس وإذا كان ثبوت الزنى باقرارهما بدأ الامام
(ع) برجمهما .
- ٩ - ينبغي أن ينادى عند ارادة اقامة الحد على المقر بالزنى
نكراً كان أو انثى بهذا النداء (يا معشر المسلمين اخرجوا ليقام
الحد على هذا وانتم متذكرون ومعكم احباركم) .
- ١٠ - يجب حضور طائفة من المؤمنين عند اقامة الحد على
الزاني مطلقاً وتلك قضية الامر في الآية المفيد للوجوب وقيل باستحبابه
- ١١ - ينبغي أن يكون الرجم بما يطلق عليه اسم الحجارة وفي
جواز تولي رجمه من الله عليه حد وعدمه قولان .

- ١٢ - لا يشترط في اقامة الحد رجما كان او جلدا حضور الشهود عند اقامته فلو ماتوا او غابوا وجبت اقامته .
- ١٣ - اذا كان غياب الشهود فرارا من الحضور عند اقامته سقط الحد عنه للشبهة .
- ١٤ - اذا كان الزوج احد الشهود الاربعة في الزنى على زوجته فالمشهور قبولها وقيل لا تقبل .
- ١٥ - اذا وجد الرجل مع زوجته رجلا يزني بها وكان عالما بمطاوعتها له جاز له قتلها ولا اثم عليه وقيل لا يجوز اذا لم يكونا محصنين وعليه ان يقود نفسه ما لم يأت ببينة على دعواه او يصدقه وليهما .
- ١٦ - من افتض البكر الحرة باصبعه كان عليه الجلد ثمانون سوطا ومهر أمثالها وقيل يفوض امر الجلد الى نظر الحاكم .
- ١٧ - من افتض البكر المملوكة باصبعه كان عليه عشر قيمتها لسيدها وقيل يلزمه الارش وعلى القولين فان عليه التعزير ولو كان الفاعل زوجها فعل حراما وقيل عليه التعزير واستقرار المهر المسمى .

(في حد اللواط)

وهو اتيان الذكران من البشر وقد نص القرآن على حرمة وهو افحش من الزنى واقبح منه وقد فعله قوم لوط فاستحقوا العقاب والتدمير وفي الاحاديث (ان الذكر ليركب الذكر فيهتز العرش لذلك) (واللواط ما دون المدبر والمدبر هو الكل) (ومن جامع غلاما جاء جنبا يوم القيامة لا ينقيه ماء الدنيا وغضب الله عليه ولعنه واعد له جهنم وساءت مصيرا) ويشترط في اقامته على فاعله والمفعول به شروط ستة .

- ١ - ادخال شيء من الة الذكر في دبر مثله ولو بقدر الحشفة
- ٢ - الاقرار به اربع مرات او شهادة اربعة رجال عدول بانهم رآوه يفعل - ٣ - ان يكون المقر فاعلا كان او مفعولا به بالغا - ٤ - ان

يكونا كاملي العقل - ٥ - ان يكونا حرين - ٦ - ان يكونا مختارين
ويتفرع على هذا ما يأتي :

- ١ - اذا اقر دون الاربع مرات بالملواط كان عليه التعزير خاصة
- ٢ - اذا شهد عليه بالملواط دون الاربعة كان على الشهود ثمانون
جلدة حد المفترى كالزنى .

- ٣ - اذا كان اللائط بالغا عاقلا والملوط به صغيرا كان الحد
على البالغ العاقل وعلى الصبي التأديب بالتعزير ومثله المجنون .
- اذا لاط المجنون بعاقل كان الحد على العاقل وفي المجنون
قولان قليل ويحد وقيل يعزر .

- ٥ - اذا لاط المولى بمملوكه فادخل كان عليهما الحد اذا كانا
بالغين عاقلين مختارين وان لم يدخل كان عليهما الجلد مائة جلدة ولا
فرق في ذلك بين المسلم والكافر والمحسن وغيره وقيل على المحسن
الرجم .

- ٦ - اذا ادعى المملوك الاكراه من مولاه سقط عنه الحد دون
مولاه .

- ٧ - يقتل الذمي اذا لاط بمسلم وان لم يدخل .
- ٨ - اذا لاط الذمي بمثله كان حكمه كالزاني بمثله في التخيير
بين اقامة الحد عليه وبين دفعه لاهل نحلته ليقموا حدهم عليه .
- ٩ - للحاكم الشرعي ان يحكم في اللواط بعلمه اماما كان او
غيره وقيل باختصاصه بالامام (ع) .

(في كيفية قتل اللائط والملوط به)

- ٩ - حد اللائط فاعلا كان او مفعولا به اذا كانا بالغين عاقلين
مختارين مع الادخال القتل سواء في ذلك المسلم والكافر والمحسن
والحر والمملوك اذا كان ثبوته على المملوك بعلم الحاكم او بشهادة
الشهود والمشهور ان الحاكم مخير في قتله بين امور خمسة .
- ١ - ضربه بالسيف - ٢ - حرقه بالنار - ٣ - رجمه بالحجارة

- ٤ - القاءه من شاهق يقتل مثله - ٥ - القاء جدار عليه .
 ١٠ - اذا لم يدخل وكان تفخيذا وبين الاليتين كان عليه مائة
 جلدة ولو تكرر منه التفخيذ ثلاثا وتخللها الحد تعين قتله في الرابعة .
 ١١ - اذا تاب اللأط قبل شهادة الشهود سقط عنه الحد وبعدها
 لا يسقط ولو تاب بعد الاقرار كان الامام (ع) مخيرا بين ان يستوفي
 وبين ان يعفو .

(في حد المساحقة)

وهو ذلك المرأة فرجها بفرج امرأة اخرى وقد جاء التعبير عنها في
 الاحاديث (باللواتي مع اللواتي التي لعنها الله والملائكة ومن بقى
 في اصلاب الرجال وارحام النساء وهن في النار وعليهن سبعون
 حلة من نار وهو الزنى الاكبر)

- ويعتبر في حدهما شروط اربعة - ١ - ان تكونا بالغتين - ٢ -
 ان تكونا عاقلتين - ٣ - ان تكونا مختارتين ولا فرق في ذلك بين
 الحرة والمملوكة والمسلمة والكافرة والمحصنة وغير المحصنة وبين
 الفاعلة والمفعول بها وحدها مائة جلدة وقيل ترجم المحصنة خاصة .
 ٤ - شهادة اربعة رجال عدول او الاقرار بها اربع مرات
 كالزنى ويتفرع على هذا ما يأتي .

- ١ - اذا تكررت المساحقة وتخللها الجلد ثلاث مرات كان
 حدهما في الرابعة القتل وقيل في الثالثة تقتلان .
 ٢ - اذا تابتا قبل الشهادة عليهما سقط الحد عنهما ولا يسقط
 بعدها .

- ٣ - اذا اقرتا بالمساحقة ثم تابتا تخير الامام (ع) بين اقامته
 عليهما وبين العفو عنهما .

- ٤ - اذا وجدت الاجنبيتان عاريتين في ازار واحد كان عليهما
 التعزير بما دون الحد كالرجلين اذا وجدا في لحاف واحد .

- ٢ - لا تقبل الكفالة في اي حد من الحدود اطلاقا
 ٣ - لا تقبل الشفاعة اطلاقا في اسقاط اي حد من حدود الله

تعالى عن اي كان مطلقا

٤ - لا يجوز تأخير اقامة الحد بما يصدق عليه التعطيل مع الامكان والامن من الضرر وفي الحديث (ليس في الحدود نظرة ساعة)

٥ - اذا جامع الرجل زوجته فساقت هي بكرًا فحملت البكر من نطفته الحق الولد بالرجل وكان على زوجته مهر البكر والجلد مائة جلدة ومثلها البكر بعد وضع حملها وقيل ترجم الزوجة خاصة ولا مهر للبكر كالزانية وان الولد لا يلحق به .

(في حد القيادة)

والقيادة هي عملية الجمع بين المرأة والرجل في الزنى او بين الرجل ومثله في اللواط وبين المرأة ومثلها في المساحقة وحدهما خمس وسبعون جلدة

ويعتبر فيها شروط خمسة - ١ - البلوغ - ٢ - العقل - ٣ - الحرية - ٤ - الاختيار ولا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والرجل والمرأة - ٥ - الاقرار بها مرتين او شهادة رجلين عدلين ولو اقر مرة واحدة كان عليه التعزير بما دون الحد وقيل يجلد ويحلق رأسه ويشهر في البلد وينفى عنه الى غيره من البلدان من غير تحديد لمدة نفيه وقيل ينفى في المرة الثانية .

(في حد القذف)

القذف هو احدى الموبقات السبع وهي - ١ - الشرك بالله - ٢ - السحر - ٣ - قتل النفس التي حرم الله - ٤ - اكل الربا - ٥ - اكل مال اليتيم - ٦ - الفرار من العدو عند زحف الجيش - ٧ - قذف المحصنات وهو الرمي بالزنى او باللواط - بأن يقول زني او لطي او ليط بك ونحوها مما افاد معناه وان افاد اللفظ الشتم والسب خاصة كقوله انت كلب او يا بن الكلب ونحو ذلك كان عليه التعزير بما دون الحد ويتحقق بجميع اللغات وفي الحاق المساحقة بالزنى

واللواط في وجوب الحد بالرمي بها قولان •

ويعتبر في وجوب الحد على القاذف شروط أربعة - ١ - ان يكون بالغاً - ٢ - ان يكون كامل العقل وفي اشتراط حريته في اقامة الحد الكامل عليه وعدمه قولان فمع الاشتراط يثبت عليه اربعون جلدة نصف الحد ومع عدمه يثبت عليه الحد كاملاً ثمانون جلدة - ٣ - ان يكون عارفاً بمعنى اللفظ وأنه يفيد القذف وان لم يعرف المقذوف معنى اللفظ الذي قذفه به - ٤ - شهادة عدلين بثبوتة واقرار القاذف مرتين •

(فيما يعتبر في المقذوف)

ويعتبر في المقذوف شروط خمسة - ١ - البلوغ - ٢ - كمال العقل - ٣ - الحرية - ٤ - الاسلام - ٥ - العفة فمن استكملت فيه هذه الشروط اوجب قذفه ثمانين جلدة ولو فقدها او فقد بعضها كان فيه التعزير بما دون الحد •

ولا حرمة للمتجاهر بالزنى ومثله المتظاهر باللواط وعلى ما تقدم يتفرع ما يأتي

- ١ - اذا قال للمسلم يا بن الزانية وكانت امه كافرة او مملوكة ففي وجوب الحد عليه كاملاً قولان قيل يحد وقيل يعزر بما دونه - ٢ - اذا قذف قوماً جميعاً بكلمة واحدة واحداً بعد واحد فعليه لكل واحد حد •

- ٣ - اذا قذف جماعة بلفظ واحد ولم يسمهم بان قال انتم زناة او هؤلاء زناة فان اتوا بالقاذف مجتمعين كان عليه حد واحد وان اتوا به متفرقين كان لكل واحد حد •

- ٤ - اذا قال للمسلم يا بن الزانيين كان لكل واحد من الابوين حد اذا طالبا به متفرقين •

- ٥ - يرث الحد كل من يرث المال من اولياء الميت ذكورا كانوا او اناثاً الا الزوج والزوجة اذا طالبا به وفي العفو له عنه قولان • - ٦ - اذا عفا الوارث للحد وكان واحداً سقط الحد لانه من

حقه فله اسقاطه واذا كانوا جماعة فعفا بعضهم سقط حقه ولم يسقط حق الآخرين الا باسقاطهم .

٧ - اذا تكرر القذف ثلاثا وتخلله الحد قتل في الرابعة وقيل يقتل في الثالثة .

٨ - للمقذوف ان يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم ان يعترض عليه ولا تقام الدعوى الا اذا طالب بها المستحق .

٩ - اذا حد القاذف ثم قال للمقذوف ان الذي قلت لك هو حق وجب بالثاني تعزيره بما دونه .

١٠ - اذا تقاذف شخصان مستكملان للشروط كان عليهما التعزير دون الحد .

١١ - لا تعزير على المتنازعين من الكفار بالالقاب المشعرة بالذم الا مع خوف الفتنة وقيل عليهم التعزير .

(في حكم الساب للنبي (ص) والائمة ومدعي النبوة)

١٢ - من سب النبي (ص) وجب قتله على كل من سمعه ومثله (ص) الساب لعلي امير المؤمنين والصديقة فاطمة بنت رسول الله (ص) والائمة المعصومين (ع) وقد ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه بين المسلمين اجمعين عن النبي (ص) انه قال في علي (ع) (من سبك فقد سبني ومن سبني فقد سب الله) وقال (ص) فيه (ع) وفي ابنته فاطمة (ع) وابناها الحسن والحسين (ع) (حريكم حربي وسلمكم سلامي) ولان سبهم سب للنبي (ص) فله حكم الساب له (ص) وكذا الحال فيمن سب الانبياء (ع) الا اذا خاف الضرر على نفسه او على ماله او على مؤمن .

١٣ - يجب قتل من ادعى النبوة ومثله من شك فسي صدق النبي (ص)

١٤ - الساحر ان كان مسلما وجب قتله ولو لم يكن مستحلا له وان كان كافرا وجب تأديبه وان تاب المسلم قبل اقامة الحد عليه

سقط عنه القتل •

١٥ - يسقط الحد عن القاذف بتصديق المقذوف له فيما قذفه به وبالشهود العدول الذين يثبت بهم الزنى ونحوه •

(في حكم قاذف أم النبي (ص) والتعزير وتأديب الصبي)

١٦ - من قذف أم النبي (ص) وجب قتله ولا يسقط عنه القتل بالتوبة •

١٧ - كل من ارتكب محرماً أو ترك واجباً من الكبائر كان عليه التعزير بما دون الحد للحر وهو مائة جلدة أن كان حراً وبما دون الحد للملوك وهو خمسون جلدة أن كان مملوكاً ويرجع أمر تقديره إلى نظر الحاكم الشرعي •

١٨ - يثبت التعزير في كل ما كان حقاً لله تعالى بشهادة عدلين أو بالإقرار مرتين •

١٩ - يكره ضرب الصبي لتأديبه زيادة على عشرة أسواط ومثله الملوك •

(في حد المسكر)

وهو كل ما أزال العقل واختل به توازن الكلام وصار به الإنسان دون مستوى الحيوان وهو معروف لدى العرف العام كالخمر التي هي أم الكبائر وينشأ منها أنواع الرذائل الخلقية والاضرار الصحية والاجتماعية والاقتصادية ومنه الفقاع وهو شراب مصنوع من الشعير وفي الحديث (انه خمر استصغره الناس)

ويعتبر في اقامة الحد على شاربه شروط ستة - ١ - بلوغ الشارب - ٢ - ان يكون عاقلاً - ٣ - ان يكون مختاراً - ٤ - ان يكون عالماً بحرمة - ٥ - ان يشهد على شربه رجلان عدلان او يقر الشارب به مرتين - ٦ - ان يتناول منه ولو كان قليلاً غير مسكر لان ما اسكر كثيره حرم قليله كما نص عليه الحديث سواء تناول نفسه او ممزوجاً بغيره من الطعام والشراب والادوية ولا فرق في

ذلك بين انواعه واقسامه ما دام يسكر كثيره ومنه العصير العنبي
اذا غلى ولم يذهب ثلثاه او لم ينقلب خلا .

وحده ثمانون جلد للذكر والانثى والحر والمملوك والكافر اذا
تجاهر به .

ويجلد الرجل اذا افاق عاريا مستور العورة على ظهره وكتفيه
ويتجنب مقاتله ووجهه وفرجه ويتفرع على هذا ما يأتي

١ - من تناول المسكر ثلاثا وتخلله الحد قتل في الرابعة وقيل
يقتل في الثالثة .

٢ - من استحل الخمر خاصة قتل واما غيرها من المسكرات
ففيه خلاف ولكن لا خلاف في اقامة الحد على شاربها سواء اكان
مستحلا لها ام يعتقد حرمتها .

٣ - من استحل بيع الخمر استتيب فان تاب لم يقتل وان لم
يتب قتل وان لم يكن مستحلا كان عليه التعزير وان لم يتب .

٤ - اذا تاب شارب الخمر قبل شهادة الشهود عليه سقط عنه
الحد وان تاب بعد شهادتهم لم يسقط .

٥ - اذا تاب شارب الخمر بعد اقراره بشربها كان للحاكم
التخير بين العفو عنه او الاستيفاء منه وقيل لا بد من الاستيفاء
وعدم العفو .

٦ - من استحل شيئا من المحرمات الثابتة بالضرورة من دين
المسلمين كالدم والميتة والربا ولحم الخنزير وكان مولودا على
الفطرة مستكملا لشروط الحد كان حده القتل .

٧ - من لم يستحل شيئا من المحرمات وارتكب بعضها عالما
بحرمته كان عليه التعزير .

٨ - من قتله الحد او التعزير ولم يحصل الخطأ اذا كان المقيم
له الامام (ع) فلا دية له وقيل تجب الدية في بيت المال اذا كان الحد
او التعزير في حقوق الناس .

٩ - اذا انفذ الحاكم الى حامل ليقيم عليها الحد فاسقطت جنيها

خوفا كانت الدية في بيت المال لانه من جملة مصارفه .
- ١٠ - اذا بان فسق الشاهدين او الشهود بما يوجب القتل
بعد ان اقام الحاكم الحد بالقتل كانت دية المقتول في بيت المال لانه
من خطأ الحاكم ولا ضمان عليه ولا على عاقلته .

(في السرقة)

وهي ان يأخذ المرأ سرا مال غيره من حرز وهو المكان المعد
لحفظه .

ويعتبر في حدها اربعة عشر شرطا - ١ - بلوغ السارق ويؤدب
الصبي بما يراه الحاكم من التعزير وقيل يعفى عنه في المرة الاولى
ويؤدب في الثانية وفي الثالثة تحك انامله حتى تدمى وفي الرابعة
تقطع انامله وفي الخامسة يقطع كما يقطع الرجل والمشهور هو
الاول -

- ٢ - ان يكون كامل العقل - ٣ - انتفاء الشبهة عنه كما لو
توهم انه ملكه ثم تبين خلافه - ٤ - الا يكون المال مشتركا بينه وبين
غيره الا اذا زاد ما اخذه عن حصته وكان بقدر النصاب - ٥ - ان
يهتك الحرز الذي فيه المال منفردا كان او مع غيره - ٦ - اخراج
المال من الحرز منفردا او مع غيره - ٧ - ان يكون مختارا - ٨ - الا
يكون السارق والدا - ٩ - ان يكون اخذه سرا - ١٠ - ان يكون
المال في حرز وهو المكان الحصين لحفظه عرفا وقيل هو كل موضع
ليس لغير مالكة الدخول عليه الا باذنه وقال اخرون هو كل موضع
لا يجوز لغير مالكة الدخول اليه والتصرف فيه بغير اذنه وكان مغلقا
او مقفلا - ١١ - شهادة عدلين بالسرقة او اقرار السارق مرتين
- ١٢ - الا ينقص قيمة المسروق عن ربع دينار من الذهب المسكوك
وقيل خمسه

- ١٣ - ان يكون السارق حرا - ١٤ - ان يكون عالما بحرمة السرقة
وعلى هذا يتفرع ما يأتي .

- ١ - اذا سرق المملوك من مال مولاه فلا يقطع

- ٢ - اذا سرق مملوكا من مال الغنيمة فلا يقطع
- ٣ - اذا اخذ المال من موضع لا يعد عرفا حرزا له فلا يقطع
اخذة كالمساجد والحمامات والارصفة ونحوها وفي قطع سارق
ستارة الكعبة قولان .
- ٤ - لا يقطع السارق من جيب انسان وكمه الظاهرين ويقطع
اذا كانا باطنين لصدق الحرز عليهما .
- ٥ - اذا قطع ثمرة من شجرتها فالمشهور انه لا يقطع .
- ٦ - لا يقطع من سرق مأكولا في عام المجاعة
- ٧ - من سرق مملوكا صغيرا لا يميز بين مولاه وغيره قطع
السارق وان كان حرا فلا قطع وقيل يقطع دفعا لفساده
- ٨ - سارق الكفن من القبر يقطع اذا بلغ نصابا وقيل يقطع
مطلقا وان لم يبلغ النصاب واذا نبش القبر ولم يسرق كان عليه
التعزير .
- ٩ - لا يثبت القطع بالاقرار مرة بالسرقة ولكن يثبت به المال
المسروق خاصة
- ١٠ - من اقر مرتين بالسرقة ثم رجع عن اقراره لم يسقط عنه
الحد ولزمه المال باول مرة .

(في حد السرقة)

- ١١ - حد السرقة ان تقطع اصابع السارق الاربع من يده
اليمنى ويترك له الابهام والراحة لصدق اليد في اية القطع على
الاصابع فيختص القطع بها ولانها هي التي تبشر الاخذ كما
تبشر الكتابة وقد اطلق القران عليها اليد بقوله تعالى (فويل
للذين يكتبون الكتاب بايديهم) ولان الكف من المساجد وهي لله
تعالى لقوله تعالى (ان المساجد لله) وهو شامل لها فلها حرمتها
واذا سرق مرة ثانية قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له
العقب يعتمد عليها وان سرق ثالثا سجن مؤبدا وان سرق من السجن
او غيره رابعا وجب قتله ويتفرع على هذا ما يأتي .

١ - اذا كانت يد السارق اليمنى شلاء قطعت مع وجودها ولا تقطع اليسرى .

٢ - اذا لم تكن له يد اليمنى تقطع يده اليسرى .

٣ - اذا كانت له يد يمنى حين ما سرق ثم ذهبت لم تقطع اليسرى .

٤ - اذا تاب السارق قبل ثبوت السرقة عليه شرعا سقط عنه الحد ولزمه رد ما سرقه الى صاحبه ولا يسقط بالتوبة بعد شهادة العدلين او الاقرار مرتين عند الحاكم وقيل في ثبوتها بالاقرار بتخير الحاكم بين حده والعفو عنه .

٥ - اذا تعدد المباشر للحد قطع يسار السارق وهو عالم بأن موضعه اليمنى كان على المباشر القصاص ولا يسقط معه قطع يمين السارق واذا ظننها يمينه فعليه ديته وفي سقوط القطع عن يمينه قولان والمشهور عدم سقوطه .

٦ - على السارق ان يعيد العين المسروقة وعليه ضمانها ان تلفت وان نقصت كان عليه ارش النقصان .

٧ - لا يقطع السارق الا اذا طالب به المسروق برفع الامر الى الحاكم لانه من حق الناس فهو للناس .

(في حد المحارب)

والمحارب هو كل من جرد ما يعد سلاحا عرفا او حمله لاختافة الناس ولو كان واحدا لواحد منهم بحيث يصدق عليه انه من الذين يسعون في الارض فسادا ليكون مشمولاً لقوله تعالى في سورة المائدة اية ٣٣ (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) فالاية الكريمة شاملة للذكر والانثى والقوي والضعيف والشقي وغير الشقي قصد الاختافة او لم يقصدها في بر او في بحر في مصر او في غير مصر في الليل او في النهار وقيل

- باختصاص المحارب بالرجل دون المرأة ويتفرع على ذلك ما يأتي
- ١ - يثبت المحارب باقراره مرة واحدة وبشهادة عدلين من الرجال .
- ٢ - لا يثبت المحارب بشهادة النساء منفردات ولا منظمات مع الرجال .
- ٣ - لا تقبل شهادة بعض اللصوص على بعض ولا شهادة بعض الرفقة لبعض عليهم .
- ٤ - حد المحارب ما جاء التنصيص عليه في الاية الكريمة والمراد من قطع الايدي والارجل من خلاف قطع يده اليمنى ورجله اليسرى كالسارق .
- ٥ - المشهور ان كلمة (او) في الاية للتخيير ويعني ذلك ان الحاكم مخير في تنفيذ ايها شاء .
- ٦ - اذا تاب المحارب قبل القبض عليه سقط عنه الحد لقوله تعالى(وان تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم) ولا يسقط عنه حق الادميين كالقتل والجرح وسلب المال .
- ٧ - اذا تاب المحارب بعد القبض عليه لم يسقط عنه الحد .
- ٨ - اللص بكسر اللام بحكم المحارب اذا تحقق فيه معناه فيجوز دفعه ولو بقتاله وان ادى دفاعه الى قتله كان دمه هدرا ولا ضمان على الدافع عن نفسه .
- ٩ - اللص ضامن لجنايته ولا يجوز الاستسلام له لو طلب نفس المدخول عليه داره بل الواجب دفعه مع عدم علمه بحاله معه ولو لم يقدر على مقاومته وامكن الفرار منه وجب الهرب منه اذا انحصر الامر به والا كان له التخيير بين الفرار وبين غيره مما يكون سببا لنجاته وان لم يمكنه الفرار اطلاقا تعين عليه الدفاع لانه اولى من الاستسلام الذي لا يحتمل معه النجاة .
- ١٠ - لا يترك المصلوب على خشبة صلبه زيادة على ثلاثة ايام بل ينزل بعدها ويجري عليه احكام الاموات ان كان مسلما .

١١ - يعزر المختلس الذي يأخذ المال سرا من غير حرزه ومثله المستسلب الذي يأخذ المال علانية ويهرب وكذا المحتال على اخذ المال بأي وسيلة كانت ويرجع امر تعزيرهم الى نظر الحاكم وعليهم اعادته .

(في حكم المرتد)

وهو من رجع عن الاسلام بعد ان كان مسلما وهو قسمان .
١ - الفطري وهو المتولد من ابوين مسلمين او من احدهما المسلم
٢ - من كان كافرا ثم اسلم ثم ارتد وهو المرتد المالي .
ويعتبر في الاول شروط ثلاثة - ١ - ان يكون بالغا - ٢ - ان يكون كامل العقل - ٣ - ان يكون مختارا فمن استكملت فيه هذه الشروط ورجع عن الاسلام بعد ان كان عليه وجب قتله وان تاب ورجع الى الاسلام وتبين منه زوجته وتعتد عدة الوفاة لانه بحكم الميت وتقسم امواله بين ورثته .

ويتحقق الرجوع عن الاسلام باحد امور ثلاثة - ١ - قصد الكفر والعزم عليه ولو في وقت مترقب ومثله التردد في الكفر - ٢ - الكفر بالقول كانكار الخالق باللفظ وتكذيب نبي او رسول (ع) او تحليل ما ثبت تحريمه بالضرورة من الدين كالزنى وشرب الخمر او تحريم ما ثبتت حليته كالنكاح او نفي وجوب ما ثبت وجوبه بالضرورة كنفي وجوب الصلاة او ركعة منها او كوجوب اضافة صلاة سادسة الى الصلوات اليومية - ٣ - ان يتعمد قصد فعل يوجب الاستهزاء بالدين كالسجود للصنم او القاء القران في القاذورات - ٤ - لا تقبل توبة المرتد ظاهرا وفي قبولها باطنا وعدمه قولان .
٥ - يستتاب المرتد المالي فان لم يتب قتل وقيل يستتاب ثلاثة ايام فان امتنع قتل بعدها .

(في حكم اتيان البهيمة والاموات)

وهو كما يأتي :

١ - يعتبر في تعزير الفاعل بالبهيمة اربعة امور - الاول -

البلوغ - الثاني - العقل - الثالث - الاختيار - الرابع - شهادة
عدلين من الرجال خاصة او اقرار الفاعل مرة ان كانت البهيمة له
وان لم تكن له ثبت به التعزير خاصة مطلقا سواء صدقه صاحب
البهيمة ام لم يصدقه ولا يثبت به غير التعزير من الاحكام الاتية
الا بتصديق المالك له على فعله - ٢ - من استكملت فيه تلك الشروط
وقد اتى بهيمة وهي ذات الاربع من ذكر او انثى قبل او دبرا فان
كانت مأكولة اللحم عادة كان على الفاعل التعزير وضمان قيمتها
لمالكها ان لم تكن هي له وحرم لحمها ولبنها وما تناسل منها ووجب
نبحها واحراقها لئلا تشتبه بغيرها .

- ٣ - لا فرق في واطىء البهيمة بين الانسان الصغير والكبير
والعاقل والمجنون والعالم بالحرمة والجاهل بها والحر والملوك
لاطلاق النص .

- ٤ - اذا كانت البهيمة غير مأكولة اللحم اطلاقا وكان المهم
ظهرها كالخيل والبغال والحمير حرم لحمها وكان على الفاعل
التعزير وضمان قيمتها لمالكها ان لم يكن هو المالك ووجب اخراجها
من بلد الواقعة وبيعها في غيره ودفع ثمنها الى الفاعل او الى
مالكها ان كان هو الفاعل وقيل يتصدق بقيمتها .

- ٥ - اذا زادت قيمة بيعها في غير البلد عن الثمن الذي غرمه
الفاعل ففي رد الزيادة الى مالكها او التصديق بها او دفعها الى
الغارم اقوال .

- ٦ - يعزر الفاعل بخمس وعشرين جلدة وقيل يرجع امره الى
الحاكم وقال اخرون يجلد مائة جلدة وقيل يقتل .

- ٧ - اذا تكرر اتيان البهيمة ثلاثا وتخلله التعزير قتل
الفاعل في الرابعة وقيل يقتل في الثالثة ويؤدب المجنون والصغير

(في حد من وطأ اموات الادميين)

وهو كما يأتي :

- ١ - من وطأ ميتا ادميا فان كانت الموطوءة امرأة وكان الزاني

بها محصنا كان عليه الرجم وان لم يكن محصنا كان عليه الجلد كاملا .

٢ - من لاط بذكر ميت كان عليه اما القتل بالسيف او الرجم بالحجارة او الاحراق بالنار او الالقاء من شاهق يقتل مثله او القاء جدار عليه ومع ذلك يغلظ له الحاكم في العقوبة بما يراه .
٣ - يثبت الزنى بالميت بشهادة اربعة رجال عدول او باقرار الزاني اربع مرات ومثله اللواط بالميت وقيل يثبت بشهادة عدلين منهم او باقرار اللائط مرتين .

(في حكم الاستمضاء)

وهو اخراج المني بيد المستمني او بغيرها من اعضاءه او اعضاء غيره من انسان او حيوان او جماد وهو المعبر عنه في لسان بعض المعاصرين (بالعادة السرية) الذي ثبت علميا ان فيه اضرارا صحية وفي الحديث (ان فاعله كناكح نفسه) وهو حرام يستحق فاعله التعزير بما يراه الحاكم .

وفي حرمة اذا كان بيد زوجته او مملوكته او المحللة له قولان ويثبت بشهادة عدلين وباقرار الفاعل مرة واحدة وقيل لا يثبت الا بالاقرار مرتين .

(في حكم الدفاع عن النفس)

وهو كما يأتي :

١ - يجوز للانسان ان يدافع عن نفسه وعن حريمه وعن ماله بقدر المستطاع ويجب في الاولين وفي الاخير اذا كان مضطرا اليه .
٢ - على المدافع ان يتبع في دفاعه ما هو الاسهل فلو اندفع العدو بالصياح ونحوه وجب الاقتصار عليه والاجاز له التعويل على يده وان لم يندفع فبالعصا وان لم يكف فبالسلاح وان قتل قدمه هدر ومثله لو جرح .

٣ - لا فرق في وجوب الدفاع بين المسلم والكافر والحر والمملوك في الليل او في النهار .

٤ - يجوز الدفاع عما يخص الآخرين فسي انفسهم وحريمهم واموالهم مع ظن السلامة .

٥ - من قتل في دفاعه كان بمنزلة الشهيد في الاجر اذا كان مستحقا له .

٦ - اذا ادبر العدو وجب الكف عنه

٧ - لا يجوز للمدافع ان يبدأ العدو الا اذا تحقق لديه قصده اليه او الى حريمه او ماله .

٨ - من وجد مع زوجته او مملوكته او احد ارحامه من ينال منه من الفاحشة دون الجماع كان له دفعه بما يأمل معه دفعه معتمدا في ذلك على الاسهل فالاسهل فان سبب الدفع قتله كان دمه هدرا .

٩ - من اطلع على عورات قوم بقصد النظر الى ما يحرم عليه منهم ولو الى وجه امرأة ليس للنظر النظر اليها فلهم ان يزجروه فان لم يكف جاز لهم ان يرموه بعود او حصاة ونحوهما فان ادى ذلك الى جرحه او الى قتله كان دمه هدرا .

١٠ - يجوز للانسان ان يدفع عن نفسه وعن غيره كل حيوان ضال مع القدرة على دفعه ولو توقف ذلك على تلفه فلا ضمان وهو المشهور وفي وجوب الهرب اذا امكن او جواز الاتلاف وجهان .

١١ - اذا اقتتل المسلمان بسيفيهما فهما في النار ويضمن كل منهما ما يجنيه على الآخر لانهما عاديان الا ان يكف احدهما ويصول عليه الآخر عاديا فيقصد الكاف ان يدافع عن نفسه فانه لا ضمان عليه اذا اقتصر على ما يتحقق به دفعه ويضمن الآخر لانه معتد ظالم .

١٢ - من عض يد انسان ظلما فانتزع العضوض يده فسقطت اسنان العاض فلا ضمان على العضوض .

(في القصاص)

ومعناه الاستيفاء من الجاني اثر جنايته من قتل او جرح او ضرب وهو الذي به حياة الانسان واستمرار بقائه كما جاء التنصيص عليه

في القرآن في سورة البقرة اية ١٧٩ بقوله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب) وقوله تعالى في سورة المائدة ٤٥ (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص) وموجبه تعدد اذهاق النفس المحترمة بغير حق او تعدد جرح عضو من اعضائها واقسامه ثلاثة - ١ - العمد وهو ان يقصد بفعله القتل - ٢ - الشبية بالعمد وهو ان يكون متعمدا في فعله مخطئا في قصده - ٣ - الخطأ المحض وهو ان يكون مخطئا في قصده وفعله ويعتبر في الاقتصاص شروط ستة - ١ - بلوغ القاتل - ٢ - ان يكون عاقلا - ٣ - ان يكون متعمدا قاصدا للقتل - ٤ - ان يكون المقتول مساويا للقاتل في الاسلام والحرية - ٥ - الا يكون القاتل والدا للمقتول .

والعمد كمن قصد القتل بما يكون صالحا او بما لا يكون قاتلا الا نادرا فقتله فعليه القصاص ولولي المقتول ان يصالح القاتل على السدية .

وشبيه العمد كمن يضرب انسانا لتأديبه فيموت فعليه الدية من ماله والخطأ المحض كمن يرمي حيوانا فيصيب انسانا فعلى عاقلته السدية .

ويتفرع على ذلك ما يأتي :

- ١ - من رمى انسانا بما لا يكون قاتلا غالبا ولم يقصد به القتل ففي كونه من العمد وعدمه قولان والمشهور انه ليس بعمد .
- ٢ - اذا اجتمع ثلاثة على شخص فامسكه واحد وقتله الثاني ونظر اليه الثالث قتل الثاني وحبس الاول وسملت عين الناظر

(في اقسام قتل العمد)

- ٣ - قتل العمد قسمان - ١ - ما يكون بمباشرة القاتل - ٢ - ما يكون بالتسبيب والاول كاطلاق النار عليه وضربه بالسيف او خنقه باليد او سقيه بالسم ونحوها مما يعد مباشرة .

- والثاني يتحقق بامور : - ١ - ان يرميه بسهم فيقتله لصديق العمد وان لم يقصد قتله - ٢ - ان يخنقه بحبل ولم يزحه عنه حتى مات او تركه منقطع النفس وان لم يموت ثم مات بسببه - ٣ - ان يسجنه ويمنع عنه الطعام والشراب مدة لا يتحمله مثله في البقاء .
- ٤ - ان يلقيه في النار وان لم يكن من قصده قتله فمات .
- ٥ - ان يكرر عليه الضرب بما لا يتحمله مثله بالنسبة الى جسده وزمانه .
- ٦ - ان يتعمد قطع عضو من اعضائه فيوجب سراية الجناية حتى يقضي على حياته .
- ٧ - ان يتعمد القاء نفسه عليه من شاهق ويكون الوقوع مما يتحقق معه القتل غالبا .
- ٨ - ان يحفر بئرا في الطريق ويدعو غيره مع جهل ذلك الغير على نحو لو جاء لسقط فيها وجاء فسقط فيها فمات .
- ٩ - ان يجرحه فيداوي المجرع نفسه بدواء مسموم ويكون الجراح نفسه مميتا .
- ١٠ - ان يلقيه في البحر الذي يوجب موت مثله غالبا او يقصد به قتله فيلتقمه الحوت قبل ان يصل الى البحر فيقتله وقيل عليه الدية خاصة .
- ١١ - ان يكرهه الظالم على القتل ويتوعده بالقتل ان لم يقتل فان قتل كان عليه القصاص لانه المباشر ولا يتحقق الاكراه بالقتل وانما يتحقق في غيره واما الامر فيحبس حتى يموت
- ١٢ - اذا كان المهور على القتل طفلا او مجنونا كان القصاص على المكره لهما لانهما بالنسبة اليه كالالة المستعملة في القتل ولا فرق في ذلك بين الحر والمملوك وقيل اذا كان المملوك بالغا عاقلا عالما بأن ما يأمره به مولاه معصية لله فالقصاص عليه وان كان يعتقد ان جميع ما يأمره به مولاه واجب عليه فعليه القصاص على مولاه .

(في حكم الجماعة المشتركة في قتل واحد)
(وحكم القصاص في الاعضاء)

وهو كما يأتي : -

١ - من اشترك في قتله جماعة كان القصاص عليهم جميعا .
ولولي المقتول الخيار بين قتلهم جميعا ورد ما يفضل عن دية المقتول
الى اولياء المقتولين وبين قتل بعضهم ورد الباقيين دية جنايتهم على
ولي المقتول فان كانوا اثنين فعلى كل واحد النصف وان كانوا ثلاثة
فالثالث وهكذا .

٢ - يجرى القصاص في الاعضاء كما يجري في النفس .
٣ - من اشترك في قطع يده جماعة فله الاقتصاص منهم جميعا
بعد رد ما يفضل لكل واحد منهم من جنايته كما في قصاص النفس
٤ - من اشترك في قتله امرأتان كان عليهما القصاص ولا رد
لعدم الفاضل لهما عن ديته .

٥ - اذا قتل الرجل الحر امرأة كان عليه القصاص مع رد
فاضل ديته الى وليه .

٦ - يقتص من الرجل للمرأة في جراحة الاعضاء من غير رد
وتتساوى ديتهما ما لم يبلغ جراحة المرأة ثلث دية الرجل او تتعدها
واذا بلغت الثلث او تعدته في دية او جناية ترجع ديتها الى النصف
من دية الرجل فلا يقتص منه الا بعد رد التفاوت من ديته عليه .

٧ - يقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى كما جاء
التنصيص عليه في القران .

٨ - لا يقتل الحر ولا الحرة بمملوك او مملوكة لهما او
لغيرهما وقيل اذا اعتاد الحر قتل المماليك له او لغيره قتل استئصالا
للفساد .

٩ - من تعمد قتل مملوكه عزز وعليه كفارة الجمع والمشهور
ان عليه قيمته والتصدق بها .

١٠ - من تعمد قتل مملوك غيره عزز ويغرم قيمته يوم قتله ما

- لم تتجاوز دية الحر ولا دية الحرة اذا كانت مملوكة .
- ١١ - اذا تعدد المملوك قتل الحر قتل به وليس على مولاه ضمان جنايته ولولي المقتول ان يختار قتله او استرقاقه .
- ١٢ - من اكراه غيره بما دون القتل كما لو قال له اقطع يده والا قتلتك كان له قطعها دفعا لحياته بما ليس اتلافاً له ولا قصاص عليه وعليه الدية .
- ١٣ - اذا قتل الحر حرين وما زاد كان لاوليائهم قتله فقط لان الجاني لا يجنى على اكثر من نفسه كما جاء النص فيه .
- ١٤ - من جنى على اثنين بقطع عضو من كل منهما كما لو قطع من احدهما يده اليمنى ومن الاخر يسراه قطعت يداه ولو قطع يد ثالث ففي سقوط القصاص عنه وانتقاله الى الدية لعدم بقاء المحل او قطع رجله اليمنى بالثالث ورجله اليسرى بالرابع لو قطع يده قولان والمشهور هو الاخير .

(في حكم جناية اهل الذمة والمجنون والصبي)

- وهو كما يأتي : -
- ١ - اذا قتل المسلم ذمياً كان على المسلم التعزير والدية وقيل والقائل المشهور اذا اعتاد المسلم قتل اهل الذمة جاز الاقتصار منه بعد رد فاضل ديته الى وليه .
- ٢ - دية الذمي ثمانمائة درهم من فضة ونصفها دية الذمية
- ٣ - اذا تعدد الذمي قتل ذمي قتل به واذا قتل ذمية قتل بها بعد رد فاضل ديته الى وليه
- ٤ - تقتل الذمية بالذمية وبالذمي ولا رد عليها .
- ٥ - اذا تعدد الذمي قتل مسلم كان لاوليائه اخذه واخذ ماله ولهم الاختيار بين قتله او استرقاقه .
- ٦ - اذا تعدد الوالد قتل ولده لم يقتل به ولكن عليه التعزير وكفارة الجمع والدية .

- ٧ - إذا تعمد الولد قتل أبيه قتل به .
 ٨ - إذا قتلت الام ولدها عمدا قتلت به وإذا قتل الولد امه
 قتل بها .

٩ - إذا قتل المجنون عاقلا او مجنونا لم يقتل به وثبتت الدية
 على عاقلته وهم عصبته وقومه ومثله الصبي وقيل يقتص منه اذا
 قتل صبيا او بالغاً وقال اخرون يقتص منه اذا بلغ عشر سنين
 والمشهور الاول لان عمد الصبي خطأ كما جاء النص به وقيل يقتص
 من الصبي وتقام الحدود عليه اذا بلغ طوله خمسة اشبار .
 ١٠ - إذا قتل المسلم مرتدا لم يقتص منه وان كان مأثوما بترك
 الاستئذان من الحاكم فيه ولا فرق في ذلك بين الملى والفطري وكذا
 من اباحت الشريعة قتله .

(فيما يشترط في قبول دعوى القتل)

وهو كما يأتي : -

- ١ - ان يكون المدعي بالغاً - ٢ - ان يكون رشيدا حال الدعوى
 ٣ - ان تكون الدعوى على من يصح منه مباشرة القتل فلا تقبل
 اذا كانت على غائب وقت الجناية لانها معلومة الكذب - ٤ - الا تكون
 الدعوى على جماعة يتعذر اجتماعهم على قتل واحد كاهل البلد
 الا اذا رجعت دعواه الى ما يمكن صحته بالنسبة الى الغائب والى
 اهل البلد كارسال السم القاتل الى الغائب وقتل الواحد بين اهل
 البلد وعدم دفاعهم عنه .

(في طريق ثبوت القتل ومعنى القسامه بفتح القاف)

- ١ - اقرار القاتل بالقتل مرة واحدة وقيل لا يثبت الا بالمرتين
 ٢ - ان يشهد عليه عدلان به - ٣ - القسامه وتثبت بها دعوى
 القتل اذا كان القاتل ملوثا بالدم وكان بقربه ذو سلاح ملطخ بالدم
 لان اللوث من الجانبين مع خلوصه من الشك اماره تفيد الظن بصدق

المدعي في دعواه وتعني القسامة ان يحلف المدعي وقومه خمسين
يمينا بالله على واحد او جماعة بالقتل عمدا او خطأ وقيل بكفاية
خمس وعشرين يمينا في الخطأ .

(في شروط قبول الاقرار)

وشروطه اربعة - ١ - ان يكون المقر بالغاً - ٢ - ان يكون كامل
العقل - ٣ - ان يكون مختاراً - ٤ - ان يكون حراً .
ويتفرع على ذلك ما يأتي :

- ١ - اذا اقر المحجور عليه لفس او سفه بالقتل عمدا قبل
اقراره ولو اقر بالخطأ الشبيه بالعمد ثبتت الدية في ذمته .
- ٢ - اذا اقر احد الشخصين بالقتل عمدا والاخر خطأ فلولي
المقتول قبول من شاء منهما ولا سبيل له على الاخر وقيل يخير ولي
المقتول بين قتل المقر بالعمد وبين اخذ الدية منهما نصفين .
- ٣ - اذا اقر شخص بالقتل عمدا ثم اقر اخر بانه هو القاتل
ورجع الاول عن اقراره فلا قصاص عليهما ولا دية للشبهة واخرج
دية المقتول من بيت المال .

(فيما يثبت به القصاص والدية من الشهادة)

وهو كما يأتي :

- ١ - لا يثبت القصاص في النفس او الاعضاء الا بشهادة
رجلين عدلين وقيل يثبت بشاهد وامرأتين وقيل لا يثبت بذلك الا
الدية خاصة .
- ٢ - يثبت بشهادة العدلين وبشاهد ويمين كل ما يوجب الدية
كقتل الخطأ الشبيه بالعمد ونحوه كالهاشمة والمنقلة وكسر العظام
والجائفة كما سيأتي تفسيرها .
- ٣ - اذا انكر من اقيمت عليه الشهادة بالقتل لم يلتفت الى
انكاره الا اذا ادعى موته بغير الجناية المشهود بها عليه ولم يصرح

- الشاهدان بموته منها فعليه اليمين ومثله الحكم في الجرح .
- ٤ - لا تثبت القسامة مع انتفاء الامارة التي توجب الظن بصدق المدعي وليس للمدعي في هذا الحال الا احلاف المنكر يميناً واحداً
- ٥ - من وجد قتيلاً بين قريتين فاللوث لاقربهما اليه واذا تساويا في القرب والبعد كانتا فيه سواء .
- ٦ - من وجد قتيلاً في شارع او فلاة او بئر او شبه غدير غير مختص باحد او في مزدحم جمعية او على جسر طويل او قصير ونحوها فديته في بيت المال .
- ٧ - لا يثبت اللوث بشهادة الفاسق ولا الصبي والكافر ولا جماعة الصبيان والكفار الا اذا افاد خبرهم العلم .
- ٨ - يثبت اللوث باخبار جماعة من الفساق والنساء مع الظن بصدقهم .
- ٩ - صورة القسامة في القتل عمدا ان يحلف المدعي خمسين يميناً وان كان له اقارب وان لم يكونوا وارثين وكانوا قاطعين بما يدعيه حلف كل واحد يميناً اذا كانوا خمسين احدهم المدعي ما لم يحصل من خبرهم العلم بالقتل وان كانوا اكثر من خمسين تخيروا في تعيين الخمسين منهم والمدعي احدهم وان نقصوا عن الخمسين كررت عليهم الايمان حتى يكملوا الخمسين واذا امتنع بعضهم كررت على غيره ومثله لو امتنع بعضهم من اليمين اكثر من مرة .
- ١٠ - اذا لم يكن للمدعي قوم يقسمون اما لعدم وجودهم او لعدم جزمهم بالحادثة او لامتناعهم عنها اطلاقاً لعدم وجوبه عليهم حلف المدعي خمسين يميناً فان امتنع عن اليمين وان تبرع بها قومه احلف المدعي عليه خمسين يميناً ببراءته من القتل اذا لم يكن له اقارب وان كان له اقارب كان كاحدهم في اليمين اذا بذلوا واذا امتنع عن اليمين كلا او بعضاً مع تبرعهم الزمت الدعوى عليه .
- ١١ - قدر القسامة كما مر في العمد خمسون يميناً وفي الشبيه به والخطأ المحض خمس وعشرون يميناً تقسم على الجماعة

في العمد والخطأ بقسميه •

(في قسامة الاعضاء)

وهي كما يأتي : -

١ - تثبت القسامة في العضو كالنفس مع اللوث ويعتبر في قصاصه شروط القصاص في النفس كما مر •

٢ - يعتبر في قصاص العضو زيادة على شروط القصاص في النفس شرطان - ١ - التساوي بين العضوين المقتص به ومنه - ٢ - سلامة العضو وعدمها •

٣ - يجب في القسامة علم المقسم ولا يكفي ظنه بالجناية لعدم جواز الحلف الا على علم •

٤ - في قبول قسامة الكافر في دعواه على المسلم في العمد والخطأ قولان •

٥ - لا يكون الاقتصاص الا بالسيف بضرب عنق الجاني ويحرم التمثيل به •

٦ - لا يضمن المباشر للاقتصاص في العضو سرايته الى النفس الا اذا تعدى في اقتصاصه فان اقر بالعمد اقتص منه في الزائد مع الامكان وان اقر بالخطأ كان عليه دية ما تعدى •

٧ - اجرة المباشر لاقامة الحدود واستيفاء القصاص من بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان وقد عارضها امر اهم منها كفريضة الجهاد ففي كونها على المجني عليه او على الجاني قولان •

في قصاص العضو

وهو كما يأتي

١ - يعتبر في قصاص العضو ما يعتبر في قصاص النفس من المساواة في الاسلام والحرية وانتفاء الابوة ونحوها مما مر ذكره في شروط القصاص في النفس •

٢ - يقتص في جناية العضو للرجل من الرجل ومن المرأة ولا شيء

• للرجل .

٣ - يقتص في جناية العضو للمرأة من المرأة ومن الرجل بعد رد الفرق من الدية في النفس والعضو كما مر .

٤ - يقتص للذمي من الذمي والحربي اذا جنى ولا يقتص له من مسلم .

٥ - يقتص للحر من العبد اذا جنى على عضو من اعضائه ان شاء وان شاء استرقه اذا كانت جنايته بقدر قيمته والخيار له في ذلك دون سيده .

٦ - لا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء ولو بذلها الجاني وتقطع الشلاء بالصحيحة في الجناية عليها .

٧ - تقطع اليد اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى وكل عضو بمثله في الجناية عليه .

٨ - اذا لم تكن للجاني يمين قطعت يساره وان لم تكن له يسرى قطعت رجله .

٩ - تعتبر المساواة بالمساحة في الشجاج طولاً وعرضاً عند الاقتصاص .

(فيما يثبت فيه قصاص جرح العضو)

وهو كما يأتي :

١ - الحارصة اي الشجة التي تقشر الجلد وهي الجرح المختص بالوجه والرأس .

٢ - الباضعة وهي الجرح الذي يقطع الجلد وينفذ في اللحم

٣ - السمحاقية وهي الجرح الذي يبلغ الجلدة الرقيقة التي

تغشي عظم الرأس .

٤ - الموضحة وهي الجرح الذي يكشف عن عظم الرأس .

٥ - يجب ملاحظة الشجة في الاقتصاص فيقبض بقدرها في

الطول والعرض ولا يعتبر مقدار العمق بعد صدق اسم الشجة

عليها باقسامها المذكورة وان استوعب ذلك رأس المقتص منه
لصغره وكبر رأس المجنى عليه .

٦ - لا يجوز التعدي عن موضع القصاص اذا زاد عنه لا من
القفا ولا من الجبهة لخروجهما عن موضعه فان كان الباقي ربعا
مثلا اخذ من الدية وان كان ثلثا فله دية ثلث تلك الشجة وهكذا
٧ - الهاشمة وهي الشجة التي تهشم العظم - ٨ - المنقلة
وهي الشجة التي تنقل العظام من موضع الى اخر - ٩ - الجائفة
وهي التي تصل الى الجوف - ١٠ - المأمومة وهي التي تصل الى
أم الرأس .

١١ - لا يثبت القصاص في الجائفة والمأمومة لعدم اماكن
الاستيفاء بقدرهما بلا زيادة ولا نقيصة وانما تثبت الحكومة وهي
ارش النقص وكذا الحال في كل جرح يكون في اخذه التغير بزيادة
على الحق بتلف عضو اخر من المقتص منه .

١٢ - يثبت القصاص في العين والحاجبين وشعر الرأس
والاهدا ب الا اذا نبت شعر المجنى عليه قبل الاستيفاء ويثبت في
قطع الذكر ولا فرق في ذلك بين الشاب والشيخ والرضيع والمجنون
والاغلف ومن سلت خصيته بعد اشتراك الجميع في الاسم والخلفة
والسلامة .

١٣ - لا يقتص بذكر العنين بصحيح الذكر وانما يثبت بقطعه
ثلث الدية .

١٤ - يثبت القصاص في السن والخصيتين وفي احداها وفي
الانف والمنخرين او احدهما وفي اليدين والاذنين .
١٥ - كل عضو ثبت القصاص في الجناية عليه فانه يثبت في
بعضه فالنصف بالنصف والربع بالربع وهكذا مع ثبوت المائثة
في العضو .

١٦ - يقتص بالسن اذا لم تعد سن المجنى عليه او قضى اهل
الخبرة بعدم عودها ولو عادت فلا يقتص منه ولو قضى اهل الخبرة

بعودها ينتظر انقضاء المدة وبعدها يقتص منه وان عادت بعدها
لأنها هبة من الله جديدة للمجني عليه .

١٧ - من جنى على سن الصغير الذي لم تسقط انتظر سنة فان
عادت فالحكومة وهي ارش ما بين كونه لاسن له زمان ذهابها وبين
كونه واجدا لها وان لم تعد اقتص من الجاني ولو نبتت متغيرة
او ماثلة كان عليه ارش الاولى وارش الثانية التي نبتت معيبة

(في الديات)

وموجبها امران - ١ - العمد الشبيه بالخطأ - ٢ - الخطأ
المحض وقد مر تعريفهما وتثبت الدية فيما يأتي .

١ - الطبيب ضامن في ماله ما يتلف بعلاجه وان اجتهد واذن
له المريض لأنه عمد شبيه بالخطأ وقيل لا يضمن اذا كان عالما واجتهد
في تشخيصه وعلاجه .

٢ - اذا ابرأ المريض الطبيب من ضمان التلف قبل وقوعه
لم يضمن ومثله مالك الدابة اذا ابرأ البيطار .

٣ - من رفس انسانا وهو نائم كان تلفه في مال العاقلة لأنه
خطأ محض وقيل يضمن تلفه في ماله لأنه من الاسباب دون الجنايات
٤ - يضمن حامل المتاع في ماله لو اصاب به انسانا فاتفقه
لاستناد التلف الى فعله وقصده .

٥ - من اخذ زوجته بالشدة وبلا رفق في وطئه لها قبلا او دبرا
ضمن تلفها في ماله ومثله لو ضمها فاتفقها وتضمن هي في مالها
لو اخذته بالشدة فاتفقته .

٦ - من صاح بطفل او مجنون او مريض سواء اكانوا غافلين
ام غير غافلين او بالصحيح اذا كان غافلا فهو ضامن لتلفهم في ماله
وقيل ضمانهم في مال العاقلة .

٧ - من صدم غيره ضمن تلفه في ماله لان تلفه مستندا اليه
مع قصد فعله ولو مات الصادم كان دمه هدرا لأنه مات بفعله اذا

كان المصدوم واقفا في ملك نفسه او في مكان مباح او في طريق واسع .

٨ - اذا كان المصدوم واقفا فيما ليس له الوقوف فيه كان ضامنا لتلف الصادم به في ماله اذا لم يتمكن الصادم ان يتخلص منه بالعدول عنه لضيق المكان .

٩ - اذا تصادم شخصان حران عمدا فماتا كان لورثة كل منهما نصف دية وذلك لان موت كل منهما مسبب عن امرين احدهما كان من فعله والثاني كان من فعل غيره ومثلهما لو كانا فارسين او سائقين قتلوا بالتصادم او تلف فرساهما او تلفت سيارتهما فاذا كانت قيمة الفرسين او السيارتين متفاوتة بان كانت قيمة احدهما مائة دينار وقيمة الاخر ثمانين دينارا كان لصاحب المائة نصف ذلك خمسون وللآخر اربعون فيسقط الحقان الى حد الاربعين ويبقى لصاحب المائة عشرة فيرجع بها على الآخر وكذا الحال في السيارتين ونحوهما وفي كون الحكم كذلك اذا لم يستند التصادم الى اختيارهما بل الى غلبة الفرسين لهما او وقوع الخلل في السيارتين ونحوهما وجهان .

١٠ - اذا كان المتصادمان صبيين وكان الركوب منهما فنصف دية كل منهما على عاقلة الاخر لان فعلهما خطأ محض وان وقع عن قصدهما ومثله لو اركبهما وليهما ولو كان ركوبهما من اجنبي كان عليه ديتهما معا .

١١ - اذا تصادم مملوكان بالغان فماتا كان دمهما هدرا ولو مات احدهما تعلقت قيمته برقبة الحي فان مات قبل استيفاء قيمة الميت منه فانت قيمته بموت الحي .

١٢ - اذا تصادم حر ومملوك قتلوا كان نصف دية الحر برقبة المملوك ونصف قيمة المملوك في تركة الحر ولو تلف احدهما كان ضمانه على الآخر .

١٣ - من حذر غيره عند الرمي وسمعه فلا ضمان عليه لانه

(قد اعذر من حذر) كما جاء التنصيص عليه في الحديث •

١٤ - اذا انقلبت الظئر وهي المرضعة غير ولدها على الرضيع وهي نائمة فديته في مالها اذا كان فعلها لطلب العز والفخر وان كان لحاجتها الى الاحسان والاجرة فديته في مال عاقلتها •

١٥ - اذا ركبت جارية جارية اخرى فنخستها ثالثة اي اهاجتها فقمصت المركوبة اي نفرت وتحركت حركة غير طبيعية فصرعت الراكبة فماتت فقبل تجب ديته على كل من المركوبة والناخسة نصفين وقيل على كل منهما ثلث ديته ويسقط الثلث الثالث وقال اخرون بوجوب الدية كلها على الناخسة اذا جاءت المركوبة الى النفور والتحرك غير الطبيعي الذي اوجب طرح الراكبة وموتها والا كانت ديته كاملة على القامصة •

١٦ - وفي الحديث (عن سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها فلما جمع الثياب تابعتة نفسه فكابرها على نفسها فواقعها فتحرك ابنها فقام فقتله بفأس كان معه فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء اهله يطلبون بدمه من الغد فقال (ع) يضمن مواليه الذين طلبوا بدمه دية الغلام ويضمن السارق فيما ترك اربعة الاف درهم لمكابرتها على فرجها لانه زان وهو في ماله غرامة وقال رسول الله (ص) من كابر امرأة غيره ليفجر بها فقتلته فلا دية له ولا قود)

(فيما يضمن في مال المتلف)

وهو كما يأتي : -

١ - من دفع ولده الصغير لمعلم السباحة فغرق كان على المعلم ضمانه في ماله لانه عمد شبيه بالخطأ وقيل لا يضمن الا مع تفريطه •

٢ - من اخذ ولدا صغيرا لغيره ليعلمه السباحة فغرق كان ضامنا له مطلقا سواء فرط ام لم يفرط ومثله المجنون •

٣ - لا يضمن معلم السباحة للبالغ الرشيد وان فرط لان له السلطة على نفسه فيكون التفريط منه .

٤ - من وضع حجرا في ملك غيره بغير اذن مالكة فحصل بسببه جنائية او وضعه في طريق مباح عبثا او لمصلحته الخاصة او ليضر به الاخرين فهو ضامن لها في ماله .

٥ - من كان له حائط مائل يتمكن من اصلاحه بعد علمه به وقبل وقوعه او بناء مائلا الى ملك غيره بغير اذنه او الى الطريق او على غير اساس او على اساس لا يصلح البناء عليه فوقع كان ضامنا لكل ما يتلف بسببه في ماله .

٦ - من كان ميزاب داره مثبتا على الطريق على عادة مثله فوقع لم يضمن ما يتلف بسببه وقيل عليه ضمانه لانه سبب الاتلاف وان كان مأذونا به كالطبيب والمؤدب والبيطار وقيل يضمن مطلقا سواء اكان مثبتا على عادة مثله ام غير مثبت .

٧ - من اشعل نارا في ملكه في ريح ساكنة او معتدلة وكانت على قدر حاجته ثم سرت بسبب عصف الريح واتلفت مال الاخرين لم يضمن التلف الا اذا اشعلها في ريح عاصفة بشكل تسري الى ملك غيره او كانت الريح ساكنة ولكن كانت اكثر من قدر حاجته فانه ضامن لكل ما يتلف بسببها من مال او نفس وقيل لا يضمن الا اذا اجتمع عصف الريح والزيادة عن قدر الحاجة وقال اخرون يضمن لو ظن التعدي الى مال غيره سواء اكانت النار زائدة عن قدر الحاجة ام لا وسواء اكانت الريح عاصفة ام ساكنة .

٧ - من دخل حيوانه على حيوان غيره فاتلفه فان كان بتفريط من صاحبه في حفظ حيوانه كان ضامنا لتلف حيوان غيره وان لم يفرط في حفظه فلا ضمان عليه وقيل يضمن صاحب الداخل مطلقا فرط او لم يفرط .

٨ - لو قتل الحيوان المدخول عليه الحيوان الداخل فلا ضمان لصاحب الداخل مطلقا .

٩- إذا اصطدمت سفينتان ونحوهما فتلف ما فيهما من الاموال والانس فان كان عن تعمد المالكين اذا كانا سائقين لهما كان عليهما القصاص وضمان ما تلف في مالهما وان لم يكونا متعمدين وكانا مفرطين كان لكل منهما على صاحبه نصف قيمة ما اتلف الاخر وكذا على كل منهما نصف الدية لو اتلفا نفسا ومثل ذلك اصطدام الحمالين او الناقلين .

١٠ - راكب الدابة ضامن لما تتلفه بيديها ورأسها دون رجلها ومثله قائدها .

١١ - سائق الدابة ضامن لما تتلفه مطلقا من غير فرق بين ما يكون برأسها او يديها او رجلها ومثله في الضمان لو وقف بها راكبها او قائدها .

١٢ - يتساوى الراكبان في ضمان ما تتلفه لاشتراكهما فيه وفي التعيب والنقصان الا اذا كان احدهما ضعيفا لمرض او صغر او شيخوخة فيختص ضمان التلف بالآخر لاستناد تولي امرها اليه - ١٣ - اذا كان سائق الدابة او قائدها مالكا كان ضمان ما تتلفه عليه لا على راكبها ويضمن مالكا الراكب اذا نفرت بسببه فالقته الا اذا كان الراكب متوليا امرها فضمن التلف على نفسه دون المالك

(في حكم ما لو اجتمع المباشر مع السبب)

وهو كما يأتي : -

١ - اذا اجتمع المباشر للتلف مع السبب فان كان المباشر عالما بالسبب ضمن المباشر دون السبب وان كان جاهلا كان الضمان على السبب . فالسبب كمن حفر بئرا في غير ملكه والمباشر من دفع شخصا فيها .

٢ - اذا اجتمع سببان للتلف كان الضمان على اسبقهما كمن وضع حجرا ومن حفر بئرا في غير ارضه فعثر بعضهم بالحجر فوقع في البئر فضمن التلف على واضع الحجر لانه اسبق السببين مطلقا

سواء أكان وضعه متأخراً عن حفرها أم متقدماً عليه .

٣ - من حفر بئراً في غير ملكه ونصب آخر سكيناً في قعرها فوقع فيها إنسان فاصابته السكين فاتلفته كان ضمانه على الحافر دون واضع السكين إلا إذا حفرها في أرضه فالضمان على الواضع لها وإذا كان الحفر في غير أرضه ولا أرض صاحب السكين كان ضمان التلف عليهما لتعديهما معا .

٤ - كل ما جاز للإنسان أحداثه في الطريق فإنه لا يضمن ما يتلف بسببه لأنه كالأحداث في ملكه أو في المكان المباح ويضمن ما يكون سبباً للاتلاف فيما ليس له أحداثه في الطريق كوضع الأحجار وحفر الآبار ونحوها ولا فرق في ذلك بين الساهي والغافل وغير المكلف .

٥ - من دخل دار قوم فعقره كلبهم فإن كان دخوله باذنهم كان عليهم ضمان التلف وإن لم يكن باذنهم فلا ضمان عليهم .

٦ - السائق ضامن في ماله ما يتلفه لأنه عمد شبيه بالخطأ وإن تعمد الاتلاف كان عليه القصاص .

٧ - من قال لغيره الق متاعك في البحر لتسلم السفينة فאלقاه لم يضمن الأمر تلفه سواء سلمت السفينة أم لم تسلم ولو قال لسه القه وعلي ضمانه ضمنه دفعا لضرورة الخوف وإن لم يكن خوف فلا ضمان ومثله لو قال له مزق ثوبك وعلي ضمانه لأنه من ضمان ما لا يجب ولا ضرورة فيه ليشرع له الضمان فالباشر هنا أقوى من السبب .

٨ - من حفر زريبة الأسد فوقع فيها الأسد فوقع أحدهم فيها فتعلق بثان وتعلق الثاني بثالث وتعلق الثالث برابع فافترسهم الأسد فقد قضى أمير المؤمنين في هذه القضية بأن الأول فريسة الأسد وغرم أهله ثلاث الدية للثاني وغرم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لأهل الرابع الدية كاملة .

٩ - من جذب غيره إلى بئر فوقع المجذوب ومات الجاذب

بوقوعه عليه لم يضمن المجنوب تلفه لاستناد تلفه اليه ولو تلفا معا
كان دية المجنوب في مال الجاذب .

(في مقادير الديات ودية النفس)

والديات هي الاموال التي يجب دفعها في الجناية على الحر في
نفسه او غير نفسه من اعضائه سواء اكان لها تقدير ام لا وقد جاء
التنصيص على مشروعيتهما في الكتاب والسنة والاجماع القطعي
ودية النفس في العمد مع الصلح احد اصناف ستة - ١ - مائة من
كبار الابل - ٢ - مائتان من البقر - ٣ - الف شاة - ٤ - مائتا حلة
كل حلة ثوبان من برود اليمن - ٥ - الف دينار وهي الف مثقال
شرعي من الذهب وقد مر مقدار المثقال الشرعي وانه ثلاثة ارباع
المثقال الصيرفي .

- ٦ - عشرة الاف درهم فضة ويتخير الجاني في العمد في دفع
ما شاء منها اذا صالحه ولي المقتول على الدية .
ويتفرع على هذا ما يأتي : -
- ١ - يجب على الجاني اداء الدية من ماله في سنة واحدة بلا
تأخير عنها الا برضى المستحق .

(في دية العمد الشبيه بالخطا والخطا المحض)

- ٢ - دية العمد الشبيه بالخطا كدية العمد الا انها تختلف عنها
في سن الابل خاصة واقسامها ثلاثة - ١ - اربع وثلاثون ثنية وهي
الداخله في السنة السادسة فصاعدا المهيأة لقبول الفحل - ٢ - ثلاث
وثلاثون بنت لبون وهي الداخله في السنة الثالثة فصاعدا - ٣ -
ثلاث وثلاثون حقه وهي الداخله في السنة الرابعة فصاعدا ويجب
على الجاني دفعها من ماله لولي المقتول في سنتين على نحو يكون
نصفها في اخر كل حول .

٣ - دية الخطأ المحض مائة من الإبل واصنافها اربعة - ١ -
عشرون بنت مخاض وهي الداخلة في السنة الثانية - ٢ - عشرون
ابن لبون وهي الداخلة في السنة الثالثة - ٣ - ثلاثون بنت لبون
- ٤ - ثلاثون حقه او احد الاصناف الخمسة المتقدمة في العمد
وشبهه وتدفع من مال العاقلة في ثلاث سنين ابتداء من حين وجوبها
لا من حين قضاء الحاكم ولا فرق في ذلك بين ان تكون الدية كاملة
كدية المسلم الحر او ناقصة كدية المرأة المسلمة الحرة او دية عضو
من الاعضاء .

٤ - يغلظ في دية القاتل في الاشهر الحرم فيدفع دية وثلاثا من
اي الاصناف شاء وقيل مثل ذلك في حرم مكة .

(في دية المرأة والخنثى المشكل وابن الزنى)

(والذمي والذمية والمملوك)

وهي كما يأتي : -

١ - دية المرأة المسلمة الحرة نصف ما تقدم من الاصناف في
العمد وشبهه والخطأ المحض وديتها في الجراحات والاعضاء على
النصف اذا جاوزت الثلث وتتساوى ديتها مع دية الرجل اذا بلغت
الثلث وما دونه .

٢ - دية الخنثى المشكل ثلاثة ارباع دية الرجل في العمد
وشبهه والخطأ .

٣ - دية ابن الزنى اذا اظهر الاسلام دية المسلم ومثله لو سباه
مسلم وقلنا بتبعيته له وقيل ديته دية المسلم وقال اخرون ديته دية
الذمي .

٤ - دية الذمي ثمانمائة درهم فضة سواء في ذلك اليهودي
والنصراني والمجوسي ودية الذمية نصف دية اربعمائة درهم

٥ - لا دية لغير اهل الذمة من مطلق الكفار اطلاقا .

٦ - دية المملوك قيمته الا اذا زادت عن دية الحر فترد اليها

وتستوفى من مال الجاني الحر ان كانت جنايته عن عمد او شبهه
ومن عاقلته ان كانت عن خطأ •

٧ - تقاس دية اعضاء المملوك على دية الحر ففي المملوك قيمته
كالذكر واللسان وما فيه نصف ديته كاليد الواحدة ففي المملوك
نصف قيمته وكذا الحال فيما فيه مقدر في الحر من ديته فهو فسي
المملوك كذلك من قيمته سواء في ذلك الاعضاء والشجاج •

٨ - يثبت الارش فيما لا تقدير فيه في الحر ويكون المملوك هنا
اصلا له كما كان الحر اصلا له فيما له تقدير •

٩ - من جنى على مملوك غيره فيما له دية مقدرة في الحر
كقطع لسانه او انفه تخير سيده بين اخذ قيمته وبين دفع المملوك الى
الجاني •

١٠ - من جنى على مملوك عمدا او شبهه بالعمد بما فيه قيمته
مما له دية مقدرة في الحر كقطع لسانه او ذكره تخير سيده بين اخذ
قيمه ودفع المملوك للجاني وبين الرضا به معيبا من غير ثمن لئلا
يلزم الجمع بين الثمن والمثمن •

١١ - اذا جنى المملوك على الحر خطأ لم يضمه مولاه ولكن
يتخير بين ان يدفعه الى المجنى عليه او يقدر له ارش الجناية ومثله
لو كانت جناية المملوك لا تستوعب قيمته فان لسيده ان يختار بين
دفع ارش جنايته او تسليم المملوك ليسترق منه بمقدار الجناية •

(في دية الاعضاء ومقاديرها)

وهي في صنفين - الاول - الاعيان وعددها واحد وعشرون
قسما - الثاني - المنافع

(في مقادير الشعر)

القسم الاول في دية الشعر وهو كما يأتي :

١ - في تمام شعر الرأس من الذكر والانثى والصغير والكبير
خفيفا كان الشعر او كثيفا ان لم ينبت فتمام الدية الف دينار وان

نبت فالارش .

٢ - في شعر اللحية الف دينار ان لم ينبت وان نبت فالارش
وقيل ان لم ينبت فثلث الدية .

٣ - في شعر المرأة ديتها خمسمائة دينار ان لم ينبت وان نبت
ففيه مهر امثالها وفي شعر لحيتها الارش نبت او لم ينبت .

٤ - في شعر لحية الخنثى الارش نبت او لم ينبت

٥ - في شعر الحاجبين معا نصف الدية خمسمائة دينار
ان لم ينبتا وفي كل واحد ربع الدية مائتان وخمسون دينارا وقيل
فيهما كمال الدية ان لم ينبتا وان نبتا فالارش وفي ابعاضه بالنسبة
لمحل الفائت منه الى الجميع بالمساحة فيؤخذ من الدية بالحساب
كسائر ما فيه تقدير من الاعضاء فان كان نصفاً فنصف وان كان
ثلثاً فثلث وهكذا .

٦ - في شعر الاهداب الاربعة النابتة على الاجفان كمال الدية
ان لم ينبت على قول وان نبت فالارش وقيل فيهما الارش وقال اخرون
فيها نصف الدية كالحاجبين .

٧ - ينبت الارش فيما لا تقدير له من الشعر كالشعر النابت
على الساقين والساعدين والبطن والفخذين .

(في دية العينين والجفنين)

القسم الثاني في العينين كمال الدية وفي الواحدة نصفها ولا
فرق في ذلك بين الصحيحة والعشاء والحواء والجاحظة وهي
التي عظمت مقلتها او خرجت وقيل في العشاء ثلث الدية وفي بعض
العينين بحساب ديتها .

القسم الثاني في الاجفان الاربعة كمال الدية وقيل في تقدير
كل جفن الدية وقال بعضهم في الاعلا ثلثا الدية وفي الاسفل ثلثها
وقال اخرون في الاعلا الثلث وفي الاسفل النصف .
وفي بعضها بحساب ديتها ان كان ربعاً فربع وان كان ثلثاً

فثلث وهكذا ويتفرع على هذا ما يأتي .

- ١ - من قلع العينين مع الاجفان كان عليه ديتان .
- ٢ - وفي الجناية على العين الصحيحة من الاعور اذا كان عوره من اصل خلقته او بأفة لم يستحق جنايتها كما لو فقأها حيوان .

الدية الكاملة ولو فقأها جان فاستحق ديتها ولم يأخذها كان في الصحيحة نصف الدية .

- ٣ - في خسف العين العوراء ثلث الدية وقيل ربعها ولا فرق في ذلك بين ان يكون عورها خلقة او بجناية .

(في دية الانف)

القسم الرابع في دية الانف وهي كما يأتي : -

- ١ - في استئصال الانف كله او مارنه وهو طرفه الغضروفي من الطرف الاسفل كمال الدية .
- ٢ - في كسر الانف وفساده الدية الكاملة
- ٣ - لو كسر وجبر المارن المكسور فصح وصلح وعاد كما كان فمائة دينار وان لم يصلح وجبر على عيب فمائة دينار مع زيادة حكومة وهي الزيادة التي يحكم بها الحاكم الشرعي فيما لا تقدير له من الجنايات .

- ٤ - في شلل الانف ثلثا ديته وفي استئصال روثته وهي الحاجز بين المنخرين نصف ديته وقيل ثلث ديته .

- ٦ - لو قطع الجاني مع مارن الانف شيئاً من اللحم المتصل بالشفيتين كان عليه كمال الدية مع زيادة حكومة اللحم الذي لا تقدير له .

(في دية الاذن والشفيتين)

القسم الخامس في دية الاذن وهو كما يأتي : -

- ١ - في قطع الاذنين معا الدية الكاملة وفي كل واحدة نصف

• الدية

٢ - في استئصال بعض الاذن بحساب ديتها ان كان نصفاً فنصف او كان ربعاً فربع وهكذا •

٣ - من قطع شحمة الاذن كان عليه ثلث الدية •

٤ - في خرم الاذن ثلث ديتها •

القسم السادس في دية الشفتين وهو كما يأتي : -

١ - في قطع الشفتين كمال الدية واما في قطع كل واحدة منهما فقد قيل في العليا ثلث الدية وفي السفلى الثلثان وقال اخرون في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان وقيل في كل واحد منهما نصف الدية •

٢ - في قطع بعض الشفة الدية بنسبة مساحتها فان كان نصفاً فنصف وان كان ربعاً فربع وهكذا وما تجافى عن اللثة من الشفة السفلى مع طول الفهم فهو حد عرضها وما تجافى عنها متصلاً بالمنخرين وحاجزهما مع طول الفم فهو حد العليا •

٣ - اذا كانت الجناية موجبة لتقلصها بحيث لا تنطبق على الاسنان فلا ينتفع بها فقد قيل فيها الحكومة وقيل ديتها كاملة •

٤ - اذا كانت الجناية موجبة لاسترخائهما وشللهما بشكل لا ينفصلان عن الاسنان اذا ضحك او كشر فقد قيل فيهما الدية الكاملة وقال اخرون فيهما الثلثان •

٥ - اذا قطع الجاني الشفة بعد شللهما فان برأت والتأمت فخمس الدية وان لم تبرأ ولم تلتئم فثلث الدية •

٦ - اذا شق الجاني احدى الشفتين فان برأت فخمس ديتها وان لم تبرأ فثلث ديتها •

(في دية اللسان)

القسم السابع في دية اللسان وهو كما يأتي : -

١ - في قطع جميع اللسان الصحيح عينا ونطقا الدية الكاملة

ومثله ما اوجب ذهاب جميع الحروف بالنطق وهي ثمانية وعشرون حرفا وقيل تسعة وعشرون .

٢ - في قطع لسان الاخرس ثلث الدية وفي ابعاضه بحسابه من حيث المساحة .

٣ - في قطع بعض اللسان الصحيح بحساب الذاهب من الحروف وذلك ببسط الدية عليها جميعا فاذا كان الذاهب خمسة حروف مثلا وكانت الدية الف دينار كما في الحر المسلم او نصفها كما في الحرة المسلمة او ثمانمائة درهم كما في الذمي او اربعمائة كما في الذمية او القيمة كما في المملوك تقسم الدية على الحروف المذكورة فلكل حرف ذاهب نصيبه منها ولا فرق في ذلك بين الحروف اللسانية وهي التي تنطق باللسان وهي - الثاء والذال والذال والجيم والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والكاف واللام والنون والحروف الخفيفة كالکاف واللام والميم والنون والواو والهاء والياء والحروف الثقيلة كالقاف والصاد والضاد والعين والغين .

٤ - اذا كانت الجناية في قطع بعض اللسان موجبة لسرعة النطق سرعة تكون عيبا او اوجبت ازدياد سرعته او كان ثقيلًا فزادته ثقلا او صيرته ثقيلًا كان في ذلك كله الحكمة ومثله ان اوجبت نقصا بان كان يأتي بالحروف صحيحة فصيرته يأتي بها ناقصات او صيرته ينقل الحرف الفاسد الى الصحيح .

٥ - لا يعتبر في وجوب الدية مقدار المقطوع من اللسان الصحيح وانما المعتبر ما هو الذاهب من الحروف بسبب الجناية فلو استأصل ربعة فذهب نصف الحروف فنصف الدية وهكذا .

٦ - اذا كانت الجناية موجبة لانعدام النطق من غير قطع ثم قطعه آخر كان على الاول الدية الكاملة وعلى الثاني ثلث الدية .

٧ - من استأصل لسان الصغير كانت عليه الدية الكاملة .

٨ - اذا بلغ الطفل حدا ينطق مثله عادة ولم ينطق فقطعه جان

كان عليه ثلث الدية .

٩ - من جنى على لسان غيره فذهب كلامه فاستوفى ديته ثم عاد الى النطق ففي استعادة الدية الى الجاني وعدهما قولان .

(في دية الاسنان)

القسم الثامن في دية الاسنان وهو كما يأتي :

١ - في اسقاط الاسنان كلها وهي ثمانية وعشرون سناً الدية الكاملة .

٢ - في اسقاط المقاديم وهي اثنا عشر سناً في مقدم الفم - الثنيتان والرباعيتان والنابان من اعلا ومثلها من اسفل ستمائة دينار وفي ذهاب كل واحد خمسون ديناراً وفي مؤخر الفم وهي ستة عشر سناً من كل جانب من جوانبه اربعة اثنا عشر رحي واربع ضواحك اربعمائة دينار نصيب كل سن خمسة وعشرون ديناراً ولا فرق في السن بين كونه ابيض او اسود او اصفر في اصل خلقته .

٣ - اذا اسود السن بالجناية ولم تسقط كان على الجاني ثلث ديتها وقيل فيه الحكومة .

٤ - في الجناية على السوداء باسقاطها ثلث ديتها

٥ - اذا تصدع السن بالجناية ولم تسقط ففيه الحكومة وقيل فيه ثلثا ديتها .

٦ - تثبت دية الاسنان بذهابها من سنخها وهي جذورها واصولها في اللثة

٧ - اذا كسر شخص ما هو الظاهر من السن عن اللثة وقلع اخر جذرها واصلها كان على الاول دية السن التي كسرها وعلى الاخر الحكومة بقلعه سنخها التي لا تقدير لها .

٨ - في سن الصغير الذي لم تبدل اسنانه لو قلعت او كسرت ينتظر فيها مدة يمكن ان تعود فيها فان نبتت كان فيه الارش وان لم تنبت فدية سن المثغر وهو الذي سقطت اسنانه قبل فطامه وقد مر

تفصيله في ان دية المقاديم ستمائة والمآخير اربعمائة

(في دية العنق)

القسم التاسع في دية العنق وهو كما يأتي : -

- ١ - اذا كسرت الجناية العنق وجعلته اصور اي مائلا كانت فيه الدية الكاملة ومثله اذا منعه من ازدراد الطعام .
- ٢ - اذا زال صور العنق وتمكن من ازدراد الطعام او الالتفات ففيه الارش لما بين مدة فسادهما واول مدة صلاحهما .
- ٣ - اذا تعسر عليه الازدراد او الالتفات او الاقامة ففيل فيه الحكومة وقيل بالارش .

(في دية اللحيين)

القسم العاشر في دية اللحيين وهو كما يأتي : -

- ١ - في اللحيين اللذين هما العظامان اللذان تنبت على بشرتهما اللحية ويقال لمتقاهما الذقن ويتصل كل واحد منهما بالاذن من جانبي الوجه وهما اللذان تنبت عليهما الاسنان اذا قلعهما الجاني منفردين عن الاسنان كلحيي الشيخ الذي لا اسنان له لكبره او الطفل وان منعه من الانبات كانت عليه الدية الكاملة في الحر نكرا وانثى وفي كل من المملوك والذمي والذمية بحسب ديتهم .
- ٢ - اذا قلع الجاني اللحيين مع الاسنان كانت عليه ديتان
- ٣ - في واحد من اللحيين منفردا نصف الدية ومع الاسنان بحسابها لانها مختلطة .
- ٤ - اذا كانت الجناية على اللحيين اوجبت تصلبهما على وجه يعسر تحريكهما كان عليه الارش .

(في دية اليدين)

القسم الحادي عشر في دية اليدين وهو كما يأتي : -

- ١ - في الجناية على اليدين وحدهما المعصم وهو ما يفصل بين الكف والذراع الدية الكاملة وفي واحد نصف الدية .

- ٢ - اذا قطع الجاني احدهما مع الاصابع منفردة كان عليه نصف الدية لهما جميعا .
- ٣ - اذا قطع الجاني الاصابع منفردة كان عليه نصف الدية خمسمائة دينار .
- ٤ - اذا قطع الجاني مع الكف شيئا من الزند كانت دية اليد خمسمائة دينار وفي الزائد الحكومة وقيل تعتبر المساحة في الزائد لانه بعض الذراع وله مقدر .
- ٥ - اذا قطع الجاني اليد من المرفق او من المنكب كانت عليه دية اليد خمسمائة دينار لصديق اليد على ذلك كصدقه على كل من الكف والذراع والاصابع .
- ٦ - اذا كان للمجني عليه يد زائدة كانت فيها الحكومة وتتميز الزائدة عن الاصلية بفقدانها الحركة القوية وضعف البطش فيها ونقصان خلقتها وفي الاصلية ديته ان قطعها معا .
- ٧ - اذا لم تتميز الاصلية عن الزائدة وقطع احدهما كانت عليه الحكومة وقيل عليه نصف ديته ونصف الحكومة او نصف ثلث الدية وقال اخرون في الزائدة الارش .
- ٨ - من كانت له يد زائدة غير متميزة عن الاصلية وجنى على قطعها اثنان كانت عليهما الحكومة فيهما ومثله لو تعدد القطع وكان الثاني بعد دفع الحكومة للاولى .
- ٩ - في قطع الذراعين اذا كانتا متميزتين الدية الكاملة ومثلها العضدان وفي كل واحدة منهما نصف الدية .

(في دية الاصابع)

- القسم الثاني عشر في دية الاصابع وهو كما يأتي :
- ١ - اذا قطع الجاني الاصابع العشرة كانت عليه الدية الكاملة ومثلها اصابع الرجلين .
- ٢ - في كل واحدة من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية

مائة دينار وقيل في الابهام ثلث الدية وفي الباقي الثلثان يقسمان
على بقية الاصابع الموجودة بالسوية .

٣ - حصة كل انملة من الدية ثلث دية الاصبع وحصة كل انملة
من الابهام نصف ديتها .

٤ - دية الاصبع الزائدة ثلث دية الاصلية وتتميز الزائدة
عن الاصلية بضعف حركتها الطبيعية او قتلها عن الاصلية او ميلها
عن الجهة الطبيعية الى جهة اخرى من اليد او نقص خلقتها .

٥ - في شلل كل واحدة من الاصابع مطلقا ابهاما كانت
او غيرها من يد كانت او من رجل ثلثا ديتها .

٦ - في قطع الاصبع بعد شللها الثلث الباقي من ديتها ومثله
لو كان الشلل في اصل خلقتها .

٧ - في كل ظفر اذا لم ينبت او نبت اسود اللون عشرة دنانير
واذا نبت ابيض اللون فخمسة دنانير وقيل ان لم يخرج فعشرة
دنانير وان خرج اسود فثلثا ديته .

(في دية الظهر)

القسم الثالث عشر في دية الظهر وهو كما يأتي :

١ - من كسر ظهر غيره ولم يصلح كانت عليه الدية الكاملة
ومثله لو احدودب بسبب الاصابة او صار بحيث لم يستطع
على القعود .

٢ - اذا كسر الظهر وصلح بعد الكسر او التحديب على نحو
يستطيع القعود والمشي كان عليه ثلث الدية .

٣ - اذا كسر الصلب وهو الظهر فجبر على غير عيب كان
عليه مائة دينار وان عثم اي لم ينجر فدية كاملة الف دينار .

٤ - اذا كسر الظهر فزال منيه ومشيه كانت عليه ديتان واحدة
لكسره والاخرى لفوات منفعة جماعه .

(في دية النخاع والتدينين)

القسم الرابع عشر في دية النخاع وهو كما يأتي :

١ - في الجناية على النخاع وهو الخيط الابيض الممتد في وسط فقرات الظهر بقطعه الدية الكاملة الف دينار وان بقى حيا
٢ - اذا قطع الجانسي بعض النخاع كانت ديته بالحساب بالنسبة الى المساحة فان كان ربعا فربيع وان كان نصفا فنصف وهكذا القسم الخامس عشر في دية الثديين وهو كما يأتي :

١ - من قطع ثديي امرأة كانت عليه ديتها كاملة وفي كل واحدة منهما نصف ديتها ويستوى في ذلك اليمين واليسار .

٢ - اذا تسبب الجاني في انقطاع اللبن منهما باي سبب كان كانت عليه الحكومة ومثله لو تعسر نزوله من الحلمتين .

٣ - اذا قطع الجاني الحلمتين منفردتين عن الثديين وهما اللتان في رأس الثديين كانت عليه الحكومة وقيل الدية الكاملة
٤ - اذا قطع الجاني الثديين مع شيء من جلد الصدر كانت عليه ديتها وفي الزائد من الجلد الحكومة .

٥ - اذا قطع الثديين ونزلت الجناية الى جوف الصدر كانت عليه دية الثديين والحكومة للجلد الزائد ودية الجائفة وهو ثلث الدية باضافة بعير .

٦ - في قطع حلمتي ثديي الرجل الحكومة لانه مما لا تقدير له وقيل الدية الكاملة وقال اخرون فيهما ثمن الدية .

(في دية الذكر)

القسم الخامس عشر في دية الذكر وهو كما يأتي :

١ - اذا قطع الجاني الذكر من اصله او حشفته فما زاد كانت عليه الدية الكاملة ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب والطفل الصغير وبين ان يكونا قادرين على الجماع او لا وسواء أكانوا مسلولي الخصيتين ام لا على وجه لا يؤدي الى شلل الذكر

٢ - اذا قطع الجاني بعض الحشفة كانت عليه دية المقطوع بنسبة الدية من مساحتها فقط لا جميع الذكر فان كان المقطوع نصفها فديته نصفها وان كان ثلثها فديته ثلثها وهكذا .

- ٣ - اذا خرم الجاني المجرى خاصة كانت عليه الحكومة .
- ٤ - اذا قطع الحشفة وقطع اخر او هو ما بقى كانت على الاول الدية وعلى الثاني ارش العيب .
- ٥ - في قطع ذكر العنين ثلث الدية وقيل فيه الدية الكاملة كالصحيح .
- ٦ - من قطع بعض ذكر العنين كانت عليه الدية بحسابه بالنسبة الى مجموعه لا خصوص الحشفة .

(في دية الخصيتين والشفريين بضم الشين)

- القسم السادس عشر في دية الخصيتين وهو كما يأتي : -
- ١ - في الجناية على استئصال الخصيتين معا الدية الكاملة وفي كل واحدة نصف الدية وقيل في اليسرى ثلثا الدية وفي اليمنى ثلث الدية .
- ٢ - في ادرة الخصيتين وهي انتفاخهما بالجناية اربعمائة دينار .
- ٣ - اذا فحج المجنى عليه بالجناية عليهما بمعنى تباعدت رجلاه عقبا وتداننا صدرا او تباعد فخذه او وسط ساقيه فلم يتمكن على المشي اطلاقا كانت عليه ثمانمائة دينار ومثله لو صار مشيه مشيا لا ينفعه .
- القسم السابع عشر في دية الشفريين وهو كما يأتي : -
- ١ - في الجناية على الشفريين معا وهما اللحم المحيط بفرج المرأة كاحاطة الشفتين بالفم الدية الكاملة وفي كل واحد نصف الدية ولا فرق في ذلك بين السليمة والرتقاء والقرناء والبكر والصغيرة والكبيرة والثيب .
- ٢ - في الجناية على ركب المرأة وهو منها موضع العانة من الرجل الحكومة لانه لا تقدير له سواء اكان قطعه منفردا او منضمنا الى الفرج منه ومنها .

٣ - من جنى على صبية قبل بلوغها بافضائها بأن صير مسلك البول والحيض واحدا وقيل اذا صير مسلك الحيض والغائط واحدا الدية الكاملة ولا فرق في ذلك بين الزوج وغيره وتختص الدية بغير الزوج بعد بلوغها ويضمن الزوج مهرها مع ديتها وينفق عليها حتى يموت احدهما وان لم يكن زوجا وكان مكرها لها فلها المهر وعليه ديتها وان كانت مطاوعة له وكانت حرة فلا مهر لها لانها بغية ولا مهر لبغي ولكن عليه الدية والحد .

٤ - من اكره بkra فافضاها كان عليه ارش بكارتها ومهرها زائدة على ديتها فتفرض حينئذ مملوكة وتقوم بkra تارة وثييا اخرى فيؤخذ منه التفاوت بين القيمتين مع مهر المثل ودية الافضاء وان كانت مملوكة كان عليه ارش البكاراة سواء اكانت مطاوعة له ام مكرمة ويتعين ذلك كله في ماله .

٥ - من جنى على بكر فافتض بكارتها باصبعه حتى خرق مثانتها بحيث لا تملك بولها كان عليه ديتها كاملة وقيل عليه ثلث ديتها .

(في دية الاليين والرجلين)

القسم الثامن عشر في دية الاليين وهو كما يأتي :

١ - في الجناية على الاليين معا وهو اللحم البارز المرتفع بين الظهر والفخذين باستئصالهما الى العظم الذي تحتها في الحر الدية الكاملة وفي كل واحدة نصف الدية وفي المرأة الحرة ديتها وفي كل واحدة نصف ديتها .

٢ - من جنى على اليي الذمي كان عليه ثمانمائة درهم ونصفها في الذمية وفي المملوك والمملوكة قيمتهما .

٣ - من جنى على بعض الاليين كانت الدية عليه بقدر الذاهب فان كان نصفافنصف وان كان ثلثا فثلث وهكذا .

القسم التاسع عشر في دية الرجلين وهو كما يأتي :

١ - في الجناية على الحر بقطع رجله الدية الكاملة وفي كل

واحدة نصف الدية ولا فرق في ذلك بين اليمنى واليسرى وفي المرأة ديتها وحد الرجلين مفصل الساق وان اشتملت على الاصابع - ٢ - من جنى على اصابع الرجلين منفردة كانت عليه الدية الكاملة وفي كل اصبع عشر الدية مائة دينار ويستوى في ذلك الابهام وغيره وقيل في ابهام الرجلين ما قيل في ابهام اليدين .
- ٣ - تقسم دية كل اصبع على ثلاث انامل الا الابهام فانها تقسم على اثنين بالسوية كاليد .

- ٤ - في قطع الساقين منفردين عن الرجل الدية الكاملة وفي كل منهما نصف الدية .
- ٥ - في قطع الفخذين منفردين عن الساقين الدية الكاملة وفي كل منهما نصف الدية .

(في دية الاضلاع والعصعص وكسر كل عظم له تقدير في عضوه)

القسم العشرون في دية الاضلاع وهو كما يأتي :
- ١ - في الجناية على كل ضلع بالكسر مما يلي القلب اي في الجانب الذي يكون فيه القلب وهو الجانب الايسر خمسة وعشرون دينارا وفي كل ضلع مما يلي العضدين عشرة دنانير واذا صدعه فديته سبعة دنانير ونصف وفي نقل عظامه خمسة دنانير وفي موضحته وهي ما يوجب شجه والكشف عنه ربع دية كسره ومثله نقبه .
- ٢ - من كسر عظم الورك وهو العصعص الذي يجلس عليه على وجهه لم يتمكن معه ان يملك غائطه ولم يقدر على امساكه كان عليه الدية الكاملة .

- ٣ - من ضرب عجان انسان وهو ما يكون بين الخصية والفحة وهي حلقة الدبر فلم يملك المضروب بوله ولا غائطه كانت عليه الدية الكاملة .

- ٤ - في كسر كل عظم من عضو له تقدير خمس ديته فان صلح من غير عيب كانت ديته اربعة اخماس دية كسره وفي موضحته ربع

دية كسره وفي رضه ثلث دية ذلك العضو وفي فك العظم من عضده بحيث يوجب تعطيله عن عمله ثلثا دية عضوه فان صلح من غير عيب كان فيه اربعة اخماس دية فكه من العضو

(في دية الترقوتين ودوس البطن)

القسم الواحد والعشرون في دية الترقوتين ودوس البطن وهو كما يأتي : -

١ - من كسر الترقوتين وهما العظامان اللذان بين ثغرة النحر والعاتق وهي المكان المنخفض في اسفل الرقبة واعلا الصدر كانت عليه ثمانون دينارا وفي كل واحدة اربعون دينارا اذا جبرت على غير عيب وان جبرت على عيب كان فيها الاربعون مع الحكومة
٢ - من داس بطن غيره حتى احدث بالبول والغائط كان حكمه ان يداس بطنه حتى يحدث وقيل عليه مع ذلك الدية واوجب اخرون فيه الحكومة لانه المتيقن .

(في دية المنافع)

واما الصنف الثاني وهو دية المنافع فاقسامه ثمانية

١ - العقل - ٢ - السمع - ٣ - البصر - ٤ - الشم
٥ - الذوق - ٦ - تعذر انزال المنى - ٧ - السلس في البول - ٨ - ذهاب الصوت

اما الاول فهو كما يأتي : -

(في دية ذهاب العقل)

١ - من جنى على غيره فابطل عقله كانت عليه الدية الكاملة
٢ - اذا كانت الجناية موجبة لذهاب بعضه كانت فيه الحكومة وقيل تقدر بالزمان فاذا جن يوما وافاق يوما كان عليه نصف الدية وهكذا .

٣ - لا قصاص على الجاني باذهاب العقل لاستلزامه التعدي عنه

٤ - اذا جنى عليه بشئ رأسه او قطع يده فذهب عقله كانت

عليه دية الجنائتين وقيل اذا كان ابطال العقل بضرية واحدة
تداخلت الديتان .

٥ - اذا عاد الى المجنى عليه عقله بعد ابطاله بالجنائية واخذ
الدية فلا تعاد الدية ان حكم اهل الخبرة ببطلانه كلية اما مع الشك
في بطلانه بالكلية ففيه الحكومة .

(في دية ذهاب السمع)

واما الثاني فهو كما يأتي :

١ - في الجنائية على السمع بابطاله من الاذنين معا الدية
الكاملة مع اليأس من عوده بشهادة اهل الخبرة ومع رجاء عوده
بشهادتهم بعد مدة معينة ينتظر انقضاء تلك المدة فان لم يعد كانت
فيه الدية الكاملة وان عاد كان فيه الارش .

٢ - من جنى على احدى الاذنين بابطال سمعه كانت عليه
نصف الدية .

٣ - اذا انكر الجاني دعوى المجنى عليه ابطال سمعه او نفى
علمه بصدقه وادعاه المجنى عليه امتحنت حالته عند الرعد القوي
والصوت العظيم والصيحة به حال غفلته فان تحقق ما ادعاه كان
عليه الدية والا كان عليه ان يحلف القسامة فيحكم له .

٤ - من ادعى نقص السمع في احدى اذنيه بالجنائية عليه قياس
ذلك الى سمع الاذن الاخرى بأن تسد الناقصة سدا محكما ثم يصاح
به او يضرب بجرس حيال وجهه فان قال لا اسمع اعيدت الصيحة
عليه ثانية من طرف اخر فان تساوت المسافتان وهما اليمين واليسار
كان صادقا في دعواه ثم تسد الصحيحة وتطلق الناقصة ويمتحن
بالصوت كذلك من الجهتين فان قال لا اسمع كرر عليه الامتحان
في الجهات الاربع فان تساوت المسافات في سماعه كان صادقا
في دعواه فيؤخذ مساحة الصحيحة والناقصة وينظر التفاوت بينهما
ويؤخذ الدية بحسابه فان كان النقص ربعا فربع الدية وهكذا .

٥ - يتوخى قياس السمع عند سكون الهواء وفي المواضع

المعتدلة لامكان ضبطه .

٦ - في الجناية على ابطال السمع بقطع الاذنين ديتان .

٧ - اذا كانت الجناية موجبة لنقص سماع الاذنين معا تعين القياس الى ابناء سن المجني عليه من الجهات المختلفة وتؤخذ الدية بنسبة التفاوت ما بين الصحيحة والمعيبة .

(في دية ذهاب البصر)

واما الثالث فهو كما يأتي : -

١ - في الجناية على ابطال الابصار من العينين معا الدية الكاملة وفي ابطاله من كل واحدة نصف الدية .

٢ - اذا انكر الجاني ابطال ابصار المجني عليه بالجناية وشهد له بذلك شاهدان عدلان من اهل الخبرة كان عليه القصاص مع العمد الا اذا اصطلحا على الدية او شهد عدل واحد وامرأتان ان وقعت خطأ او عمدا شبيها بالخطأ صحت دعواه وحينئذ فان قال لا يرجى عوده كانت عليه الدية ومثله لو قال لا يرجى عوده ولكن لم يعينا المدة او عينا المدة فانقضت ولم يعد الابصار كما تثبت عليه الدية لو مات قبل انقضاء المدة او جنى اخر على قلع عينه .

٣ - من ادعى الجناية على عينه وليس له من اهل الخبرة من يشهد له وكانت الجناية مما يحتمل زوال الابصار معها حلف المجني عليه القسامة اذا كانت العين قائمة وحكم له بالدية .

٤ - اذا ادعى المجني عليه نقصان احدى عينيه بالجناية قيست الى عينه الاخرى وفعل هنا معه كما فعل بالسمع هناك ومثله دعوى النقصان فيهما فانهما تقاسان الى عيني من هو من ابناء سنه كما مرق في السمع .

٥ - لا يقاس الابصار في ارض مختلفة الاطراف ولا في يوم غيم .

(في دية الشم)

واما الرابع فهو كما يأتي : -

١ - في الجناية على ابطال الشامة من المنخرين الدية الكاملة
ومن احدهما نصف الدية .

٢ - اذا حكم اهل الخبرة باليأس من عودة حاسة الشم بسبب
الجناية بعد اخذ الدية فلا تعاد للجاني .

٣ - اذا كذب الجاني دعوى المجني عليه في ابطال حاسة شمه
امتنح بالروائح الطيبة والكريهة من خلفه وهو غافل فان عسرف
اشمئزازه من الكريهة وتلذذه بالطيبة كان كاذبا وان لم يتحقق بذلك
حاله كانت عليه القسامة خمسون يمينا وحكم له بالدية من الجاني
٤ - اذا جنى عليه بقطع انفه فابطل شمه كانت عليه ديتان

(في دية الذوق)

واما الخامس فهو كما يأتي :

١ - من جنى على غيره فابطل ذائقته قيل عليه الدية الكاملة
وقيل فيه الحكومة .

٢ - يتعين الرجوع في دعوى الجناية على ذوق المدعي عقيب
الجناية التي يمكن ابطالها له الى الاستظهار بالايمان البالغة حد
القسامة وذلك لتعذر شهادة الشهود عليه وقيل يمتحن بما هو مر
المذاق جدا كالصبر مثلا فان نفر منه كان كاذبا في دعواه والاعتين
الرجوع الى الايمان .

٣ - اذا ادعى المجني عليه النقص في ذوقه بالجناية عليه كان
عليه اليمين ثم الحكم بما يقطع النزاع .

٤ - اذا جنى على مغرس اللحيين فمنع المجني عليه من مضغ
الطعام قيل عليه الدية وقيل فيه الحكومة .

(في دية تعذر انزال المنى)

واما السادس فهو كما يأتي :

١ - من تعذر عليه انزال المنى في حال الجماع بسبب الجناية
عليه كان على الجاني الدية الكاملة .

٢ - اذا جنى عليه فتعذر الاحبال من ناحيته والحبل من ناحية

امراته كان على الجاني الدية الكاملة من ناحيته ودية المرأة من ناحية تعذر حبلا •

(في دية سلس البول وإبطال الصوت)

واما السابع فهو كما يأتي : -

١ - اذا جنى عليه فابطل منه القوة الماسكة لبوله فصار نزوله مترشحا شيئاً فشيئاً على وجه لا يمكنه منعه كانت على الجاني الدية الكاملة وقيل ان دام الى الليل كانت عليه الدية وان كان الى الزوال كانت عليه ثلثا الدية وان كان الى ارتفاع النهار كانت عليه ثلث الدية •

٢ - اذا عوفي المجني عليه وبرأ من مرض السلس بعد الجنابة كانت على الجاني الحكومة •
واما اذهاب الصوت فهو كما يأتي : -

١ - من جنى على غيره فاذهب صوته مع بقاء لسانه معتدلاً وقدرته على التردد والتقطيع كانت على الجاني الدية الكاملة •
٢ - اذا جنى عليه فاذهب حركة لسانه مع صوته كانت على الجاني الدية الكاملة وثلثا الدية لاجل شلل لسانه •

(في دية الشجاج والجروح)

والشجاج هي الجروح المختصة بالوجه والرأس كما مر وفي

غيرهما يسمى جرحاً بجميع اشكاله •

واقسام الشجاج تسعة

١ - الحارصة وهي الجرح الذي يشق الجلد قليلاً وديتها بغير •

٢ - الدامية وهي الضرب الذي يدمي الجلد ويأخذ في اللحم قليلاً ويسيل الدم وديتها بغيران •

٣ - الباضعة وهي الجرح الذي يشق اللحم ويأخذ فيه كثيراً

الداخل وتسمى المتلاحمة لانه جرح يشق اللحم ولا يصدع العظم ولا يبلغ سحاق العظم وهو الجلد الذي يكون فوق عظم الراس وديتها ثلاثة ابعة ٠

٤ - السمحاق وهو الجرح الذي يبلغ الجلد الرقيقة التي تكون فوق عظم الرأس ولا تقشرها وديتها اربعة ابعة ٠

٥ - الموضحة وهي الجرح الذي يكشف عن بياض العظم وتقشر الجلد الرقيقة التي هي السمحاق وديتها خمسة ابعة

٦ - الهاشمة وهي الضربة التي تهشم العظم وتكسره وان لم تكن مسبوقه بالجرح وديتها عشرة ابعة تقسم هذه العشرة على اقسام اربعة فتؤخذ الدية من اربعة انواع البعير ان كانت الهاشمة في الخطأ المحض كقسمة الابل في الدية الكاملة ارباعا في الخطأ المحض وتقسم اثلاثا ان كانت الهاشمة في الخطأ الشبيه بالعمد ٠

٧ - المنقلة وهي الضربة التي تنقل العظم من موضعه الى اخر او تسقطه وديتها خمسة عشر بعيرا ٠

٨ - المأمومة وهي الضربة التي تصل الى ام الرأس وهي خارطة الدماغ ولا تفتقها وفيها ثلاثة وثلاثون بعيرا ٠

٩ - الدامغة وهي الضربة التي تفتق خارطة الدماغ فان مات بها فالدية الكاملة وان سلم قيل تزداد حكومة على المأمومة ٠

(في دية بقية الجروح)

وهي كما يأتي :

١ - الجائفة وهي الجرح الذي ينتهي الى الجوف من اي جهة كانت وديتها ثلث الدية باضافة ثلث البعير هنا خاصة كما مر ٠

٢ - اذا جنى عليه بالجائفة فادخل آخر سكينه في موضع الجرح ولم يقطع شيئا كان عليه التعزير ٠

٣ - من جنى على غيره بجرح عضوه ثم اجافه كانت عليه دية الجرح ثم دية الجائفة وان وقع الجرح ظاهرا او باطنا بأن قطع جزء

من احدهما كانت فيه الحكومة •

٤ - اذا جنى عليه بالجائفة ثم خيبت ففتقها اخر ولم يحصل
بالاتق جناية كان عليه التعزير وقيل عليه الارش معه •
٥ - اذا جنى على الجائفة ففتقها بعد التئام بعضها كانت فيه
الحكومة •

٦ - اذا جنى على الجائفة ففتقها بعد الالتئام والاندمال كانت
جائفة جديدة وفيها ديته •

٧ - النافذة وهي الجرح الذي يثقب منخري الانف معا وفيها
ثلث الدية فاذا صلحت كان فيها خمس الدية •

٨ - في النافذة في احد المنخرين عشر الدية فاذا صلحت كان
فيها سدس الدية •

٩ - في شق الشفتين اذا ظهرت الاسنان ثلث ديتهما واذا برا
الجرح فخمس ديتهما •

١٠ - في شق احدى الشفتين ثلث ديتها ان لم يبرأ الجرح
وان برا فخمس ديتها •

١١ - من جنى على غيره بضرب وجهه حتى احمر كان على
الجاني دينار ونصف واذا اخضر وجهه كانت عليه ثلاثة دنانير واذا
اسود وجهه كانت عليه ستة دنانير •

وقيل يشترط في ذلك دوام اثر الضرب في الجنايات الثلاث والا
كان على الجاني الارش •

١٢ - في الجناية على البدن بالضرب حتى يحمر ثلاثة ارباع
الدينار نصف دية الوجه ومثله على النصف في الاخضرار
والاسوداد •

١٣ - يستوى دية الشجاج في الرأس والوجه معا ومثل ذلك في
البدن بنسبة دية العضو الى الرأس •

١٤ - الدية في جرح البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه
من دية الرأس التي هي الف دينار فدية الحارصة فسي اليد نصف

ديتها في الوجه وهي نصف بعير والحارصة في انملة من ابهامها
نصف عشر البعير وهكذا •

١٥ - قال بعض العلماء في النافذة في شيء من اعضاء
الرجل مائة دينار وقيل باختصاص ذلك بعضو فيه الدية الكاملة
كما قيل باختصاص ذلك بالرجل وقال اخرون يستوى في ذلك الذكر
والانثى •

(في معنى الارش والحكومة)

١٦ - المراد من الحكومة والارش معنى واحد وهو التفاوت بين
الصحيح والمعيب فيما لا تقدير له من الجنايات اي يقوم صحيحا
ومعيبا ويؤخذ التفاوت بينهما •

(في دية الجنين)

وهي كما يأتي : -

١ - اذا تم الجنين في بطن امه ولم تلجه الروح ففي الجنابة
عليه مائة دينار اذا كان بحكم المسلم ولا فرق في ذلك بين الذكر
والانثى والخنثى •

٢ - اذا كان الجنين من نهي كانت ديته عشر دية ابيه ثمانين
درهما •

٣ - في الجنابة على الجنين المملوك عشر قيمة امه ويستوي
في ذلك الذكر والانثى •

٤ - اذا كان الجنين زائدا على واحد كان لكل واحد دية •

٥ - لا كفارة على من جنى على الجنين قبل ولوج الروح
لعدم صدق القتل وعليه التعزير مع الدية •

٦ - اذا كانت الجنابة على الجنين بعد ولوج الروح يقينا كانت
على الجاني الدية الكاملة للذكر ونصفها للانثى في الحر المسلم
والحرة المسلمة وتجب الكفارة اذا باشر الجنابة •

٧ - قال بعض العلماء في الجنابة على الجنين قبل ان تتم

خلقته غرة مملوك او مملوكة وهي عبارة عن بلوغ قيمتهما عشردية الحر المسلم مائة دينار او نحوها مما تقدم .

(فيما ذهب اليه المشهور من توزيع الدية)

وهو كما يأتي : -

- ١ - في اسقاط النطفة عشرون دينارا .
 - ٢ - في العلقة التي هي قطعة من الدم تتحول اليها النطفة اربعون دينارا .
 - ٣ - في المضغة التي هي قطعة من اللحم ستون دينارا .
 - ٤ - في العظم الذي اكتسى اللحم او الاعم منه ومما ابتداء تكونه من المضغة ثمانون دينارا .
- (في دية المشتبه بين الذكر والانثى ودية ابعاض الجنين)

والجناية على الميت

وهي كما يأتي : -

- ١ - اذا اشتبه الجنين بين الذكر والانثى كانت دية الجناية عليه نصف دية الذكر ونصف دية الانثى .
- ٢ - اذا كانت الجناية على اعضاء الجنين او في جراحاته كانت ديته بالنسبة الى ديته بالحساب .
- ٣ - قال بعض العلماء اذا عزل المجامع منيه عن زوجته الحرة اختيارا بغير اذنها كان عليه ان يدفع عشرة دنانير .
- ٤ - دية الجنين في مال الجاني اذا كانت الجناية عن عمد او شبيه بالعمد وان كانت خطأ محضا كانت في مال العاقلة وهي لورثته .
- ٥ - من جنى على ميت مسلم حر فقطع رأسه كانت عليه مائة دينار ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل والصغير والكبير وهي للميت لا لورثته فتصرف عنه في وجوه القرب وقيل تكون لبيت المال ويغظله في التعزير .
- ٦ - في شجاج الميت وجراحات اعضاءه بنسبة قطع رأسه ففي

قطع يده خمسون دينارا وفي اصبعه عشرة دنائير وهكذا واذا لم تكن للجناية عليه مقدر كان فيها الارش فيقوم حيا صحيحا ويقوم معيبا ويؤخذ بينهما •

(في الجناية على الحيوان الصامت واصناف المجني عليه)
وهي كما يأتي :

١ - اصناف المجني عليه من الحيوان ثلاثة - الاول المأكول - عادة كالابل والبقر والغنم - الثاني - ما لا يؤكل لحمه وتقع عليه التذكية كالفهد والنمر والاسد والقرد والذئب وابن اوى •
الثالث مالاتقع عليه التذكية اطلاقا ككلب الصيد والحائط والماشية •

اما الاول فهو كما يأتي :

١ - من اتلف بالتذكية شيئا من الحيوان بغير اذن مالكة كان عليه ارش نقصه وهو التفاوت بين كونه حيا ومذكى اذا لم تكن تذكيته موجبة لانتفاء قيمته اطلاقا كما لو وقع ذلك في موضع لا راغب فيه في شرائه والا كانت عليه قيمته •

٢ - من اتلف حيوان غيره بغير التذكية كانت عليه قيمته يوم اتلافه اذا لم تكن له قيمة اصلا واذا كان فيه ما يمكن الانتفاع به كصوفه ووبره وشعره كان ملكا للمالكه وتستثنى قيمته مما يضمه المتلف •

٣ - من جنى على حيوان غيره فقطع بعض اعضائه او كسر بعض عظامه كان عليه ارش نقصه للمالكه وهو التفاوت بين قيمته صحيحا ومعيبا •

٤ - ليس للمالك الحيوان الزام الجاني باخذ ما ذكاه والزامه قيمته وانما له عليه ضمان ما اتلفه وهو بعض منافعه وقيل له الزامه

(في حكم الجناية على ما يقع عليه التذكية من غير المأكول وما لا يقع)
واما الثاني فهو كما يأتي :

- ١ - من اتلف بالتذكية شيئاً من حيوان غيره مما لا يؤكل لحمه كان عليه ضمان ارش نقصه لان له قيمة بعد تذكيته .
- ٢ - من جنى على حيوان غيره مما لا يؤكل ويذكى فقطع شيئاً من جوارحه او كسر بعض عظامه مع استقرار حياته كان عليه ارش نقصه لملكه كما تقدم في المأكول منه .
- واما الثالث فهو كما يأتي : -
- ١ - من جنى على كلب الصيد لغيره فاتلفه كان عليه لملكه اربعون درهما وقيل يضمن قيمته .
- ٢ - من قتل كلب الغنم لغيره وهو المعبر عنه بـ كلب الماشية كان عليه كبش لملكه وقيل عشرون درهما .
- ٣ - من قتل كلب الحائط لغيره وهو كلب البستان ونحوه كـ كلب الدار كان عليه عشرون درهما وهو المشهور وقيل قيمته .
- ٤ - من قتل كلب الزرع لغيره كان عليه قفيز من بر وهو وزن معلوم .
- ٥ - من قتل ماعدا هذه الكلاب المذكورة فلا ضمان عليه .
- ٦ - من غصب كلباً من الكلاب المذكورة فتلف كان عليه قيمته السوقية .

(في حكم ما يتلفه المسلم مما يحل لدى الذمي) (وما يتلفه الحيوان)

- وهو كما يأتي : -
- ١ - من قتل خنزيراً للذمي مع استتاره به كان عليه ضمان قيمته عند مستحله وعليه ارش عيبه اذا اعاب بعض اطرافه ومثلها جراحاته .
- ٢ - اذا اتلف المسلم على الذمي المستتر خمرًا او الة لهو كان عليه ضمان اتلافه ولا ضمان على المتلف اذا كان شيئاً من ذلك لمسلم مطلقاً مستتراً كان او معلناً وسواء أكان المتلف مسلماً ام ذمياً

٣ - من جنى حيوانه ليلا لا نهارا كان على صاحبه ضمان
جنايته يوم التلف وهو المشهور وقيل يضمن مطلقا ليلا ونهارا مع
التفريط ولا يضمن مطلقا مع عدمه .

(في كفارة القتل ومعنى العاقلة)

وهي كما يأتي : -

١ - الكفارة في القتل قسمان لنوعين من القتل - ١ - كفارة
الجمع وهي واجبة في قتل العمد - ٢ - الكفارة المرتبة وهي واجبة
في قتل الخطأ الشبيه بالعمد والخطأ اذا كان القتل بالمباشرة دون
التسبيب .

٢ - تجب كفارة الجمع فيما يأتي : -

١ - ان يكون المقتول مسلما سواء اكان ذكرا ام انثى حرا
كان ام مملوكا .

٢ - ان يكون المقتول محكوما باسلامه كالصبي والمجنون
المولدين من احد ابوين مسلمين .

٣ - ان يكون المقتول مملوكا والقاتل له مولاه .

واما العاقلة فهي التي تحمل دية الخطأ المحض عن القاتل وهم
اقرباء القاتل لابيه كالاخوة والاعمام واولادهم .

وهي كما يأتي : -

١ - تترتب العاقلة على حسب الترتيب في الارث .

٢ - لا يعتبر في العاقلة ان تكون وارثة في الحال لوجود من
هو اقرب الى القاتل منها وقيل باختصاصها بمن يرثون ديته .

٣ - المشهور بين العلماء عدم دخول الاباء وان علوا والاولاد
وان نزلوا في العاقلة وقيل بدخولهم فيها .

٤ - اذا لم يكن للجاني قرابة كان على المعتق للجاني فان لم
يكن كان على عصابته كترتيب الميراث وان لم يكونوا جميعا كان على
ضامن الجريرة ومع عدمه فالامام يدفعها من بيت المال .

٥ - لا تدخل المرأة في العاقلة ولا الصبي ولا المجنون ولا

الفقير عند مطالبة اولياء المقتول حين حلول اجل الدية وان ورثوا من الدية .

٦ - لا يضمن القاتل مع العاقلة شيئاً من دية الخطأ المحض مطلقاً سواء وفّت الدية ام لم تف .

(في حكم تقسيط الدية)

وهو كما يأتي : -

١ - في كمية تقسيط الدية قولان - الاول - ان يكون على الغني نصف دينار وعلى الفقير المتوسط ربع دينار .

- الثاني - ان يقسطها الامام (ع) او نائبه الخاص او العام بما يراه من حال العاقلة على وجه لا يحصل الاجحاف باحد منهم .

٢ - في الجمع بين القريب والبعيد في العاقلة قولان - الاول -

الجمع بينهما - الثاني وهو المشهور الترتيب في التوزيع على العاقلة فيؤخذ من الاقرب فالاقرب فان لم يف تعدى الى البعيد وهكذا ينتقل مع عدم الوفاء الى المعتق ثم الى عصبته ثم الى الامام (ع)

٣ - اذا كان بعض العاقلة غائباً لم يختص الحاضر منهم بالدية .

٤ - تأجيل الدية في الخطأ يبدأ من حين الموت وفي الاعضاء من حين الجناية وفي سرية الجناية من حين اندمال الجرح .

٥ - تتوجه مطالبة اولياء المقتول العاقلة مع يسارها من حلول الحول ولو مات من يعقل القاتل لم يسقط ما وجب عليه فتستقر في تركته .

٦ - اذا فقد الجاني العاقلة او كانت عاجزة عن الدية تعينت على القاتل فاذا لم يكن له مال فعلى الامام (ع) وقيل اذا كانت العاقلة فقيرة اخذت من الامام (ع) دون الجاني .

٧ - اذا كان الجاني ذمياً كان هو العاقل لنفسه دون عصبته وان كان فقيراً كان الامام (ع) عاقلته لانه ممن يؤدي جزيته اليه (ع)

٨ - اذا قتل الوالد ولده خطأ كانت الدية على العاقلة ولا يرث

الوالد منها شيئاً لتحمل العاقلة عن القاتل جنايته فلا يعقل ان تدفع الدية اليه وقيل يرث منها نصيبه فيأخذه من العاقلة وكذا القول فيما اذا قتل الولد اباه خطأ •

٩ - اذا جنى المملوك خطأ تعلقت جنايته برقبته ولا تتعلق بعاقلته ولكن العاقلة تضمن جناية الحر على المملوك خطأ كما تعقلها اذا كانت على الحر خطأ وقيل ليس على العاقلة جناية الحر على المملوك وانما تضمن له الديات وهي مختصة بالاحرار •

١٠ - تضمن العاقلة جناية الحر المسلم على انسان مطلقا سواء اكان المجني عليه حرا ام مملوكا صغيرا كان الجاني او مجنونا او مكلفا اذا كانت جنايته خطأ •

(الخاتمة وهي تشتمل على امور الاول ابو طالب (ع) كان مؤمنا برسول الله (ص))

اعتقاد الشيعة ان ابا طالب (ع) كان مسلما مؤمنا برسول الله (ص) وانه مؤمن هذه الامة كتم ايمانه لمصلحة الاسلام كمؤمن آل فرعون في امة موسى (ع) •
• دليلهم على ذلك امور •

١ - ان ابناء ابي طالب (ع) اعلم بحال ابيهم من الاجانب والدخلاء لانهم اهل البيت واهل البيت ادرى بالذي فيه فهم قد نقلوا لنا بالتواتر

القطعي جيلا بعد جيل وقبيلا بعد قبيل حتى وصل الينا باليقين ان ابا طالب (ع) امن بالله ورسوله (ص) وكان ثابت الايمان راسخ العقيدة نافذ البصيرة حتى توفاه الله على دين رسول الله (ص)

٢ - دلالة اشعاره على ثبوت ايمانه برسول الله (ص) واعتناقه دينه وتفانيه في الذود عنه (ص) فمن ذلك قوله (ع)

ولقد علمت بأن دين محمد من خير اديان البرية ديناً وليس من الممكن المعقول ان يقول ذلك عاقل كامل العقل كأبي

طالب (ع) وهو لا يدين به ولا يرتضيه .

٣ - لو لم يكن ابو طالب مؤمنا برسول الله (ص) لجاز سبه بسب علي امير المؤمنين (ع) والنيل منه (ع) وقد ثبت بالضرورة ان من سب عليا (ع) فقد سب النبي (ص) وهو الكفر بعينه وفي الحديث المتفق عليه بين المسلمين عن النبي (ص) انه قال لعلي (من سبك فقد سبني ومن سبني فقد سب الله) .

٤ - ان القرآن صريح الدلالة على ايمانه وذلك بقوله تعالى في سورة الانفال اية ٧٤ (والذين آووا ونصروا اولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم) ولقد علم الناس كلهم ان ابا طالب (ع) ممن آوى النبي (ص) ونصره حينما طرده قومه وخاصموه وقاطعوه وكذبوه وكان يقية بنفسه وببنيه وهذا شيء لا يشك فيه اثنان من اهل الكفر والايمان .

فابو طالب (ع) آوى النبي (ص) ونصره وكل من آوى النبي (ص) ونصره مؤمن حقا فالنتيجة من هذا الشكل المنطقي الذي لا يمكن لاحد ان يناقش فيه هي ابو طالب مؤمن حقا فالاية دليل الكبرى واما دليل الصغرى فقطعي حتى عند الامويين الذين وضعوا حديث موته (ع) على الكفر بغضا للوصي علي (ع) ولم ينتبهوا حينما وضعوه الى تكذيب صحيح الحديث وصريح القرآن لواضعيه كما المعلننا وقد فات ذلك على من تأخر عن عصرهم فتابعوهم في نفسي الايمان عن ناصر النبي (ص) ومؤيه ومعادي معاديه (ص) بلا تفكير ولا روية .

وقد اخطأ من زعم ان ما قام به ابو طالب (رض) من نصرة النبي (ص) كان بدافع القرباية وانما قلنا بخطئه فلان القرآن قد شهد بايمانه مطلقا فلو لم يكن ما قام به بدافع من العقيدة لم يحكم القرآن له بالايمان اطلاقا والذي يزيد هذا الزعم فسادا ما قام به ابو لهب وهو عم النبي (ص) الذي جاهر في تكذيبه وبذل اقصى ما لديه في ايدائه (ص) وظلمه وطرده وكان يرميه بالحجارة ويقول يا معشر

قريش هذا ابن اخي كذاب لا تصدقوه وكان يقول له (ص) تبا لك
الهدا دعوتنا حتى نزلت في ذمه وخسرانه سورة كاملة وهي قوله
تعالى (تبت يدا ابي لهب) الى اخر السورة فاين كانت منه قرابته
ليقوم بحماية ابن اخيه من ايذاء قريش له لو صح ما زعموه في ان
حماية ابي طالب (ع) للنبي (ص) كانت بدافع القرابة فان كنت يا
هذا من الذين يميزون بين السيرتين – سيرة ابي لهب تكذيب النبي
(ص) وطرده ومساندة قريش في معاداته ومحاوله قتله – سيرة ابي
طالب (ع) نصره النبي (ص) وايوائه وبذل النفس والنفيس في الذب
عنه حتى قال (ع) مخاطبا رسول الله (ص) .

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا
لعلمت ان ابا طالب (ع) ما مات الا على دين الاسلام موحدا لله
تعالى ومؤمنا برسوله (ص) ايماننا كاملا .

– ٥ – بما حكاه علامة اهل السنة ابن عبد البر في استيعابه
ص ٥٢٣ من جزئه الثاني والحافظ الحاكم في مستدركه ص ٥٧٦ من
جزئه الثاني والذهبي في تلخيصه في ترجمة عقيل بن ابي طالب
(ع) قال (رويانا ان رسول الله (ص) قال له – اى لعقيل – يا ابا
يزيد اني احبك حبين حبا لقرابتك مني وحبا لما كنت اعلم من حب
عمي لك) اذ ليس من الجائز ان يحب النبي (ص) حبيب من لا يحب
الله لاجل حبه له لو صح ان ابا طالب (ع) لم يكن مؤمنا وذلك لقوله
تعالى في سورة المجادلة اية ٢٢ (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم
الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا اباؤهم او ابناءهم او
اخوانهم او عشيرتهم) فذلك كله يفيد ان ابا طالب (ع) كان قوي
الايمان عظيم القدر عند الله وعند رسوله (ص) وانه (ص) ما كان
ليحب حبيب عمه الا لان عمه ابا طالب كان محبا لله ولرسوله (ص)
وكان يكدر في اعلاء كلمته واظهار دعوته وتوطيد اركانها كما
قدمنا .

(قول بعض المغفلين في ابي طالب (ع))

ولقد بلغت الغفلة ببعضهم ولا نقول العصبية للاموية فزعم نزول قوله تعالى في سورة القصص اية ٥٦ (انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء) في ابي طالب (ع) وان رسول الله (ص) كان يريد ان يهديه لانه كان يحبه ولكن الله تعالى قال له انك لا تهدي من احببت وهو يعني عمه ابا طالب (ع) .
ولقد فات هذا المستدل بالاية على نفي الايمان عن ابي طالب ما يلزم زعمه هذا من الكفر الصريح .

ما يلزم زعم بعض النافين الايمان)

(عن ابي طالب (ع) من الكفر الصريح)

توضيح لزوم الكفر في هذا المقال هو ان الاية تفيد ان رسول الله (ص) كان يحب ابا طالب (ع) وكان يريد ان يهديه الى الايمان بالله وبرسوله (ص) فاذا كان ابو طالب (ع) غير مؤمن على زعم هذا المستدل كان رسول الله (ص) محبا لغير المؤمن وغير المؤمن لا يجوز لمؤمن ان يحبه اطلاقا فضلا عن سيد المؤمنين رسول الله (ص) لقوله تعالى فيما تقدم من اية (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) وغير المؤمن محاد لله ولرسوله (ص) قطعاً فرسول الله (ص) والعياذ بالله على هذا الزعم لم يكن مؤمناً بالله ومحاد له على زعم المستدل وهل هناك طعن في ايمان النبي (ص) اقبح من هذا .

(الامر الثاني في ثبوت الرجعة)

ايمان الشيعة بالرجعة لا يتعدى ايمانهم بقول الله تعالى في سورة النمل اية ٨٣ (ويوم نحشر من كل امة فوجاً ممن يكذب بآياتنا) ومفهوم الاية واضح وهو يريد الحشر من كل امة فوجاً ولا يريد

حشر القيامة والا كان اختصاص الحشر بفوج من كل امة لغوا باطلا وهو محال على الله تعالى ان يريده فلا يجوز حمل كلامه عليه لذا تراه لما اراد حشر القيامة عبر بما يفيد فقال تعالى في سورة الكهف اية ٤٧ (وحشرناهم فلم نغادر منهم احدا) فعللنا من ذي وتلك ان الاية الاولى تريد الرجعة وتختص بها والثانية تريد حشر القيامة .

وقال تعالى فيما اقتضه من قول الكافرين في سورة غافر اية ١١ (قالوا ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين فهل الى خروج من سبيل) فهو يفيد ان الله تعالى اماتهم في هذه الدنيا ثم احياهم وارجعهم الى الدنيا ثم اماتهم ثم احياهم في القيامة كما يقتضيه اعترافهم ومحاولة خروجهم من النار فالاية صريحة في ان لهم حياتين وموتتين - الموت الاولى التي ذاقوها بعد حياتهم الاولى والموت الثانية التي ذاقوها بعد رجوعهم الى الدنيا في الرجعة والحياة الثانية التي عادوا اليها هي في القيامة لان الموت لا يطلق حقيقة الا على ذي حياة ولا يمتنع على قدرة الله تعالى ان يعيد جماعة ممن محضوا الايمان محضا وجماعة اخرى محضوا الكفر محضا ويقتص من الاخير في هذه الدنيا بعد رحيلهم عنها وما اقيم عليهم شيء من حدود الله التي عطلوها واسقطوها من حسابهم واستبدلوها بالكفر ليدنوا عذابها في الدنيا ولعذاب الاخرة اشد واخرى والقران يقرر هذا ويؤكد بقوله تعالى في سورة الانبياء اية ٩٥ (وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون) وتعني الاية ان الذين عذبهم الله في هذه الدنيا على كفرهم لا يرجعون اليها لاستيفائهم العذاب فيها وانما يرجعون في القيامة ليدنوا العذاب في نارها فيختص الرجوع اليها بغيرهم من الكافرين والظالمين المفسدين في الارض الذين لم يدنوا الم القصاص فيها ولا يصح ان تريد الاية انهم لا يرجعون في القيامة لوضوح بطلانه .

(الامر الثالث في مشروعية التقية)

اما التقية التي تعمل بها الشيعة فهي من عملهم بقول الله تعالى في سورة التغابن اية ١٦ (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى في سورة النحل اية ١٠٦ (الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) وقوله تعالى في سورة ال عمران اية ٢٨ (لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة) وقوله تعالى في سورة الانعام اية ١٢٠ (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) ومفهوم هذه الايات واضح وهو صريح في ان التقية واجبة عند ظهور امارات الخوف على النفس من العطب والهلاك والعقل السليم يحكم بلزومها عند الاضطرار اليها بل النفوس البشرية مجبولة على فعلها اذا احست بالخوف على نفسها من التلف فالشيعة انما عملوا بها في افعالهم واقوالهم لا سيما في موضوع الخلافة خوفا على انفسهم من الفتنة والقتل والامانة من خصومهم لذا فانهم لا يعلنون مذهبهم ولا يتجاهرون بمخالفة غيرهم في المسائل النظرية خوفا على انفسهم وحفظا لها من الانتقام وماذا يا ترى يصنع العقل الضعيف اذا ما ابتلى بذلك فليس له الا الركون الى التقية وماذا يمنعهم من العمل بها في ذلك الحال والله تعالى يقول في سورة الحج اية ٧٨ (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ويقول البخاري في صحيحه ص ٨٧ من جزئه الرابع في باب الإدارة مع الناس من كتاب الادب عن عروة ابن الزبير (ان عائشة اخبرته انه استأذن على النبي (ص) رجل فقال ائذنوا له فبئس ابن العشيرة او بئس اخو العشيرة فلما دخل الان له الكلام فقلت يا رسول الله (ص) قلت ما قلت ثم النث له القول فقال اي عائشة ان شر الناس منزلة عند الله من تركه او ودعه الناس اتقاء فحشه) وانت ترى رسول الله (ص) مع ما اوتي من قوة وعظمة يتقي من رجل في لسانه بذاءة فكيف تريد من الشيعة الا تتقي ممن يريد الوقعة بهم واستئصالهم عند تظاهروهم بما يخالف

اهواءهم .

ويقول خاتمة الحفاظ عند اهل السنة ابن حجر العسقلاني في شرح صحيح البخاري من كتاب فتح الباري ص ٤٠٣ من جزئه العاشر من النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٥هـ عند هذا الحديث (انه لم يقل احد في المبهم من حديث عائشة ان الداخلة على رسول الله (ص) كان منافقا - لامخرمة بن نوفل ولا عيينة بن الحصين بل كانا مسلمين الا ان الاول كان في لسانه بذاءة وكان مطاعا في قومه والاخر كان اسلامه ضعيفا)

(التقية ليست ضربا من النفاق)

واما القول بان التقية ضرب من النفاق فغير صحيح اما اولا فلانه لو كان نفاقا لزم هذا القائل ان ينسب النفاق الى النبي (ص) فيما تقدم من حديث عائشة وهو الكفر بعينه .

ثانيا ان النفاق لغة وعرفا هو التظاهر بالايمان والانكار بالجنات فهو اظهار خلاف ما يبطن اما التقية فهي نقيضه لان معناها التظاهر بالباطل لسانا او عملا حسبما تقتضيه ظروف المتقي لكن قلبه مطمئن بالايمان ومعتقد بالحق كما اشار اليه القران (وقلبه مطمئن بالامان) .

ثالثا بما اخرجه الحافظ السيوطي في جامعه الصغير ص ١١٠ من جزئه الاول عن النبي (ص) انه قال (ببس القوم قوم يمشي المؤمن فيهم بالتقية والكتمان)

وقال في ص ٣٤ من جزئه الثاني (قال رسول الله (ص) شر الناس من يخاف لسانه او يخاف شره)

فلو كان العامل بالتقية غير مؤمن فكيف يا ترى يقول النبي (ص) فيه انه مؤمن ويقول ان القوم الذين يمشي المؤمن فيهم بالتقية والكتمان هم شر الناس وببس القوم كما نص عليه في حديثه (ص)

(الامر الرابع في استحباب زيارة قبر النبي (ص)) (وقبور اهل بيته (ع))

اما زيارة قبر النبي (ص) وقبور اهل بيته (ع) فمستحبة راجحة قريبة من الوجوب ان لم تكن واجبة على القادر في العمر مرة

وقد اورد العلامة السمهودي من علماء اهل السنة في كتابه (وفاء الوفاء باخبار دار المصطفى) من النسخة المطبوعة سنة ١٣٢٦ هـ ص ٣٩٤ من جزئه الثاني احاديث كثيرة متواترة نقلها عن الصحيحين البخاري ومسلم انه (ص) (قال من زارني ميتا فكأنما زارني حيا . ومن قصدني في مسجدي كنت له شهيدا شفيعا يوم القيامة . ومن زار مكة وقصدني في مسجدي كتبت له حجتان مبرورتان . ومن زار مكة ولم يزرنني فقد جفاني . من زار مكة ولم يزرنني فقد شقى وحكى عن السبكي اجماع العلماء على استحباب زيارة القبور للرجال واختلفوا في النساء وقد الف قاضي القضاة عند اهل السنة التقي السبكي كتابا في فضل الزيارة وشد الرحال اليها ردا على ابن تيمية سماه (شفاء السقام في زيارة خير الانام) ومثله ابن حجر الهيتمي مفتي الديار الحجازية في عصره الف كتابا في رجحان زيارة القبور ومشروعيتها سماه (الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم اثبت فيه اجماعهم على مشروعية الزيارة والسفر اليها وطلبها وقد تواتر النقل عن اهل البيت النبوي (ص) في رجحان زيارة القبور وتأكيده استحبابها لا سيما قبر النبي (ص) وقبور اهل بيته (ع) مما لا يسع هذا المختصر نقل شيء منها .

(الامر الخامس في زيارة قبور المؤمنين)

واما سائر قبور المؤمنين فقد ثبت ان رسول الله (ص) زارها وقد اخرج عنه ذلك كل من مسلم في ص ٣١٨ و ٣٢٥ بهامش الجزء

الرابع من ارشاد الساري والسمهودي في ص ٤١٣ من وفاء الوفاء من جزئه الثاني وابن ماجه في سننه ص ٢٤٥ من جزئه الاول والنسائي في ص ٢٨٦ من جزئه الاول من صحيحه وذكر هؤلاء انه (ص) قال (زوروا القبور فانها تذكركم الاخرة - وانه (ص) زار قبر امه فبكى وابكى من حوله . وقال (ص) كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تزهد في الدنيا وتذكر الاخرة) الى غير ذلك من الاحاديث المتواترة بين اهل السنة والشيعة في رجحان زيارتها وشد الرحال اليها مما لا سبيل الى انكاره .

(الامر السادس في رجحان شد الرحال لزيارة القبور)

لما كانت زيارة القبور مستحبة بحكم ما تقدم من النصوص كان شد الرحال اليها جائزا بل مستحبا ايضا .
واما حديث البخاري (لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الرسول (ص) ومسجد الاقصى) فان صح كان الحصر فيه اضافيا اي لا تشد الرحال الى مسجد من المساجد الا هذه الثلاثة والاستثناء فيه مفرغ قد حذف فيه المستثنى منه والا لزم حرمة السفر اطلاقا وشد الرحال الى اي مكان للتجارة وطلب العلم وزيارة العلماء ونحو ذلك واللازم معلوم البطلان واما القول بتخصيصها بالدليل فموجب لتخصيص الاكثر وهو مستهجن وغير صحيح عند علماء الاصول من اهل السنة والشيعة .

(الامر السابع في جواز بناء القبور)

واما تشييد القبور وبناء القباب عليها فقد جرى عليه سيرة المسلمين القطعية في جميع الامصار والاقطار الاسلامية على اختلاف مذاهبهم من بدء الاسلام الى هذه الايام من العلماء وغيرهم من الشيعة واهل السنة .

واي بلد يا ترى من بلاد المسلمين من الحجاز والعراق ومصر

وسوريا ليست فيها قبور مشيدة وضرائح منجدة وهؤلاء ائمة المذاهب الاربعة الذين يرجع اليهم اهل السنة في اخذ احكامهم الشافعي في مصر وابو حنيفة في بغداد ومالك في المدينة واحمد بن حنبل كان له قبر مشيد في بغداد وتلك قبورهم في عصرهم الى هذه الاواخر مبنية الاطراف شاهقة القباب قد بنيت وشيدت في العصور التي كانت حافلة بارياب الفتوى وزعماء الدين فما انكر منهم منكر وما افترى احد منهم بوجوب هدمها وحرمة بنائها بل كل منهم محبذ وشاكر وكل اولئك ادلة واضحة على رجحان بنائها وبناء القباب عليها .

ويقول الجلال السيوطي في الدر المنثور ص ٥٠ من جزئه الخامس في تفسير قوله تعالى (في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه) من سورة النور (قال رسول الله (ص) ان بيوت النبي وبيوت اهل بيته من اعظمتها لذا كان لزاما على المسلمين اجمعين اشادتها والقيام بتعميرها وملازمتها بالعبادة والدعاء فيها لله تعالى ولا فرق في تلك البيوت بين بيوتهم التي سكنوها في حياتهم والتي حلوا بها بعد مماتهم لعموم اطلاق الاية الشامل لها ولان حرمة المؤمن ميتا كحرمته حيا وهم سادات المؤمنين اطلاقا .

(الامر الثامن في جواز تقبيل ضريح النبي (ص))

(وضرائح اهل بيته (ع))

اما تقبيل ضريح النبي (ص) وضرائح اهل بيته (ع) فهو نظير تقبيل المسلمين كتاب الله اعظاما وتكريما له لا لانه جلد وورق وجبر بل لاشتماله على كلام الله تعالى مع ان التقبيل لا يكون الا لها ومن هذا القبيل تقبيل ضريح النبي (ص) وضرائح اهل بيته (ع) لكونها متضمنة للنبي (ص) واهل بيته الذين وجب تعظيمهم واحترامهم لا لانها ضرائح متخذة من الحديد والاشخاش فهم في ذلك كما يقول الشاعر العربي .

امر على الديار ديار ليلي اقبل ذا الجدار وذا الجدارا
فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

واخرج الحافظ السيوطي في جامعه الصغير حديثا حسنا عن النبي (ص) (انه قال اشهدوا هذا الحجر خيرا فانه يوم القيامة شافع مشفع له لسان وشفتان يشهد لمن استلمه)

وانت تجد رسول الله (ص) امر باشهاد الحجر كما امر بتقبيله وهو جماد لا يعقل ولا ينطق فلو كان تقبيل ذلك يجعلها اوثانا تعبد من دون الله لكان تقبيل الحجر الاسود مثله وهو لا يقول به احد من المسلمين اطلاقا واخرج السمهودي في ص ٤٠٨ من وفاء الوفاء من جزئه الثاني (ان بلالا قصد المدينة لرؤية رآها فاتى قبر النبي فجعل يبكي عنده ويمرغ وجهه عليه وذكر ابن حملة ان بلالا وضع خديه على القبر وان ابن عمر كان يضع يده اليمنى عليه قال الامام السبكي ان فعل بلال هو المعتمد في ذلك كله لا سيما في خلافة عمر (رض) والصحابه متوافرون) وفيه ايضا في ص ٤١٠ (عن الامام احمد بن حنبل بسند حسن عن داود بن ابي صالح قال اقبل مروان بن الحكم يوما فوجد رجلا واضعا وجهه على القبر فاخذ مروان برقبتة ثم قال هل تدري ما تصنع فاقبل عليه فقال اني لم ات الحجر وانما جئت رسول الله (ص) سمعت رسول الله (ص) يقول لا تبكوا على الدين اذا وليه اهله ولكن ابكوا على الدين اذا وليه غير اهله وكان ذلك الرجل ابو ايوب الانصاري) وهو يفيد رجحان ذلك كله وان تقبيل الشيعة لضريح النبي (ص) وضرائع اهل بيته (ع) كتقبيل ابي ايوب الانصاري وبلال الحبشي له .

(الامر التاسع في مشروعية اقامة الماتم على الامام)
(الحسين (ع) واهل بيته (ع))

واما اقامة الماتم حزنا على مصاب الحسين (ع) وال الحسين

(ع) وتشكيل المواقف في عزائهم فانها لا تتعدى الذكرى لما جرى عليهم من المصائب الاليمة التي تحقر دونها كل مصيبة وتهون عندها كل عزيمة لا سيما فاجعة الطف التي تتجدد عندهم في كل سنة بل في كل يوم وليلة تلك الفاجعة التي ملأت قلب الانسانية قيما وفجرت عيونها دما لما وقع فيها من زوابع الفجائع ومجامع الغرائب التي لم تر عين الدهر ولم تسمع واعية الازمان بواقعة مثلها ابدا .
فالما تم التي تعقدها الشيعة في عزاء الحسين (ع) واله (ع) لا تقتصر على الحزن والبكاء لمصابهم فحسب وانما يذكرهم الناس فيها ما قام به سيد شباب اهل الجنة من الشجاعة والبطولة والبسالة والتفاني في الحفيظة ومجانبة الخضوع والذلة حفظا للنواميس الالهية والدين المقدس ومقارعة الظلم والطغيان بجميع اشكاله والوانه .

فالتنكار الحسيني الذي تشع انواره ولا يخدم ضياؤه بمر السنين والدهور مهما حاول اعداؤه اطفاء نوره مدرسة سيرة تلقي على الامة من دروس المفادة في سبيل الدين والحق وابادة الجور والبغي ما يولد فيهم روح الحركة والنشاط والاباء والعزة ويغرس في نفوسهم روح الاخاء والمحبة والاتحاد والوحدة واختيار الموت في العزة على الحياة في الذلة وتدعوهم الى الانتفاض وعدم القعود عن مكافحة الظالمين والاطاحة بعروشهم وتيجانهم واستئصال فسادهم وتدفعهم الى بذل كل غال ونفيس في سبيل اقامة الدين وتحقيق اطاعة الله في الارض واقضاء هياكل الظالمين المفسدين المستبدين عن مجال الحكم والتصرف في سلوك الناس بالامر والنهي وتبين لهم بأنه لا يجوز لهم اطلاقا ما داموا مسلمين مؤمنين ان يسلموا لهم القيادة ويعطوهم المقادة ويجعلوهم الهة في الارض يعبدونهم من دون الله ويتلقون اوامرهم ونواهيهم بالقبول ويطيعونهم في السلب والنهب والتشريد والفساد والتطريد وسفك الدماء ويعينونهم على ذلك كله بالالتفاف حولهم والكفاح

دونهم وبذل النفس في سبيل الحفاظ عليهم وان على المسلمين اجمعين ان يقتلوا بامامهم الحسين (ع) واله الابرار الذي انتفض تلك الانتفاضة الجبارة في مجابهة النازلة غير العادلة فاختر المنيّة على الدنيّة والميتة في العزة على الحياة في الذلة ومصارع الكرام على طاعة الظالمين اللئام فظهر من ابناء الضيم وعزة النفس والصبر والثبات في نيل رضى الله تعالى وانتقاذ الامة من مخالب المستبدين في مصيرهم الحاكمين فيهم احكام فرعون ما بهر به عقول ذوي الالباب فعلى المسلمين اليوم ان يسلكوا سبيله ويهتدوا بهداه ان ارادوا التخلص من سيطرة الكافر وافراخه بجميع اشكاله والوانه وليس في الشرع ما يمنع الحزن والبكاء في المصاب اطلاقا فهذا الامام احمد بن حنبل يقول في كتاب الفضائل على ما حكاه عنه المحب الطبري في كتابه ذخائر القبي ص ٢٠ (قال الحسين بن علي (رض) من دمعت عيناه فينا دمعة او قطرت عيناه فينا قطرة اعطاه الله الجنة) .

(الامر العاشر في بكاء النبي (ص) على الحسين (ع))

ويقول امام اهل السنة احمد بن حنبل في مسنده ص ٨٥ من جزئه الاول (ان النبي (ص) بكى على الحسين حينما اخبره جبرئيل بانه يقتل)

ويقول الحافظ الترمذي في سننه ص ١١٧ (ان ام سلمة ام المؤمنين بكت على الحسين حتى غشى عليها وان الجن ناحت عليه) . واخرج ايضا في ص ١١٥ من سننه (ان ام سلمة رأت النبي (ص) في المنام باكيا والتراب على رأسه ولحيته فسألته فقال قتل الحسين اتفا فعين ذلك اليوم فوجد انه قد قتل فيه) .

ويقول القرآن في سورة الاحزاب اية ٢١ (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) . ولم يكن رسول الله (ص) ليقصر في بكائه على روحه وريحانته

من الدنيا الحسين (ع) الشهيد بكربلاء وحده بل بكى (ص) على جماعة كثيرة ليرشد الامة الى رجحان البكاء والنياحة على الاحباب في المصاب .

فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه ص ١٥٢ من جزئه الاول في باب يعذب الميت ببعض بكاء اهله عليه اذا كان النوح من سنته من كتاب الكسوف عن اسامة بن زيد قال (ارسلت ابنة النبي (ص) اليه ان ابنا لي قبض قال فلتصبر ولتحتسب فارسلت اليه تقسم عليه لياتينها فقام ومعه سعد بن عباد و معاذ بن جبل وابي بن كعب وزيد ابن ثابت ورجال فرفع الى رسول الله (ص) الصبي ففاضت عيناه فقال سعد يا رسول الله (ص) ما هذا فقال هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وانما يرحم الله من عباده الرحماء)

واخرج في الباب نفسه والصفحة نفسها من جزئه الاول عن انس بن مالك (قال شهدنا بنتا لرسول الله (ص) قال ورسول الله (ص) جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان) واخرجه ايضا في ص ١٥٨ في باب من يدخل قبر المرأة من جزئه الاول وفيه ايضا عن ام المؤمنين عائشة قالت والله ما حدث رسول الله (ص) ان الله ليعذب المؤمن ببكاء اهله عليه وقالت حسبكم القرآن ولا تزر وازرة وزر اخرى) .

واخرج في باب البكاء عند المريض ص ١٥٥ من جزئه الاول عن عبد الله بن عمر ان رسول الله (ص) دخل على سعد بن عباد فوجده في غاشية اهله فقال قد قضى قالوا لا يا رسول الله (ص) فبكى النبي (ص) فلما رأى القوم بكاء النبي (ص) بكوا فقال (ص) الا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب الحديث) ويقول ابن عبد البر في استيعابه ص ٨٢ و ١٠٤ من جزئه الاول (بكى رسول الله (ص) على عمه حمزه وامر الناس بالنياحة عليه وبكى على ابن عمه جعفر لما اخبر بقتله وقال على مثل جعفر فلتبك البواكي) فمن هذا ونحوه علم المسلمون رجحان البكاء على ال

الرسول (ص) وانه حسن مندوب اليه في شريعته الخاتمة .

(الامر الحادي عشر في مشروعية التوسل الى الله بالنبي (ص) واهل بيته)

لقد جاء القرآن على ذكر التوسل اليه تعالى بقوله تعالى في سورة المائدة اية ٣٥ (يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة) ومفهوم الاية صريح بعموم اطلاقه في جواز ابتغاء الوسيلة الى الله والتوسل اليه بما يكرم عليه .

وقال السمهودي في ص ٤١٩ من وفاء الوفاء من جزئه الثاني (اعلم ان الاستغاثة والتشفع بالنبي (ص) وبجاهه وبركته الى ربه من فعل الانبياء والمرسلين (ع) وسيرة السلف الصالح واقع في كل حال قبل خلقه (ص) وبعد خلقه (ص) في حياته الدنيوية ومدة البرزخ وعرصات القيامة ثم سرد احاديث كثيرة في ذلك رواها جماعة منهم الحاكم والطبراني والبيهقي وغيرهم) .

واخرج البخاري في صحيحه ص ١٢٢ في باب سؤال الناس الامام الاستسقاء اذا قحطوا من ابواب الاستسقاء من كتاب العيدين (عن انس ان عمر بن الخطاب كان اذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا (ص) فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نبينا (ص) فاسقنا قال فيسقون) وحسبنا هذا في مشروعيته .

(الامر الثاني عشر في جواز الاستغاثة بغير الله)

تعالى ومثلها الاستغاثة بغيره تعالى)

وقد جاء القرآن بجواز الاستغاثة بغير الله تعالى وهو قوله تعالى في سورة البقرة اية ٤٥ (واستعينوا بالصبر والصلاة) ومثله الاستغاثة بغيره لقوله تعالى في سورة القصص اية ١٥

(فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه) فالاستعانة والاستغاثة بغير الله تعالى اذا كانتا بشكلهما المجازي ثانيا وبالعرض لا اولا وبالذات فهما جائزتان ولا محذور فيهما اطلاقا لان الله تعالى في قرانه اضافهما الى غيره مجازا كما مر وانما الحرام الاستعانة والاستغاثة بغيره تعالى بشكلهما الحقيقي اولا وبالذات وذلك مما لا نقول به ولا نعتقه اطلاقا ومثل ذلك قوله تعالى فسي سورة النساء آية ٨ (فارزقوهم) وقوله تعالى في سورة التوبة آية ٩٥ (ولو انهم رضوا ما اتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله) .

وقوله تعالى في سورة التوبة آية ٧٤ (وما نقوموا الا ان اغناهم الله ورسوله من فضله) .

فان الاغناء لا يقدر عليه احد الا الله ومثله الرزق الذي نسبه تعالى الى رسوله (ص) وكذا الفضل فانه بيد الله تعالى ومن هذا القبيل الاستعانة بالمخلوقين والاستغاثة بهم كما مر التنصيص على جواز ذلك كله في القرآن الكريم .

(الامر الثالث عشر في مشروعية الشفاعة للنبي (ص))

واهل بيته (ع) وغيرهم من المؤمنين)

ان الشفاعة من الشفيع تعني السؤال من المشفوع اليه امرا للمشفوع له فشفاعة النبي (ص) او غيره عبارة عن دعائه الله تعالى لاجل الآخرين والتماسه (ص) منه تعالى غفران الذنوب وستر العيوب وقضاء الحوائج .

فالشفاعة لا تتعدى عن كونها نوعا من الدعاء وليس من الحتم على الله تعالى ان يقبلها ولا شفاعة الا باذنه ولا دعاء الا بامرره تعالى .

ويقول النيشابوري في تفسيره عند تفسير قوله تعالى في سورة النساء آية ٨٥ (من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن

يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها) عن مقاتل انه قال (الشفاعة الى الله انما هي الدعاء لمسلم لما روى عن النبي (ص) من دعا لاخيه بظهر الغيب استجيب له وقال له الملك ولك مثل ذلك فذلك النصيب والدعوة على المسلم بضد ذلك) .

فالاية كما تراها صريحة في اضافة الشفاعة لغير الله تعالى وانها ان كانت حسنة كان له نصيب منها وان كانت سيئة كان له كفل منها .

ولا يشك اثنان من اهل الاسلام في ان الله تعالى جعل لكل مؤمن حرمة يرجى بها شفاعته واستجابة دعائه فطلب الشفاعة من الاخرين كطلب الدعاء منهم وذلك ثابت الجواز من كل مؤمن كائن من كان . ومن حيث ان طلب الدعاء من المؤمنين مستحب راجح كان طلب الشفاعة من كل مؤمن جائزا فضلا عن الانبياء (ع) والصالحين وفضلا عن رسول الله (ص) واهل بيته الطاهرين .

ويقول الامام الرازي في تفسيره عند تفسير قوله تعالى فسي سورة غافر اية ٧ (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين امنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من ابائهم وازواجهم وذرياتهم وقهم السيئات الاية) ان هذه الاية تدل على حصر الشفاعة من الملائكة للمذنبين كما وقعت الشفاعة من النبي (ص) وغيره من الانبياء (ع) وامره الله تعالى بها فقال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وحكى عن نوح (ع) انه قال رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات)

وصراحة هذا القول بان الشفاعة لا تتعدى الدعاء وطلب المغفرة من الله تعالى مما لا يخفى على ذي فهم مستقيم .

(الامر الرابع عشر في البدا)

معنى البدا بفتح الباء الموحدة والبدال المهملة هو اظهار الله تعالى

للناس ما خفي عليهم ظاهرا وليس معناه ظهور ما خفي عليه تعالى
وانه بدا له من الامر ما لم يكن باديا فان هذا مما لا تقول به الشيعة
لاستلزامه نسبة الجهل الله تعالى وهو كفر صراح نعوذ بالله منه .
وبعبارة اوضح ان معنى البدا هو انه سبق في علم الله تعالى
الازلي ولم يكن ظاهرا للناس فاراد الله تعالى اظهاره لهم .

ويقول البخاري في ص ١٧٠ من جزئه الثاني من صحيحه فسي
باب ما ذكر عن بني اسرائيل مرفوعا في حديث طويل عن ابي هريرة
جاء فيه (ثلاثة من بني اسرائيل ابرص واقرع واعمى بدا لله عز
وجل ان يبتليهم) وحسبك حديث ابي هريرة دليلا على صحة ما تقول
به الشيعة من البدا لان اخواننا اهل السنة لا يقنعون بحديث اهل
البيت النبوي (ص) في معنى البدا الذي ذكرناه وفي القرآن يقول
الله تعالى في سورة الرعد اية ٣٩ (يمحو الله ما يشاء ويثبت
وعنده أم الكتاب) وليس معنى المحو والاثبات في الاية الا معنى
البدا .

(تسمية بعض الشيعة انفسهم بعبد النبي (ص) وغيره جائزة)

واما تسمية بعض الشيعة انفسهم بعبد النبي (ص) او عبد
الرسول (ص) او عبد علي او عبد الحسن او عبد الحسين ونحو
ذلك فجائزة وصحيحة وذلك لانهم يريدون بها أنهم عبيد لهم فسي
الطاعة اذ ليس معنى العبد الا من اطاع غيره فمن اطاع غيره كان
عبدا له ولا يلزم ان يكونوا بتلك التسمية عابدين لغير الله لانه لو
كان كل من اطاع غير الله كان عابدا لغيره تعالى لزم ان يكون من
اطاع الرسول (ص) واولي الامر بعده عابدا لغير الله وبطلانـه
واضح لوجوب طاعة الرسول (ص) واولي الامر بعده بنص كتاب
الله فاذا بطل هذا ثبت صحة تسمية المرأ نفسه بعبد الرسول (ص)
او غيره (ص) من اهل بيته (ع) ولا يلزم ان يكون عابدا لغير الله
ولما كانت الشيعة مطيعين لرسول الله (ص) والائمة من اهل بيته

(ع) فيما يأمرهم به وينهون عنه ولم يكونوا مخالفين لهم (ع) فسي شيء من ذلك اطلاقا على اساس ان الله تعالى امر بطاعتهم (ع) ونهى عن مخالفتهم على سبيل الجزم والاطلاق كما مر في قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) وكانوا هم المعنيين باولي الامر في الاية لوجوب عصمتهم كما تقتضيه الاية وغيرهم لم يكن معصوما باجماع الامة جاز ان يكونوا عبيدا لهم في الطاعة وكانت تسمية انفسهم بذلك صحيحة والاضافة مشروعة في الشريعة وما الذي يمنعهم منها وقد اضاف الله تعالى كلمة العبد والعباد في القرآن الى من اوجب عليه الطاعة لغيره من المؤمنين في غير معصية الله بقوله تعالى في سورة البقرة اية ٢٢١ (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم) وليس العبد المؤمن في الاية الا من اوجب الله تعالى عليه الطاعة لسيدته المؤمن وقال تعالى في سورة النور اية ٣٢ (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم) وليس الصالحون من عبادكم في الاية الذين اضافهم الله تعالى الى المؤمنين المدلول عليهم بضمير (كم) الا من اوجب الله تعالى عليهم الطاعة لمواليهم المؤمنين فاذا جازت اضافة العبد الى ادنى المؤمنين كما هو مفاد الاية وجاز ان يقال فلان عبد فلان بمقتضى مدلولها ولم يوجب ذلك شركا ولا كفرا ولا بدعة ولا ضلالة كما توهمه بعض الجاهلين بالدين وقرانه كان جواز قولنا ان فلانا عبد الرسول (ص) او عبد علي او عبد الحسين او غيرهم من ائمة المسلمين اولى فاولى كما لا يخفى .

(في معنى الهدى والضلال المسندين الى الله في القرآن)

اعتقادنا ان لفظي الهدى والضلال المسندين الى الله تعالى في القرآن من الايات المتشابهات كما جاء التنصيص عليها في كتاب الله بقوله تعالى في سورة ال عمران اية ٧ (هو الذي انزل عليك

الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) لذلك فلا يجوز للمرء أن يهيا رأيا ويصب الآيات عليه صبا ويأخذ في تأويلها بغير علم ولا هدى وقديما قال رسول الله (ص) (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) كما لا يجوز له التمسك بها قبل أن يعرف معناها من رسول الله (ص) الذي أنزل الله عليه القرآن ليبين للناس ما نزل اليهم كما قال تعالى في سورة النحل اية ٤٤) وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) فالقول الصحيح في معناهما الموافق لآيات كتاب الله واحاديث رسول الله (ص) ومنطق العقل السليم انهما ليسا بمعنى الاضلال والاغواء لان ذلك من عمل الشيطان فلا يجوز اسناده الى الله تعالى وليس معنى ان الله خلق الهداية والضللال في الانسان لان من خلق الله تعالى فيه الضلال لا يمكن ان يكون مهتديا ومن خلق فيه الهدى لا يمكن ان يكون ضالا وهذا هو الجبر الباطل الذي لا نقول به مع انه مخالف للمحسوس والمشاهد بالعيون لانا نجد الكثير من الضالين صاروا مهتدين والكثير من المهتدين صاروا ضالين فلو كانا مخلوقين فيهما كما خلق الله لهما عينين وشفقتين لم يصح شيء من ذلك اطلاقا ولا شك في ان كل ما كان مخالفا للمحسوس باطل وغير صحيح ولانه تعالى لو خلق الهدى في احد الانسانين والضللال في الاخر وبالعكس لزم الترجيح بلا مرجح وهو الاخر باطل عقلا ولزم بطلان حجة الله على من خلق فيه الضلال دون الهدى وهو مخالف لقوله تعالى في سورة الانعام اية ١٤٩ (قل فله الحجة البالغة) وقوله تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة) .

وخلاصة القول في هذا الموضوع ان كلمة الهدى تستعمل لغة في معان خمسة - الاول ان تكون بمعنى الارشاد والدلالة كقوله تعالى (ان علينا للهدى) وقوله تعالى في سورة فصلت اية ١٧ (واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى) - الثاني - ان

تكون بمعنى التوفيق كقوله تعالى (والذين اهتدوا زادهم هدى)
اي زادهم توفيقا - الثالث - ان تكون بمعنى الثواب كقوله تعالى
في سورة محمد (ص) اية ٤ و ٥ (والذين قتلوا في سبيل الله فلن
يضل امالهم سيديهم) اي يثيبهم وقوله تعالى في سورة النحل اية
٩٣ (ويهدي من يشاء) اي يثيبه على طاعته - الرابع - ان تكون
بمعنى الفوز والنجاة كقوله تعالى في سورة ابراهيم اية ٢١ (قالوا
لو هدانا الله لهديناكم) اي لو اناجنا الله لانجيناكم وقوله تعالى في
سورة البقرة اية ٢٦٤ (والله لا يهدي القوم الكافرين) اي لا ينجيهم
لكفرهم - الخامس - ان تكون بمعنى الحكم والتسمية كقوله تعالى
في سورة النساء اية ٨٨ (اتريدون ان تهدوا من اضل الله) اي
اتريدون ان تسموه مهتديا وتحكموا بالهداية على من سماه الله
ضالا وحكم بضالاه .

وكقول الشاعر العربي : -

ما زال يهدي قومنا ويضلنا جهلا وينسبنا الى الكفار

اي يسمينا ضالين ويحكم علينا بالضلال .

واما كلمة الضلال فلها لفظتان احدهما (ضل) والاخرى (اضل)
اما كلمة ضل فقد تكون لازمة كقولنا (ضل الشيء) بمعنى ضاع
وهلك وبطل وكقوله تعالى في سورة الاسراء اية ٦٧ (ضل من
تدعون ! لا اياه) اي بطل وهلك وقوله تعالى في سورة الاعراف اية
٣٧ (قالوا ضلوا عنا) اي ضاعوا وهلكوا وقد تكون كلمة (ضل)
متعدية كقولنا ضل زيد الطريق وكقوله تعالى في سورة البقرة اية
١٠٨ (فقد ضل سواء السبيل) اي جهل الطريق المستقيم .

واما كلمة (اضل) فتستعمل لغة في معان ستة - الاول - ان
تكون من ضل اللازمة التي هي بمعنى ضاع وبطل فترد الهمزة
للتعدية الى مفعول واحد كقولنا اضله اي اضاعه وابطله وكقوله
تعالى في سورة محمد (ص) اية ١ (الذين كفروا وصدوا عن سبيل
الله اضل اعمالهم) اي ابطلها - الثاني - بمعنى المصادفة

والوجدان كقولنا اضللت فلانا اي وجدته وصادفته ضالا كما تقول
 ابخلته اي وجدته بخيلا ومنه قوله تعالى في سورة الجاثية آية ٢٣
 (واضله الله على علم) اي وجده ضالا باتباعه هواه كما يصح ان
 يراد به الحكم والتسمية بمعنى حكم عليه بالضلال وسماه ضالا
 على علم لاختياره الضلال او يراد به العذاب بمعنى عذبه الله
 تعالى على علم - الثالث - ان تكون بمعنى ضل المتعدية وتكون
 الهمزة للتفريق بين ما يفارق مكانه وما لا يفارقه قال ابو زيد -
 (يقال ضل الطريق ولا يقال اضله لانه لا يفارق مكانه ويقال اضل
 بغيره ولا يقال ضل عن بغيره لان البعير يفارق مكانه الا اذا كان
 محبوسا او مربوطا فيكون كالطريق فيقال فيه ضل عن بغيره)
 - الرابع - ان تكون بمعنى التسمية والحكم كقولنا اضل فلان فلانا
 اي سماه ضالا وحكم بضلاله ومنه قوله تعالى (اتريدون ان تهدوا
 من اضل الله) اي من سماه الله ضالا وحكم عليه بالضلال ومنه
 قول الكميت بن زيد (رض) في مدح اهل بيت النبي (ص)
 وطائفة قد كفروني بحبكم وطائفة قالوا مضل ومذنب
 اي حكموا علي بالضلال وسموني ضالا على حبي لهم (ع)
 ومدحي اياهم (ع) - الخامس - ان تكون بمعنى الاضلال والتعذيب
 كقوله تعالى في سورة البقرة آية ٢٦ (يضل به كثيرا) اي يعذب
 بسبب انكارهم القرآن الكثير ممن ينكره وكقوله تعالى في سورة
 الرعد آية ٣٣ (ومن يضلل الله فما له من هاد) اي يعذبه ويهلكه
 فليس له من نجاة وقوله تعالى في سورة النحل آية ٩٣ (يضل من
 يشاء ويهدي من يشاء) اي يعذب من يستحق العذاب على المعصية
 ويثيب من يستحق الثواب على الطاعة لانه لا يشاء غير هذا ولا يريد
 سواه ومنه قوله تعالى في سورة القمر آية ٤٧ (ان المجرمين في
 ضلال وسعر) اي في عذاب وهلاك - السادس - ان تكون من ضل
 المتعدية وترد الهمزة للتعدية الى مفعولين وتصير متعدية الى اثنين
 كقولنا اضله الطريق ومنه قوله تعالى في سورة الاحزاب آية ٦٧

(ربنا انا اطعنا سادتنا وكبراءنا فاضلونا السبيلا) وقوله تعالى في سورة الزمر اية ٨ (وجعل لله اندادا ليضل عن سبيله) بضم الياء وهذا المعنى هو الاضلال والاغواء وليس في كتاب الله اية ولا في السنة رواية شيء يسند الى الله تعالى بهذا المعنى اطلاقا ولم يرد في لغة العرب ان كلمة اضل بمعنى خلق في الانسان الضلال ولا كلمة هدى بمعنى خلق فيه الاهتداء ولان من اجبر غيره على سلوك طريق لا يقال فيه انه اضله عنه فلو كان الله تعالى اضل الناس عن الهدى بمعنى اغواهم لبطل الاحتجاج عليهم بالكتب السماوية والرسل الالهية ولزم سقوط الترغيب لهم بالثواب وبطلان التهيب لهم بالعقاب ويبطل مع ذلك كله معاني جملة من آيات القرآن كقوله تعالى في سورة الاسراء اية ٩٤ (وما منع الناس ان يؤمنوا اذا جاءهم الهدى) وقوله تعالى في سورة المدثر اية ٤٩ (فما لهم عن التذكرة معرضين) وقوله تعالى في سورة الحج اية ١ (يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم) وقوله تعالى في سورة النحل اية ٩ (وعلى الله قصد السبيل) وقوله تعالى (ان علينا للهدى) وقوله تعالى في سورة فصلت اية ١٧ (واما ثمود فهديناهم) وقوله تعالى في سورة البقرة اية ١٨٥ (هدى للناس وبينات من الهدى) ونحوها من الايات الدالة على ان الله تعالى ما اضل احدا من العباد وما اغواهم اطلاقا ومما يزيد قولنا وضوحا ان الله تعالى قد اسند الاضلال بمعنى الاغواء الى غيره في كثير من آيات الذكر الحكيم ولم يسنده الى نفسه المقدسة في حال فقال تعالى في سورة طه اية ٧ (واصل فرعون قومه وما هدى) وقوله تعالى في سورة النساء اية ١١٩ (ولا ضلنهم ولا منينهم) وقوله تعالى في سورة لقمان اية ٦ (ليضل عن سبيل الله بغير علم) وقوله تعالى في سورة المائدة اية ٧٧ (قد ضلوا من قبل واصلوا كثيرا) وقوله تعالى في سورة الاحزاب اية ٦٧ (فاضلونا السبيلا) وقوله تعالى في سورة البقرة اية ٣٦ (فازلهما الشيطان عنها) وقوله تعالى في سورة الاعراف اية ٣٨

(ربنا هؤلاء اضلونا) وقوله تعالى في سورة فصلت آية ٢٩ (ربنا ارنا
 للذين اضلانا من الجن والانس) وقوله تعالى في سورة التوبة آية
 ١١٧ (وماكان الله ليضل قوما بعد اذ هدهم) واضعاف امثالها
 من ايات الكتاب العزيز الدالة بصراحة على بطلان نسبة الاضلال
 بمعنى الاغواء الى الله تعالى وانه من الناس انفسهم .

(في الاعواض على الالام والامراض)

لما كان اعتقاد الشيعة ان الله تعالى حكيم لم يفعل شيئا عبثا
 ولم يخلق باطلا وانما يفعله لغرض وحكمة كخلق الجرائم المؤلمة
 والحشرات الموجعة والنار المحرقة ونحوها وكان ما يصيب الانسان
 في هذه الحياة من الامراض والالام ناشئا عن تلك الجرائم وغيرها
 من غير ان يكون له دخل فيها ولم يكن خلقها لايذاء الانسان وانما
 خلقها لمصالح قد تخفى عليه لعدم احاطته بخواص المخلوقات ومنافعها
 وحقيقة طباعها مع قدرته تعالى على دفعها عنه ومنع تأثيرها فيه
 وعدم حاجته الى ايلامه لانه الغني المطلق لا يجري عليه ما يجري
 على المخلوقين كان ذلك لا يخلو من وجهين الاول ان يكون على وجه
 الانتقام والعقوبة المستحقة كقوله تعالى في سورة البقرة آية ٦٥
 (ولقد علم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة
 خاسئين) فلا شيء فيه - الثاني ان يكون على وجه الابتلاء وهو لا
 يحسن فعله من الله تعالى والتخلية بينه وبينها الا بشرطين على
 اساس ان جميع خلقه حسن وفعله متقن ومنزه عن التشهي والميل
 النفسي والعبث والمحابة والمجون كما في المخلوقين الشرط الاول ان
 يكون مشتملا على المصلحة والفائدة اما للمتأمل او لغيره وهو نوع
 من التفضل منه تعالى والمنة عليه لانه لو خلا عن ذلك كان عبثا ولعبا
 والله تعالى لا يكون عبثا لاعبا اطلاقا - الثاني ان يكون في مقابل
 الالام عوض للمتأمل يزيد على ألمه بحيث لو عرض عليه الالام والعوض
 لاختار الالام لضخامة العوض لانه لو كان مساو له لزم الترجيح بلا

مرجح الباطل عقلا ولو خلا من العوض كان إيلاّم الكائن الحي او تعذيبه بمرض ونحوه بغير ذنب ولا فائدة تصل اليه ولا لغيره ظلما واضحا وهو لا يجوز نسبته الى الله تعالى في حال على الاطلاق

(الامر الخامس عشر في وجوب عصمة النبي (ص) خاصة والانبياء (ع) عامة)

لما كان الانسان مدنيا بالطبع لا يمكن ان يعيش منفردا عن غيره لكونه محتاجا في بقاءه الى مأكل وملبس ومسكن ونحوها من الامور الضرورية التي يحتاج اليها في حياته وهو غير قادر على القيام بجميع هذه الامور بنفسه لكثرتها واختلافها بل يحتاج الى مساعدة غيره ومعاونته للاشتراك معه فيقوم كل بما يحتاج اليه صاحبه من الوظائف والامور ليتم النظام ، افترق النوع الانساني افرادا وتحزب احزابا وصار هذا ليعمل لذلك وذلك يعمل لهذا متعاونين على ما يحتاجون اليه وموزعين بينهم الاعمال الضرورية ولما كان المجتمع البشري في مظنة التغالب والتنافس ومجبولا على حب الذات وتنازع البقاء فان القوي ربما ظلم الضعيف والجاهل ربما تجاوز على غيره وادى ذلك الى اثاره الفتن واراقة الدماء والهرج والمرج وافضى الى اختلال النظام وانقطاع النسل فلا بد من قانون يرجع اليه الجميع في المعاملات والجنايات يقطع دابر الشغب ويحكم بينهم بالعدل وذلك القانون يجب ان يكون سماويا من الله تعالى لانه ان لم يكن سماويا لم يمكن رجوع الجميع اليه لاختلاف اهوائهم وطباعهم والقانون هو الشرع وحينئذ فلا بد من حجة يبين ذلك القانون ويكون فيما عليه وحافظا له وذلك الحجة هو النبي (ص) او الامام الذي يقوم مقامه لذا كان كل فعل يفعله الانسان او قول يقوله سواء اكان ذلك الانسان نبيا او غيره خاضعا لذلك الشرع وهو منحصر في احكامه الخمسة التي مر بيانها مفصلا ولا يتعداها اطلاقا ولما كان بعض ابناء المسلمين المعاصرين واخرى المعاصرات الذين تخرجوا من المدارس العصرية

ينكرون عصمة النبي (ص) وغيره من الانبياء (ع) فضلا عن خلفائهم (ع) زاعمين ان الانسان مطلقا نبيا كان او اماما او غيرهما كلهم بشر والبشر كل البشر يسهو وينسى ويخطأ ويعصي على حد زعمهم كان لزاما علينا ان نزيل هذه الشبهة التي علقت بادمغتهم نتيجة ابتعادهم عن اسس الشريعة وقواعد الدين وما يبتنى عليه حفظه باصوله وفروعه وادلته واحكامه وتنفيذها كما انزل الله تعالى على رسوله (ص) بلا زيادة ولا نقصان لان تلك المدارس العصرية التي انشأها الاستعمار الكافر ووضعت منهاج الدروس فيها عندما غزا بلاد المسلمين فالفاهم لدعوته مجيبين حينما ماتوا وعفت معالمهم فسلموا له القيادة وخضعوا لداستيره وقوانينه عندما فقدوا وعيهم واذابوا طابعهم في مخلفاته فاستبدلوا اسلامهم بتلفيقاته ومختلقاته ورواسب افكاره بمعوقة عملائه الخونة لله ولرسوله (ص) وللمؤمنين اجمعين لا يوجد فيها شيء من رائحة الاسلام اللهم الا الاسلام بمفهومه الاستعماري الذي لا يتعدى جدران المساجد والادعية والاذكار والصوفيات والتي ليس فيها سوى اقضاء الاسلام عن واقع حياة الامة وتصويره لهم بالشكل الذي لا يصطدم مع مشتهياته واطماعه وعلى مر الايام اصبحت تلك الصورة التي لا تلتقي مع الاسلام على صعيد واحد هي الاسلام في اذهان طلاب تلك المدارس فصاروا يعتقدون بانه لا يجوز للمسلم ان يتخطى تلك الصورة الى غيرها من الاسلام بمفهومه الصحيح المدمر للاستعمار وافراخه وكان حريصا جدا على ألا يفهم الطالب المسلم ان اسلامه العظيم دين له دولة تنظم الحياة كاملة غير منقوصة في شتى ميادينها وسائر اطرافها وهذا المفهوم الخاطيء للاسلام الذي فهمه ابناء المسلمين المعاصرين من منهاج التدريس في تلك المدارس الاستعمارية ورضوا به من حيث يشعرون او لا يشعرون هو الذي قصم ظهر الاسلام وظهر المسلمين اجمعين وجعلهم عبيدا ارقاء للكافرين يلعبون بكرامتهم تلاعب الصبيان بالكرة ومن جراء ذلك شك الكثير منهم في دينهم وخرجوا منه واعتبروه دينا

رجعيا لا يواكب الحضارة المعاصرة ولا يريد لهم الخير وهذه النتيجة هي التي كان الاستعمار ينتظرها لا سيما ممن تخرج من تلك المدارس الخالية من الاسلام بشكله الصحيح وحذرا من استفحال هذه الفكرة - فكرة نفي العصمة عن النبي (ص) وغيره من الانبياء (ع) وسريان سمها الى افكار الاخرين من ابناء المسلمين نلقي الكلمة الفاصلة التي تسقط عندها تلك الفكرة صرعى (١) .

(في العصمة ومعناها)

فنقول العصمة قوة في العقل تمنع صاحبها من مخالفة التكليف مع قدرته على مخالفته وانما قلنا مع قدرته على مخالفة التكليف لئلا يلزم الجبر الباطل ويكون الانسان كالجماد يحركه الانسان يميناً وشمالاً واما عصمة الانبياء (ع) فواجبة لان الله تعالى بعثهم حجاً على عبادته وحافظين لشرايعه التي شرعها لهم وقوامين بها وامناء على وحيه والعقل بطبيعته لا يمنع من عصمة بعض البشر لا سيما اذا لاحظنا اختلاف الناس في الاستعدادات والقابليات الذاتية وتفاوتهم في ذلك مما لا سبيل الى انكاره وعلى ضوئه تكون العصمة لبعض الناس ممكنة وليست ممتنعة عقلاً واذا كان ثمة معصوم من الناس فهم الانبياء (ع) وخلفاؤهم الذين يقومون مقامهم في حفظ شرايعهم من الزيادة والنقصان ودليلنا على ذلك العقل والنقل .

اما العقل فتقرير الاستدلال به على عصمتهم (ع) من وجوه - الاول - ان العلة التي احوجتنا الى وجود حجة في الارض هي عدم عصمة الخلق لانهم لو كانوا معصومين لم يحتاجوا الى حجة وعدم عصمة الخلق معلوم لا يختلف فيه اثنان من اهل العقل فلو كانت الحجة من نبي او امام غير معصوم لكانت علة الحاجة فيه قائمة واحتاج الى حجة اخر فيكون الكلام في ذلك الاخر كالكلام فيه فيؤدي الى ايجاب حجج لا نهاية لهم او الانتهاء الى معصوم وهو المطلوب لان ايجاب

(١) ولقد ناقشنا الاستعمار الكافر وبيغواته في مشبهاته حول الاسلام وارجعنا كيده الى نحره في كتابنا (الاسلام وشبهات الاستعمار) يجسدر بالمصنفين الاطلاع عليه

حجج لا نهاية لهم يعني عدم وجود حجة مطلقا وذلك الذي ثبت بطلانه لان وجود الحجة ضروري كما قدمنا - الثاني - اذا نفينا عن الحجة العصمة جاز ان يفعل المعصية وحينئذ فاما ان يجب علينا اتباعه في فعل المعصية فقد وجب علينا ان نفعل المعصية الواجب تركها ويجتمع الضدان والتكليف بالضدين محال عقلا واما الا يجب اتباعه وقد جعله حجة علينا واجب اتباعه فتنتفي فائدة هذا الجعل ويكون بعثه نبيا او جعله اماما عبثا صرفا ولغوا باطلا وذلك قبيح لا يجوز نسبة فعله الى الله تعالى اطلاقا - الثالث لو لم يكن الحجة معصوما لم يحصل الوثوق بقوله وان ما يقوله من عند الله اذ من الجائز ان يكذب عمدا او نسيانا وقول الحجة يجب ان يكون صادرا عن الله تعالى ومخبرا عنه والا فلا يجوز ان يكون حجة واجب اتباعه وقد فرضنا وجوبه فوجب ان يكون معصوما - الرابع - لو جاز ان يعصي لوجب ايذاؤه والتبريء منه من باب وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد نهى الله تعالى عن ايذاء النبي (ص) بقوله تعالى في سورة الاحزاب آية ٥٧ (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعد لهم عذابا مهينا) ولما كان ايذاؤه حراما وجب عدم وقوع المعصية منه فيكون معصوما - الخامس - لو لم يكن الحجة معصوما لزم ان يسقط محله وتنحط منزلته عند الناس وان يكون مردود الشهادة وادون حالا من رعا العوام ومحلا لانكارهم عليه وانتقادهم له ولا تقبل شهادته فيما يوحى اليه من الاحكام ولا ينقاد احد اليه فتنتفي فائدة البعثة وتبطل حجة الله على الناس وهو مخالف لقول الله تعالى في القرآن في سورة النساء آية ١٦٥ (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ولان وقوع المعصية من مثله اعظم من وقوعها من غيره والحجة عليه الزم فيبطل ان يكون حجة على غيره وقد فرضناه حجة فوجب ان يكون معصوما - السادس - لو جاز عليه الخطا والنسيان والسهو والعصيان لم يكن حافظا للشريعة من الزيادة والنقصان ولا يكون امينا على وحي الله لان غير المعصوم

يخطأ ويسهو وينسى فيؤدي ذلك الى ضياع السريعة لا حفظها وقد
فرضناه حافظا لها فوجب ان يكون معصوما ولان العاصي فاسق
والفاسق لا يؤمن على نفسه فكيف يؤمن على غيره وقد ثبت انه امين
مطلقا فوجب ان يكون معصوما .

(كتاب الله يدل على عصمة النبي (ص))

واما النقل فكتاب الله يدل على عصمته (ص) وذلك قوله تعالى
في سورة النجم آية ٣ و ٤ (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى)
ولو لم يكن معصوما لنطق عن الهوى عمدا او سهوا او نسيانا ولا
شيء من الهوى من وحي الله ولما ثبت انه لا ينطق عن الهوى مطلقا
كما يقتضيه اطلاق الآية ثبت انه معصوم وقال تعالى في سورة الاعلا
آية ٦ (سنقرؤك فلا تنسى) فلو كان رسول الله (ص) ينسى كان
تكليفه بالآي ينسى تكليفا بغير المقدور وبطلانه واضح عقلا ونقلا
فوجب ان يكون معصوما لا ينسى وقال تعالى في سورة النجم آية ٢
(ما ضل صاحبكم وما غوى) وقال تعالى في سورة البقرة آية ٢٨٢
عند ذكر الشهود (فاستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل ومراأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما
فتذكر احدهما الاخرى) فمعنى ان تضل ان تنسى فعبر عن النسيان
بالضلال لانه احد معانيه في اللغة وقال تعالى في سورة طه آية ١٢١
(فعصى آدم ربه فغوى) فسمى المعصية غواية لانها احدى معانيها
فاذا ثبت ان كل نسيان ضلالة وكل معصية غواية ثبت نفي النسيان
عنه (ص) من كل وجه ونفي العصيان عنه على كل وجه وذلك لان نفي
العام نفي للخاص وبعبارة اوضح لما كان الضلال منفيًا عن النبي (ص)
في الآية بمعناه العام كان ذلك يعني نفي جميع معانيه عنه (ص) ومن
معانيه النسيان وقد نفاه عنه (ص) القرآن ولما كانت الغواية منفية عن
النبي (ص) في الآية الثانية بمعناها العام كان ذلك يعني نفي جميع
معانيها عن النبي (ص) ومن معانيها العصيان فهو منفي عنه (ص)

بنص القرآن واما ما جاء في بعض الاخبار ما يفيد صدور الذنب من الانبياء فهو اخبارا حاد لا يفيد علما ولا عملا مع انها ضعيفة السند وقاصرة الدلالة لا تنهض لمعارضة ما قدمنا من الادلة العقلية والايات القرانية والاحاديث المتواترة المفيدة للقطع بعصمتهم من مطلق الذنوب فتلك رواية وهذه دراية فتطرح الرواية اذا عارضت الدراية او تأول بما لا ينافيها مع الامكان فانه اولى من طرحها على كل حال واما ما جاء في القرآن ما يدل بظاهره على نسبة الظلم والعصيان والذنب والاستغفار والنسيان الى الانبياء (ع) كقوله تعالى فيما اقتضه من خبر يونس بن متى (ع) (وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين) وما اقتضه من قصة نبيه ادم (ع) بقوله تعالى (فعضى ادم ربه فغوى) وما اقتضه من خبر موسى (ع) (قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له) ونحوها من الايات فلا شيء من ذلك يدل على عصيانهم (ع) لله تعالى لانا نعلم بالضرورة من العقل والدين ان الله تعالى لم يرسل الانبياء (ع) الا لتعليم الخلق وهدايتهم الى الحق وتهذيبهم باقوالهم وافعالهم (ع) فيجب ان يكون جميعها موافقة لامر من اصطفاهم برسالته واختارهم من جميع خلقه وجعلهم امناء على سرورحيه وتبليغ امره ونهيه ولا شك في ان علمه تعالى محيط بما لا نهاية له والجهل وما بمعناه مستحيل عليه لانه منزّه عن النقائص فيجب ان يكون تصديقه تعالى لهم موافقا لما علمه منهم من الصدق والامانة لانه من المستحيل الذي لا يمكن ان يكون ابدا انهم (ع) في نفس الامر على خلاف ما علم منهم (ع) ولان الامر بالاعتداء بهم (ع) ووعد المتمسكين بهم (ع) بكثير الثواب وتهديد تاركهم بشديد العقاب ليدلنا بوضوح على ان ما هم عليه من الاقوال والافعال موافق لما يراه تعالى صوابا لذا كان من المتعين بطبيعة الحال حمل ظواهر تلك الايات على ما لا ينافي عصمتهم جمعا بينها وبين ما هو نص صريح لا يقبل التأويل في وجوب عصمتهم على الاطلاق كما المعنا فالقرينة العقلية كالقرينة اللفظية

والحالية تصرف الظواهر عن ظاهرها وتعطيها معنى لا يتنافى مع تلك القرينة ومن ذلك قوله تعالى في سورة الاسراء آية ٧٢ (ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى واضل سبيلا) فانه لا يريد قطعاً ان كل من كان في هذه الدنيا اعمى العين فهو في الآخرة اعمى العين لوضوح بطلانه ونحو ذلك قولنا مثلاً (زيد اسد) فانا لا نعني انه حيوان مفترس كثيف الشعر بخر الفم له مخالب وذيل وانما نعني انه رجل شجاع وبطل مغوار لان قرينة الحال صرفت معناه الظاهري واعطته معنى آخر لا ينافيه والايات القرآنية والروايات الظاهرة في اسناد العصيان وغيره الى الانبياء (ع) من هذا القبيل فالظلم المضاف الى بعضهم يعني اما التجاوز عن الشيء او بمعنى وضع الشيء في غير موضعه وهو لا يختص بفعل الحرام بل هو اعم منه لانه يتحقق بفعل ما تركه اولى وترك ما فعله اولى ومثله العصيان فانه يعني المخالفة وهي لا تختص في ترك الواجب وفعل الحرام لانها اعم منها لتحقيقها في ما يكون التزهد عنه اولى وقد ثبت عند العلماء ان العام لا يدل على ارادة الخاص واما الذنب فلا يختص بترك الواجب وفعل الحرام لصحة اطلاقه على المقصر في الشيء فالانبياء (ع) مع عصمتهم من كل ذنب يجدون انفسهم مقصرين تجاه ما يستحقه رب العالمين من واجب العبادة ولا شك لذي عقل في ان تنزيل الانسان نفسه منزلة المقصر في اداء الواجب تجاه ربه العظيم اذا لم يكن مقصراً عن ادائه اطلاقاً لا يكون الا من الاصفياء وهم الانبياء (ع) وخلفاؤهم الاتقياء (ع) فهم وان بذلوا اقصى ما لديهم من جهد وطاقة في تحقيق مرضاته يرون انفسهم مقصرين عن بلوغ الغاية في عبادته وهذا ما كان يدعوهم الى ان ينزلوا انفسهم منزلة الظالمين والمذنبين المستغفرين ولا شيء من ذلك بمعصية ولا خطيئة اطلاقاً ولا يدل استغفارهم منه على صدور ذنب منهم لان الاستغفار في حد ذاته عبادة ولا يتوقف على صدور الذنب من صاحبه اذ ليس كل مستغفر مذنب ولا كل مذنب مستغفر واما نسبة النسيان الى بعضهم (ع) بقوله تعالى فيما اقتصه

من حديث موسى (ع) في سورة الكهف آية ٦٣ (أرأيت إذ أوينا الى الصخرة فاني نسيت الحوت) فان النسيان يعم الترتك فبقوله اني نسيت يعني تركت الحوت وليس معناه فقدان الذاكرة وزوال الشيء منها الذي لا يجوز على الانبياء (ع) ثم من اين علم هؤلاء ان المنسوب اليه النسيان كان موسى (ع) اولى من الجائز ان الذي نسي الحوت كان فتاه لا هو (ع) ويقرر هذا ويعينه ما قبل الاية بقوله تعالى (فلما جاوزا قال لفتاه اتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا قال أرأيت الى اخر الاية) فان الذي قال هذا المقال هو فتاه لا هو كما هو مفاد الاية واما لفظ الغفران او ليغفر او غفر المدلول عليه في بعض الايات المسند الى الانبياء (ع) والى نبينا (ص) خاصة في سورة الفتح بقوله تعالى (انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) فمعناه ليثيبك لان قولنا غفر الله لك او ليغفر لك يعني اثابك ولا يعني غفران ما وقع منك من المعصية لانه اعم منه والعام لا دلالة له على ارادة الخاص ولا يفيد ارادته واما الذنب المنسوب الى النبي (ص) في هذه السورة فانما يراد به ما كان يزعمه مشركوا قريش من ان دعوة النبي (ص) الى توحيد الله ولزوم اطاعته ذنب لا يغفر ولما فتح الله تعالى له مكة المكرمة اعتبروا هذا الفتح ذنبا آخر مضافا الى ما تقدم فاخبره تعالى بان ما اعتبره المشركون من دعوتك لهم الى الاسلام ذنبا قد اثبتناك عليه وما اعتبروه من فتح مكة ذنبا آخر قد اثبتناك عليه فالغفرة في الاية بمعنى الاجر والثواب من الله تعالى لنبيه لا لذنب وقع منه ومن ثم فانه لا يصح نسبة الذنب وغفرانه الى ما لم يقع لان ما تأخر لم يقع حتى يصح غفرانه الا بالمعنى الذي ذكرناه ثم ما هو الذنب المنسوب اليه (ص) والذي شمله الغفران هو صغيرة او كبيرة فان كان صغيرا فقد سقط عقابه لانها مكفرة باجتناب الكبائر بقوله تعالى في سورة النساء آية ٣١ (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) فلا معنى حينئذ لغفرانه الا ما قدمنا من ارادة الاجر والثواب واما الكبيرة فمنفية عنه (ص) بضرورة الدين واجماع

(موجز ما اردنا تسجيله)

فهذا موجز ما اردنا تسجيله وعرضه على قراء كتابنا (الشيعة في عقائدهم واحكامهم) ليعلموا ان الشيعة يملكون من الاحكام والديساتير والانظمة والقوانين ما ينضم حياة الانسان على الوجه الاكمل وتذوب مشكلاته الاجتماعية في اضوائها وتخلصه من الالام والشقاء في واقعه المعاش ومن سيادة الهياكل الكافرة المعاصرة وتضمن له الحياة الكريمة والعيش الرغيد وتشبع غرائزه بشكل لا تتنافى مع انسانيته الرفيعة وتأخذ بيده الى ما يصبو اليه من كل خير وسعادة وعزة وكرامة وتحول بينه وبين اطاعته للكافرين وافراخهم المارقين الحاكمين بغير حكم الله في الارضين وتمنعه من الذوبان في الشرق والغرب والخضوع لانظمتهم وقوانينهم المفتعلة من الاهواء والضلالات تلك القوانين والانظمة التي كانت ولا تزال ايدي القائمين على تقنينها وفرض تطبيقها على المجتمعات المتأخرة فكريا وماديا بالقهر والقوة ملطخة بدماء عشرات الملايين من الابرياء والتي يئنون من جورها وثقل قيودها * وتضع له الحلول السليمة لمشكلات حياته الاقتصادية والسياسية القائمة على اساس رصين من الحكمة مدعمة بالبراهين العقلية والادلة النقلية الثابت ورودها عن النبي (ص) عن الله تعالى وحده من طريق ثقات الامة من الشيعة واهل السنة ومن اراد الوقوف على تفاصيلها مقرونة بادلتها من طريق الفريقين فليراجع كتبهم الفقهية او فليرجع الى اي عالم معروف من علماء الشيعة المنتشرين في الاقطار الاسلامية ليوقفوه على ما يبتغي ويدلوه على ما يريد حتى اذا اراد التحدث عنهم كانت ابحاثه قائمة على ضوء ما يشيرون به عليه ويرشدونه اليه والحمد لله اولا واخرا *

تم استنساخه على يد مؤلفه السيد امير محمد بن العلامة الكبير

المجاهد في سبيل الله المغفور له السيد محمد مهدي الكاظمي القزويني
عفا الله عنهما وستر عيوبهما بمنه وكرمه وجعله ذخرا له ليوم فقره
وفاقته يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وكان
الفراغ منه في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٩٦
للهجرة على مهاجرها وآله افضل الصلاة والسلام وعلى اصحابه
الكرام اكمل التحية .

الفهرس

الصفحة

٦	تنبيه وتقدمة
١٤	ثبوت اثار النبوة بنقل الشيعة
١٦	الفصل الاول في اصل الشيعة ومعناها
١٩	حديث الثقلين يدل على مطلوب الشيعة من وجوه
٢٢	الفصل الثاني في اصول مذهب الشيعة
٢٢	علي (ع) هو الايمان كله في قول النبي (ص)
٢٤	الفصل الثالث في التوحيد ومعناه
٢٥	في اقسام صفات الله تعالى
٢٨	في الفرق بين صفات الذات والافعال والمجاز
٢٩	الفصل الرابع في العدل
٣١	في ان كلام الله حادث ومخلوق وليس بقديم
٣٢	في الرزق
٣٣	في الاجل
٣٤	في القضاء والقدر
٣٦	الفصل الخامس في النبوة
٣٨	الفصل السادس في الامامة
٣٩	معنى اية الطاعة وأن المجتهدين غير حافظين للشرعية
٣٩	من الضياع
٤١	الامامة كالنبوة
٤٢	آية وامرهم شورى بينهم
٤٤	الفصل السابع في امامة الائمة الاثني عشر
٤٧	في الصحاح الناصة على اسماء الائمة من اهل البيت (ع)
٥١	البشائر النبوية في الامام المنتظر (ع)
٥٢	ليس الاعتقاد بوجود المهدي (ع) من خواص الشيعة
٥٣	الفصل الثامن في الخليفة بعد النبي (ص)
٥٨	الفصل التاسع في اختصاص الخلافة بعلي (ع) بعد النبي (ص)
٥٩	في نزول آية الولاية في علي (ع)
٥٩	آية المباهلة
٦١	آية التطهير
٦٢	آية المودة
٦٢	آية وانذر عشيرتك الاقربين
٦٣	في دلالة السنة على اختصاص الخلافة بعلي (ع) بعد النبي (ص)
٦٣	حديث الولاية يوم الغدير
٦٤	حديث المنزلة

الفهرس

الصفحة

حديث المحبة	٦٥
علي (ع) ملتقى الفضائل المتفرقة في اولى العزم (ع)	٦٦
حديث بضع عشرة فضيلة لعل (ع) لم تكن لغيره .	٦٦
ما جاء في علي (ع) من الاحاديث عن حفاظ اهل السنة	٦٨
خلاصة ما ذكرنا وما لخصنا	٧١
حديث الوصية	٧١
ما ذكرناه كاف لاثبات امامتهم (ع) بعد النبي (ص)	٧٢
الاثمة من اهل البيت (ع) افضل من الانبياء بنص	٧٣
المقرآن	
ان انباء الاثمة من اهل البيت (ع) عن بعض الغيبيات	٧٤
بتعليم رسول (ص) لهم (ع) عن الله جائز	٧٤
اعتقاد الشيعة في اصحاب النبي (ص) وزوجاته	٧٤
الفصل العاشر في المعاد	٧٥
الفصل الحادي عشر في الاصول النظرية العلمية	٧٥
حديث لا تجتمع امتي على خطأ	٧٦
الفصل الثاني عشر في انكار اهل السنة على الشيعة	٧٧
عدم تعبدهم	
بمذهب الاشعري وعدم تقليدهم المذاهب الاربعة	٧٧
اهل المرون الثلاثة لم يتعبدوا بالمذاهب الاربعة ولا	٨٠
بمذهب الاشعري .	٨٠
جمع الكلمة موقوف على اعتبار مذهب الشيعة كغيره	٨١
من المذاهب ان لم يكن هو المتعين	٨١
الاجتهاد غير جائز على رسول الله (ص)	٨٣
الفصل الثالث عشر في الاجتهاد والتقليد والاحتياط .	٨٣
في شروط من يصح تقليده	٨٤
الفصل الرابع عشر في فروع الدين وتعاريفها	٨٤
في اقسام العبادات والحكم الشرعي	٨٥
في اقسام الماء والمطهرات وعددها	٨٥
في الاعيان النجسة واداب الخلوة	٨٧
في الطهارة من الاحداث	٨٨
في عدم جواز النكس في الوجه والميدين في الوضوء	٨٩
في المنع من المسح على الخفين	٩١
في عدم جواز النكس في غسل الايدي	٩٢
في الغسل وموجباته	٩٢
في الجبيرة	٩٤
في احكام الميت	٩٤
كان رسول الله (ص) يكبر على الجنازة خمسا وانما	٩٥

الفهرس

الصفحة

- الخليفة عمر (رض) جمع الناس على الاربع
 ٩٦ في كيفية الفسل وموجباته
 ٩٦ في حكم اجزاء الميت ومسه
 ٩٧ في التيم وموجبه وصورته
 ٩٨ الفصل الخامس عشر في الصلاة واقسامها
 ٩٨ في صلاة الجمعة
 ٩٩ الغريب في قول المقيمين لصلاة الجمعة
 ١٠٠ في صلاة العيدين والايات
 ١٠١ في صلاة الطواف والواجبة بنذر او عهد او يمين
 ١٠١ في صلاة الخوف وقضاء الفائتة وصلاة المسافر
 ١٠٣ في صلاة الجماعة
 ١٠٤ صلاة التراويح ليست من السنة
 ١٠٥ في مقدمات الصلاة واوراقاتها
 ١٠٦ في جواز الجمع بين الصلاتين
 ١٠٨ القرآن صريح في جواز الجمع بين الصلاتين
 ١٠٩ في كلمة الشهادة لعلي (ع) بالولاية وحي على خير
 العمل
 ١١٠ كلمة الصلاة خير من النوم ليست من السنة
 ١١٠ في واجبات الصلاة
 ١١١ في عدم جواز قول امين والتكتف في الصلاة
 ١١٢ في الركوع والسجود
 ١١٢ فيما يصح السجود عليه
 ١١٣ في الترية التي تسجد عليها الشيعة
 ١١٦ في التشهد والتسليم
 ١١٦ ما نسب الى الشيعة عقيب التسليم من القول الكذب
 ١١٧ في الصلاة على النبي (ص) وآله (ع)
 ١١٨ ما نسب الى الشيعة من تأخيرهم الصلاة الى اشتباك
 النجوم
 ١١٨ كذب لا اصل له
 ١١٨ في القنون
 ١١٨ في مبطلات الصلاة
 ١١٩ في الشك والمسهو
 ١٢٠ في صلاة الاحتياط ومسجدتي السهو
 ١٢١ الفصل السادس عشر في الزكاة واصنافها
 ١٢٢ في زكاة الانعام الثلاثة
 ١٢٣ في الغلات الاربع ونصابها
 ١٢٣ في مستحق الزكاة واصنافه واوراقه

الفهرس

الصفحة

- ١٢٣ الخليفتان ابو بكر وعمر (رض) اسقطا سهم المؤلفه
قلوبهم .
١٢٤ في زكاة الابدان وجنسها وقدرها ووقت وجوبها
١٢٥ الفصل السابع عشر
١٢٦ في معنى الغنيمة والانفال واسقاط الخليفتين (رض)
سهم
١٢٦ ذي القربى
١٢٧ في الانفال
١٢٧ الفصل الثامن عشر في الصوم
١٢٩ فيما يجب الامساك عنه
١٣٠ في جواز الاقطار لذوي الاعذار
١٣١ في الاعتكاف
١٣١ الفصل التاسع عشر في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٣٢ الفصل العشرون في الحج واقسامه وما يتعلق به
١٣٣ في اقسام الحج
١٣٤ في افعال عمرة التمتع
١٣٥ فيما يحرم على المحرم وما يجب في ارتكابه من الكفارة
١٣٧ في المواقيت
١٣٨ في المحصور والمصدود
١٣٨ الفصل الواحد والعشرون في الجهاد
١٤٠ الفصل الثاني والعشرون في التجارات والمكاسب
١٤١ في الخيارات
١٤٢ في البيع واقسامه
١٤٤ في الصرف وبيع الثمار
١٤٤ في عقد البيع وشروط صحته
١٤٥ في الاجارة واحكامها
١٤٥ في المزارعة والمساقاة
١٤٦ في الجمالة والشركة واحكامها
١٤٧ في المعاطاة
١٤٧ في المضاربة
١٤٨ في المودعة
١٤٩ في العارية
١٤٩ في اللقطة
١٥١ في الغصب
١٥٢ في احياء الموات
١٥٣ فيما يعتبر في التملك بالاحياء
١٥٣ في المشتركات

الفهرس

الصفحة

١٥٤	في الدين
١٥٥	في القرض
١٥٥	في الرهن
١٥٦	في الشفعة
١٥٧	في الحجر
١٥٨	في الضمان
١٥٨	في الحوالة
١٥٩	في الكفالة
١٥٩	في الوكالة
١٦٠	في الاقرار
١٦٠	في الهبة
١٦١	في الوقف
١٦٢	في الحبس والسكنى والعمرى والرقبى
١٦٣	في الصلح
١٦٣	في الوصايا
١٦٥	في الصدقة
١٦٥	في السبق والرماية
١٦٦	في اليمين
١٦٧	في النذر
١٦٨	في العهد
١٦٨	الفصل الثالث والعشرون في الصيد
١٦٩	في ذكاة السمك والجراد
١٦٩	في الذبابة والنصر
١٧٠	في حكم اللحم
١٧٠	الفصل الرابع والعشرين في الاطعمة والاشربة
١٧٢	فيما يحرم من المذكي
١٧٢	في الاعيان النجسة
١٧٣	في الكفارات
١٧٤	في الرق والعتق
١٧٤	في تدبير المملوك ومكاتبته
١٧٥	في عقد النكاح
١٧٦	في الاولياء
١٧٦	في اسباب التحريم
١٧٧	فيما يحرم بالمصاهرة
١٧٨	فيما يحرم بالرضاع
١٧٩	ما يحرم باللعان
١٨٠	في الظهار والايلاء

الفهرس

الصفحة

١٨١	في الإيلاء
١٨١	في الكفر
١٨٢	في نكاح المتعة
١٨٣	في العيوب الموجبة للمفسخ
١٨٤	في نكاح المملوكة
١٨٥	في المهر
١٨٥	في القسمة
١٨٥	في التشوز
١٨٦	في حكم الأولاد
١٨٧	في النفقات
١٨٨	في الطلاق
١١٨	الطلاق الثلاث يقع واحدا والذي أمضاه ثلاثا هو
١٨٨	الخليفة عمر (رض)
١٩٠	في أنواع الطلاق
١٩٠	في طلاق العدة
١٩١	في الرجوع وطلاق المريض
١٩١	في العدة
١٩٢	في عدة المملوكة والمتعة ووطيء الشبهة
١٩٣	في الخلع والمبارات
١٩٣	في الارث
١٩٤	في الفرائض المنصوصة في القرآن
١٩٥	في موانع الارث
١٩٥	في حكم المرتد
١٩٦	القتل عمدا يغير حق مانع من الارث
١٩٦	في ولد الملائنة والزنى والحمل والغائب
١٩٧	في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم والخنثى ومن له رأسان
١٩٧	ويدنان ومن لا فرج له
١٩٧	في الطبقة الاولى
١٩٨	في ميراث اولاد الاولاد
١٩٩	في ميراث الطبقة الثانية
٢٠٠	في ميراث الاجداد والجدات
٢٠٠	في ميراث الطبقة الثالثة في ميراث الاعمام والعمات
٢٠١	في ميراث الاخوال والخالات
٢٠٢	في ميراث الزوجين
٢٠٣	في طبقات الولاء
٢٠٤	الطبقة الثانية في ميراث ضامن الجريدة

الفهرس

الصفحة

٢٠٤	الطبقة الثالثة في ولاء الامام (ع)
٢٠٥	في التباس الامر على الخليفة (رض) في عول الفرائض
٢٠٥	التعصيب غير صحيح عند الشيعة
٢٠٧	في القضاء والحكم
٢٠٨	في صفات القاضي
٢٠٩	في وظائف الحاكم
٢١٠	في صورة الحكم وكيفيته
٢١٢	في كيفية اليمين
٢١٣	في يمين المنكر والمدعي
٢١٣	في الدعوى على الوارث
٢١٤	الدعوى على المملوك
٢١٤	في الحكم بيمين وشاهد
٢١٥	في المقسمة
٢١٦	في المدعي والمنكر
٢١٦	في التوصل الى الحق والتنازع بما في اليد
٢١٧	في تعارض البيئات
٢١٨	في صفة الشاهد
٢١٨	في العدالة
٢١٩	فيمن لا تقبل شهادتهم لا من جهة نفي العدالة ومن تقبل
٢٢١	في مستند الشهادة
٢٢١	في الحقوق
٢٢٢	في وجوب اداء الشهادة على من تحملها
٢٢٣	في قبول الشهادة على الشهادة
٢٢٤	فيما يعتبر في قبول الشهادة وعدمه
٢٢٤	في حكم رجوع الشاهد
٢٢٥	في حكم رجوع شاهد القرع
٢٢٦	الحلف بغير الله جائز في غير فصل الخصومة
٢٢٧	في الحدود
٢٢٩	في الزنى وكيفية تحققه
٢٢٩	في معنى المحصن
٢٣٠	في طريق ثبوت الزنى
٢٣١	في ثبوت الزنى بالبيينة
٢٣١	في اقسام حد الزنى
٢٣٢	في شروط تحقق الاحصان
٢٣٤	في كيفية اقامة الحد على الزاني
٢٣٦	في حد اللواط

الفهرس

الصفحة

في كيفية قتل اللاتط	٢٣٧
في حد المساحقة	٢٣٨
في حد القيادة	٢٣٩
في حد القنف	٢٣٩
فيما يعتبر في المقدوف	٢٤٠
في حكم الساب للنبي (ص) والائمة ومدعي النبوة	٢٤١
في حد المسكر	٢٤٢
في السرقة	٢٤٤
في حد السرقة	٢٤٥
في حد المحارب	٢٤٦
في حكم المرتد	٢٤٨
في حكم اتيان البهيمه والاموات	٢٤٨
في حد من وطأ اموات الادميين	٢٤٩
في حكم الاستمناء	٢٥٠
في حكم الدفاع عن النفس	٢٥٠
في القصاص	٢٥١
في اقسام قتل العمد	٢٥٢
في حكم الجماعة المشتركة في قتل واحد وحكم القصاص في الاعضاء	٢٥٤
في حكم جناية اهل الذمة والمجنون والصبي	٢٥٥
فيما يشترط في قبول دعوى القتل	٢٥٦
في طريق ثبوت القتل ومعنى القسامة بفتح القاف	٢٥٦
في شروط قبول الاقرار	٢٥٧
فيما يثبت به القصاص والدية من انشهادة	٢٥٧
في قسامة الاعضاء	٢٥٩
في قصاص العضو	٢٥٩
فيما يثبت فيه قصاص جرح العضو	٢٦٠
في الديات	٢٦٢
فيما يضمن في مال المثلث	٢٦٤
في حكم ما لو اجتمع المباشر مع السبب	٢٦٦
في دية العمد التشبيه بالخطا والخطا المحض	٢٦٨
في دية المرأة والخنثى المشكل وابن الزنى والذمي والذمية والملوك	٢٦٩
في دية الاعضاء ومقاديروها	٢٧٠
في مقادير الشعر	٢٧٠
في دية العينين والجفنين	٢٧١
في دية الانف	٢٧٢

الفهرس

الصفحة

في دية الاذن والشفنتين	٢٧٢
في دية اللسان	٢٧٢
في دية الاسنان	٢٧٥
في دية العنق	٢٧٦
في دية اللحيين	٢٧٦
في دية اليدين	٢٧٦
في دية الاصابع	٢٧٧
في دية الظهر	٢٧٨
في دية النخاع والنتيين	٢٧٨
في دية الذكر	٢٧٩
في دية الخصيتين والشفنتين بضم الشين	٢٨٠
في دية الالبيين والرجلين	٢٨١
في دية الاضلاع والمصمص وكسر كل عظم له	٢٨٢
تقدير في عضوه	
في دية الترقوتين ودوس البطن	٢٨٢
في دية المناقع	٢٨٢
في دية نهاب العقل	٢٨٢
في دية ذهاب السمع	٢٨٤
في دية ذهاب البصر	٢٨٥
في دية الشم	٢٨٥
في دية الذوق	٢٨٦
في دية تمنر انزال المنى	٢٨٦
في دية سلس البول وابطال الصوت	٢٨٧
في دية الشجاج والجروح	٢٨٧
في دية بقية الجروح	٢٨٨
في معنى الارش والحكومة	٢٩٠
في دية الجنين	٢٩٠
فيما ذهب اليه المشهور من توزيع الدية	٢٩١
في دية المشتبه بين الذكر والانثى ودية ابعاض	٢٩١
الجنين والجنانية على الميت	
في الجنانية على الحيوان الصامت واصناف المجنى	٢٩٢
عليه	
في حكم ما يتلفه المسلم مما يحل لدى الذمي وما	٢٩٣
يتلفه الحيوان	
في كفارة القتل	٢٩٤
في حكم تقسيم الدية	٢٩٥

الفهرس

الصفحة

- ٢٩٦ الخاتمة وهي تشتمل على امور الاول ابو طالب (ع)
كان مؤمنا برسول الله (ص)
٢٩٩ قول بعض المغفلين في ابي طالب (ع)
٢٩٩ ما يلزم زعم بعض النافين الايمان عن ابي طالب (ع)
من الكفر الصريح
٣٠١ الامر الثاني في مشروعية التقية
٣٠٢ التقية ليست ضربا من النفاق
٣٠٣ الامر الثالث في استحباب قبر النبي (ص) وقبور
اهل بيته (ع)
٣٠٣ الامر الرابع في زيارة قبور المؤمنين
٣٠٤ الامر الخامس في رجحان شد الرحال لزيارة القبور
٣٠٤ الامر السادس في جواز بناء القبور
٣٠٥ الامر السابع في جواز تقبيل ضريح التبيسي (ص)
وضرائع اهل بيته (ع)
٣٠٦ الامر الثامن في مشروعية اقامة الماتم على الامام
الحسين (ع) واهل بيته (ع)
٣٠٨ الامر التاسع في بكاء النبي (ص) على الحسين (ع)
٣١٠ الامر العاشر في مشروعية التوسل الى الله
بالنبي (ص)
٣١٠ الامر الحادي عشر في جواز الاستعانة بغير الله
ومثلها الاستغاثة بغيره تعالى
٣١١ الامر الثاني عشر في مشروعية الشفاعة للنبي
(ص) واهل بيته (ع) وغيرهم من المؤمنين
٣١٢ الامر الثالث عشر في البدا
٣١٣ تسمية بعض الشيعة انفسهم بعبد النبي (ص) وغيره
جائزة
٣١٤ في معنى الهدى والضلال المسندين الى الله في
القران
٣١٩ في الاعراض على الامام والامراض
٣٢٠ الامر الرابع عشر في وجوب عصمة النبي (ص)
خاصة والانبياء (ع) عامة
٣٢٢ في العصمة ومعناها
٣٢٤ كتاب الله يدل على عصمة النبي (ص)
٣٢٨ موجز ما اردنا تسجيله

المصادر

- ١ القرآن الكريم
- ٢ صحيح البخاري
- ٣ صحيح مسلم
- ٤ سنن الترمذي
- ٥ سنن البيهقي
- ٦ سنن أبي داود
- ٧ سنن ابن ماجه
- ٨ تفسير الطبري
- ٩ تفسير الرازي الكبير
- ١٠ تفسير النيشابوري
- ١١ تفسير الخازن
- ١٢ سنن النسائي
- ١٣ تفسير الزمخشري
- ١٤ تفسير البيضاوي
- ١٥ تفسير الثعلبي
- ١٦ تفسير الفيثوي
- ١٧ تفسير محمد عبده
- ١٨ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد
- ١٩ تاريخ أبي الفداء
- ٢٠ تاريخ ابن الاثير
- ٢١ تاريخ الطبري
- ٢٢ مسند أحمد بن حنبل
- ٢٤ منتخب كنز العمال
- ٢٥ كنز العمال
- ٢٦ مستدرک الحاكم
- ٢٧ تلخيص الذهبي
- ٢٨ تهذيب التهذيب للمسقلاني
- ٢٩ لسان الميزان للمسقلاني
- ٣٠ ميزان الذهبي
- ٣١ انساب السمعاني
- ٣٢ طبقات ابن سعد
- ٣٣ معارف ابن قتيبة
- ٣٤ الصواعق لابن حجر
- ٣٥ خطط الشام لـ محمد كرد
- ٣٦ ابطال نهج الباطل لابن روزبهان
- ٣٧ ينابيع المودة لشيخ سليمان الحنفي
- ٣٨ امتيعاب ابن عبد البر
- ٣٩ اصابة ابن حجر المسقلاني

- ٤٠ خطط المقريري
٤١ وفيات الاعيان
٤٢ ارشاد الساري في شرح صحيح البخاري
٤٣ تحفة الباري في شرح صحيح البخاري
٤٤ روضة الناظر لابن الشحنة
٤٥ الروضة الندية للصديق بن حسن
٤٦ كتاب الرحمة لمحمد عبدالرحمان الدمشقي
٥٠ الشافعي
٤٧ نسيم الرياض للقاضي عياض
٤٨ الجوهرة النيرة على مختصر القدومي
٥٠ في الفقه الحنفي

هذه امهات المصادر لا كابر اعلام اخواننا اهل
السنة والجماعة في التفسير والحديث والتاريخ والسيرة
والفقه اعتمدنا عليها في هذا الكتاب والله الموفق للصواب*

اشار المؤلف

اما المطبوعة فهي :

- ١ - الحجج الباهرة - ٢ - النية في تحقيق حكم الشارب والمحية - ٣ - نخائسر
- القيامة في النبوة والامامة - ٤ - الابداع في حسم النزاع في الرد على كتاب الصراع
- بين الاسلام والوثنية لعبدالله علي القصيمي - ٥ - اصول الشيعة وفروعها - ٦ -
- الايمان الصحيح في الرد على ما افتراه محمد اسعاف النشاشيبي في الاسلام الصحيح
- ٧ - اصول المعارف - ٨ - رد الجمعة الى اهلها في الرد على كتاب الجمعة للشيخ
- محمد الخالصي - ٩ - الشيعة وفتاوي الخالصي - ١٠ - انقاذ البصير في الرد على
- كتاب ازالة الريبة عن حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة - ١١ - رد على رد السقيفة
- ١٢ - الامام المنتظر (ع) - ١٣ - الخالصي وامير المؤمنين علي (ع) - ١٤ - المناظرات
- ١٥ - التقليد الصحيح يتضمن اعتبار حياة المفتي في صحة تقليده - ١٦ - تناقض
- العهدين - ١٧ - البهائية في الميزان - ١٨ - نقد كتاب (الحقائق) - ١٩ - البرهان
- القوي في الرد على احمد الخصيبي - ٢٠ - المبدأ والمعاد - ٢١ - الجزء الاول من
- موجز الاحكام - ٢٢ - الغفران مع التوبة - ٢٣ - الاسلام وواقع المسلم المعاصر - ٤٤ -
- شذرات من الاقتصاد الاسلامي - ٢٥ - الاسلام وشبهات الاستعمار - ٢٦ - نقض
- كتاب الصواعق المحرقة لآين حجر - ٢٧ - حقوق العامل والفلاح في الاسلام - ٢٨ -
- المتعة بين الاباحة والحرمة - ٢٩ - الشيعة في عقائدهم واحكامهم وهو هذا الكتاب
- ٣٠ - الاسلام والالوسي في الرد على كتاب (المنحة الالهية تلخيص ترجمة التحفة
- الاثنتي عشرية) لمحمود شكري الالوسي البغدادي *

أما غير المطبوعة فهي : -

- ١ - الدرة النضرة في شرح التبصرة من كتاب الطهارة - ٢ - مرآة الفقيه في شرح كتاب الشفعة من كتاب شرايع الاسلام - ٣ - تحفة الفقيه في شرح كتاب الطهارة من شرايع الاسلام - ٤ - الذكرى لمدرّك العروة الوثقى في شرح كتابي التقلید والطهارة - ٥ - نتيجة الاصول في اصول الفقه من الادلة اللفظية - ٦ - خلاصة الاصول في اصول الفقه من الادلة العقلية - ٧ - الناقد الخبير في رد الماديين والملحدين - ٨ - حل المسائل بالدلائل - ٩ - مجموعة المسائل الفقية - ١٠ - اجوبة المسائل البصرية - ١١ مع ابراهيم الجبهان - ١٢ - الهداية لطالب الهداية - ١٣ - الكلمة الوجيزة - ١٤ - عقائد الشيعة في كتبهم - ١٥ - مذكراتي

للمؤلف

الاسلام وواقع المسلم المعاصر

سيقدم للطبع انشاء الله تعالى

مطابع دار الطليعة - الكويت

Bibliotheca Alexandrina



0579174